الحروب على الموارد

الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية

مايكل كلير

ترجمة

عدنان حسن

المحتويات

—— ١ ——

الثروة والموارد والقوة: المعالم المتغيرة للأمن العالمي

في صباح ١٥ أيلول / ديسمبر ١٩٩٧، قفز ألف وخمس مئة مظلي أمريكي من الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين للجيش الامريكي في منطقة قتالية قاحلة قرب جبال تيين شان في كازاخستان الجنوبية، مهمتهم المحددة: الاتصال مع قوات صديقة من كازاخستان وقرغيزستان واوزبكستان والدخول في معركة زائفة ضد (قوات مرتدة) تعارض اتفاق سلام اقليمي(١). كان على رأس الفرقة الامريكية، وأول من قام بالقفز، الجنرال جون شيهان، وهو ضابط في قوات المارينز يحمل أوسمة كثيرة والقائد العام لقيادة الاطلسي الامريكية. لقد تم القيام بالهبوط المظلي، كما أخبر شيهان المراسلين في مسرح العمليات، لطمأنة القادة المحليين الى أن الولايات المتحدة (مستعدة للوقوف الى جانبهم والمشاركة اذا كانت المساعدة الامريكية مطلوبة في ازمة اقليمية في المستقبل)(٢).

إن تعليقات الجنرال شيهان قد اخذت بدون شك من النص المكتوب النموذجي الذي يُقدم للضباط الامريكيين لاستعماله في مناسبات من هذا النوع لكن لا شيء آخر حول العملية سنترازبات ٩٧ (CENTRAZBAT 97) . كما كان يُعرف هذا التمرين . يمكن وصفه بأنه عادي. فقد بدأ التمرين بأطول عملية منقولة جواً في التاريخ البشري، تطلبت الطيران نحو ٧٧٠٠ ميل من فورت براغ، في كارولينا الشمالية، الى شيمكنت في جنوبي كازاخستان. لقد مثَّل ايضا أول نشر لجنود القتال الامريكيين فيما كانت تعرف بالجمهوريات الآسيوية الوسطى للاتحاد السوفييتي. (كازاخستان، حتى عام ١٩٩١، كانت تعرف باسم جمهورية الكازاخ السوفيتية الاشتراكية). أخيراً كان المثال الأول على التعاون العسكري الامريكي المباشر مع الدول المستقلة حديثاً لمنطقة بحر قزوين . الدول المحكومة، في معظمها، من قبل موظفين سابقين في الجهاز الامبراطوري السوفيتي.

للاتحاد السوفييتي، (كازاخستان، حتى عام ١٩٩١، كانت تعرف باسم جمهورية الكازاخ السوفييتية الاشتراكية)، أخيراً، كان المثال الأول على التعاون العسكري الأميركي المباشر مع الدول المستقلة حديثاً لمنطقة بحر قزوين ـ الدول المحكومة، في معظمها، من قبل

موظفين سابقين في الجهاز الامبراطوري السوفييتي.

لم اختيرت كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان لمثل هذا المشروع الطموح؟ في معرض تبريرهم لهذه العملية المدروسة، أكد مسؤولو البنتاغون أن هدفهم الوحيد هو إثبات الدعم الأميركي للاستقرار الدائم للجمهوريات السوفييتية السابقة، «إن ما نحتاجه هنا هو دول مستقلة، ذات سيادة تكون قادرة على الدفاع عن أنفسها»، شركحت نائبة مساعد وزير الدفاع كاثرين كيلهر، وهي أرفع مسؤول من البنتاغون يحضر الحدث (٣)، لكن معظم المراقبين أدركوا ان ثمة رهاناً أكبر: مع المسوحات الجديدة التي تشير الى وجود احتياطات هائلةمن النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين، فإن المسؤولين الأميركيين عازمون على ضمان تدفع الكثير من هذه الطاقة الى الغرب في نهاية المطاف.

.بحسب وزارة الطاقة الأميركية، فإن حوض بحر قزوين (الذي يشمل آذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان، مع اجزاء من روسيا وإيران) يختزن ٢٧٠ بليون برميل من النفط، أو حوالي خُمس احتياطات العالم الاجمالية المؤكدة من البترول، (وحده الخليج العربي الذي يختزن ٦٧٥ بليون برميل من الاحتياطات المؤكدة يضم مورداً أكبر)، تقدر وزارة الطاقة أيضاً ان منطقة قزوين تحوي حوالي ٦٦٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ما يمثل ثُمن احتياطات الغاز في العالم (٤)، حتى عام ١٩٩٢، كانت هذه المستودعات النفطية والغازية (باستثناء ما تسيطر عليه إيران) مُلكاً حصرياً للدولة السوفييتية، ومع انهيار اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، فإن كثيراً من ذلك المخزون قد وقع تحت سيطرة الأمم الجديدة لبحر قزوين ـ التي تسعى جميعها الآن لتصدير موارد الطاقة لديها إلى الغرب.

بالنسبة لشركات النفط الغربية، فإن فتح حوض بحر قزوين للاستثمار الأجنبي قد أثبت أنه منجم ثراء استثنائي، من المفترض أن كل شركات الطاقة العملاقة قد أعلنت عن خطط لتشكيل فرق عمل مع المؤسسات المحلية العاملة في استغلال مخزونات النفط والغاز القزوينية، لهذا السبب ركزت الحكومة الامريكية الاهتمام الهائل على المنطقة وتنميتها الاقتصادية، إن وزارة التجارة والوكالات الاتحادية الاخرى، المتحمسة لتشجيع التوسع العالمي للتجارة والاستثمار الأميركيين، قد ساعدت الشركات الأميركية في

مساعيها لإنشاء مشاريع مشتركة مع شركات الطاقة في وسط آسيا ولإنشاء البنية التحتية وخطوط الأنابيب الضرورية، لكن يرى المسؤولون الأميركيون وراء ذلك مصلحة استراتيجية في تطوير إمدادات الطاقة القزوينية: بسبب خطر النزاع المستمر في منطقة الخليج، تأمل واشنطن في تحويل الحوض القزويني إلى مصدر بديل للطاقة يمكنه أن يسد الحاجات الغربية عندما تُجمد أو تعلق شحنات النفط من الخليج.

إن الطبيعة الاستراتيجية للاهتمام الأميركي بمنطقة قزوين قد تم الإفصاح عنها أولاً من قبل وزارة الخارجية في تقرير نيسان/ أبريل ١٩٩٧ إلى الكونغرس.

أشار التقرير إلى أن الولايات المتحدة، كمستهلك رئيسي للنفط، لها مصلحة مباشرة في «تعزيز وتنويع» إمدادات الطاقة العالمية، وهذا التنويع مهم ليس فقط بالمفهوم الاقتصادي ـ لتأمين مصدر إضافي للطاقة لأجل الصناعات وشبكات النقل الأمريكية ـ بل أيضاً كإجراء أمني، للحماية من انقطاعات الإمداد في أماكن أخرى، وفقاً لذلك، فقد اصبحت سياسة الولايات المتحدة «أن تشجع التنمية السريعة لموارد الطاقة القزوينية» لكي «تقوي أمن الطاقة الغربية» (٥).

إن الاعتقاد بأن نفط بحر قزوين يمثل مصلحة استراتيجية بالإضافة إلى كونه مصلحة اقتصادية للولايات المتحدة قد تم التعبير عنه علناً للمرة الأولى من قبل مساعد وزير الخارجية ستروب تالبوت، ففي خطاب له في جامعة جونز هوبكنز في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٧، تكلم تالبوت عن رهان أميركا المتنامي على استقلال الجمهوريات الآسيوية الوسطى، واستقرارها فقد صرح بأن حرمان شركات النفط الأميركية من الوصول إلى «منطقة تقبع فوق ٢٠٠ بليون برميل من النفط سيكون له أبلغ الأثر على الولايات المتحدة» (٦).

بعد ذلك بعشرة أيام، في الأول من شهر آب / أغسطس ١٩٩٧، أكّد الرئيس كلينتون على هذه الموضوعات اثناء لقاء في البيت الأبيض مع حيدر عليف، رئيس آذربيجان، إن علييف ـ الذي خدم سابقاً كمسؤول كبير في المخابرات السوفييتية KBG وكان عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي ـ قد دُعي إلى واشنطن لمناقشة المشاركة الأميركية في استغلال احتياطات آذربيجان الهائلة من الطاقة، بعد دراسة مطولة للقضايا العملية المعقدة، أكد كلينتون لعلييف دعم الولايات المتحدة القوي لخططه لبيع النفط

الأذربيجاني إلى الغرب، «في عالم الطلب المتزايد للطاقة»، شرح كلينتون، «لا يمكن لأمتنا ان تتحمل الاعتماد عغلى منطقةواحدة لأجل إمداداتنا من الطاقة»، بالعمل عن كثب مع آذربيجان لاستخراج موارد قزوين، «لا نأمل فقط بمساعدة آذربيجان على الازدهار، بل نأمل أيضاً في تنويع مصادر طاقتنا وتقوية أمن أمتنا» (٧).

.لا يستعمل المسؤولين الأميركيون هذه اللغة جزافاً، فعندما يلمح رئيس إلى أن أمن الأمة مرهون بمنطقة أو مسألة بعينها، فإن ذلك يعني عادةً أن واشنطن مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لحماية تلك المصلحة، وقد أوضح الرئيس جيمي كارتر ذلك فيما يتعلق بنفط الخليج في عام ١٩٨٠، بُعيد الغزو السوفييتي لأفغانستان، «إن محاولة أي قوة خارجية السيطرة على منطقة الخليج سوف تعتبر بمثابة اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية»، كما أبلغ جلسة مشتركة للكونغرس، «[و] سوف تُردع بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية» (٨)، (هذه كانت الصياغة الأصلية «لعقيدة كارتر»، التي استخدمت لاحقاً لتبرير التدخل الأميركي في الكويت)، بالرغم من أن الرئيس كلينتون لم يذهب إلى هذا الحد في ملاحظاته عام ١٩٩٧ أما علييف، فمن الواضح انه قد وضع الاساس لمثل هذا الموقف بربط الطاقة الكامنة لقزوين بالأمن القومي الاميركي.

إن مجيء عملية سنترازبات ٩٧ بعد ستة أسابيع فقط من زيارة علييف إلى واشنطن، يجب ان يُنظر إليه على هذه الخلفية، فالبيت الأبيض، وقد عرّف مخزونات طاقة قزوين بوصفها مصلحة أمنية للولايات المتحدة، إنما كان يثبت الآن ـ بالأسلوب الممكن الاكثر وضوحاً ـ أن الولايات المتحدة تمتلك الإرادة والقدرة للدفاع عن هذه المصلحة بالقوة العسكرية إذا دعت الضرورة، وما مرافقة الجنرال شيهان ونائبة مساعد وزير الدفاع كيلهر القوات الأميركية إلى كازاخستان إلا إبرازاً للأهمية التي يعلقها كبار المسؤولين الحكوميين على هذه العملية.

ومنذ ذلك الوقت، قدمت وزارة الدفاع إشارات أخرى على المصلحة الاستراتيجية المتنامية لأميركا في منطقة بحر قزوين، فقد أجري تمرين سنترازبات ثان، في أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ حمل بضع مئات من جنود الولايات المتحدة من فورت درَم، نيويورك، إلى طشقند في أوزبكستان، ومن ثم إلى منطقة تدريب عسكري في شمالي قرغيزستان (٩)،

وعلاوة على ذلك، ففي عام ١٩٩٩، ابتكرت قيادة التدريب والتوجيه العقائدي للجيش نموذجاً حاسوبياً متقناً لحوض قزوين لاستعماله في اختبار السيناريوهات الممكنة لأجل التدخل الأميركي في المنطقة (١٠)، وقد ناقش المسؤولون الأميركيون والآذربيجانيون أيضاً إنشاء قاعدة عسكرية أميركية دائمة في آذربيجان (١١).

تحول السياسة الأمنية الأميركية

إن امتداد القوة العسكرية الأميركية إلى منطقة بحر قزوين هو، بحد ذاته، تطور جيو ـ سياسي خطير، كما يتبين من تمريني سنترازيات، فإن ذلك سوف يتطلب من واشنطن أن تبني وتقوي العلاقات العسكرية مع جمهوريات آسيا الوسطى، بالإضافة إلى إنشاء قدرة لوجستية ذات امتداد عالمي، وبمرور الوقت، يمكن أيضاً أن يتضمن ذلك إقامة قواعد عسكرية أميركية في منطقة كانت فيما مضى جزءاً من الاتحاد السوفييتي، لكن هذه المبادرات هامة ليس فقط فيما يتعلق بالتورط الأميركي في آسيا الوسطى: إنها أيضاً تدل على تحول جذري في التوجه الاساسي للسياسة العسكرية الاميركية.

على مدى أكثر من أربعين عاماً، من أواخر الاربيعينيات حتى ١٩٩٠، كان الهدف الأعلى لاستراتيجية الولايات المتحدة هو خلق وصون منظومة عالمية من التحالفات قادرة على احتواء، وإذا دعت الضرورة، هزيمة الاتحاد السوفييتي، إن كافة الاعتبارات الأخرى، بما في ذلك السعي وراء المصالح القومية الخاصة لأميركا، قد أُخضعت لمهمة «الاحتواء» الشاملة، لكن منذ نهاية الحرب الباردة، ظهر أن الحاجة إلى تحالفات بعيدة المدى أقل إلحاحاً، في حين بدت الحاجة إلى تعزيز المصالح الأمنية الخاصة لأميركا أكثر إلحاحاً، يبقى الحفاظ على الناتو ومنظومات التحالفات الأخرى أولوية هامة، لكن الأهداف الأخرى ـ ذات السمة الملموسة، القائمة أكثر على المصلحة الذاتية ـ أصبحت تهيمن على جدول الأعمال الاستراتيجي الأميركي.

من بين هذه الاهداف، لم يؤثر أي هدف بشكل عميق للغاية على السياسة العسكرية الأميركية كما اثر قرار ضمان وصول الولايات المتحدة إلى مخزونات ما وراء البحار من الموارد الحيوية، فمع نمو الاقتصاد الأميركي وازدياد اعتماد صناعات الولايات المتحدة

على الإمدادات المستوردة من المواد الحيوية، فإن حماية تدفقات الموارد العالمية أخذت تصبح سمة بارزة على نحو متزايد للسياسة الأمنية الأميركية، وهذا جلي ليس فقط في الأبعاد الجغرافية للاستراتيجية ـ التشديد المتزايد على العمليات العسكرية في الخليج العربي ومنطقة قزوين والمناطق الأخرى المنتجة للطاقة ـ بل أيضاً في مظاهرها العملياتية، ففي حين كانت تكنولوجيا الأسلحة وسياسة التحالف تهيمن فيما مضى على الحديث في الشؤون العسكرية، فإن الاستراتيجية الأميركية الآن تركز على حماية حقول النفط، والدفاع عن خطوط التجارة البحرية، والمظاهر الأخرى لأمن الموارد.

هذا التركيز الجديد يمكن رؤيته، على سبيل المثال، في الاهتمام الذي يتم إيلاؤه لهموم الطاقة من قبل العاملين في استخبارات الولايات المتحدة، «علينا أن نعترف بأن امتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة»، هكذا لاحظ جون، سي، غانون John C، Gannon نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، في عام ١٩٩٦، وذلك، كما أشار، «لأننا نحتاج إلى كمية ضخمة من النفط المستورد لإمداد اقتصادنا»، ولأن الكثير من هذا النفط يرد من أقطار الخليج، فإن «الولايات المتحدة سوف تكون بحاجة للإبقاء على مراقبة شديدة على الأحداث والبقاء متورطة في الخليج لحماية تدفق إمدادات النفط الحيوية» (١٢).

إن حماية المواد الخام الحيوية وخطوط الترانزيت كانت، بالطبع، موضوعة كبرى في السياسة الأمنية الأميركية لزمن طويل جداً، ففي أواخر القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، اكتسب الاستراتيجي البحري الأميركي البارز، الكابتن الفرد ثاير ماهان، عدماً واسعاً لمقولته بأن مشاركة الولايات المتحدة المتنامية في التجارة الدولية تتطلب إنشاء بحرية ضخمة وقوية (١٣)، وقدّم الرئيس تيودور روزفلت آراء مشابهة في أوائل القرن العشرين، وفيما بعد من قبل شخصيات هامة في إدارة فرانكلين د، روزفلت، إن القلق حول سلامة إمدادات الموارد قد أثّر أيضاً على الاستراتيجية الأميركية أثناء الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد الحرب مباشرة، ولم يقلل استراتيجيو الولايات المتحدة من تشديدهم على قضايا الموارد إلا مع اندلاع الحرب الباردة، محولين اهتمامهم بدلاً من ذلك إلى التطورات السياسية والعسكرية في أوروبا وآسيا.

مع نهاية الحرب الباردة، استعادت قضايا الموارد دورها المركزي في التخطيط العسكري للولايات المتحدة، يمكن للمرء القول، إذاً، إن التأكيد الراهن على أمن الموارد يمثل أكثر قليلاً عن عودة إلى الوضع القائم سابقاً ـ أي، إلى البيئة الاستراتيجية التي سادت أثناء النصف الأول من القرن العشرين، يبدو ذلك صحيحاً إلى حد ما، على سبيل المثال، إن تشديد البحرية على سلامة «خطوط المواصلات البحرية» لأميركا ـ طرق التجارة البحرية التي تصل جزءاً من العالم بآخر ـ يقوم على حجج وضعت أصلاً من قبل الكابتن ماهان في أواخر القرن التاسع عشر (١٤)، لكن التركيز الراهن على هموم الموارد يمثل اكثر من مجرد عودة إلى الماضي؛ إنه، قبل كل شيء، يعكس الأهمية المتنامية للقوة الصناعية والأبعاد الاقتصادية للأمن.

في صميم هذا التحول في السياسة، ثمة إيمان بأن المعالم المحددة للقوة والنفوذ قد تغيرت منذ زوال الحرب الباردة، ففي حين، كان يُعتقد في الماضي، أن القوة القومية تكمن في امتلاك ترسانة جبارة والحفاظ على منظومات تحالفات موسّعة، فإنها في الوقت الحالي تُربط بالدينامية الاقتصادية ورعاية الابتكار التكنولوجي، ولممارسة الزعامة في العصر الحالي، يُتوقع من الدول أن تمتلك اقتصاداً وطنياً قوياً وأن تتفوّق على الدول الأخرى في تطوير سلع التقنية العالية وتصديرها، وفي حين ان المؤسسة العسكرية الفعالة لا تزال تعتبر ضرورية للأمن القومي، فيجب أن يوازنها اقتصاد قوي وحيوي، «يعتمد الأمن القومي على المشاركة الناجحة في الاقتصاد العالمي» كما أشار معهد دراسات الأمن القومي في دراسة حديثة للبنتاغون (١٥)، (التشديد في الأصل).

لقد تم الإفصاح عن وجهة النظر هذه لأول مرة بطريقة منهجية من قبل الحاكم آنذاك بيل كلينتون، أثناء الحملة الرئاسية عام ١٩٩٢، «إن قوتنا الاقتصادية يجب ان تصبح عنصراً مركزياً في تحديد سياستنا الأمنية القومية»، هكذا أبلغ الطلاب في جامعة جورجتاون في كانون أول / ديسمبر ١٩٩١، «يجب أن ننظم لننافس ونفوز في الاقتصاد العالمي» (١٦)، في خطاب حملة انتخابية آخر، وعد كلينتون بـ «إعلاء شأن الاقتصاد في السياسة الخارجية» ـ وهي عملية، كما صرّح، سوف تتطلب إعادة بناء لإدارة الدولة «بحيث لا يعود الاقتصاد أبن العم الفقير لدبلوماسية المدرسة القديمة» (١٧).

هذه المقاربة المتركزة على الاقتصاد «econocentric» للأمن القومي أصبحت سياسة أميركية رسمية عندما تولت إدارة كلينتون السلطة في اوائل عام ١٩٩٣، ففي أول ظهور له امام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، صرح وزير الخارجية وارن كريستوفر أنه ومعاونوه «لن نخجل من ربط دبلوماسيتنا الرفيعة بأهدافنا الاقتصادية»، وبعد إشارته إلى أن العالم قد دخل حقبة «تتفوق فيها المنافسة الاقتصادية على التنافس الإيديولوجي»، وعد بأن الإدارة سوف «تدفع الأمن الاقتصادي لأميركا إلى الأمام بنفس القوة وسعة الحيلة اللتين كرّسناهما لشن الحرب الباردة» [التشديد من عندنا] (١٨).

جعل كلينتون من توسيع التجارة والاستثمار الدوليين هدف السياسة الخارجية الأعلى لإدارته، ولتحقيق ذلك، فاوض على ترتيبات تجارية جديدة مع أميركا اللاتينية وآسيا، وفتح أسواقاً إضافية لبيع السلع الأميركية، وخفّف القيود على الصادرات الأميركية من الأقمار الصناعية والحواسيب ومنتجات التقنية العالية الأخرى، شجع أيضاً عمليات الشركات الأميركية وراء البحار وسعى لاستقرار المؤسسات المالية الدولية، وفي دفاعه عن هذه السياسات، لم يملّ كلينتون أبداً من التعبير عن إيمانه بأن «مصالحنا الاقتصادية والأمنية مرتبطة بشكل لا ينفصل» (١٩).

إن وجهة نظري ترى المصالح الاقتصادية والأمنية «مرتبطة بشكل لا ينفصل» سوف تنحو بشكل طبيعي إلى وضع الأولوية العليا لحماية إمدادات الموارد الحيوية، فبدون تدفق ثابت وموثوق للمواد الأساسية، لا يمكن للاقتصاد الأميركي أن يتوسع ويولّد المنتجات المطلوبة لضمان قدرة الولايات المتحدة على المنافسة المستمرة في الأسواق العالمية، إن التدفق المتواصل لإمدادات الطاقة أمر حاسم بشكل خاص: فالولايات المتحدة، بوصفها المستهلك الرئيسي للنفط والغاز في العالم، يجب ان تحتفظ بحرية الوصول إلى الإمدادات فيما وراء البحار وإلا واجه اقتصادها برمته الانهيار، كما رأي كلينتون في عام ١٩٩٩، «فإن الازدهار في الداخل يعتمد على الاستقرار في المناطق الرئيسية التي نتاجر معها او نستورد منها السلع الحيوية، مثل النفط والغاز الطبيعي» (٢٠).

إن العلاقة المفهومة بين كفاية الطاقة وأمن الولايات المتحدة قد برزت أيضاً كقضية هامة أثناء الحملة الرئاسية لعام ٢٠٠٠، عندما اصبحت منتجات النفط نادرة أثناء اوائل

الخريف، ما دفع إلى رفع الاسعار وولّد الحديث عن ركود اقتصادي، دعا نائب الرئيس ألبرت غور إلى اطلاق ملايين الغالونات من احتياطي البترول الاستراتيجي للأمة ـ وهو مخبأ ضخم للنفط انشئ في السبعينيّات لتأمين حماية ضد أزمات الطاقة في المستقبل، (متحدثاً عن نقص محتمل في وقود التدفئة في بداية الشتاء، قرر الرئيس كلينتون في ذاك الوقت إطلاق ثلاثين مليون غالون من الاحتياطي)، عارض خصم غور، حاكم ولاية تكساس جورج، و، بوش إزالة أية كمية من احتياطي البترول الاستراتيجي، زاعماً أن مثل هذا العمل من شأنه أن يعرض الأمن القومي للخطر عن طريق إضعاف قدرة أميركا على تحمل أزمة اكبر في السمتقبل، وتجادل المرشحان لاحقاً حول الاستراتيجيات الخاصة بالتقليل من اعتماد الولايات المتحدة على البترول المستورد ـ إذ يفضل غور تطوير تكنولوجيات بديلة، فيما يفضل بوش استغلال احتياطيات النفط في المناطق المقفرة من ألاسكا ـ لكنهما اتفقا على أن حماية إمداد الطاقة للأمة هو الهم الأول للأمن القومي.

بالنسبة للمؤسسة العسكرية الأميركية فإن لهذا الهم وقع خاص: في حين أن القوات المسلحة يمكنها ان تفعل القليل لتشجيع التجارة او لتعزيز الاستقرار المالي، فإنها تستطيع ان تلعب دوراً رئيسياً في حماية إمدادات الموارد، فالموارد هي موجودات ملموسة يمكن ان تتعرض للخطر بفعل الاضطراب السياسي والصراع في الخارج ـ ولذلك، كما يُقال، تتطلب بفعل الاضطراب السياسي والصراع في الخارج ـ ولذلك، كما يُقال، تتطلب حماية مادية، وفي حين ان الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية يمكن ان تكونا فعالتين في تعزيز الأهداف الاقتصادية، فإن القوة العسكرية هي وحدها التي تستطيع ضمان التدفق المستمر للنفط والمواد الحيوية الأخرى من (أو من خلال) المناطق البعيدة في أوقات الحرب والأزمة، إن القوات المسلحة، بالنظر إلى مساهمتها الفريدة في الأمن الاقتصادي للأمة، قد عززت، بالتالي، بشكل منهجي مقدرتها على حماية التدفق العالمي للمواد الأساسية.

إن الحاجة إلى استعمال القوات المسلحة لحماية إمدادات الموارد الحيوية هي حاجة مفهومة سلفاً من قبل الجمهور الأميركي ـ وهو اعتبار لا يخلو من الأهمية عندما تكون التبريرات الأمنية التقليدية للإنفاق العسكري قد فقدت الكثير من إغرائها، ثمة حوار كاشف بين توم آلن (نائب عن ـ ماين) ممّثل لجنة الأمن القومي لمجلس النواب وبضعة

ضباط كبار يشرح أهمية الرأي العام، فبعد تعداد كل الأماكن التي خدمت فيها قوات الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة ـ البوسنة ومقدونيا والصومال والخليج، ، وهلم جرا ـ عبر آلن عن الشك في قدرته «على تفسير [كل هذا] للناس في منطقته، سأل، كيف يمكن لهذه العمليات أن «تعكس مصلحتنا القومية وأمننا القومي؟»، ورداً على ذلك تكلم، بضعة ضباط بمصطلحات مجردة حول المسؤوليات العالية لأميركا، لكن الرد الأقوى قدمه الجنرال أنطوني زيني Anthony Zinni، الذي كان آنذاك القائد العام للقوات الأميركية في الخليج بقوله: «إن منطقتي، الشرق الأوسط، ذات قيمة واضحة لنا كمصدر للنفط والغاز الطبيعي»، وتابع قائلاً: عدم الاستقرار في هذه المنطقة يمكن أن يعرض للخطر حرية الوصول إلى هذه الموارد، «إن الحاجة إلى الحفاظ على استقرار الأمور هناك، ، هي حيوية لاقتصادنا» (٢١).

تنفيذاً لهذه السياسة الجديدة، تقوم وزارة الدفاع بنشر قوات إضافية في الخليج وتحضر لأجل عمليات موسّعة في مناطق أخرى غنية بالموارد، بما في ذلك منطقة قزوين، وتوسع بحرية الولايات المتحدة أيضاً وجودها في المياه المستخدمة لنقل إمدادات الطاقة عبر السفن، إن هموم الموارد قد انتقلت بشكل حاسم إلى مركز مسرح الأحداث في شؤون الأمن العالمي، كلما توغلنا في القرن الحادي والعشرين، فإن هذه القضايا مقدّر لها ان تلعب دوراً هاماً على نحو متزايد في تشكيل السياسة العسكرية الأميركية.

التطورات الموازية في أماكن أخرى

ليست الولايات المتحدة هي الأمة الوحيدة التي أولت أهمية استراتيجية أكبر للشؤون الاقتصادية وشؤون الموارد في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فمنذ ١٩٩٠ فعلت ذلك كل حكومة كبرى تقريباً، وفي حين أن السمة الخصوصية لإعادة الهيكلة هذه قد اختلفت من بلد إلى آخر، كانت النتيجة الإجمالية لهذه الجهود هي ما يمكن تسميته اصطلاحاً إضفاء الطابع الاقتصادي على قضايا الأمن الدولي.

كما في الولايات المتحدة، أدت هذه العملية في الغالب إلى تشديد مضاعف على حماية الموارد الحيوية وطرق التجارة، فقد أضفت روسيا، على سبيل المثال، أهمية قوية على أمن إمداداتها النفطية والمعدنية الهائلة وأراضيها الواسعة البعيدة عن الشواطئ، في العقيدة العسكرية التي وافق عليها الرئيس فلاديمير بوتين في ٢١ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٠، يُلاحظ أن وظائف القوات المسلحة الروسية تتضمن «خلق الشروط لأجل أمن النشاط الاقتصادي وحماية المصالح القومية للاتحاد الروسي في البحار الإقليمية، على الرف القاري، وفي النطاق الاقتصادي الحصري [قبالة الشواطئ] للاتحاد الروسي وفي أعالي البحار» (٢٢)، كما وسعت موسكو متناولها إلى بحر قزوين، متنافسة في الغالب مع واشنطن على النفوذ في الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.

وقد عدّلت الصين واليابان بالمثل سياستيهما الأمنيتين وفقاً للأولويات الاقتصادية الجديدة، فقد قلّص الصينيون قوتهم على الحدود مع روسيا (وهي موقع للتوتر الدوري أثناء فترة الحرب الباردة) في حين أنهم يوسعون متناولهم إلى بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة متنازع عليها يعتقد انها تحوي احتياطيات هائلة من البترول والغاز الطبيعي، في إشارة حذرة إلى مطالب الصين الواسعة في هذه المنطقة، أعلن رئيس الوزراء لي بنغ في عام ١٩٩٥ أن جيش التحرير الشعبي [الجيش الصيني] يجب أن يقوي قدراته الجوية والبحرية لكي «يصون سيادة وسلامة أراضي الوطن الأم وحقوقنا ومصالحنا البحرية» (٢٣)، وعلى غرار ذلك، تبنت طوكيو في عام ١٩٩٦ مخططاً أولياً لبرنامج دفاع قومي جديد يطالب القوات اليابانية بتعزيز قدرتها على حماية الممرات البحرية الأساسية والمصالح الحيوية الأخرى في المياه المحيطة باليابان (٢٤).

لقد راجعت دول أخرى سياساتها الدفاعية القومية بطريقة مشابهة، بالنظر لكون القوى العظمى لم تعد راغبة (أو، في حالة روسيا، لم تعد قادرة) في فض النزاعات الإقليمية أو حماية المصالح الاقتصادية لحلفائها، فإن بلداناً كثيرة قد شعرت بأنها مجبرة على دعم قدراتها الدفاعية الخاصة بها، في جنوب بحر الصين، على سبيل المثال، استجاب أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) للقوة الصينية المتنامية بتوسيع متناولهم والقدرة النارية لقواتهم الجوية والبحرية ـ في بعض الامثلة، بالحصول على السفن الحربية العابرة للمحيطات للمرة الأولى في تاريخها (٢٥)، ثمة عملية مشابهة قيد الانجاز في الخليج العربي وبحر قزوين، حيث تسعى القوى المحلية إلى الحصول على مجموعة واسعة من الأسلحة الحديثة.

لقد كان العامل الرئيسي في نشوء السياسات الامنية لهذه الدول والدول العديدة الأخرى هو تبني ميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار UNCLOS، القانون الأساسي الناظم للتنقيب عن الموارد في عرض البحار، بموجب هذه الاتفاقية، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤، فإن الأمم التي تتاخم مسطّحات واسعة من الماء تكون قادرة على المطالبة بـ «نطاق اقتصادي حصري» يمتد إلى مئتي ميل داخل البحر، ويمكنها ان تطالب ضمنه بحقوق لا محدودة في تطوير قاع البحر، هذا يعني أن كثيراً من الأمم الساحلية والجزيرية قد اكتسبت فجأة السيطرة على مساحات شاسعة في عرض البحار ذات إمكانات طاقية ومعدنية ضخمة، في حالات كثيرة، مع ذلك، فإن هذه المساحات الواسعة يتم تقسيمها بين عدة دول متجاورة، ما يؤدي غالباً إلى نزاعات مستعصية حول ترسيم الحدود في عرض البحار، ولأن هذه النزاعات قد تحولت في بعض الأحيان إلى نزاعات عنيفة، فإن كثيراً من الدول المتورطة فيها قد اشترت سفناً وطائرات جديدة أو سعت بأشكال أخرى إلى تعزيز قدراتها الدفاعية في عرض البحار.

بالنسبة لدول كثيرة، فإن حماية مكامن النفط والغاز هي التي تحكم التخطيط الاستراتيجي، لكن الماء لا النفط هو مصدر القلق الأكبر بالنسبة لدول أخرى، فكثير من أمم شمال أفريقيا والشرق الأوسط تفتقر إلى الإمدادات الكافية من الماء العذب للإمدادات الموجودة على أنه مسألة أمنية حيوية، فقد صرح بطرس بطرس غالي، الذي كان آنذاك

وزير دولة للشؤون الخارجية المصرية، في عام ١٩٨٨ بقوله: «إن الحرب القادمة في منطقتنا ستكون بسبب مياه النيل، وليس بسبب السياسة» (٢٦)، وقد صدرت تعليقات مماثلة بخصوص مياه نهر الأردن ودجلة والفرات، والشبكات الرئيسية الأخرى التي تموّن بلدين أو أكثر، في هذه المناطق، يكون الصراع على الماء ظاهرة متكررة وعنيفة في أغلب الأحيان.

إن التنافس على الموارد الأخرى، بما في ذلك المعادن، والأحجار الكريمة، والخشب، قد أدى أيضاً إلى الصراع في بعض المناطق، هذه الفوضى كانت سائدة بشكل خاص لدى الأمم النامية التي تعتمد على استغلال مادة رئيسية واحدة أو أثنتين ـ الماس في أنغولا وسيراليون، والخشب في ليبيريا، والنحاس في بابوا غينيا الجديدة ـ للحصول على معظم دخلها القومي، في هذه الحالات، ليس من غير المألوف بالنسبة للنخب أو تكتلات القوى المتنافسة أن تختلف فيما بينها على السيطرة على السلع الثمينة، ما يؤدي غالباً إلى حروب أهلية مطوّلة ودموية، في الواقع، وجد الباحثون في البنك الدولي أن الدول ذات الموارد الهامة «القابلة للنهب» ـ الماس والخشب والنحاس وهلم جرا ـ «يزيد احتمال أن تشهد حرباً أربعة أضعاف عن الدول التي ليس فيها سلع أولية» (٢٧)، هذه الدول تشدد بشكل طبيعي تشديداً كبيراً على حماية الموارد في سياساتها الأمنية.

الأهمية المحورية للموارد

منذ نهاية الحرب الباردة، حاول المحللون السياسيون من كافة المذاهب أن يعرفوا المبدأ المحدد المركزي للبيئة الدولية الجديدة ـ ما اصطلح توماس فريدمان من صحيفة ذا نيويورك تايمز على تسميته «الشيء الكبير الواحد» (٢٨).

حاول بضعة مؤلفين أن يعرفوا هذا «الشيء الكبير الواحدة»، من أبرزهم: صموئيل هنتغتون، الذي يزعم أن القوى المحركة للأمن العالمي سوف يحكمها «صدام الحضارات»؛ وروبرت كابلان، الذي يصور على نحو نابض بالحياة عالماً تستبد به زيادة السكان والفوضى؛ وفريدمان نفسه، الذي يجادل، في كتابه «سيارة اللكسس وشجرة الزيتون» The Lexus and the olive Tree ، بأن«العولمة» الاقتصادية قد اصبحت السمة السائدة للعالم،

إن كل واحد من هذه التفسيرات يملك ما يساهم به في فهمنا للقوى المحركة العالمية، وكل واحد منها قد دخل في سجال السياسة العالمية؛ ومع ذلك، فإن أياً منها لا يقدم تحليلاً مقنعاً تماماً لشؤون العالم الراهنة.

إن أطروحة هنتنغتون حول صدام الحضارات العالمي تفترض أن الدول سوف تطور سياساتها الأمنية على قاعدة الولاء لطائفة دينية أو «حضارية» بعينها ـ الغرب المسيحي، الكتلة السلافية الأرثوذكسية، العالم الاسلامي، وهلم جرا ـ إن «الصراع بين الحضارات»، يشرح قائلاً، «سيكون آخر طور في نشوء الصراع في العالم الحديث» (٢٩)، ولكن في حين أن بعض التطورات الأخيرة، كالقتال في البوسنة وكوسوفو، يبدو انها تثبت هذا الجزم، فإن تطورات أخرى لا تثبت ذلك، إن ما تجدر ملاحظته على وجه الخصوص هو السعي المحموم وراء وفرة الموارد في تجاهل كلي لأية ولاءات «حضارية»، ففي بحر قزوين، على سبيل المثال ـ وقفت الولايات المتحدة مع الدول المسلمة الثلاث ـ آذربيجان، وتركيا، وتركمانستان ـ ضد دولتين مسيحيتين في غالبيتهما، أرمينيا وروسيا.

ثمة نموذج مشابه يمكن رؤيته في مناطق أخرى حيث مصالح الموارد تتفوق على القرابات الإثنية والدينية.

على نحو مشابه، فإن اندلاع العنف والفوضى في أفريقيا، كما بصورة كابلان (٣٠)، قد فشل في ثني شركات الطاقة الكبرى عن إقامة أعمال تجارية نفطية مربحة في هذه المناطق، أو عن تطوير ترتيبات أمنية فعّالة مع النخب المحلية وأمراء الحرب المحليين، في عام ١٩٩٩، على سبيل المثال، أعلنت شركات النفط الأميركية عن مشاريع تنقيب وإنتاج جديدة كبيرة في دول تعاني اضطرابات، مثل أنغولا، تشاد، ونيجيريا، على نحو مشابه، في حين تقطع نظرية فريدمان في العولمة شوطاً طويلاً باتجاه تفسير الأسبقية الراهنة للعلاقات الاقتصادية في الشؤون الدولية، فإنها تفترض ان معظم نزاعات الموارد الكبرىسوف تحل من خلال آليات السوق ـ متجاهلاً بذلك حقيقة ان الحكومات قد ذهبت على نحو متكرر إلى الحرب بشأن ما تراه «مصالح قومية حيوية» بما في ذلك إمدادات النفط والماء.

من الواضح انه من غير الممكن تفسير القوى المحركة لشؤون الأمن العالمي بدون

الاعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة على الموارد، بالنسبة لكل بلد تقريباً في العالم، أصبح السعي وراء المواد الأساسية أو حمايتها سمة كبرى في تخطيط الأمن القومي، وكما تبين عملية سنترازيات، فإن قضايا الموارد تظهر أهميتها أيضاً في تنظيم والنشر والاستخدام الفعلي لكثير من القوات العسكرية في العالم، وفي حين ان التنافس على الموارد قد لا يكون «الشيء الكبير الواحد» الذي يكمن في صميم كافة العلاقات الدولية، فإنه يساعد على تفسير الكثير مما يحدث في العالم اليوم.

لماذا اصبحت الموارد بهذه الأهمية؟ كما رأينا من قبل، إن اعتماد سياسة أمنية ترتكز على الاقتصاد يؤدي بشكل شبه دائم إلى تشديد زائد على الموارد ـ على الأقل بالنسبة لتلك الدول التي تعتمد على واردات المواد الخام لأجل قوتّها الصناعية، إن الاختفاء شبه الكامل للصراعات الايديولوجية في عالم اليوم قد ساهم أيضاً في مركزية قضايا الموارد، حيث ينظر إلى السعي وراء المواد الحيوية وحمايتها بوصفهما إحدى الوظائف الأمنية الأولية للدولة، يضاف إلى ذلك أن بعض الموارد تساوي مقداراً هائلاً من المال ـ فقد قُدرت قيمة النفط غير المستخرج من حوض بحر قزوين، مثلاً، من قبل وزارة الخارجية في عام ١٩٩٧ بأنها تساوي حوالي ٤ تريليون دولار (٣١) ـ ولذلك ينظر إلى امتلاكه على نطاق واسع على أنه شيء يستحق الاقتتال عليه.

لكن هذه العوامل بمفردها لا تفسر المركزية الراهنة لقضايا الموارد: إن بضع سمات للموارد نفسها تبدو ذات أهمية في هذه المعادلة، تشمل هذه العوامل الطلب العالمي المتصاعد على السلع من كافة الأنواع، البروز المحتمل لحالات الندرة في الموارد، والنزاعات على ملكية المصادر الثمينة للمواد الحيوية.

الطلب الذي لا يُشبع

إن الطلب العالمي على المواد الأساسية الكثيرة يتنامى بمعدل لا يُمكن تلبيته، لما كان عدد البشر يزداد، فإن المجتمعات تتطلب المزيد من كل شيء (الغذاء، الماء، الطاقة، الفلزات، الألياف، وهلم جرا، ، ،) لتلبية المتطلبات المادية الأساسية لأفرادها، بعض الأمم قد تستهلك أكثر من الأمم الأخرى ـ فالولايات المتحدة لوحدها تستهلك ما يقارب ٣٠

بالمئة من كل المواد الخام المستعملة من قبل سكان العالم في أي عام مفترض (٣٢) ـ لكن كل مجتمع تقريباً يتزايد استعماله للمواد الأساسية.

إن الطلب المتزايد على الموارد تتحكم به، إلى درجة ملحوظة، الزيادة المفاجئة في أعداد البشر، فأثناء الخمسين عاماً المنصرمة لوحدها، ازداد عدد سكان العالم أكثر من ٣ بليون نسمة، ليقفز من ٢، ٦ بليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٦ بلايين في عام ١٩٩٩، من الطبيعي أن الازدياد في عدد السكان لا يفسر سوى جزء من الانفجار في الطلب؛ فالمهم بالقدر نفسه هو انتشار التصنيع الى مزيد ومزيد من مناطق الكرة الأرضية والازدياد العالمي المطرد في الثروة الشخصية، ما ينتج شهية لا تُشبع إلى الطاقة، والسيارات الخصوصية، ومواد البناء، والتجهيزات المنزلية، والسلع الأخرى الكثيفة الموارد.

ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٩ ارتفع الناتج العالمي الإجمالي بنسبة ٥٨٣ بالمئة، من حوالي ٦ تريليون دولار أميركي إلى ٤١ تريليون دولار أميركي (بسعر الدولار الثابت لعام ١٩٩٨)، حتى عندما تترجم الزيادة إلى حصة الفرد من الناتج العالمي الإجمالي، فقد كانت زيادة كبيرة، إذ تتقفز من ٢، ٥٠٠ ، في عام ١٩٥٠ إلى ٦، ٧٥٠ في عام ١٩٩٩ (٣٣)، وفي حين لم يستفد كل الأفراد من هذا المكسب الإحصائي المؤثر ـ إذ إن ملايين عديدة، في الحقيقة، قد بقيت أسيرة البؤس ـ فإن أعداداً ضخمة من البشر في أنحاء العالم يمكنهم الآن أن يتحملوا ثمن سلع كانت سابقاً يتعذر الحصول عليها، إن ملكية السيارات الخصوصية، مثلاً، قد قفزت من حوالي ٥٣ مليون سيارة في عام ١٩٥٠ إلى ما يقدر بـ ٥٢٠ مليون في عام ١٩٩٩ (٣٤)، وقد ارتفعت ملكية البرادات، وأجهزة التلفزيون، ومكيفات الهواء، والكومبيوترات الشخصية وسلع أخرى كهذه الى درجة مشابهة.

ولأن إنتاج واستخدام هذه المنتجات يستلزم استهلاك كميات هائلة من الطاقة والمعادن، والمواد الأخرى، فإن الطلب العالمي على السلع الأساسية الكثيرة قد تجاوز بشكل ثابت معدل النمو السكاني (٣٥).

إن الطلب المرتفع على الطاقة والبضائع الاستهلاكية كان واضحاً بشكل حاد في آسيا وحافة المحيط الهادئ، حيث كانت وتيرة التصنيع والنمو الاقتصادي سريعة بشكل خاص، وتجدر الإشارة تحديداً بهذا الخصوص إلى إيقاع النمو في الصين: فيما بين عام ١٩٩٠

وعام ١٩٩٦ فحسب، توسّع الاقتصاد الصيني بنسبة استثنائية تبلغ ٩٣ بالمئة، إن هذا، بدوره، قد أحدث طلباً انفجارياً على السيارات والتجهيزات المنزلية والمنتجات الاستهلاكية الأخرى، في عام ١٩٨٥، كانت أقل من أسرة صينية مدينية واحدة من كل خمس اسر تمتلك جهاز تلفزيون ملون؛ وفي عام ١٩٩٨ كان البيت العادي يمتلك أكثر من واحد، في الفترة نفسها، فإن النسبة المئوية لهذه الأسر التي تمتلك براداً قفزت من سبعة إلى ثلاث وسبعين؛ كما سُجلت زيادات مماثلة بالنسبة لملكية أجهزة الفيديو، دُشات الحمّام داخل المنازل، ووحدات تكييف الهواء (٣٦)، لإنتاج وتزويد كل هذه السلع بالطاقة، استهلكت الصين كميات هائلة من النفط والفحم، والخشب والمعادن، والمواد الأساسية الأخرى.

يعتقد معظم الخبراء، علاوة على ذلك، أن الاقتصاد الصيني سوف يتابع توسعه السريع في العقود القادمة، مؤدياً إلى تعزيز حاجته إلى الموارد، وفقاً لآخر توقعات وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، فإن استهلاك الطاقة من قبل الصين سوف يرتفع بنحو ٤، ٣ بالمئة في العام ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٢٠ ـ تقريباً أربعة أضعاف المعدل في أوروبا والولايات المتحدة، إن هذا سوف يستتبع ازدياداً في استهلاك النفط بنسبة ١٥٠ بالمئة، وازدياداً في استهلاك الفحم بنسبة ١٥٨ بالمئة، ويتوقع نمط مشابه في الأمم الأخرى الآخذة بالتصنيع سريعاً: بحسب وزارة الطاقة الأميركية، فإن استهلاك الطاقة في الفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٢٠ سوف يزداد بحوالي ٣، ٧ بالمئة كل عام في الهند، و٣، ٤ بالمئة في البرازيل، و٣، ٠ بالمئة في المكسيك، هذه البلدان الثلاثة فضلاً عن الصين سوف تحتاج إلى ١٥١ كودريليون وحدة حرارية بريطانية (BTU s) من الطاقة في عام ٢٠٢٠، أي ثلاثة أضعاف الكمية اللازمة في عام ١٩٩٠ (٣٧).

يُجادل أحياناً بأن الطلب المتصاعد على الموارد في العالم النامي سوف يوازنه طلب متناقص في الأمم الأقدم تصنيعاً، نظراً لأ، الكومبيوترات والأجهزة العالية التقنية الأخرى تقوم بالمهام التي كانت في الماضي تؤدي من قبل منظومات مستهلكة للموارد، أقل كفاءة، وهذا صحيح، إلى حدّ ما: فاستعمال النحاس في الأسلاك الكهربائية، مثلاً، قد تقلص بشكل كبير عبر إدخال كابلات الألياف البصرية fiber – optic التي تصنع من السيليكون الرخيص والوفير، لكن إدخال الكومبيوترات لم يترافق في الإجمال بهبوط عام في

استهلاك الموارد بل بازدياد في ذلك، ومرد ذلك ان التحديث التكنولوجي في الاقتصادات المتقدمة قد ولد زيادة ملحوظة في الثروة الفردية، وهذه أدت، بدورها، إلى زيادة هائلة في الاستهلاك الفردي، في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يقود مالكو السيارات مسافات أكبر كل عام ـ من ١، ٥ تريليون ميل في عام ١٩٨٢ إلى ٢، ٥ تريليون في عام ١٩٩٥ ـ في عربات أكبر وأقل كفاية في استهلاك الوقود؛ وعلاة على ذلك، فإن البيت الأميركي العادي قد زاد حجمه بمقدار الثلث منذ أوائل السبعينيّات (٣٨).

ونتيجة لذلك، فإن استهلاك الموارد الصافي في الولايات المتحدة قد ارتفع بشكل مطرد على مدى العقود القليلة المنصرمة، وثمة نمط مشابه جلي في أوروبا الغربية والمناطق الأخرى الغنية بالكومبيوترات (٣٩).

لذلك، من المأمون أن نستنتج أن الطلب العالمي على الموارد الأساسية سوف يستمر في النمو في العقود القادمة، هذا النمو سيكون مدفوعاً كما من قبل، بتضافر الازدياد السكاني والتوسع الاقتصادي، إن المجتمع البشري يتوسّع بحوالي ٨٠ مليون نسمة كل عام؛ عند هذا المعدل، سوف يصل العدد الإجمالي لسكان العالم إلى ٦، ٨ بليون نسمة في عام ٢٠١٠ وسيقارب ٨ بليون في عام ٢٠٢٠ (٤٠)، وفوق ذلك، يتوقع أن يرتفع الدخل الفردي العالمي نحو ٢ بالمئة كل عام على مدى العقود القليلة القادمة، أي حوالي ضعفي معدل نمو عدد السكان (٤١)، إذا استعملت هذه الثروة الإضافية لأجل الاستمرار في الحصول على السيارات والشاحنات والتجهيزات، والبيوت الكبيرة، وأسباب الراحة والمتعة الأخرى، فإن الطلب في كل أنحاء العالم على المواد الأكثر أساسية سوف يكون أكبر بشكل هائل في عام ٢٠٢٠ مما كان عليه في تسعينيات القرن العشرين.

الخطر المحدق لنقص الموارد

إن الطلب المتنامي على المواد الأساسية يصطدم بناحية رئيسية أخرى من نواحي معادلة الموارد العالمية: أن العرض العالمي لبعض المواد محدود تماماً، ففي حين أن الأرض تنعم بكميات هائلة من المواد الأكثر حيوية ـ الماء والأرض الصالحة للزراعة والمعادن والخشب والوقود الأحفوري، ثمة حدود عملية لما يمكن استخراجه من البيئة

العالمية، وفقاً لدراسة حديثة، خسرت الأرض حوالي ثلث ثروتها الطبيعية المتاحة فيما بين ١٩٧٠ و١٩٩٥ كنتيجة للنشاط البشري، أي اكثر مما خسرته في أية فترة أخرى في التاريخ، هذه الدراسة، التي نشرها الصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) في عام ١٩٩٨، كشفت عن هبوط خطير في توفّر موارد حيوية كثيرة ونوعيّتها، بما في ذلك غطاء الغابات، ومصائد السمك البحرية، ومنظومات الماء العذب، والوقود الأحفوري، بالرغم من أن دراسة الصندوق العالمي للحياة البرية لم تغطّ كل الموارد ذات الأهمية، فإنها توحي بأن البشرية يمكن ان تواجه حالات نقص خطيرة في مواد حيوية كثيرة (٤٢).

إن إمكانية وصول موارد معينة إلى نقطة الاستنزاف الشديد أو متى تصل ليس شيئاً يمكن التنبؤ به بأية درجة من اليقين، إذ تنتشر معادن كثيرة، على سبيل المثال، على نطاق واسع فوق سطح الكوكب، لذا تُكتشف مخزونات جديدة طوال الوقت، إن الموارد الأخرى، مثل الخشب، هي «قابلة للتجدد» نظرياً، بمعنى أنه يمكن غرس أشجار جديدة لتحل محل تلك الأشجار التي تُقطع، البدائل متاحة ايضاً (أو يمكن تطويرها) لأجل كثير من المواد التي يحتمل أن تشهد نقصاً في المستقبل، مع ذلك، من الواضح أن مخزون العالم من بعض الموارد الرئيسية يتناقص بإيقاع سريع ـ في بعض الحالات، يتجاوز قدرة العالم على استغلال المصادر الجديدة أو تطوير مواد بديلة.

ومن أهم المواد المختلفة التي تقع في هذه الفئة الحساسة النفط والماء، وكلاهما حيوية لأجل أداء وظائف المجتمع الصناعي الحديث، وكلاهما يُستعمل بكميات دائمة الازدياد، والأهم من ذلك أنهما من المحتمل أن يكونا بمخزون غير كافٍ لتلبية المتطلبات العالمية في منتصف القرن الحادي والعشرين، في بداية عام ٢٠٠٠، كانت الاحتياطات المؤكدة للعالم من البترول تقف عند ١، ٠٣٣ بليون برميل، أو النفط الكافي لإمداد الاستهلاك العالمي (بالمعدل الراهن آنذاك البالغ ٧٣ مليون برميل باليوم) لمدة أربعين عاماً أخرى (٤٣)، لكن إذا ارتفع استهلاك النفط بنسبة ٢ بالمئة كل عام ـ كما تتنبأ وزارة الطاقة الأميركية ـ فإن المخزون القائم سوف يختفي في خمس وعشرين أو ثلاثين عاماً، وليس أربعين، إن اكتشافات النفط المستقبلية سوف تزيد بالطبع المخزون العالمي من النفط، في حين أن إدخال تكنولوجيات جديدة سيسمح باستخراج مخزونات غير مستغلة

تُعتبر الآن أبعد أو اصعب من ان تُستثمر (كتلك الموجودة في سيبيريا الشمالية والمياه العميقة للمحيط الأطلسي)، مع ذلك، من المرجّح أن يشهد العالم حالات نقص خطيرة في البترول التقليدي في العقد الثاني أو الثالث من القرن الحادي والعشرين (٤٤)، (ثمة تقدير أكثر تفصيلاً لمخزون البترول العالمي في الفصل ٢).

إن معادلة الماء العالمية مشابهة تقريباً، بالرغم من أن الأرض تمتلك مقادير هائلة من الماء المالح، فإن المخزون العالمي من الماء العذب محدود نسبياً: أقل من ٣ بالمئة من إجمالي مخزون الماء الكوكب هو ماء عذب، والكثير من هذا المقدار محجوز في القلنسوات الجليدية القطبية والأنهار الجليدية، من المقدار المتاح مباشرة (حوالي ١٢٠٠٠ كيلومتر مكعب كل عام)، فإن النصف تماماً يُخصص للاستعمال البشري (٤٥)، وكما في حالة النفط، فإن النمو السكاني ومستويات المعيشة العليا ترفع بشكل ثابت الطلب العالمي على الماء، إذا استمر هذا النمط، فإن إجمالي الاستخدام البشري سوف يقارب ١٠٠ بالمئة من المخزون المتاح في منتصف القرن الحادي والعشرين، مسبباً نقصاً حادّاً في بعض المناطق وتنافساً شديداً على الوصول الى المصادر الهامة للتموين، (ثمة تقدير شامل لمخزون العالم من الماء العذب في الفصل ٦).

يمكن ايضاً توقع نقص خطير في المواد الحيوية الأخرى في العقود القادمة، فغطاء الغابات الطبيعية في العالم، مثلاً، آخذ في الاختفاء بنسبة تبلغ حوالي ٠، ٥ بالمئة كل عام - ما يعادل خسارة غابة بحجم إنكلترا وويلز - ويتهدّد خطر الاختفاء أنواع أشجار منفردة كثيرة دفعة واحدة، وقد جرى أصلاً إزالة حوالي ٧٠ بالمئة من الغابة الاستوائية الجافة في العالم، بالتوازي مع ٦٠ بالمئة من الغابة المعتدلة و٤٥ بالمئة من الغابة الرطبة الاستوائية (٤٦)، بعض هذه الغابات يتم استبدلها بمزارع الأشجار، ولكن ليس بمعدل سريع بما يكفي لتعويض الفقد السنوي للغطاء الغابي.

إن التوفر المستقبلي لبعض السلع الرئيسية سوف يتأثر أيضاً بالتغيرات في البيئة العالمية، فالتراكم المتزايد لثاني أكسيد الكربون وغازات «الدفيئة» الأخرى الحابسة للحرارة في البيئة - وهو بحد ذاته نتاج للاستهلاك المتسارع للوقود الأحفوري - يساهم في الارتفاع التدريجي في متوسط درجات الحرارة السنوية، محدثاً الجفاف في بعض المناطق

ومهدداً بقاء الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية، ويمكن لتغير المناخ من هذا النوع أيضاً أن يقلل هطول المطر و/ أو يزيد معدلات التبخر في المناطق الداخلية الجافة، مقللاً تدفق الماء إلى منظومات الأنهار الحيوية، مثل نهري النيل والهندوس، كما رأى البروفسور توماس هومر ديكسون من جامعة تورنتو فإن حدوث «ندرات بيئية» من هذا النوع سوف يزيد من تأجج المنافسة بين الجماعات والمجتمعات على الوصول إلى المواد الخام الحيوية (٤٧).

عندما يرتفع الاستهلاك العالمي وتتدهور الشروط البيئية، فإن الإمداد الإجمالي المتاح من المواد الرئيسية الكثيرة سوف ينقص ويرتفع سعر البقايا أياً تكن، في حالات كثيرة، سيؤدي هذا الى تطوير مصادر جديدة للإمداد و/أو إدخال مواد بديلة، ما يخفف بذلك من العجز على النطاق العالمي، كذلك، فإن تلك المجتمعات التي تمتلك الوسيلة لفعل ذلك سوف تدفع ببساطة أسعاراً أعلى لأجل ما تحتاجه أو ترغبه، لكن قوى السوق لن تكون قادرة على حل كل مشكلة من مشاكل الموارد، ولا أن تتفادى كل الصراعات المستقبلية على المواد النادرة.

بعض السلع، كالماء، لا يمكن استبدالها بمواد أخرى، وكثير من المجتمعات الفقيرة لا يمكنها أن تتحمل دفع أسعار أعلى لأجل البضائع الضرورية، في هذه الظروف، قد ينشأ الصراع بين الدول على الوصول إلى مصادر الإمداد الحيوية، وضمن الدول على توزيع المواد المحدودة المتاحة، علاوة على ذلك، عندما ترتفع الأسعار، فإن الجماعات والنخب المتنافسة في البلدان المنتجة للموارد سيكون لديها حافز اكبر للإمساك والاحتفاظ بالسيطرة على المناجم القيّمة، وحقول النفط وأماكن تواجد الأخشاب، وستكون النتيجة، بشكل محتوم، صراعاً متزايداً على المواد الحيوية.

مصادر الإمداد المتنازع عليها

إن خطر الصراع على الإمدادات المتناقصة من المواد الحيوية هو الأكثر مدعاة للقلق بسبب سمة رئيسية أخرى لمعادلة الموارد العالمية: أن كثيراً من المصادر أو المكامن الرئيسية لهذه المواد تتقاسمها أمتان أو أكثر، أو انها تقع في مناطق حدودية متنازع عليها

أو في نطاقات اقتصادية في عرض البحار، من الطبيعي أن الدول تفضل الاعتماد على مواد تقع بالكامل ضمن حدودها لأجل احتياجاتها من المواد الضرورية؛ عندما تُستنزف هذه الإمدادات فإن الحكومات سوف تسعى بشكل طبيعي إلى بلوغ الحد الأعلى لإمكانية وصولها إلى المكامن المتنازع عليها والواقعة في عرض البحار، وبذلك ينتج الخطر الزائد للصراع مع الدول المجاورة، هذا الوضع يكون تمزيقياً بشكل محتمل حتى تحت أفضل الظروف، عندما تكون الدول المعنية متصادقة نسبياً بعضها مع بعض؛ وعندما يحدث هذا النوع من التنافس على خلفية من العداوة القائمة مسبقاً، كما هو الحال في أجزاء كثيرة من أفريقيا والشرق الأوسط، فإن النزاعات على الإمدادات المتنازع عليها من المواد الحيوية يمكن أن تتحول إلى نزاعات متفجرة.

يمكن أن تنشأ الفوضى عن عدة أنواع من المنازعات على الموارد، فقد تحدث الخلافات على تحديد الحصص من مصدر بعينه للإمداد يمتد عبر الحدود الدولية، مثل منظومة نهر كبير أو حوض نفط تحت الأرض، إن نهر النيل، مثلاً، يحمل الماء عبر تسعة بلدان، ونهر الميكونغ عبر خمسة، والفرات عبر ثلاثة، لأن هذه الأنهار تنبع من مجموعة من البلدان وتمر عبر بلدان أخرى قبل أن تصل إلى مصبها إلى البحر، فإن بلدان أعلى النهر (المنبع) في المنظومة تكون دائماً في موقع (يؤهلها) للتحكم بجريان الماء إلى دول أسفل النهر (المصب)؛ عندما تستعمل دول المنبع بشكل فعلي هذه السلطة لزيادة حصصها المائية على حساب تلك الدول الواقعة عند أسفل النهر، يمكن أن ينشأ الصراع، (انظر الفصلين ٦ و٧ حيث مناقشة هذه النقطة بمزيد من التفصيل).

وعلى نحو مشابه، عندما تتربع دولتان على حوض نفط كبير تحت الأرض وتقوم إحدى الدولتين باستخراج حصة غير متناسبة من مخزون البترول الإجمالي؛ فإن هذا يمكن أن يُنقص العائدات النفطية للدولة الثانية ويؤدي إلى الصراع، لقد كان هذا، في الحقيقة، أحد المهيّجات الرئيسية في العلاقة العراقية ـ الكويتية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين: ادعت بغداد أن الكويتيين يستخرجون أكثر من حصتهم المستحقة من النفط من حقل الرميلة المشترك، ما يُعيق ـ بالتالي شفاءها من الحرب الإيرانية العراقية ١٩٨٠- ١٩٨٨(٤٨)، إن الصراع على مخزونات النفط المشتركة قد اندلع أيضاً بين المملكة

العربية السعودية واليمن اللتين تتشاركان حدوداً رديئة التحديد في الربع الخالي.

النوع الثاني من الصراع ينشأ على الحقوق المزعومة المتنازع عليها في مناطق عرض البحار التي تؤوي موارد طاقية أو معدنية هامة، وكما أشرنا من قبل، فإن ميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار يسمح للدول المتاخمة للمحيطات بادعاء الحق في نطاق اقتصادي حصري يمتد في عرض البحار حتى مئتي ميل، تمتلك ضمنها الحق الوحيد في استغلال الحياة البحرية ومكامن الموارد الواقعة تحت البحر، هذا النظام يعمل بسلاسة كافية في المسطحات المائية، المفتوحة، لكنه يولّد احتكاكاً عندما تحد عدة دول بحراً داخلياً (مثل بحر قزوين) أو كتلة محدودة نسبياً من الماء، في هذه الظروف، فإن الادعاءات بالحق في نطاقات اقتصادية حصرية غالباً ما تتداخل، محدثة نزاعات على تحديد موقع الحدود في عرض البحر، المثال الأول هو جنوب بحر الصين، حيث ادعت سبع دول ـ بروناي والصين وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايوان وفييتنام ـ الحق بمساحات كبيرة من الماء، (لأجل مزيد من المعلومات حول جنوب بحر الصين، انظر الفصل ٥).

أخيراً، يمكن ان تنشأ النزاعات على حرية الوصول الى مسطحات المائية التي تعتبر ضرورية لأجل نقل المواد الحيوية، مثل الخليج وقناة السويس، إن نسبة كبيرة جداً من مدخول النفط اليومي للعالم تسافر بالسفن من الخليج إلى مرافئ في أوروبا وأميركا واليابان، وفي حالات كثيرة، يتوجب على هذه السفن أن تمر عبر مسطحات مائية ضيقة ومحصورة، مثل مضيق هرمز (عند مدخل الخليج)، أو مضيق ملقا (بين اندونيسيا وماليزيا)، أو البحر الأحمر، لأن العبور الحرّ للسفن من خلال هذه المياه يعتبر ضرورياً لأجل التدفق المتواصل للمواد، فإن الدول المستوردة الكبرى قد قاومت بشكل دائم الجهود المبذولة من قبل القوى المحلية لإغلاقها أو تقييدها (٤٩)، في عام ١٩٨٦، على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة «رفعت العلم» الأميركي على السفن الكويتية وواكبتها عبر الخليج، الذي كان آنئذ موقعاً للصدامات البحرية بين إيران والعراق، إن القلق على النقل الآمن للمواد الحيوية يمكن أيضاً أن يمتد إلى خطوط أنابيب النفط والغاز، خصوصاً تلك التي تمر من خلال مناطق الاضطراب المتكرر.

المشهد الناشئ للصراع

إن من المرجّح أن يُدخل كل من هذه العوامل الثلاثة ـ الاتساع الشديد في الطلب على نطاق عالمي، وظهور عجز هام في الموارد، وتكاثر الخلافات على الملكية ـ ضغوطاً جديدة على النظام العالمي، فالعاملان الأولان سوف يشددان بشكل حتمي المنافسة بين الدول للوصول إلى المواد الحيوية، أما العامل الثالث فسوف يولّد مصادر جديدة للاحتكاك والصراع، علاوة على ذلك، فإن كل عامل على حدة، سوف يقوي النزعات المزعزعة للاستقرار للعوامل الأخرى: لما كان استهلاك الموارد يزداد، فإن العجز سوف يظهر بشكل أسرع وستقع الحكومات تحت ضغط متفاقم لحل المشكلة بأي ثمن؛ هذا، بدوره، سوف يضاعف من نزعة الدول إلى السعي للتحكم الأقصى بمصادر الإمداد المتنازع عليها، ويزيد بالتالي خطر الصراع بين البلدان التي تتقاسم أو تدعي بشكل مشترك الحق في مكمن مفترض للموارد.

في معظم الحالات، سوف تُحل هذه الصراعات بدون اللجوء إلى العنف، عندما تصل الأمم المعنية إلى حل تفاوضي لمأزقها، وتميل قوى السوق العالمية إلى تشجيع مثل هذا المخرج: تكون المنافع الاقتصادية الملموسة للمصالحة عموماً أكبر بكثير من التكلفة المحتملة للحرب، ولذلك فإن معظم الدول سوف تختار التراجع عن مطالبها القصوى إذا كان بإمكانها أن تكتفي بالحصول على شريحة مقبولة من فطيرة الموارد، لكن المفاوضات وقوى السوق لن تنجح في كل الأحوال، في بعض الحالات، فإن المواد المراهن عليها سوف يُنظر اليها على أنها ضرورية للغاية للبقاء القومي أو الازدهار الاقتصادي بحيث أن المساومة لا يمكن التفكير بها، من الصعب، على سبيل المثال، أن نتخيل أن الولايات المتحدة سوف تسمح بوقوع الخليج تحت سيطرة قوة معادية، أو ان مصر سوف تسمح لسودان أو إثيوبيا بالسيطرة على جريان نهر النيل، في مثل هذه الأوضاع، فإن اعتبارات الأمن القومي سوف تتغلب دائماً على التسويات التفاوضية التي يمكن تصور أنها تستتبع التنازل عن المصالح القومية الحيوية.

يمكن لقوى السوق العالمية أيضاً أن تزيد احتمال الصراع، لاسيما عندما ينظر إلى مورد متنازع عليه على أنه ذو قيمة نقدية لا يرغب أحد من الأطراف المعنية المدعية

بالقبول بفقدانها، وهكذا يبدو الحال في جمهورية الكونغو الديموقراطية (زائير سابقاً)، حيث ما زالت عدة فصائل داخلية وقوى اجنبية تتقاتل لأجل السيطرة على حقول الذهب والنحاس المربحة في الجنوب والغرب (٥٠)، وقد ساد وضع مماثل لفترة طويلة في سيراليون ـ في هذه الحالة، يشمل صراعاً داخلياً على حقول الماس النفيسة في البلد، تنشأ نزاعات من هذا النوع عادة في البلدان الفقيرة والمتخلفة حيث يُنظر إلى امتلاك مكمن معدني أو حقل نفطي بوصفه الطريق العملي الوحيد إلى مراكمة الثروة.

إن خطر الصراع الداخلي على الموارد يزداد أكثر بفعل ازدياد الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء في بلدان نامية كثيرة ـ وهي ظاهرة تُعزى على نطاق واسع إلى العولمة، ففي حين يكون اولئك الذين في أعلى السلم الاقتصادي قادرين على تدبير الضروريات الأساسية للحياة، فإن أولئك الذين في الأسفل يجدون أنفسهم ممنوعين بشكل متزايد من الوصول إلى السلع الحيوية مثل الغذاء، والأرض، والمأوى، وماء الشرب المأمون، عندما تتقلص الموارد ويرتفع سعر مواد كثيرة، فإن الفقراء سيجدون أنفسهم في وضع يائس على نحو متزايد ـ وبالتالي اكثر ميلاً لأن يلتفتوا إلى الديماغوجيين والأصوليين والمتطرفين الذين يعدون بإزالة معاناتهم من خلال الثورة أو الانقسام الإثني.

لاحظ معهد دراسات الأمن القومي في عام ١٩٩٩ أن «توزع التنافس [الاقتصادي] متفاوت الآن، و«هذا النمط يزيد الاحتمال المقلق لحدوث «فجوة العولمة» بين الرابحين والخاسرين، ، إن زعماء الخاسرين غالباً ما يلومون الغرباء أو أهل البيت غير المحبوبين على الضائقة الاقتصادية، ويثير البعض الأزمات ليحولوا الانتباه عن البطالة والجوع» (٥١).

هذا الخطر سيزداد حدة عندما يجبر التنافس الاقتصادي المتزايد وضغط وكالات الإقراض الدولية حكومات الأمم النامية على رفع الدعم عن الغذاء والسلع الأساسية الأخرى وعلى خصخصة الخدمات الأساسية مثل توزيع الماء، وقد حدثت تجربة سابقة لذلك في نيسان / أبريل ٢٠٠٠، عندما شُلت مدن بوليفيا الكبرى بفعل الاحتجاجات ضد خطة الحكومة لخصخصة المرافق البلدية وفرض رسوم على مياه الشرب، توفي خمسة أشخاص على الأقل في مصادمات مع الشرطة، وجرح كثيرون، ولم تتم استعادة النظام إلا بعد أن أعلن الرئيس هوغو بانزر حالة الطوارئ وأمر قوات الجيش بإخلاء الشوارع الكبرى (٥٢).

هكذا، في حين أن قوى السوق والعولمة يمكن أن تساعد في تجنب العنف في حالات كثيرة من ندرة الموارد، ثمة أوضاع يُحتمل أن تفشل فيها، عندما يحدث ذلك، فإن النزاعات على الوصول إلى الموارد الحيوية (أو النفيسة جداً) قد تؤدي إلى الصدام المسلح، هذه المواجهات يمكن أن تأخذ شكل صراع داخلي لأجل السيطرة على مورد بعينه، أو نزاع إقليمي على مناطق حدودية أو نطاقات اقتصادية حصرية متنازع عليها، أو تنافس بحري على الطرق الملاحية الحيوية، او صراع قوى إقليمية في مناطق تحوي إمدادات ضخمة من الموارد الحيوية، مثل مناطق الخليج وبحر قزوين، مهما يكن الشكل الذي تتخذه هذه الاشتباكات، من الأفضل وصفها بأنها حروب على الموارد ـ صراعات تدور، إلى درجة هامة، على السعي وراء أو امتلاك المواد الحيوية (٥٣).

لقد تميز التاريخ البشري بسلسلة طويلة من حروب الموارد ـ التي تمتد جميعاً إلى الوراء الى أقدم الحضارات الزراعية، بعد الحرب العالمية الثانية، كان السعي الذي لا يلين وراء الموارد تحجبه المقتضيات السياسية والإيديولوجية للتنافس الأميركي ـ السوفييتي؛ لكنه عاد وظهر على السطح بشدة متجددة في العصر الراهن، وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة التي تُعطى للقوة الاقتصادية في السياسة الأمنية للدول، والطلب المرتفع على الموارد على النطاق العالمي، واحتمال حدوث حالات نقص هامة، ووجود منازعات عديدة على الملكية، فإن حدوث الصراع على المواد الحيوية سيزداد لا محاله.

إن المنافسة على الموارد لن تثبت، بالطبع، أنها المصدر الوحيد للصراع في القرن الحادي والعشرين، أما العوامل الأخرى ـ العداء الإثني والظلم الاقتصادي والمنافسة السياسية، وهلم جرا ـ فإنها ستؤدي أيضاً إلى تفجرات دورية للعنف، لكن هذه العوامل سوف تُربط على نحو متزايد، بالنزاعات على امتلاك المواد الحيوية (أو الوصول إليها)، مهما تكن دولتان، أو مجتمعان، منقسمين على مسائل السياسة او الدين، فإن احتمال اشتباكهما في قتال متبادل يصبح أكبر بشكل ملحوظ عندما يعتقد طرف أن إمداده الضروري من الماء أو الغذاء أو الطاقة مهدّد من قبل الآخر، ولما كان توفّر كثير من الموارد الرئيسية آخذ في التراجع على صعيد العالم، يمكن أن يزداد خطر امتداد النزاعات على الموارد إلى مناطق أخرى يسودها الخلاف.

٢

النفط والجغرافيا والحرب:

السعي التنافسي وراء وفرة النفط

من كل الموارد التي نوقشت في هذا الكتاب، لا يوجد مورد يمكن أن يثير الصراع بين الدول في القرن الحادي والعشرين أكثر من النفط، فالنفط يتميز عن المواد الاخرى - الماء والمعادن والخشب، وهلم جرا - بسبب دوره المحوري في الاقتصاد العالمي وقدرته على إشعال قتال واسع النطاق، لا يمكن لأي مجتمع على درجة عالية من التصنيع ان يبقى على قيد الحياة في الوقت الحاضر بدون إمدادات أساسية من النفط، ولذلك فإن أي تهديد خطير للتوفّر المستمر لهذا المورد سوف يُسبب ازمة، وفي الحالات القصوى، يستدعي استعمال القوة العسكرية، ويمكن لعمل من هذا النوع ان يحدث في اية منطقة من المناطق الكبرى المنتجة للنفط، بما فيها الشرق الأوسط وحوض قزوين، إن الصراعات الأقل على النفط محتملة الحدوث أيضاً، عندما تتقاتل الدول للسيطرة على المناطق الحدودية الغنية بالموارد والنطاقات الاقتصادية في عرض البحار أو الاحتفاظ بها، فالصراعات، الكبيرة أو الصغيرة، على النفط ستشكل سمة هامة للبيئة الأمنية العالمية في العقود القادمة.

لقد كان النفط، بالطبع، مصدراً متكرراً للصراع في الماضي، فكثير من المعارك الرئيسية للحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، إنما فجرتها محاولات قوى المحور السيطرة على إمدادات النفط الموجودة في مناطق يسيطر عليها خصومهم، والسعي وراء عائدات نفطية أكبر هو الذي حرّض أيضاً غزو العراق في عام ١٩٩٠ للكويت، وهذا، بدوره، أثار رداً عسكرياً أميركياً ضخماً، لكن الاقتتال على النفط ليس ببساطة ظاهرة من الماضي؛ نظراً للطلب العالمي الدائم الازدياد على الطاقة وللإمكانية المستمرة لانقطاعات الإمداد، فإن تفجر صراع على النفط محتمل الحدوث بالقدر نفسه في المستقبل.

إن احتمال الاقتتال المستقبلي على النفط يوحي به، قبل كل شيء، التعزيز المتزايد للقوات العسكرية في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى المنتجة للنفط.

فحتى عهد قريب، كان أكبر تركيز للقدرة العسكرية يوجد على طول الخط الفاصل بين الشرق والغرب في أوروبا وفي المواقع الأخرى لتنافس القوى العظمى، غير أنه، منذ ١٩٩٠ اختفت هذه التركيزات إلى حد كبير، في حين تمت زيادة مستويات القوات في المناطق النفطية الكبرى، لقد أنشأت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بنية أساسية عسكرية دائمة في منطقة الخليج و«ركزت مسبقاً» معدّات حربية كافية هناك لدعم حملة كبرى، فنقلت روسيا، في هذه الأثناء، المزيد من قواتها إلى شمال القوقاز وحوض بحر قزوين، في حين أن الصين وسعت وجودها البحري في بحر الصين الجنوبي، كما قامت بلدان أخرى بتعزيز وجودها في هذه المناطق والمواقع الأخرى للصراع الممكن على النفط.

إن الجيولوجيا والجغرافيا تزيدان أيضاً من خطر الصراع، ففي حين أن النفط الطبيعي وفير نسبياً في الوقت الحال، فإنه لا يوجد بكميات غير محدودة؛ إنه مادة محدودة، غير قابلة للتجدد، وفي وقت ما في المستقبل، لن تكون الإمدادات المتاحة كافية لتلبية الطلب المرتفع، وسوف يواجه العالم عجزاً هامّاً، وما لم يتم اكتشاف مصدر وفير جديد للطاقة عندئذ، سيكون التنافس على الإمدادات المتاحة كافية لتلبية الطلب المرتفع، وسوف يواجه العالم عجزاً هامّاً.

وما لم يتم اكتشاف مصدر وفير جديد للطاقة عندئذ، سيكون التنافس على الإمدادات المتبقية من البترول شرساً بشكل متزايد، في مثل هذه الظروف، سوف يُنظر إلى أي انقطاع طويل في التدفق العالمي للنفط من قبل الدول المعتمدة على الاستيراد على أنه تهديد لأمنها ـ وبالتالي بمثابة قضية يمكن حلها بشكل مشروع من خلال استخدام القوة العسكرية، إن الندرة المتزايدة سوف تؤدي ايضاً إلى ارتفاع أسعار للنفط، مسببة ضائقة شديدة لأولئك الذين لا يمتلكون وسيلة لامتصاص التكاليف الإضافية؛ وبالنتيجة، قد يحدث اضطراب داخلي واسع الانتشار.

تدخل الجغرافيا دائرة الاهتمام لأن كثيراً من مصادر العالم الرئيسية للنفط تقع في

مناطق حدودية متنازع عليها أو في مناطق الأزمة والعنف المتكرر، إن توزّع النفط أكثر تركزاً من المواد الخام الأخرى، بوجود مجمل الإمدادات العالمية في عدد قليل من المناطق الرئيسية المنتجة، بعض هذه المناطق ـ المنحدر الشمالي لألاسكا والجنوب الغربي الأميركي، مثلاً ـ يقع ضمن حدود دولة واحدة ويخلو نسبياً من الاضطرابات؛ غير أن مناطق أخرى، تنتشر عبر عدة دول ـ قد تتفق وقد لا تتفق على حدودها المشتركة ـ و/أو تقع في مناطق الاضطراب الدائم، علاوة على ذلك، لكي يصل النفط إلى الأسواق العالمية، لا بد من نقله في الغالب (بالسفينة أو بخط الأنابيب) من خلال مناطق اللااستقرار، ولأن القلاقل في هذه المناطق يمكن بسهولة أن تقطع تدفق النفط العالمي، فإن أي تفجر للصراع، مهما يكن صغيراً، سوف يولّد بشكل تلقائي خطر التدخل الخارجي.

إن كون الصراع على النفط سوف ينفجر في السنوات القادمة هو نتيجة محتومة، لكن مقدار العنف ومستويات الشدة والأماكن لا يمكن تحديدها، في النهاية، فإن تواتر وسمة الحرب سيعتمدان على الثقل النسبي للعوامل الرئيسية الثلاثة وتفاعلها: ١ـ البيئة السياسية والاستراتيجية التي تصنع فيها القرارات حول قضايا الموارد؛ ٢ـ العلاقة المستقبلية بين الطلب والعرض؛ و٣ـ جغرافية إنتاج توزيع النفط.

سياسة أمن النفط

ثمة موارد كثيرة مطلوبة لإدامة المجتمع الصناعي الحديث، ولكن المواد التي تعتبر حيوية للأمن القومي هي وحدها التي يرجّح ان تحرّض على استخدام القوة العسكرية عندما يتهدّد الخطر الوصول إلى الإمدادات الرئيسية (*)، مما لا شك فيه أن النفط قد

---

* في عام ١٩٩٨، عرّف مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة «المصالح الحيوية» بأنها المصالح «ذات الأهمية الواسعة، الطاغية بالنسبة لبقاء وسلامة وحيوية أمتنا. من بين هذه: الأمن الطبيعي لأراضينا وأراضي حلفائنا، وسلامة المواطنين، ورفاهنا الاقتصادي، وحماية بُنانا التحتية الحيوية. سنفعل ما يتوجب علينا للدفاع عن المصالح، بما في ذلك. عند الضرورة، استخدام قوتنا العسكرية من جانب واحد وبشكل حاسم، عند الضرورة» (A National Security Strategy for New Century، October، 1998) [ملاحظة من المؤلف].

تمتع بهذا الوضع المميز في الماضي، فمنذ إدخال السفن الحربية التي تُشغل بالنفط في بداية القرن العشرين، اعتُبر النفط ضرورياً لأجل النجاح في الحرب، قبل ذاك الوقت، كان النفط يستعمل على نطاق واسع لتأمين الإنارة، بالشكل الاكثر شيوعاً على شكل كيروسين، (إن كثيراً من شركات النفط الكبرى اليوم، بما فيها إكسون Exxon وموبيل Mobil ورويال دتش/ شل Royal Dutch/Shell، أُنشئت اساساً في القرن التاسع عشر لإنتاج وتسويق الكيروسين الى سكان المدن المتزايدي العدد في أوروبا وأميركا الشمالية)، وجاءت نقة الانعطاف الحيوية في عام ١٩١٢، عندما قررت وزارة البحرية البريطانية - التي كان يتولاها آنذاك اللورد ونستون تشرشل - ان تحول سفنها القتالية من الدفع بالفحم إلى الدفع بالنفط (١).

إن الانتقال من الفحم إلى النفط قد زوّد السفن البريطانية بميزة هامة في السرعة والقدرة على التحمل امتازت بهما على القطع البحرية العاملة على الفحم لخصومها، وخصوصاً ألمانيا، لكنها أيضاً شكلت للندن معضلة خطيرة؛ ففي حين أن بريطانيا غنية بالفحم، كانت تمتلك مصادر محلية قليلة من النفط ولذلك تعتمد بشكل حيوية على الإمدادات المستوردة، مع قرب اندلاع الحرب، والشك في موثوقية الموردين من ما وراء البحار، قرر مجلس الوزراء - على أساس أمني قومي صارم - أن يمنح الحكومة المسؤولية المباشرة عن تسليم النفط، في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩١٤، صوّت البرلمان بالموافقة على تملك الحكومة للحصة الكبرى في شركة النفط الأنغلو - فارسية (APOC)، وهي شركة مقرّها في لندن كانت في الآونة الأخيرة قد اكتشفت النفط في جنوب غربي فارس، بهذا التصويت، صار من مقتضيات السياسة البريطانية حماية منطقة امتياز النفط لشركة APOC في فارس - وبذلك، للمرة الأولى، جعلت أمن إمدادات البترول فيما وراء البحار إحدى المسؤوليات الكبرى للدولة (٢).

اكتسبت الصلة بين النفط والسياسة العسكرية أهمية أكبر أثناء الحرب العالمية الأولى نفسها، عندما قام كل المتحاربين الكبار باستخدام المركبات العاملة على النفط لأجل القتال والاستطلاع والأعمال اللوجستية، فالطائرة والدبابة - وهما الآلتان العاملتان على النفط اللتان ستحدثان ثورة في سيرورة الحرب - تم إدخالهما أثناء الصراع، ولم يكن

الاستعمال الواسع الانتشار للمركبات الآلية لحمل الجنود والإمدادات إلى ساحة المعركة يقل أهمية عن ذلك: فمع تقدم الحرب، أزداد أسطول شاحنات الجيش البريطاني من ١٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠؛ وجلبت قوّة الحملة الأميركية معها ٥٠٠٠٠ مركبة أخرى من المركبات الآلية (٣)، على هذه الخلفية، أبلغ اللورد كورزون Lord Curzon، نائب الملك السابق في الهند الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية، جماعة من مسؤولي الحكومة والصناعة في لندن أن الحلفاء قد «ركبوا إلى النصر على موجة من النفط» (٤).

استمر هذا المفهوم يؤثر على التفكير الاستراتيجي بعد الحرب العالمية الأولى وفي السنوات المؤدية إلى الحرب العالمية الثانية، أدركت حكومات كثيرة بأن الصراع الكبير التالي سوف يشهد اعتماداً على الأسلحة العاملة على النفط أكثر من ذي قبل، فحذت حذو بريطانيا بتكوين شركات نفط تملكها الدولة وبالسعي إلى السيطرة على المصادر الأجنبية للنفط، أما بريطانيا، من ناحيتها، فقد وسعت مصالحها النفطية في منطقة الخليج وقوّت موقعها المهيمن في إيران (الاسم الجديد لفارس)، وأسست فرنسا شركة تملكها الدولة، هي الشركة الفرنسية للبترول، وحصلت على امتيازات في منطقة الموصل شمال غرب العراق، ووضعت المانيا واليابان ـ كلتاهما كانتا تفتقران إلى المصادر المحلية للنفط ـ خططاً للحصول على إمداداتها من رومانيا وجز الهند الشرقية الهولندية، على التوالي (٥).

عندما اندلعت الحرب، كان للسعي التنافسي وراء النفط من قبل كافة الأطراف تأثير هام على إيقاع ومسار المعركة، ففي المحيط الهادئ، أحدثت المحاولات اليابانية لكسب السيطرة على الإمدادات النفطية لجزر الهند الشرقية الهولندية ذعراً متفاقماً لدى اليابان، هذا، بدوره، أقنع المسؤولين اليابانيين بأن الحرب مع الولايات المتحدة حتمية، ما دفعهم للبحث عن ميزة أولية من خلال هجوم مباغت على القاعدة البحرية للولايات المتحدة في بيرل هاربر، في المسرح الأوروبي، ساعدت حاجة ألمانيا الماسّة إلى النفط في إطلاق غزوها لروسيا في عام ١٩٤١، بالتوازي مع موسكو ولينينغراد، كان الهدف الأكبر للغزو هو مركز النفط السوفييتي في باكو (فيما يعرف الآن باسم آذربيجان)، انتهت كلتا المحاولتين بالفشل: فقد تم إحباط المخطط الياباني لاستيراد نفط جزر الهند الشرقية عن طريق

الهجمات الجوية والغواصات الأميركية على السفن الناقلة للنفط، في حين تم إحباط الهجوم العسكري العنيف على باكو من قبل المقاومة السوفييتية العنيدة، ومع تضاؤل إمدادات النفط إلى اليابان وألمانيا على نحو متزايد، فقد عجزت هاتان الدولتان عن إبداء المقاومة الفعّالة لهجمات الحلفاء وهكذا أُجبرتا في النهاية على الإذعان للهزيمة (٦).

بعد الحرب، بقي النفط يُنظر إليه من قبل المخططين العسكريين كضرورة حيوية للقتال، ومع تشديد المؤسسات العسكرية المتزايد على دور القوى الجوية والقوات المدرّعة، أصبحت الحاجة لإمدادات نفط يُعول عليها اكثر حرجاً من ذي قبل، لقد أثر هذا على التفكير الاستراتيجي ليس فقط للقوى الأوروبية، التي طالما كانت معتمدة على الإمدادات المستوردة، بل ايضاً على الولايات المتحدة، التي بدأت للمرة الأولى تتلقى إمدادات هامة من النفط من خارج البلاد، وخوفاً من أن يسعى الاتحاد السوفييتي للسيطرة على منطقة الخليج - التي أخذت تصبح بسرعة المصدر الرئيسي لواردات النفط الغربية - أنشأت واشنطن وجوداً عسكرياً متواضعاً في المنطقة وسعت إلى دمج إيران، العراق، العربية السعودية، والدول الأخرى المنتجة للنفط في التحالف الغربي، إن كلا من عقيدة ترومان (١٩٤٧) وعقيدة أيزنهاور (١٩٥٧) قد تضمنتا وعوداً بالمساعدة العسكرية الاميركية لأية دولة في المنطقة تتعرض لهجوم من القوات السوفييتية أو من قوات يدعمها السوفييت (٧).

في البداية، كانت التحركات الأميركية في الشرق الأوسط محكومة باعتبارات عسكرية تقليدية: لمنع قوة معادية من السيطرة على مورد حيوية ضروري لأجل مواصلة الحرب، إلا أنه مع تفجر الصراع العربي الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، اتخذ مفهوم النفط بوصفه سلعة استراتيجية معنى جديداً كلياً، فلمعاقبة واشنطن بسبب دعمها لإسرائيل ولبناء ضغط على النطاق العالمي للوصول إلى نتيجة مقبولة للصراع، قامت الدول العربية بقطع كافة شحنات البترول الى الولايات المتحدة وفرضت تخفيضان دوّارة على الشحنات المسلّمة إلى البلدان الأخرى، في الوقت نفسه، أعلنت منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) عن زيادة بمقدار أربعة أضعاف في أسعار النفط، إن حظر النفط وزيادة الأوبك للسعر، فيما الطلب على إمدادات النفط يتزايد بسرعة، أحدث موجة صدمية قوية في الاقتصاد العالمي: فظهرت حالات نقص النفط في مناطق كثيرة، وهبط الناتج

الصناعي، ودخل العالم في ركود اقتصادي مطوّل، ومن هذا الوقت فصاعداً، صار ينظر إلى النفط ليس فقط كسلعة عسكرية أساسية بل أيضاً كشرط أساسي للاستقرار الاقتصادي العالمي (٨).

رُفع حظر النفط العربي في آذار / مارس ١٩٧٤، وتراجعت الأزمة الاقتصادية تدريجياً، لكن أحداث ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ تركت أثراً عميقاً ودائماً على الصلة المتصوّرة بين النفط والأمن القومي للقوى المصنّعة الكبرى، وهكذا فإن البلدان المستوردة للنفط، القلقة من إمكانية حدوث انقطاعات هامّة في الإمداد مرة أخرى، سعت إلى تقليل تعرضها للخطر إلى الحد الأدنى بالبحث عن مكامن نفط جديدة في مواقع أكثر أمناً (بحر الشمال والمنحدر الشمالي لآلاسكا، مثلاً) وبتخزين كميات كبيرة من النفط في مستودعات خاصة، فالولايات المتحدة، من ناحيتها، خزنت مئات ملايين البراميل من النفط في احتياطي البترول الاستراتيجي الذي انشئ حديثاً.

لم تكن الاستجابة الأميركية لـ «صدمات النفط» في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ محصورة بالإجراءات الدفاعية، فللمرة الأولى، بدأ كبار المسؤولين بالتحدث عن استعمال القوة لحماية إمدادات النفط الحيوية في زمن السلم، لضمان عافية الاقتصاد، وبدأ صنّاع السياسة، على وجه الخصوص، يدرسون التدخل العسكري الأميركي في الشرق الأوسط لمنع أي انقطاع في تدفق نفط الخليج.

هذه التداولات، السرية في البداية، أصبحت علنية في عام ١٩٧٥ عندما أبلغ هنري كيسنجر، وزير الخارجية آنذاك، محرري مجلة Business Week أن الولايات المتحدة مستعدة للذهاب إلى الحرب لأجل النفط، وصرّح أن واشنطن، رغم كونها غير راغبة في استخدام القوة في نزاع على الأسعار لوحدها، لن تتردد «حيث يوجد خنق فعلي للعالم المصنّع» (٩).

إن هذه الصياغة للمصالح الأمنية الغربية قد حكمت التخطيط العسكري الأميركي منذ ذلك الوقت، ففي عام ١٩٧٩، عندما أطيح بشاه إيران من قبل القوى الإسلامية المتشدّدة وشهد العالم «صدمة نفط» كبرى ثانية، سارع الرئيس كارتر إلى التهديد باستعمال القوة ضد أي خصم قد يسعى إلى إعاقة تدفق من منطقة الخليج، في ٢٣ كانون

الثاني/ يناير ١٩٨٠ في البيان المستشهد به في الفصل الأول، صرّح كارتر أ، أية محاولة من قبل قوة معادية لتقييد تدفق النفط في الخليج «سوف تُصدّ بأية وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية» (١٠).

انسجاماً مع هذا المبدأ، المعروف منذئذ باسم عقيدة كارتر، شرعت الولايات المتحدة في تعزيز قوتها العسكرية في منطقة الخليج واستمر ذلك حتى هذا اليوم، وعلاوة على ذلك، فإن هذا المبدأ قد أُخضع بشكل دوري للاختبار، ففي أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، عندما صعّد الإيرانيون هجماتهم على شحن النفط في الخليج (لمعاقبة الكويت والعربية السعودية على الأرجح بسبب دعمهما المالي للعراق)، وافقت الولايات المتحدة على «رفع الأعلام الأميركية» على ناقلات النفط الكويتية وتزويدها بمواكبة بحرية أميركية (١١).

وُضعت عقيدة كارتر موضع التنفيذ للمرة التالية في آب/ أغسطس ١٩٩٠، عندما احتلت القوات العراقية الكويت ووضعت نفسها في موقع ملائم للهجوم على المملكة العربية السعودية، خلص الرئيس جورج بوش، إلى أن السيطرة العراقية على حقول النفط الكويتية والسعودية سوف تفرض تهديداً لا يحتمل على الأمن الاقتصادي الغربي فاتخذ قراراً سريعاً بالقيام برد عسكري حازم ـ إرسال أعداد كبيرة من القوات الأميركية للدفاع عن العربية السعودية، وإذا دعت الحاجة، لإخراج العراقيين من الكويت، فقد ابلغ الأمة في ٧ آب / أغسطس: «إن بلدنا يستورد الآن نصف النفط الذي يستهلكه وقد يواجه تهديداً كبيراً لاستقلاله الاقتصادي»، من هنا، فإن «الاستقلال السيادي للعربية السعودية ذو أهمية حيوية للولايات المتحدة» (١٢)، إن عدداً من الهموم الأخرى، بما في ذلك القدرات العسكرية المتنامية للعراق، قد أُخذت في الحسبان أيضاً في قرار الولايات المتحدة باستخدام القوة في الخليج، لكن كبار مسؤولي الإدارة كانوا يشدّدون دائماً وبصورة خاصّة على التهديد الموجه إلى إمدادات النفط الغربية والعافية المستمرة للاقتصاد الأميركي (١٣).

منذ عاصفة الصحراء، استمر القادة الأميركيون في التأكد على أهمية شحنات النفط التي لا تنقطع بالنسبة لعافية واستقرار الاقتصاد العالمي، «إن المصالح الحيوية لأميركا

في المنطقة [الخليج] تفرض نفسها»، هكذا صرّح الجنرال ج، هـ، بينفورد J، H، Binford Peay III، القائد العام للقيادة المركزية الأميركية CENTCOM، في عام ١٩٩٧، «إن التدفق اللامحدود لموارد البترول من دول الخليج الصديقة إلى المصافي ومرافق المعالجة حول العالم هو الذي يحرك الآلة الاقتصادية العالمية» (١٤)، وانسجاماً مع هذه الرؤية زادت الولايات المتحدة قواتها في الخليج واتخذت خطوات أخرى لحماية القوى الصديقة في المنطقة، وفي الوقت نفسه، عززت واشنطن من قدرتها على التدخل في منطقة بحر قزوين وفي مناطق أخرى تضم إمدادات كبيرة من النفط، (هذه المساعي ستُبحث عن كثب في الفصلين ٣ و٤).

ثمة منظور مشابه يتعلق بدور النفط في الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي يكم أيضاً السياسات الأمنية للدول الأخرى، بما فيها الصين واليابان، فقد عزز هذان البلدان قدرتهما على حماية إمدادات النفط الحيوية: فالصين شددت قبضتها على زينجيانغ (مصدر محتمل للنفط وموقع لتمرد أعضاء جماعة أويغور الإثنية المسلمة) وجزر بحر الصين الجنوبي (مصدر محتمل آخر للنفط)؛ أما اليابان فقد وسّعت مجال قواتها الجوية والبحرية لتحسين حماية ممراتها البحرية (انظر الفصل ٥ لمزيد من التفاصيل).

بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، فإن الشحن المأمون للنفط هو الأساس لأمنها الاقتصادي، غير أن امتلاك النفط هو الذي يهيمن على التفكير الاقتصادي بالنسبة لمصدّري النفط، فحتى بالأسعار المتدنية لأواخر تسعينيات القرن العشرين، كان مبيع النفط مربحاً جداً لتلك البلدان؛ وعندما يزداد الطلب وترتفع الأسعار، فإن القيمة النقدية لاحتياطات النفط سترتفع أكثر، في عام ١٩٩٧، على المستخرجة برقم مذهل يبلغ ٤ تريليون دولار أميركي ـ وكانت أسعار النفط آنذاك أدنى بكثير مما هي عليه اليوم (١٥)، لذلك ليس مفاجئاً أن أية دولة تمتلك جزءاً من هذه الثروة الكامنة سوف تنظر إلى حمايته على أنه جانب حيوية من الأمن القومي والاقتصادي.

القوى المحركة لاستهلاك النفط العالمي

ثمة عامل رئيسي آخر في تحديد تواتر وسمة الصراع النفطي وهو العلاقة بين العرض والطلب في سوق النفط، إذا استمرت العروض العالمية في تخطي الطلب على النفط، كما كان الحال على نطاق واسع أثناء التسعينيات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)، فإن خطر الصراع سيكون متدنّياً نسبياً لأ، المستوردين سيكونون قادرين على التعويض عن انقطاعات الإمداد في منطقة منتجة واحدة بالبحث عن إمدادات إضافية من مناطق أخرى، لكن، إذا تخطى الطلبُ العرضَ أو إذا دخل الإنتاج في المناطق الآمنة نسبياً (مثل الولايات المتحدة وبحر الشمال) في هبوط دائم، فمن المرجّح أن يرتفع احتمال الاحتكاك والصراع.

أنماط الطلب العالمي

إن إطلاق تنبؤات حول الطلب المستقبلي على النفط، أمر محفوف بالمخاطر، فقد يحدث الكثير في السنوات القادمة ما من شأنه أن يزيد أو ينقص الاحتياجات العالمية، مع ذلك فإن كل المعلومات المتوفرة توحي بأن الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي ٢ بالمائة كل عام ما بين الآن وعام ٢٠٢٠، وباستخدام تصورات وزارة الطاقة [الأميركية]، فإن هذا يعني ان استخدام النفط سيرتفع من حوالي ٧٧ مليون برميل باليوم في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥، و٩٤ في عام ٢٠١٠ و١٠٢ في عام ٢٠١٥، و١١٠ في عام ٢٠٢٠ (١٦)، في تلك النقطة، فإن استهلاك النفط سيكون أكبر بمرة ونصف من الكمية التي كان عليها في عام ١٩٩٦، وضعفي المستوى لعام ١٩٧٥، وحوالي خمسة أضعاف النسبة لعام ١٩٥٨.

إن ما يحرك الطلب على البترول إلى حد كبير هو استخدامه كمصدر للطاقة لأجل توليد القدرة الكهربائية والتدفئة والنقل، لا يوجد شكل آخر من الطاقة يستخدم على نطاق واسع أو بشكل كثيف كهذا في الاقتصاد العالمي اليوم، وكما رأى خبير النفط إدوارد ل، مورس E، L، Morse، فإن «النفط هو أكثر مصدر للوقود تعدداً للاستعمالات يكتشف حتى الآن [وهو] يقع في لب الاقتصاد الصناعي الحديث، ، رغم المنافسة من الغاز

[الطبيعي] والطاقة النووية، فقد حافظ على تفوقه إلى حد كبير لأنه مصدر الطاقة الوحيد الذي يمكن استعماله بلا حدود ـ في التدفئة والوقود الصناعي، وكوسيلة لتوليد الكهرباء ـ ولأنه يظل بلا منافس في قطاع النقل» (١٧)، في نهاية القرن العشرين، كان النفط يمثل ٣٩ بالمئة من اجمالي استهلاك الطاقة العالمي؛ كان الفحم، المصدر الكبير الثاني للطاقة، يمثل فقط ٢٤ بالمئة (١٨)، اما الـ ٣٧ بالمئة الباقية من استهلاك الطاقة العالمي فقد كانت موزعة بين الغاز الطبيعي (٢٢ بالمئة)، والطاقة النووية (٦ بالمئة)، والطاقة المائية، وانواع الوقود «التقليدية» كالخشب والنفايات الحيوانية.

يعتقد معظم الخبراء، علاوة على ذلك، ان النفط سيبقى مصدر العالم الرئيسي للطاقة أثناء العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، من الكمية المقدّرة بـ ٦١٢ كوادريليون وحدة حرارية بريطانية BTUs من الطاقة التي سيتم استهلاكها على النطاق العالمي في عام ٢٠٢٠، فإن ٢٢٥ كواد، او ٣٧ بالمئة، سيؤمنها النفط، إن الغاز الطبيعي ـ وهو مثل النفط، مادة ذات قاعدة هيدروكربونية ـ يقفز إلى المرتبة الثانية في هذا التصور، ليطرد الفحم ويتآكل قليلاً الموقع القيادي الكبير للنفط (*)، إن النفط والغاز الطبيعي، معاً، سيمثلان، بموجب هذا التقدير، ثلثي استهلاك العالم في عام ٢٠٢٠؛ سيمثل الفحم ٢٢ بالمئة، والمصادر الأخرى كافة ١٢ بالمئة (١٩) (انظر الجدول ١، ٢).

يستخدم النفط، مثل هذه المصادر الأخرى للطاقة، لتوليد الكهرباء ولتأمين القدرة لأجل الصناعة أو الزراعة، لكنه الوحيد الذي يزود أنظمة النقل في العالم بالوقود، في الوقت الحاضر، يمثل النفط بأشكاله المختلفة ـ الغازولين، ووقود الديزل، ووقود المحركات النفاثة، وهلم جرا ـ ٩٥ بالمئة من كل طاقة النقل المستهلكة في العالم اليوم،

---

* يعتقد بعض المحللين أن الشهرة المتنامية للغاز الطبيعي ستقلل من الأهمية الاستراتيجية للنفط. ولكن في حين أنه من الصحيح أن الغاز أخذ يتفوق على النفط في توليد الكهرباء، فإنه أقل فائدة بكثير كمصدر للوقود لأجل المركبات ذات المحركات. علاوة على ذلك، فإن الغاز الطبيعي، مثل النفط، هو مورد غير قابل للتجدد، ومن المرجح أن ينضب كلياً قبل نهاية القرن الحادي والعشرين. والأهم من ذلك كله، أن الغاز يوجد عادة في نفس مواقع النفط، ولذلك فهو خاضع لاعتبارات استراتيجية مماثلة. [المؤلف].

وعندما يزداد عدد السيارات والشاحنات على الطريق وعندما يطير مزيد من الناس لأجل العمل أو المتعة، فإن كمية النفط المخصصة لاستعمالات النقل سوف تزداد بشكل كبير، ففي العام ٢٠٢٠، ستمثل نشاطات النقل ما يقدر بـ ٥٢ بالمئة من استهلاك النفط على النطاق العالمي، مرتفعة من ٤٣ بالمئة في عام ١٩٩٦ (٢٠).

الجدول ٢-١: استهلاك الطاقة العالمي من الوقود، في الفترة - ٢٠٢٠ (بكوادريليون الوحدات الحرارية البريطانية BTUs)

نوع الوقود	الاستهلاك الفعلي		التوقعات				تغير النسبة المئوية السنوية الوسطى
	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٠-١٩٩٦
النفط	٧،١٤٥	٧،١٥٧	٧،١٧٢	٤،١٩٠	٥،٢٠٧	٦،٢٢٤	٨،١
الغاز الطبيعي	٢،٨٢	١،٩٠	٣،١١١	٨،١٣٠	٦،١٥٣	٥،١٧٧	٣،٣
الفحم	٨،٩٢	٧،٩٧	١،١٠٧	٠،١١٦	٨،١٢٤	٣،١٣٨	٧،١
النووي	١،٢٤	٥،٢٤	٩،٢٤	٢،٢٥	٦،٢٣	٧،٢١	- ٤،٠
انواع أخرى	٧،٣٠	٧،٣٢	٣،٣٨	٩،٤١	٦،٤٥	٧،٤٩	١،٢
المجموع	٥،٣٧٥	٧،٤٠٢	٣،٤٥٤	٢،٥٠٤	١،٥٥٥	٨،٦١١	١،٢

المصدر: US Department of Energy، International Energy Outlook 1999، Table A2، **ملاحظة: المجاميع قد لا تكون مساوية لمجموع المكونات بسبب التدوير المستقل للأرقام.**

إن ما يحرك الاستخدام الزائد للنفط في النقل على نطاق كبير هو ما تصطلح وزارة الطاقة الأميركية على تسميته بـ «مَحركة» motorization العالم ـ حيازات السيارات الخصوصية من قبل المزيد من الأفراد والشركات الخاصة، فملكية السيارات لكل فرد مرتفعة جداً في العالم المصنّع، إذ تقارب ٧٧٥ مركبة لكل الف نسمة من الولايات المتحدة

وحوالي ٦٠٠ لكل ألف في كندا واليابان؛ والنسبة أقل في البلدان النامية، لكنها ترتفع بوتيرة سريعة جداً، «في المراكز المدينية للعالم النامي، تعتبر ملكية السيارات غالباً إحدى الرموز الأولى للازدهار الظاهر للعيان»، كما لاحظت وزارة الطاقة في عام ٢٠٠٠، ولأن كل هذه المركبات الإضافية تقريباً سوف تعمل بالنفط، فإن الطلب العالمي على البترول سوف يستمر في الاتساع طوال هذه الفترة (٢١).

يستخدم البترول أيضاً كمادة أولية لأجل تصنيع المواد الأخرى، بما فيها المزلّقات [زيوت التشحيم] واللدائن [البلاستيك] والألياف الاصطناعية، وبحسب معهد البترول الأميركي، فإن ٧ بالمئة تقريباً من كل النفط المستهلك من قبل الولايات المتحدة ـ ما يعادل ٤٥٠ مليون برميل في السنة ـ يُستخدم في إنتاج هذه المواد (٢٢)، كما في حقل النقل، فإن استخدام البترول كمادة خام لأجل منتَجات أخرى يُتوقع أن يزداد في السنوات القادمة، بالرغم من أن القرن الحادي والعشرين من المرجح أن يجلب تغيرات كثيرة في طريقة عيشنا، لا يوجد، في الوقت الحاضر، مؤشر على أن العالم سوف يخفض حاجته إلى النفط كمصدر للطاقة، أو وقود للنقل، أو كمادة أولية لأجل مواد أخرى، أو كمورد حيوي في الحرب، في الواقع، من المرجح أننا سنشهد ارتفاعاً مستمراً في استهلاك النفط على نطاق عالمي، هذا النمو سيكون واضحاً في كل جزء من العالم لكنه سيكون واضحاً في المناطق النامية من آسيا واميركا اللاتينية، حيث التصنيع السريع يولّد حاجة هائلة الى الطاقة ووقود النقل، وكما هو مبين بالجدول ٢ـ٢، فإن استهلاك النفط في العالم النامي يُتوقع أن يزداد بضعفي أو ثلاثة أضعاف المعدل في البلدان المصنّعة، وثمة أهمية خاصة للطلب العارم على النفط في آسيا النامية ـ بحسب وزارة الطاقة، فإن استهلاك النفط في الصين والهند سيرتفع بنسبة حادة تبلغ ٣، ٨ بالمئة بالسنة (٢٣)، (لمناقشة الأهمية الاستراتيجية للطلب المرتفع على الطاقة في آسيا، انظر الفصل ٥).

من الممكن، بالطبع، ان التطورات المستقبلية ستخفف الطلب على النفط في السنوات القادمة، لقد اقتُرح، على سبيل المثال، أن انتشار الكومبيوترات والاتصالات ذات السرعة العالية سوف يقلّل الحاجة إلى السفر والنشاطات الاخرى المستهلكة للطاقة، غير أن وصول عصر الكومبيوتر لم يترافق، في الواقع، مع أي هبوط ملحوظ في الطلب على

النفط؛ بل، إن العكس هو الصحيح ـ إذ إن استهلاك النفط، الذي يحفزه الاستعمال المتزايد للسيارات الخصوصية، آخذ بالارتفاع في الولايات المتحدة وفي البلدان الأخرى التي تقتني أعداداً كبيرة من الكومبيوترات، زد على ذلك، أن الاستخدام المتفجر بسرعة للإنترنت قد أنتج فورة في الطلب على الكهرباء ـ وهذه، أيضاً، ولّدت حاجة زائدة إلى النفط والغاز الطبيعي (٢٤)، ويبدو من غير المرجح، إذاً، أن تكاثر الكومبيوترات والأنظمة المرتبطة بها سيؤدي إلى هبوط قريب الأجل في الطلب على البترول.

الجدول ٢ـ٢: استهلاك النفط العالمي وفقاً للمنطقة الواحدة، في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦، والتوقعات المستقبلية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠٢٠ (مليون برميل باليوم)

	الاستهلاك الفعلي		الاستهلاك المتوقع				تغيير النسبة المئوية السنوي	
المنطقة والبلد	١٩٩٠	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	١٩٩٦–٢٠٢٠
البلدان المصنعة – الإجمالي	٠،٣٩	٧،٤٢	٩،٤٤	٤،٤٧	١،٥٠	٣،٥٢	٥،٥٤	٠،١
أميركا الشمالية – إجمالي	٤،٢٠	٠،٢٢	٦،٢٣	٥،٢٥	٤،٢٧	٨،٢٨	٢،٣٠	٣،١
الولايات المتحدة	٠،١٧	٣،١٨	٥،١٩	٢،٢١	٧،٢٢	٧،٢٣	٧،٢٤	٢،١
أوروبا الغربية	٥،١٢	٧،١٣	٤،١٤	٨،١٤	٣،١٥	٦،١٥	٠،١٦	٧،٠
آسيا المصنّعة – إجمالي	٢،٦	١،٧	٨،٦	١،٧	٥،٧	٩،٧	٣،٨	٧،٠
اليابان	١،٥	٩،٥	٦،٥	٧،٥	٠،٦	٣،٦	٦،٦	٥،٠

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقاً	٠،١٠	٧،٥	٠،٦	١،٦	٤،٦	٦،٦	٩،٦	٨،٠
البلدان النامية – إجمالي	٠،١٧	١،٢٣	٢،٢٦	٤،٣١	٠،٣٧	٩،٤٢	٧،٤٨	٢،٣
آسيا النامية – إجمالي	٦،٧	٩،١١	٦،١٣	٥،١٥	٥،١٨	٨،٢١	٣،٢٤	٠،٣
الصين	٣،٢	٥،٣	٦،٤	٠،٥	٤،٦	١،٨	٨،٨	٨،٣
الهند	٢،١	٧،١	٩،١	٦،٢	١،٣	٥،٣	١،٤	٨،٣
الشرق الاوسط	٩،٣	٨،٤	٢،٥	٥،٦	٥،٧	٥،٨	٨،٩	٠،٣
افريقيا	١،٢	٤،٢	٧،٢	٠،٣	٥،٣	١،٤	٧،٤	٨،٢
أميركا الجنوبية والوسطى	٤،٣	٠،٤	٨،٤	٣،٦	٤،٧	٥،٨	٠،١٠	٠،٣
العالم – الإجمالي	٠،٦٦	٥،٧١	١،٧٧	٨،٨٤	٥،٩٣	٨،١٠١	،١١٠ ١	٨،١

المصدر: US Department of Energy، International Energy Outlook 1999، Table A4، **الأرقام للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ هي لأجل «حالة مرجعية» تفترض زيادات معتدلة وليست كبيرة في سعر النفط، (ملاحظة: بسبب تدوير الأرقام، فإن المجاميع قد لا تكون دقيقة).**

من الممكن ايضاً أن إدخال أنواع جديدة من محركات المركبات سيقلل من استخدام

البترول في النقل، في المدى القصير، يمكن التقليل من استهلاك النفط باستخدام سيارات تدفعها محركات «هجينة» hybrid تجمع ما بين نظام قدرة كهربائية ومحرك (موتور) تقليدي يسيّر بوقود الغازولين، لقد طُرحت سيارات هجينة من هذا النوع للبيع في عام ٢٠٠٠، ويُتوقع توفيرات أكبر في السنوات القادمة ناجمة عن إدخال مركبات تعمل بواسطة «خلايا الوقود»، وهي أجهزة تحصل على الطاقة من تفاعل كهر ـ كيميائي، لكن لا يوجد دليل حتى الآن على أن السيارات الهجينة ستباع بأعداد كبيرة، أو أن خلايا الوقود (التي هي بشكلها الحالي مكلفة وكبيرة الحجم) ستبرهن على أنها اقتصادية لأجل دفع السيارات الخصوصية (٢٥)، في ظل هذه الظروف، تتكهن وزارة الطاقة الأميركية بعدم حدوث تباطؤ في الاستعمال المرتفع بشكل مطرد للبترول في النقل (٢٦).

يبدو، إذاً، أن الطلب العالمي على النفط سوف يستمر في الارتفاع في السنوات المقبلة، دافعاً بمعدلات الاستهلاك اليومي إلى مستويات أعلى على الدوام، لذلك يصبح السؤال الكبير: هل ستكون صناعة النفط قادرة على تلبية الطلب الآخذ بالارتفاع، أم أن حالات عجز خطيرة ستظهر؟ للإجابة عن ذلك، يجب أن نعود إلى تفحص العُروض [الإمدادات] العالمية.

معادلة العَرض العالمي

حتى الآن، نجحت صناعة الطاقة العالمية إلى حد كبير في تلبية الطلب على النفط على النطاق العالمي بسعر يمكن تحمّله، للقيام بذلك، زاد منتجو النفط إنتاجهم من ١٠ مليون برميل في اليوم تقريباً في عام ١٩٥٠ إلى ٧٣ مليون برميل في اليوم في ١٩٩٩، مع ذلك، عند نقطة ما، ستفقد صناعة النفط مقدرتها على مسايرة الطلب المتصاعد، وسبب ذلك أن العالم لا يمتلك سوى كمية معينة من النفط التقليدي (السائل)، وعندما يكون نصف هذا الإمداد قد استُهلك ـ وهي مرحلة حرجة من المرجح أن يتم بلوغها أثناء العقد الأول أو الثاني من القرن الحادي والعشرين ـ سيواجه المنتجون صعوبات خطيرة في زيادة معدل الاستخراج، ستكون النتيجة، في النهاية، حالات عجز متكررة الحدوث في النفط.

أما متى ستظهر حالات العجز هذه على وجه التحديد فيعتمد على حجم إمداد

(عرض) البترول المتبقي للعالم وعلى المعدل السنوي للاستخراج، إن تطور تكنولوجيا النفط يدخل أيضاً كطرف في هذه المعادلة: بإدخال أنماط جديدة ومحسّنة من الإنتاج، سيكون من الممكن استخراج نسبة مئوية أعلى من النفط الموجود في أي خزان مفترض واستغلال مصادر النفط الواقعة على مسافة أبعد في عرض البحار أو أعمق تحت الأرض، من الواضح أنه من المستحيل أن نحسب بدقة كمية النفط الذي سيتبين أنه متاح لأجل الاستعمال البشري أو متى سيبدأ هذا الإمداد بالنضوب؛ لكن، من الممكن أن نقدّر بشيء من الدقة متى يرجّح أن تظهر حالات العجز الخطيرة.

للقيام بذلك، يجب حساب كمية النفط التي تبقى متاحة لأجل الاستعمال البشري، وفقاً لـ BP Amoco، فإن المخزونات «المؤكدة» المملوكة من قبل العالم تضم ما يقدر بـ ١، ٠٣٣ بليون برميل من البترول التقليدي في نهاية ١٩٩٩.

وهذه مخزونات يمكن «استردادها» بيقين معقول من خزانات معروفة تحت الشروط الاقتصادية والتشغيلية القائمة» (٢٧)، بالإضافة إلى ذلك، يعتقد معظم المحللين أن الأرض تأوي كمية إضافية، «غير مؤكدة»، من النفط، مع تقديرات لهذه المخزونات تتراوح من ٢٠٠ إلى ٩٠٠ بليون برميل (*)، وهذا يترك إمداداً غير مستخرج يبلغ حوالي ١٢٥٠ إلى ١٩٥٠ بليون برميل من النفط في بداية القرن الحادي والعشرين.

ثمة سجال هام بين الجيولوجيين حول ما إذا كان المجال الأعلى أم الأدنى لهذه التقديرات هو الأكثر دقة، لقد جلب كل طرف في هذا السجال حججاً مقنعة.

فأولئك الذين يفضلون المجال الأعلى يعتقدون بأن فِرَق التنقيب لا تزال تجد مصادر جديدة للنفط وأن التطورات في تكنولوجيا حفر آبار النفط ستسمح باستغلال المكامن [الرواسب] النائية والعميقة تحت سطح الأرض التي كانت تعتبر فيما مضى متعذرة البلوغ

(*) هذه الأرقام مشتقة من حسابات تتعلّق بالإمداد الأصلي للعالم (ما قبل الحفر) من النفط التقليدي. وفقاً للتقديرات المختلفة لهذا الإمداد، كانت الأرض تختزن ما بين ٢١٠٠ و٢٨٠٠ بليون برميل من النفط التقليدي قبل بدء الحفر المنهجي في القرن التاسع عشر. وقد استهلك نحو ٨٥٠ بليون برميل من هذه الكمية حتى عام ١٩٩٩ (٢٨).

(٢٩)، ويرى مؤيدو الرقم الأدنى بأنه تم اكتشاف عدد قليل من المكامن الكبرى الجديدة للنفط منذ السبعينيات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩)، وأن حجم كثير من الحقول الموجودة قد بُولغ فيه لمجموعة من الأسباب ـ على سبيل المثال، لتمكين أعضاء الأوبك من رفع حصص إنتاجهم السنوي (التي تقوم على حجم المخزونات المعلنة للمنتج) (٣٠)، لذلك يبدو من المعقول أن نستقر على تقدير يقع في منتصف المسافة بين الطرفين: وهي مقاربة تعطينا مخزوناً غير مستخرج (في العام ٢٠٠٠) يبلغ بشكل تقريبي ١٦٠٠ بليون برميل (٣١).

عند المعدلات الراهنة للإنتاج ـ حوالي ٧٣ مليون برميل باليوم في ١٩٩٩، أو ٢٦، ٦ بليون برميل بالعام ـ فإن النفط العالمي المتبقي البالغ ١٦٠٠ بليون برميل يمكنه نظرياً أن يلبي الحاجات العالمية لمدة ستين عاماً أخرى، قد يبدو هذا خبراً ساراً لكثير من الناس، ما يوحي بأن مشكلة ندرة النفط لن تبرز على مدى العقود الكثيرة القادمة، ولكن ثمة عدد من المشاكل في هذا التقرير، بدايةً، إن الاستهلاك العالمي لن يبقى ساكناً بل من المرجح أن يزداد بوتيرة ثابتة في السنوات المقبلة، إذا تقبّل المرء تنبؤ وزارة الطاقة الأميركية بأن الاستهلاك العالمي سيرتفع بنسبة ١، ٩ بالمئة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٢٠، ليصل إلى ١١٣ مليون برميل باليوم (٤١ بليون برميل بالسنة) في نهاية هذه الفترة، فإن العالم سيكون قد استهلك ٨٠٠ بليون برميل أخرى من النفط بحلول عام ٢٠٢٠، هذا يعني أن المخزون المتبقي في ذلك الوقت سيصل إلى حوالي ٨٥٠ بليون برميل، وهو النفط الكافي بالمعدل الراهن وقتئذ للاستهلاك إحدى وعشرين سنة أخرى ـ مرجعاً لحظة النضوب الكلي إلى عام ٢٠٤٠ بدلاً من عام ٢٠٦٠.

لكن حتى هذا الحساب المطمئن نوعاً ما عرضة لمزيد من التشكيك، فمن غير الواقعي كلياً أن نفترض أن منتجي النفط سيكونون قادرين على استخراج كل آخر قطرة من الخزانات المعروفة والمجهولة، فبعض المكامن تكون أصغر أو أعمق تحت الأرض من أن تبرر كلفة الاستخراج، لأن المنتجين يميلون إلى استغلال المخزونات الأسهل منالاً أولاً ويتركون المخزونات الأصعب منالاً إلى وقت لاحق، فإن معظم مكامن العالم المستغلة بسهولة ستكون قد استُهلكت في النهاية، ولا تُترك سوى المخزونات الصعبة المنال (٣٢)، ويعتقد كثير من الجيولوجيين، في الواقع، أن معدل إنتاج أي مكمن نفط مفترض يبدأ

بالهبوط فوراً بعداً اجتياز نقطة المنتصف في الاستغلال، بالنظر إلى الإمداد العالمي ككل، فإن العام الذي ستكون فيه نصف هبة الأرض الأصلية البالغة ٢، ٤٥٠ بليون برميل قد استهلكت سيكون ٢٠١٠، ويمكن زيادة عامين أو إنقاصهما، هذا لا يعني أن حالات النقص الخطيرة ستبدأ بالحدوث في عام ٢٠١١؛ بل يعني أن البترول المتبقي يمكن أن يتبين أن استخراجه صعب جداً (٣٣).

بطبيعة الحال، يمكن أن يحدث الكثير فيما بين الوقت الحالي وعام ٢٠١٠ من شأنه أن يبدل هذه المعادلة، فحدوث أزمة اقتصادية عالمية سوف يقلل الطلب على النفط بشكل خطير، مثلما يفعل الإدخال الواسع الانتشار للمركبات التي تعمل بالهيدروجين أو المركبات الهجينة، بالمقابل، فإن إمداد (عرض) النفط يمكن أن يتأثر باكتشاف مكامن جديدة أو بإدخال تكنولوجيات استخراج نفط جديدة، وعلاوة على ذلك، عندما تتضاءل المخزونات، سيرتفع سعر النفط، وبذلك يزيد الحافز إلى استغلال مكامن النفط الصعبة المنال، بالإضافة إلى تطوير مصادر غير تقليدية للطاقة مثل تصنيع الوقود السائل من الطفل النفطي والرمال القارية [الزفتية] (*)، من الممكن، عندئذ، أن يثبت أن النفط وفير في عام ٢٠١٥ أو ٢٠٢٠ كما هو اليوم، حتى لو ارتفع الطلب بشكل هام (٣٤)، ومن ناحية أخرى، فإن العرض العالمي من النفط يمكن أن يكون أقل وفرة مما هو مُفترض أصلاً، لو تبين أن المخزونات العالمية، مثلاً، هي أقل ما يُعتقد، أو إذا فشلت جهود الاستكشاف مستقبلاً في تحديد موقع مصادر كبيرة جديدة للنفط (٣٥).

سواءً حدثت حالات عجز عاجلاً أم آجلاً، فإن الاقتصاد العالمي، كما هو مكوّن حالياً، يبقى رهينة للتوفّر السهل للنفط بكلفة مقبولة، طالما تدفق النفط بكميات كافية، ستكون

---

* يمتلك العالم مخزونات كبيرة من هذه المواد. إذا أمكن تحويلها إلى سوائل صالحة للاستخدام بكلفة معقولة وبدون ضرر خطير للبيئة، فإن خطر حالات عجز النفط مستقبلا سوف يُقلّص بشكل كبير. مع ذلك، فإن الإجراءات القائمة لأجل هذا التحويل مكلفة، وشديدة الاستهلاك للطاقة ومؤذية بيئياً. (إن إنتاج النفط من رمال القار، مثلاً، يتطلب كمية كبيرة من الماء. وهو بحد ذاته مورد محدود. وينتج كميات هائلة من المخلفات، أو مواد النفايات). لذا، إذا لم تحدث بعض الاختراقات مستقبلاً في التكنولوجيا، لا يبدو، من الحكمة أن نعتمد على هذه المواد كبديل ملائم عن النفط التقليدي (٣٦).

الدول قادرة على أن توسع اقتصاداتها وأن تلبي بطريقة أخرى حاجات السكان المتزايدين عدداً وغنىً، لكن إذا تضاءلت إمدادات النفط، أو إذا أرتفعت الأسعار فوق مستوى يمكن تحمله، فإن اقتصادات كثيرة ستعاني، وأعداداً كبيرة من البشر ستمر بضائقة خطيرة (لقد جُرب قليل من مذاق ذلك في ربيع ٢٠٠٠، عندما ارتفعت أسعار الغاز في بعض أجزاء الولايات المتحدة إلى ما يربو على دولارين للغالون الواحد وتجمع سائقو الشاحنات الغاضبون في واشنطن، العاصمة، للتعبير عن غضبهم؛ وحدثت احتجاجات مشابهة، على نطاق أوسع، شملت كثيراً من أوروبا في أوائل الخريف من ذاك العام)، في مثل هذه الظروف، ستقع حكومات الأمم المستوردة للنفط تحت ضغط هائل لكي تفعل شيئاً ما: تقديم الدعم المالي الحكومي لواردات النفط، أو فرض تقنين إلزامي، أو إطلاق الوقود من مخزوناتها الاستراتيجية، أو استخدام القوة لإزالة أية عوائق أمام التدفق العالمي للنفط (٣٧).

التقييدات الجغرافية التي لا مفر منها

عندما تُستنزف الحقول القديمة، فإن المنافسة العالمية على النفط ستتركز على تلك المناطق القليلة من العالم التي لا تزال تحوي مخزونات هامة من النفط.

هذه المناطق سوف تكتسب بشكل تلقائي أهمية استراتيجية زائدة، مثلما ستكتسب طرق الترانزيت المستخدمة لحمل النفط إلى الأسواق البعيدة، من الواضح أن أي عدم استقرار أو فوضى في هذه المناطق الحساسة يمكن أن يعيق التدفق المستمر للنفط، ما يستدعي بالتالي تدخلاً خارجياً، ولذلك فإن الاحتمال النسبي الأرجحية للصراع يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بجغرافية توزع النفط وبالبيئة السياسية في المناطق المنتجة الرئيسية ومناطق الترانزيت.

إن الحقيقة الأكثر أهمية بشأن النفط، من وجهة نظر أمنية عالمية، هي أن قدراً كبيراً للغاية منه متركّز في مناطق منتجة كبرى قليلة، وكما يبين الجدول ٢-٣، فإن أربعة عشر بلداً ـ المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران وفنزويلا وروسيا والمكسيك والولايات المتحدة وليبيا والصين ونيجيريا والنروج والمملكة

المتحدة ـ تمتلك مجتمعة كل المخزون العالمي المعروفباستنثناء ١٠ بالمئة، وبين هذه البلدان الأربعة عش، يتركز امتلاك النفط على نحو عال حتى لدى المنتجين الخمسة الرئيسيين ـ السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران ـ الذين يملكون معاً حوالي ثلثي المخزونت العالمية.

إن التركيز العالي للنفط في حقنة من المناطق المنتجة الكبرى يعني أن التوفّر العالمي للنفط مرتبط ربطاً محكماً بالشروط السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية ضمن مجموعة صغيرة نسبياً من البلدان، عندما تنفجر الحرب أو الاضطراب السياسي في هذه البلدان، ويختلّ نتيجة لذلك التدفق العالمي للنفط، فإن بقية العالم من المرجح أن تمر بضائقة اقتصادية خطيرة (٣٨)، وقد اتضح ذلك بشكل مؤلم في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠، بُعيد الثورة في إيران، إن نظرة دقيقة إلى الجدول ٢-٣ توحي، علاوة على ذلك، بأن مثل هذه الصدمات يمكن أن تحدث مرة أخرى في المستقبل: فغالبية البلدان المدرجة في هذه المجموعة شهدت حرباً أو ثورة أثناء العشر أو العشرين سنة الماضية، والكثير منها لا يزال يواجه تحديات داخلية أو خارجية.

إن المركز السطحي لكل هذا الاضطراب هو، بالطبع، الشرق الأوسط، فوجد عدد كبير للغاية من منتجي النفط الرئيسيين في العالم في هذه المنطقة الشكسة لطالما كان مصدر قلق كبير لقادة الأمم المستوردة الرئيسية، فحتى قبل اكتشاف النفط، كانت الدول في هذه المنطقة ممزقة بالانقسامات الداخلية على امتداد الخطوط الإثنية والسياسية، وبالشقاق التاريخي بين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة، وعندما بدأ تدفق البترول، اشتدت هذه الانقسامات بفعل النزاعات على ملكية حقول النفط وعلى توزيع عائدات النفط، هذا المرجل الناري ازداد تسخيناً في السنوات الأخيرة بفعل بروز الأصولية الإسلامية، وبقاء الأنظمة الدكتاتورية، والإحباط العميق (بين كثير من العرب) من معاملة إسرائيل للفلسطينيين (٣٩).

الجدول ٢-٣: الاحتياطيات العالمية وإنتاج البترول (كما تم حسابها في عام ١٩٩٩)

المنتج (بترتيب الاحتياطيات)	الاحتياطيات المقدّرة بليون برميل	النسبة المئوية من الاحتياطيات العالمية	الإنتاج، (مليون برميل باليوم) ١٩٩٨
المملكة العربية السعودية	٢٦١، ٥	٢٤، ٨	٩، ٢
العراق	١١٢، ٥	١٠، ٧	٢، ٢
الإمارات العربية المتحدة	٩٧، ٨	٩، ٣	٢، ٧
الكويت	٩٦، ٥	٩، ٢	٣، ٢
إيران	٨٩، ٧	٨، ٥	٣، ٨
فنزويلا	٧٢، ٦	٦، ٩	٣، ٣
روسيا	٤٨، ٦	٤، ٦	٦، ٢
المكسيك	٤٧، ٨	٤، ٥	٣، ٥
الولايات المتحدة	٣٠، ٥	٢، ٩	٨، ٠
ليبيا	٢٩، ٥	٢، ٨	١، ٤
الصين	٢٤، ٠	٢، ٣	٣، ٢
نيجيريا	٢٢، ٥	٢، ١	٢، ٢
النروج/ المملكة المتحدة (بحر الشمال)	١٦، ١	١، ٥	٦، ٠
المجموع	٩٤٩، ٦	٩٠، ١	٥٣، ٩

المصدر: ١٩٩٩ BP Amoco، Statistical Review of World Energy

ونظراً لأن الشرق الأوسط قد تعرض في أغلب الأحيان للاهتزاز بفعل الاضطراب الاجتماعي والسياسي، فقد سعت الأمم الرئيسية المستهلكة إلى التقليل من اعتمادها على نفط الخليج بتطوير مصادر بديلة في أماكن أخرى، هذا هو الدافع الذي أدى إلى التطوير السريع لاحتياطيات بحر الشمال والمنحدر الشمالي في السبعينيات وأدى، في وقت أحدث

عهداً، إلى إنشاء مناطق إنتاج جديدة في أفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة قزوين، «إننا نقوم بتحوّل أساسي بعيداً عن الاعتماد على نفط الشرق الأوسط» أفاد مجلس الأمن القومي بشكل متفائل في عام ١٩٨٨، «[لقد أصبحت] فنزويلا هي موردنا الأجنبي رقم واحد وتوفّر أفريقيا ١٥ بالمئة من نفطنا المستورد» (٤٠).

ولكن في حين أن تحويل الإنتاج إلى هذه المناطق يمكن أن يقلل من اعتماد المستوردين على الشرق الأوسط، فإن هذا لا يضمن أن المصادر الجديدة للبترول ستكون بأي شكل خالية من الاضطراب والصراع، فكولومبيا ونيجيريا، مثلاً، تشهدان عنفاً داخليّاً كبيراً على مدى السنوات القليلة الماضية، في حين أن فنزويلا تمر بمرحلة انتقالية سياسية مؤلمة وربما تمزيقية، وليس من المرجح أن تكون منطقة بحر قزوين أكثر استقراراً من الخليج (وهذه النقطة سنعود إليها في الفصل ٤)، صحيح أن تطوير مناطق منتجة متعددة يسمح للأمم المستهلكة بالتحول من مصدر للنفط إلى مصدر آخر عندما تنفجر أزمة في أية منطقة منفردة، لكن عدد هذه المصادر قليل، وأقل منها المصادر التي تخلو تماماً من الصراع (أو خطر الصراع).

من الواضح، إذاً، أن استراتيجية التنويع يمكن أن تنجح بهذا بشكل محدود، وفي النهاية، ستكون البلدان المستوردة للنفط مجبرة على الاعتماد على المجموعة نفسها من المورّدين الذين لا يُعتمد عليهم في الخليج، وقزوين، وأميركا اللاتينية، وأفريقيا، وعلى البلدان الرئيسية المستوردة، أحبت ذلك أم لا، أن تولي اهتماماً شديداً للتطورات السياسية في المناطق المنتجة الرئيسية وسيكون عليها أن تتدخل ـ بطريقة أو بأخرى، كلما هدد الاضطراب المحلي والإقليمي بقطع تدفق البترول.

يصح الشيء نفسه على المناطق التي لا تمتلك بحد ذاتها مخزونات كبيرة من النفط لكنها تُستخدم لأجل شحن النفط ـ سواء بناقلات النفط أو بخطوط الأنابيب، وكثير من هذه المناطق ـ مضيق هرمز (الذي يصل الخليج بالمحيط الهندي) والبحر الأحمر وبحر الصين الجنوبي وعبر القوقاز ـ تقع ضمن مناطق للنزاع المتكرر أو تشتمل عليها، وبالتالي فمن المرجح أن تكون موضوع قلق مستمر للبلدان المستوردة الكبرى، لإلقاء الضوء على هذه النقطة، أصدرت وزارة الطاقة قائمة من ست «نقاط اختناق لعبو النفط العالمي» يقال

إنها معرضة لخطر الإغلاق؛ هذه الممرات المحصورة الستة تنقل، معاً، حوالي ٣٠ مليون برميل من النفط باليوم ـ ما يزيد على ٤٠ بالمئة من إجمالي الاستهلاك العالمي (٤١) (انظر الجدول ٢- ٤).

لقد أصبح تأمين النقل الآمن للنفط من خلال هذه المناطق مسألة قلق متزايد للبلدان المستوردة الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة واليابان، إن أية محاولة من قبل قوة معادية لإيقاف تدفق النفط من خلال طرق العبور (الترانزيت) هذه سوف تثير رداً عسكرياً من واشنطن، وربما من عواصم أخرى، أيضاً، لقد كانت الولايات المتحدة جازمة بشكل خاص بشأن تصميمها على مقاومة أي محاولة لسد مضيق هرمز وقد حذّرت من قطع طرق النفط في بحر الصين الجنوبي والممرات الحيوية الأخرى، وعبّرت طوكيو أيضاً عن القلق بشأن سلامة مرور النفط من خلال بحر الصين الجنوبي وزادت، مثل الولايات المتحدة، قدرتها على القيام بعمليات بحرية في المنطقة (انظر الفصلين ٣ و٥).

إن الصراع المسلح ممكن أيضاً في حالة المناطق الحدودية المتنازع عليها أو مناطق عرض البحار المختلف عليها التي يُعتقد أنها تحتوي مكامن كبيرة من النفط، يقع الكثير من المصادر الواعدة للنفط في مناطق بحرية متنازع عليها.

يتعين على المملكة العربية السعودية، مثلاً، أن تتوصل إلى اتفاق مع جيرانها الموقع الدقيق للحدود الداخلية الرئيسية ـ والتي يمتد الكثير منها على مساحات هامة حاوية للنفط (٤٢)، إن إنشاء النطاقات الاقتصادية الحصرية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار قد أحدث أيضاً خلافاً على تحديد موقع الحدود في عرض البحر في عدد من المناطق الرئيسية المنتجة للطاقة، بما فيها الخليج وبحر قزوين والبحر الأحمر وبحر الصين الجنوبي، (انظر الملحق من أجل قائمة النزاعات البرية التي تنبع من ملكية احتياطيات النفط الحيوية أو تؤثّر عليها).

من المؤكد ان القيمة التقديرية لهذه المخزونات المتنافس عليها سترتفع عندما يزداد الطلب على النفط وعندما تُستنزف مصادر النفط الأخرى المتاحة اكثر، وهذا، بدوره، سيزيد بالتأكد من احتمال الشقاق والصراع بين الدول التي تدعي الحق في قطعة الأرض نفسها وتسعى إلى جني المنفعة الاقتصادية القصوى منها، وفي معظم الحالات،

ستكون هذه النزاعات محصورة بالأمم المعنية مباشرة؛ لكن يمكن، أن تتسع لتشمل القوى الخارجية إذا ظهر أن الأخطار حرجة على وجه الخصوص، إن عملية عاصفة الصحراء ـ التي تلت غزو العراق للكويت بسبب نزاع حدودي ظل يغلي طويلاً ـ هي حالة نموذجية.

جدول ٤ـ٢ : «نقاط اختناق» ترانزيت النفط العالمي

نقطة الاختناق	الموقع	تدفق النفط في عام ١٩٩٨ (م ب ي)	تعليقات
مضيق هرمز	عند مدخل الخليج، بين إيران وعُمان	١٥، ٤	موقع للصدامات المتكررة في الماضي؛ الإغلاق سيمنع تدفق نفط الخليج إلى كثير من أنحاء العالم،
مضيق ملقا	بين ماليزيا وجزيرة سومطرة الأندونيسية؛ يربط المحيط الهندي بجنوب بحر الصين	٩، ٥	الإغلاق سوف يقطع بشدة تدفق النفط من الخليج إلى اليابان والصين وتايوان وكوريا الجنوبية،
باب المندب	عند مدخل البحر الأحمر بين اليمن وأرتيريا/ جيبوتي	٣، ٣	الإغلاق سوف يمنع ناقلات النفط القادمة من الخليج من الوصول إلى قناة السويس وخط أنابيب الـ Sumed،
قناة السويس وخط أنابيب Sumed	شمال شرقي مصر، يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط	٣، ١	موقع للصدامات المتكررة في الماضي؛ الإغلاق سوف يقطع بشدة تدفق النفط من الخليج إلى أوروبا
البوسفور/ المضائق التركية	الحدود بين تركيا الأوروبية والآسيوية؛ يصل البحر المتوسط بالبحر الأسود	١، ٧	الكثير من النفط من قزوين يتوقع ان يتدفق من خلال هذا الممر؛ يبقى طريق التصدير

			الرئيسي للنفط الروسي،
قناة بنما	بنما الوسطى؛ يربط المحيط الأطلسي والبحر الكاريبي بالمحيط الهادئ	٠،٦	الإغلاق سيقطع تدفق النفط بين المحيطين الأطلسي والهادئ،

المصدر: U، S، Department of Energy، «World Oil Transit Chokepoints»، August 199

م ب ي = مليون برميل يومياً.

في المستقبل، فإن تدخلاً من هذا النوع يكون مرجحاً بشكل خاص في منطقة قزوين وبحر الصين الجنوبي، وكلاهما موقعان للنزاعات التي تحركها الموارد، على ملكية النطاقات الاقتصادية في عرض البحر، ففي بحر قزوين، تتنازع خمس دول ـ آذربيجان وإيران وكازاخستان وروسيا وتركمانستان ـ على تحديد موقع الحدود في عرض البحر؛ وفي بحر الصين الجنوبي تدخل سبع دول ـ بروناي والصين وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام ـ في نزاع مماثل، إن الاندلاع الخطير للعنف في أي من المنطقتين يمكن أن يهدد المصالح الحيوية لأمم كثيرة، ما يستدعي التدخل من قبل الولايات المتحدة والبلدان الأخرى المستوردة للنفط.

المثلث الاستراتيجي

من الواضح أن هذه العوامل الرئيسية الثلاثة ـ سياسة أمن النفط، والقوى المحركة للطلب والعرض، والتقييدات الجغرافية ـ ستلعب دوراً هاماً في تحديد احتمال الصراع على النفط مستقبلاً وموقعه، إن كل عامل على حدة كاف في حد ذاته لإثارة شبح سفك الدماء، لكن اندماج العوامل الثلاثة كلها هو الذي ينتج الخطر الجدي للحرب.

هذه الخطورة ستكون موجودة في معظم المناطق المنتجة للنفط، لكن خطر الصراع الهام سيكون الأكبر في تلك المناطق التي يتقاطع فيها عرض النفط مع المصالح التنافسية للولايات المتحدة والقوى الإقليمية الكبرى، عندما ابتدأ القرن الحادي والعشرون، كانت هذه الخطورة الأكثر حدة في منطقة مثلثية شاسعة تمتد من الخليج في الغرب إلى بحر قزوين في الشمال وبحر الصين الجنوبي في الشرق، ضمن هذا «المثلث

الاستراتيجي»؛ توجد بعض أضخم تركّزات النفط في العالم، إلى جانب العديد من النزاعات الإقليمية والمصالح الأمنية المتصادمة للدول القوية.

يضمّ المثلث الاستراتيجي ثلاث مناطق كبرى منتجة للنفط: الخليج الذي يمتلك حوالي ٦٥ بالمئة من مخزونات النفط المعروفة للعالم؛ وحوض بحر قزوين، الذي ينتج قليلاً من النفط في الوقت الحاضر لكنه يمتلك مخزونات هائلة من النفط والغاز الطبيعي؛ وشرق آسيا، الذي يحتوي على عدد من الحقول القائمة ويضم بشكل كامن مخزونات كبيرة في بحر الصين الجنوبي، كما يقع في هذه المنطقة أيضاً عدد من المصادر الثانوية للهيدروكربونات، بما في ذلك حوض تاريم في الصين الغربية وحقل غاز يادانا في بحر أندامان، في عرض البحر مقابل الساحل الغربي لبورما، هذه المناطق الثلاث، معاً تنتج نحو ٤٩ بالمئة من النفط العالمي الحالي وتضم ٧٤ بالمئة من المخزونات المعروفة حالياً (٤٣).

ونظراً لأهمية المثلث الاستراتيجي لإمدادات الطاقة العالمية والخطر الجدي للصراع ضمنه، من المستحسن أن نبدأ هذه الدراسة لصراع الموارد بتقدير للقوى المحرّكة للصراع في هذه المنطقة الحيوية.

الصراع النفطي في الخليج

من بين كل مناطق العالم الكبرى المنتجة للنفط، فإن منطقة الخليج هي الأكثر احتمالاً لأن تشهد صراعاً في القرن القادم، فالخليج، الذي يمتلك حوالي ثلثي مخزونات النفط العالمي، سيبقى بالتأكيد بؤرة للمنافسة الشديدة على نطاق العالم عندما يرتفع الطلب على الطاقة في العقود المقبلة، بالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة تمزّقها التنافسات المتعدّدة بين القوى، والانشقاقات الدينية، والنزاعات الإقليمية، هذه الانقسامات غالباً ما كانت تستثير العنف في الماضي، ومن المرجح أن تفعل ذلك مرة أخرى في المستقبل، ولأن أي ثوران كهذا يمكن أن يعرض للخطر الإمداد العالمي من النفط، فإن التدخل من قبل القوى الخارجية ـ وخصوصاً الولايات المتحدة ـ هو إمكانية دائمة الوجود.

تساهم عوامل كثيرة في احتمال وقوع الحرب في منطقة الخليج، لا تتصل كلها

بالنفط، فالطموح السياسي، والخلافات الدينية، والطمع كانت تثير الصراع بشكل منتظم في السنوات ما قبل عام ١٩٠٨، عندما تم العثور على أولى المكامن الهامة للنفط في إيران، لكن وجود مخزونات هائلة من الطاقة في الخليج من المرجح أن يزيد من وتيرة الحرب والدمار النسبي الذي تخلّفه، فمن ناحية أولى يقع الكثير من مخزونات الطاقة الهامة في مناطق تدعي الحق فيها دولتان أو أكثر أو في مناطق حدودية بدون معالم وليس لها حدود راسخة، ولأن امتلاك هذه المناطق المتنازع عليها يمكن أن ينتج بلايين الدولارات من العائدات السنوية للنفط والغاز الطبيعي، فإن مختلف المدعين لملكيّتها قد يختارون السيطرة على الأرض من خلال القوة بدلاً من السماح لمنافس بأن يحصل على كل أو جزء من هذه الملكيات، ويمكن أن ينشأ الصراع أيضاً في أوضاع يكون فيها خزان نفط كبير ممتداً عند الحدود بين بلدين أو عندما تحاول دولة أن تستخرج حصة غير متناسبة من المخزون الكلي، (اتهم العراق الكويت بأخذ أكثر من حصتها المشروعة من حقل الرميلة المشترك في أواخر الثمانينيات؛ وهو ما وفر ذريعة لأجل الغزو العراقي في عام ١٩٩٠).

إن وجود احتياطيات كبيرة من النفط في الخليج قد زاد من احتمال الصراع بين الدول وشدّته بطريقة أخرى، بإعطاء دول المنطقة الوسيلة لشراء كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة، فمنذ أن جلب رفع سعر نفط الأوبك في عام ١٩٧٣- ١٩٧٤ دخلاً إضافياً لبلدان الخليج، أنفقت هذه الدول بشكل مشترك مئات بلايين الدولارات على الأسلحة المستوردة ـ في حالات كثيرة، كانت تحصل على الأنظمة المتاحة الأكثر تعقيداً وفتكاً، إن الحصول على كثير من الأسلحة المتطورة للغاية قد أذكى دون شك النزعات التوسعية لبعض قادة الخليج، بمن فيهم شاه إيران السابق (الذي تدخّل في الحرب الأهلية العُمانية في منتصف السبعينيات) والرئيس العراقي صدام حسين، ويعتقد كثير من المحللين أن غزو صدام حسين للكويت في عام ١٩٩٠ قد استُثير جزئياً بدافع من إيمانه بأن قواته كانت مسلّحة بشكل جيد للغاية بحيث أنه لا يوجد قوة خارجية يمكن أن تنازع ضم العراق للكويت (١)، وعلاوة على ذلك، كلما اندلعت الحرب، كان وجود الأعداد الكبيرة من الأسلحة الحديثة، فمنذ أن جلب رفع سعر نفط الأوبك في عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ دخلاً إضافياً لبلدان الخليج، أنفقت هذه الدول بشكل مشترك مئات بلايين الدولارات على الأسلحة المستوردة ـ في

حالات كثيرة، كانت تحصل على الأنظمة المتاحة الاكثر تعقيداً وفتكاً، إن الحصول على كثير من الأسلحة المتطورة للغاية قد أذكى دون شك النزعات التوسعية لبعض قادة الخليج، بمن فيهم شاه إيران السابق (الذي تدخّل في الحرب الأهلية العُمانية في منتصف السبعينيات) والرئيس العراقي صدام حسين، ويعتقد كثير من المحللين أن غزو صدام حسين للكويت في عام ١٩٩٠ قد استُثير جزئياً بدافع من إيمانه بأن قواته كانت مسلّحة بشكل جديد للغاية بحيث أنه لا يوجد قوة خارجية يمكن أن تنازع ضم العراق للكويت (١)، وعلاوة على ذلك، كلما اندلعت الحرب، كان وجود الأعداد الكبيرة من الأسلحة الحديثة يرفع بشكل طبيعي درجة القتال وشدّته، (إن الحرب الإيرانية ـ العراقية ١٩٨٠ـ ١٩٨٨، مثلاً، قد تسببت بما يقدر بمليون إصابة وخسائر مادية في الممتلكات تزيد على ١٠٠ بليون دولار أمريكي).

إن ارتفاع الدخل النفطي قد زاد أيضاً من خطر الصراع الداخلي في الخليج، خصوصاً في تلك البلدان التي يذهب فيها الكم الأكبر من هذه الأموال إلى نخبة صغيرة من الأمراء أو رجال الأعمال، بالرغم من أن هذه البلدان حاولت تجنّب النزاع الداخلي على توزيع عائدات النفط بتقديم منافع استثنائية لمواطنيها (بما ذلك التعليم والطبابة المجانيين وتقديم الدعم المالي الحكومي للطعام والسكن والطاقة)، فإن تراكم هذه الثروة الكبيرة جداً في أيدي نخبة بارزة قد أثار بشكل طبيعي قدراً معيناً من الاستياء من جانب اولئك الذين يتمتعون بامتيازات أقل، عندما تضافر هذا الاستياء مع مصادر أخرى للسخط ـ سواء كانت ذات طبيعة دينية أم سياسية أم إيديولوجية ـ تكون النتائج انفجارية.

يمكن العثور على كثير من هذه العوامل، بالطبع، في مناطق أخرى تضم مخزونات كبيرة من النفط، إن ما يميز الخليج عن هذه المناطق الأخرى هو أن القوى العظمى، بما فيها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، اختارت التدخل في النزاعات المحلية عندما أدركت وجود تهديد للتدفق الحر للنفط، فقد لعبت بريطانيا دوراً أساسياً في شؤون الخليج منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى أوائل السبعينيات؛ أما الولايات المتحدة فقد كانت لاعباً إقليمياً كبيراً منذ الخمسينيات، وانطلاقاً من الإيمان بأن حرية الوصول إلى طاقة الخليج هي ضرورية لأمن امتيهما، فإن قادة البلدين أقرّوا بشكل منتظم استخدام

القوة للتغلب على ما كان يعتبر بمثابة عوائق أمام الإنتاج والإمداد المستمرين.

لم تعد بريطانيا العظمى تمارس دوراً عسكرياً كبيراً في الخليج، لكن الولايات المتحدة قد وسعت بشكل مطرد وجودها العسكري في المنطقة، حتى عندما تم تخفيض القوة العسكرية للولايات المتحدة في مسارح الحرب المحتملة الأخرى، مثل أوروبا والشرق الأقصى، فقد تم نشر قوات إضافية في الخليج، لقد كان المسؤولون الأميركيون، لدى إصدارهم الأوامر بعمليات النشر هذه، واضحين جداً حول نواياهم: لن تسمح الولايات المتحدة لدولة معادية بأن تكتسب المقدرة على إعاقة التدفق الحر للنفط من الخليج إلى الأسواق الكبرى في الغرب، هذا المبدأ ـ الذي أُعلن لأول مرة من قبل الرئيس كارتر في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ـ استُحضر في مناسبات عدة في الثمانينيّات والتسعينيات لتبرير استخدام القوة من قبل الجنود الأميركيين في الخليج؛ ومن المرجح أن يستثير تدخلات أميركية إضافية في العقود المقبلة.

يزعم المسؤولون الأميركيون أن الوجود البارز للجنود الأميركيين في الخليج والرغبة المؤكدة للإدارات المتعاقبة في المصادقة على استخدام القوة سوف يقلل خطر الصراع بمنع الخصوم المحتملين من إعاقة تدفق النفط (٢)، لكن في حين أن القوة الأميركية يمكن أن تكون قد أثنت بعض المتحدّين عن لعب دور أكثر جزماً في منطقة الخليج، فإن كبر الوجود العسكري الأميركي تحديداً ـ إلى جانب استخدام واشنطن الدوري للقوة ـ قد استثار ايضاً المعارضة لسياسات الولايات المتحدة، وهذا واضح بشكل خاص في المملكة العربية السعودية، حيث أثار النشر المتزايد للجنود الأميركيين عداءً شرساً من ناحية القادة الإسلاميين المتشدّدين الذين يستاؤون من وجود غير مسلمين على أرضهم ويشجبون روابط أميركا الوثيقة بإسرائيل، وعلى نحو مشابه، فإن الضربات الجوية الأ/يركية المستمرة على العراق قد نفرت الكثير من العراقيين المؤيدين للغرب الذين كان من الممكن لولا ذلك ان يوجهوا غضبهم نحو صدام حسين، إن الهجمات المتكررة على العراق، مقترنة بالعقوبات الاقتصادية المستمرة، قد أغضبت أيضاً الناس في البلدان المجاورة الذين باتوا يعتقدون أن من المرجّح أن تستخدم الولايات المتحدة القوة ضد العرب المسلمين أكثر من استخدامها ضد أعداء آخرين محتملين.

هذه العوامل، إذا ما أُخذت معاً، هي وصفة لأجل العنف المتكرر، فالسؤال، إذاً، ليس ما إذا كان سيحدث صراع في الخليج، بل متى ومن أي نوع، هذا الفصل سيتفحص المصالح الحيوية المعرضة للخطر في الخليج، ومسار الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة في المنطقة، والمصادر العديدة للنزاع المحتمل.

الوضع الفريد للخليج

إن الأهمية البارزة لمنطقة الخليج بالنسبة إلى القوى المحركة للصراع العالمي هي نتاج للجيولوجيا بكل ما للكلمة من معنى: إذ إن ما يقدر بـ ٦٥ بالمئة من مخزونات العالم من النفط غير المستخرج موجودة في هذه المنطقة، ويعتقد كثير من الجيولوجيين أن الاكتشافات المستقبلية ستزيد المخزون الصافي للمنطقة، إن مكامن نفط الخليج هي أيضاً عالية التركيز ومتوضعة قريباً من السطح، ما يعني انها من بين المكامن الأسهل اكتشافاً وتطويراً، وفي حين أن من المحتمل أن يتم العثور على مخزونات جديدة من النفط في شمال المحيط الأطلسي أو في سيبيريا، أو في مواقع بعيدة أخرى، فإن منطقة الخليج لوحدها يمكن أن تؤمن المقادير الهائلة من الهيدروكربونات اللازمة لتلبية الطلب المرتفع في القرن الحادي والعشرين.

تضم منطقة الخليج المنتجة للنفط خمسة مورّدين كباراً وبضعة موردين ثانويين، تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة كبار المنتجين، حيث تمتلك احتياطيات مؤكدة تقدر بـ ٢٦٣، ٥ بليون برميل، ما يمثل حوالي ٢٥ بالمئة من الاجمالي العالمي، تليها أربع دول أخرى ذات احتياطيات كبيرة جداً هي: العراق (باحتياطيات ١١٢، ٥ بليون برميل) والإمارات العربية المتحدة (٩٧، ٨) والكويت (٩٦، ٥) وإيران (٨٩، ٧)، وتتضمن القائمة أيضاً عدداً من الموردين الثانويين، من أبرزهم البحرين وعُمان وقطر واليمن، هذه البلدان التسعة مجتمعة أنتجت بشكل وسطي ٢١، ٣ مليون برميل من النفط باليوم في عام ١٩٩٩، أو ٣٠ بالمئة من الإنتاج العالمي الإجمالي، كما كانت أيضاً تمتلك ما يقدر بـ ٦٧٣ بليون برميل من النفط غير المستخرج، ما يمثّل ٦٥ بالمئة من الاحتياطيات العالمية الإجمالية (٣) (انظر الجدول ١، ٣).

الجدول ٣-١: إنتاج واحتياطيات النفط في منطقة الخليج، ١٩٩٩.

البلد	الإنتاج م ب ي	النسبة المئوية من الإجمالي العالمي	الاحتياطيات المؤكدة ب ب	النسبة المئوية من احتياطيات العالم
إيران	٣، ٥٥	٥، ١	٨٩، ٧	٨، ٧
العراق	٢، ٥٨	٣، ٦	١١٢، ٥	١٠، ٩
الكويت	٢، ٠٣	٢، ٩	٩٦، ٥	٩، ٣
عمان	٠، ٩١	١، ٣	٥، ٣	٠، ٥
قطر	٠، ٧٢	١، ٠	٣، ٧	٠، ٤
السعودية	٨، ٦٠	١١، ٩	٢٦٣، ٥	٢٥، ٥
الإمارات	٢، ٥١	٣، ٢	٩٧، ٨	٩، ٤
اليمن	٠، ٤٠	٠، ٦	٤، ٠	٠، ٤
دول أخرى	٠، ١٠	٠، ١	٠، ٢	-
المجموع	٢١، ٤٠	٢٩، ٧	٦٧٣، ٢	٦٥، ١

المصدر: BP Amoco ٢٠٠٠، Statistical Review of World Energy.

ب ب = بليون برميل.

م ب ي = مليون برميل باليوم.

العامل الأساسي هنا هو الاحتياطيات، فبوجود احتياطيات قدرها ٦٧٣ بليون برميل من النفط، زائد كمية غير معروفة من المخزونات المجهولة، يمكن لدول الخليج أن تستمر في استخراج النفط من الأرض لبضعة عقود قادمة بالمعدلات الحالية أو حتى بمعدلات أعلى للإنتاج ـ بدون أن تستنزف خزاناتها المتاحة، أما المنتجون الكبار الآخرون فلديهم احتياطيات اصغر قبل كل شيء ويميلون إلى استغلال مخزوناتهم المتاحة بمعدل اسرع، فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تنتج في الوقت الراهن النفط بمعدل حوالي ٢، ٨ بليون برميل بالسنة؛ إذا تم الحفاظ على هذا المعدل في السنوات المقبلة ولم تُكتشف مكامن جديدة للنفط، فإن احتياطيات الولايات المتحدة ـ التي كانت تقدر بـ ٢٨، ٦ بليون

برميل في عام ٢٠٠٠ ـ سوف تُستنزف بالكامل بحلول عام ٢٠١٠، مع ذلك، فإن الاحتياطيات الموجودة في الخليج هي من الضخامة بحيث أنه حتى مع الزيادة المتوقعة في معدل الإنتاج ـ من ٢٠ إلى ٤٠ مليون برميل باليوم ـ فإن مخزوناً كبيراً من النفط سيبقى في الأرض في عام ٢٠١٠ وما بعد.

لدى دراسة مسألة الاحتياطيات، يجب أن تُذكر المملكة العربية السعودية بشكل خاص، فهذه المملكة الصحراوية ليست فقط أكبر منتج للنفط في العالم ـ كانت تستخرج ٨، ٦ مليون برميل باليوم في عام ١٩٩٩، أو ١٢ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي ـ بل هي تمتلك أيضاً أكبر المخزونات غير المستخرجة، وبوجود احتياطيات مؤكدة قدرها ٢٦٤ بليون برميل، تضم المملكة العربية السعودية بمفردها من النفط أكثر من أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وأوروبا والاتحاد السوفييتي السابق مجتمعين.

يعتقد معظم الجيولوجيين، علاوة على ذلك، أن التنقيب المستمر سيؤدي إلى ال إضافية، وبذلك يعزز وضع العربية السعودية بوصفها كاكبر مورّد للنفط في العالم (٤).

إن امتلاك العربية السعودية وموردّي الخليج الكبار الآخرين للنفط مثل هذه الاحتياطيات الهائلة من النفط يعني أيضاً أنها وحدها تستطيع أن توسّع الإنتاج على نطاق كبير كاف لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي، إذا ازداد استهلاك النفط على النطاق العالمي بنسبة ٥٥ بالمئة فيما بين ١٩٩٧ و٢٠٢٠، كما تنبأت وزارة الطاقة الأميركية، فإن حصة هامة من النفط الإضافي سيتعين أن تأتي من الخليج ـ إذ لا يوجد ببساطة حوض آخر كبير بما يكفي لدعم زيادة بهذه الضخامة، لهذا السبب وحده فإن كل توقعات العرض والطلب في المستقبل تفترض أن الخليج سوف يمثل حصة دائمة الاتساع من احتياجات العالم من النفط: من ٢٧ بالمئة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣ بالمئة في عام ٢٠١٠ و٣٩ بالمئة في عام ٢٠٢٠ (٥).

مع تقدم القرن، ستصبح الدول المستوردة للنفط أكثر اعتماداً على إمدادات الطاقة من الخليج، فوفقاً لوزارة الطاقة الأميركية، سوف تزداد الواردات العالمية من بترول الخليج بأكثر من الضعف فيما بين ١٩٩٧ و٢٠٢٠، من ١٦، ٣ إلى ٣٦، ٤ مليون برميل باليوم، ومن غير المتوقع أن يشهد كل بلد ارتفاعاً كبيراً في الواردات من منطقة الخليج، لكن بالنسبة

للبعض ستكون الزيادة هائلة: فالواردات الصينية، مثلاً، يتنبأ لها أن تقفز بنسبة ٩٦٠ بالمئة على مدى العقدين التاليين، من ٠، ٥ إلى ٥، ٣ مليون برميل باليوم؛ وسوف ترتفع واردات بلدان آسيا النامية بنسبة ١١٤ بالمئة، من ٤، ٢ إلى ٩، ٠ مليون برميل باليوم، وواردات بلدان أميركا الشمالية بنسبة ١٠٥ بالمئة، من ٢، ٠ إلى ٤، ١ مليون برميل، وفقاً للتوقعات (٦)، (انظر الجدول ٣ـ٢).

إن الاعتماد المتزايد للعالم المصنع على طاقة الخليج سوف يفاقم كثيراً من الضغوط الموصوفة سابقاً في هذا الفصل، وسوف تصبح مكامن النفط والغاز الواقعة في المناطق المتنافس عليها ذات قيمة متزايدة، ولذلك فإن المطالبين بحق تملك هذه الاحتياطيات سوف يواجهون إغراءً أكبر للسيطرة عليها واحتلالها باستخدام القوة، وعلى نحو مشابه، فإن القادة الطموحين يمكن أن يتعرضوا للإغراء لتوسيع ممتلكاتهم النفطية بضم بلدان مجاورة، كما حاول صدام حسين أن يفعل في عام ١٩٩٠، إن التركيز الأكبر لدخل النفط في أيدي النخب الحاكمة يمكن أيضاً أن يزيد الحماس الثوري بين اولئك الأقل حظاً، علاوة على ذلك، فإن أي تطور من هذه التطورات يمكن أن يعرض للخطر التدفق الحر للنفط، مؤدياً إلى تدخل عسكري من قبل الولايات المتحدة (٧).

إن الاعتماد العالمي الزائد على طاقة الخليج سوف يولّد أيضاً مصادر جديدة للصراع، عندما تصبح مزيد من الأمم معتمدة على الخليج لأجل وارداتها الضرورية من النفط، فإن المنافسة للوصول إلى المورد المتاح سوف تشتد، تساعد قوى السوق، بالطبع، في تخفيف هذه الضغوط بإتاحة المجال للبلدان الأكثر غنى بتدبير ما تحتاج إليه عبر دفع رسوم أعلى، وبإكراه الدول الأقل غنى على كبح الطلب بطريقة ما، لكن بعض البلدان المستوردة قد تبحث عن وسيلة بديلة لتلبية احتياجاتها، مثل تشكيل أحلاف عسكرية مع القوى المحلية وتجارة الأسلحة وأشكال أخرى من المساعدة مقابل النفط، لقد تمت تجربة مثل هذه الترتيبات في الخليج ـ قد احتفظت فرنسا بصلات مع صدام حسين قبل ١٩٩٠، في حين يقال إن الصين قد شكلت مثل هذه العلاقة مع إيران (٨) ـ ويمكن أن تصبح أكثر شيوعاً في السنوات المقبلة، وبوجود دول كثيرة تتنافس على الوصول إلى النفط بهذه الطريقة، فإن العلاقات بين المتنافسين ضمن المنطقة سوف تصبح أكثر توتراً وسوف

يزداد خطر الحرب فيما بينها، في سيناريو أسوأ الاحوال، يمكن أن يؤدي ذلك إلى صدام بين الداعمين الخارجيين لقوى الخليج الناشئة (٩).

إن قوى السوق يمكن أيضاً أن تفشل بطريقة أخرى: عن طريق التسبب بارتفاع اسعار النفط إلى مستوى يخلق ضائقة اقتصادية واسعة النطاق في البلدان المستوردة، وبذلك يؤدي إلى حدوث تظاهرات واضطرابات وأعمال شغب، وأشكال أخرى من الصراع المدني، في مثل هذه البيئة، يكون القادة السياسيون مجبرين على اتخاذ أقصى الإجراءات لاستعادة النظام العام، ويمكن أن يعني ذلك فرض تقنين الغازولين، أو ضبط الأسعار أو إعلان الأحكام العرفية، ويمكن أن يشمل أيضاً عملاً عسكرياً خارج البلاد، مثل هذا العمل، في الحقيقة، تم التفكير به من قبل الاستراتيجيين الأميركيين في الماضي، ويمكن أن تيبرز كرد مفضل على أزمات من هذا النوع في المستقبل (١٠).

الجدول ٣-٢: الواردات العالمية من نفط الخليج في عامي ١٩٩٧ و٢٠٢٠ (بملايين البراميل باليوم).

المنطقة المستوردة والبلد المستورد	الواردات الفعلية ١٩٩٧	الواردات التقديرية ٢٠٢٠	النسبة المئوية للزيادة ١٩٩٧ - ٢٠٢٠
اميركا الشمالية (❖)	٢، ٠	٤، ١	١٠٥
أوروبا الغربية	٣، ٥	٣، ٧	٦
آسيا المتطورة (❖❖)	٤، ٨	٥، ٥	١٥
الصين	٠، ٥	٥، ٣	٩٦٠
الشرق النامي وجنوب شرقي آسيا	٤، ٢	٩، ٠	١١٤
كل البلدان الأخرى	١، ٣	٨، ٨	٥٥٧
المجموع، كل البلدان	١٦، ٣	٣٦، ٤	١٢٣

المصدر: U، S، Department of Energy، International Energy Outlook 2000، Table 13.

(❖) الولايات المتحدة، كندا والمكسيك.

(❖❖) اليابان، أستراليا ونيوزيلاندا.

تطور استراتيجية الولايات المتحدة

في سعيهم وراء ما يعتبرونه بمثابة مصالح قومية حيوية، أصرّ القادة الاميركيون على أن الولايات المتحدة يجب أن تكون قادرة على استخدام القدرة العسكرية إذا دعت الحاجة لضمان التدفق المستمر للنفط من منتجي الخليج إلى الأسواق في الغرب، «إن مصالح أميركا الحيوية في [الخليج] هي قديمة العهد»، هكذا أبلغ الجنرال أنطوني سي، زيني A، C Zinni، الذي كان آنذاك القائد العام للقيادة المركزية الأميركية CENTCOM إلى الكونغرس في عام ١٩٩٩.

«بوجود ما يزيد عن ٦٥ بالمئة من مخزونات النفط في العالم ضمن دول الخليج»، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها «يجب أن يتمتعوا بحرية الوصول إلى موارد المنطقة» (١١)، ولكن في حين أن أهداف الولايات المتحدة قد بقيت ثابتة على مدى فترة طويلة من الزمن، فإن الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف قد تغيرت مع الاتجاه نحو التزام دائم الازدياد بالقدرة العسكرية الأميركية.

أعلن صانعو السياسة الأميركية لأول مرة عن مبدأ تأمين إمدادات النفط الخليجي في عام ١٩٤٣، عندما أجاز الرئيس فرانكلين د، روزفلت تقديم المساعدة العسكرية الأميركية إلى المملكة العربية السعودية، وخلص مسؤولو الإدارة، اعتقاداً منهم بأن القوى الغربية ستصبح معتمدة اعتماداً شديداً على نفط الخليج بعد الحرب، إلى ان الولايات المتحدة ـ التي كانت حتى تلك اللحظة قد أولت اهتماماً قليلاً للخليج ـ سيكون عليها أن تمارس دوراً أكثر وضوحاً في المنطقة.

أدى ذلك إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، وفي عام ١٩٤٥، إلى لقاء وجهاً لوجه بين الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز بن سعود، مؤسس الدولة السعودية الحديثة (١٢)، إن تصنيف نفط الخليج بمثابة مصالح أمنية حيوية لم يؤد، مع ذلك، إلى التعزيز المباشر للقوات الأميركية في المنطقة؛ بل تم بناء القوة الأميركية مع

مرور الزمن، وهو ما يعكس تغيرات في توجّه الاستراتيجية القومية.

في البداية، في أوائل حقبة الحرب الباردة، حافظت الولايات المتحدة على وجود متدنّ نسبياً في الخليج، بدلاً من مرابطة أعداد كبيرة من الجنود الأميركيين هناك، اختارت واشنطن الاتكال على بريطانيا العظمى ـ المهيمن التقليدي في المنطقة ـ للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، لكن ذلك تغير في عام ١٩٦٨ عندما أعلن هارولد ويلسون، رئيس الوزراء آنذاك، أن لندن ستسحب قواتها العسكرية من «شرقي السويس» في نهاية عام ١٩٧١، قرر الاستراتيجيون الأميركيون، المقتنعون بأن انسحاب البريطانيين سوف يحدث فراغاً خطيراً في الخليج، أنه سيكون على واشنطن أن تتحمل المسؤولية الأولى في الحفاظ على الاستقرار.

وبعد مراجعة مكثفة للمصالح الأميركية في الخليج من قبل مجلس الأمن القومي ـ الذي كان يترأسه آنذاك هنري كيسنجر ـ وقع الرئيس نيكسون مذكرة قرار الأمن القومي رقم ٩٢، الذي يعطي تفويضاً بوجود أميركي موسّع في المنطقة (١٣).

إن صدور القرار برفع درجة تورط الولايات المتحدة في الخليج طرح في ذلك الوقت معضلة خطيرة بالنسبة لكبار صانعي السياسة، فمع بلوغ القتال في فييتنام ذروته آنذاك، وتردد الجمهور الأميركي في تأييد التزام عكسري كبير في منطقة من مناطق العالم الثالث، لم تكن الإدارة قادرة على نشر أعداد كبيرة من جنود الولايات المتحدة في الخليج، لحل هذه المعضلة، تبنّت واشنطن ما أصبح يعرف باسم «استراتيجية الوكيل» ـ وهي سياسة استخدام قوى محلية صديقة لتخدم بمثابة «حُراس» للمصالح الغربية بمساعدة عسكرية أميركية كبيرة وتوجيه استراتيجي من واشنطن، وشرح نائب وزير الخارجية جوزف ج، سيسكو J، J، Sisco ذلك فيما بعد بقوله «إن ما قررناه هو أن نحاول حفز ومساعدة البلدين الرئيسيين في المنطقة ـ تحديداً ـ إيران والسعودية ـ بحيث، ، يمكنهما أن يصبحا عنصري الاستقرار الكبيرين فيما كان البريطانيون يخرجون» (١٤).

إن سياسة الوكيل قد حكمت الاستراتيجية الأميركية في الخليج على مدى معظم السبعينيّات، فيما بين ١٩٧٠ و١٩٧٨ لوحده، باعت واشنطن إلى إيران ما تزيد قيمته على ٢٠ بليون دولار أميركي من الاسلحة المعقدة، محدثة ما أطلق عليه النائب عن ماساشوستس

جيري إ، ستدز Gerry E، studds أسرع بناء للقدرة العسكرية في الشروط السلمية لأية أمة في تاريخ العالم» (١٥)، ولكن في حين أن الأسلحة الأميركية ساعدت إيران في الدفاع عن نفسها ضد أعدائها الخارجيين، فقد أثبتت أنها أقل فائدة في حماية الشاه، محمد رضا بهلوي، ضد معارضيه الداخليين، في الواقع، لقد نظر الكثيرون في البلد ـ وخصوصاً رجال الدين المسلمين ـ إلى أن روابط الشاه القوية مع واشنطن دليل على اعتناقه الخبيث والفاسق للغرب، وفي أواخر عام ١٩٧٨، بلغت المعارضة الداخلية للشاه درجة كبيرة، وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، فر من البلد؛ وخلال أشهر، كانت إيران قد وقعت تحت سيطرة نظام إسلامي راديكالي يرأسه آية الله روح الله خميني.

إن سقوط الشاه وصعود الخميني قد فرضا إعادة تقييم شاملة للاستراتيجية الأميركية في الخليج، من بين «الدعامتين» الرئيسيتين لاستراتيجية الوكيل، إيران والعربية السعودية، كانت الأولى حتى الآن هي الأقوى، فيما كانت الثانية أضعف من أن تحمي المصالح الغربية الحيوية بحد ذاتها، وبالرغم من أن واشنطن حاولت أن تقوّي الدفاعات السعودية من خلال الشحنات الضخمة من الأسلحة الأميركية، فقد كان واضحاً لكبار صانعي السياسة أن طريقة الوكيل لم تعد قابلة للحياة وأن على الولايات المتحدة نتيجة لذلك أن تضطلع بمسؤولية مباشرة عن الاستقرار في الخليج، وعلى هذه الخلفية أصدر الرئيس كارتر بيانه الشهير في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ الذي وصف فيه الخليج بأنه «مصلحة حيوية» للولايات المتحدة وحذّر من أن الهجوم على هذه المنطقة «سوف يُصد بأية وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية».

لاستثمار هذا البيان بمصداقية، أنشأ الرئيس قوة التدخل السريع وهي مجموعة من الوحدات القتالية قاعدتها في الولايات المتحدة لكنها متاحة للاستخدام في الخليج عندما تبرز الحاجة إلى ذلك، كما أطلق كارتر امتلاك قواعد عسكرية أميركية جديدة في المنطقة، ورفع مستوى القواعد الموجودة، وأجاز الوجود البحري في المياه الشرق أوسطية ووسّعه، وقد شمل ذلك نشر قوة بحرية أميركية دائمة في الخليج، مقر قيادتها في البحرين، هذه التحركات، بالرغم من أنها كانت موضع سخرية على نطاق واسع في حينها، وضعت الأساس للقوّة الأميركية المعزّزة كثيراً المنتشرة الآن في المنطقة (١٦)، (في عام ١٩٨٣،

أعيد تشكيل قوة التدخل السريع تحت اسم القيادة المركزية الأميركية CENTCOM، وأسندت إليها مسؤوليات إضافية؛ أما القوة البحرية في البحرين فقد شكلت فيما بعد نواة الأسطول الخامس الأميركي).

في البداية، كان المقصود من قوة التدخل السريع/ القيادة المركزية أن تحمي منطقة الخليج ضد غزو سوفييتي افتراضي، لكن في أواخر الثمانينيات، بدأ صانعو السياسة الأميركية يقلقون بشأن القوة العسكرية المتنامية للعراق.

فالعراق، المنتصر في حرب الأعوام الثمانية مع إيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) والمجهّز جيداً بالأسلحة الفرنسية والسوفييتية الحديثة، أخذ يصدر تهديدات لجيرانه الخليجيين في الجنوب، وخصوصاً الكويت والمملكة العربية السعودية، فحوّل الاستراتيجيون الأميركيون اهتمامهم إلى العراق لخشيتهم من أن تعرض هيمنة صدام حسين على المنطقة للخطر حرية وصول الغرب إلى إمدادات البترول الحيوية، وفي أواخر عام ١٩٨٩، فوَّض هيئة الأركان المشتركة، الجنرال كولن باول، القائد العالم للقيادة المركزية المعيّن حديثاً، الجنرال هـ. نورمان شوارتزكوف H، N، schwarzkopf في إعداد خطة لأجل المعركة مع العراقيين (١٧).

عمل الجنرال شوارتزكوف وهيئة أركانه على مدى الأشهرالخمسة الأولى من عام ١٩٩٠ لتطوير هذه الخطة، وكما نقلت وسائل الإعلام، فإن الوثيقة الناتجة ـ التي تعرف رسمياً باسم الخطة العملياتية 90-1002(op plan) ـ طالبت بنشر بضعة فرق مدرعة ومؤلّلة في الخليج إلى جانب مجموعات قوّية من القوات الجوية والبحرية، لاختبار هذه الخطة، أجرت القيادة المركزية ((تمريناً في موقع القيادة))يقوم على اشتباك أميركي ـ عراقي افتراضي في منتصف تموز| يوليو ١٩٩٠، كان التمرين بالكاد قد اكتمل عندما باشر صدام حسين غزو الكويت في ٢ آب | أغسطس، استُدعي شوارتزكوف على الفور إلى اجتماع أزمة مع كبار مسؤولي البيت الأبيض في كامب ديفيد، بميريلاند، وبعد ذلك بيومين أُمر من قبل الرئيس بوش ببدء التحضيرات لأجل التنفيذ الفعلي لحظة 90-1002 Op plan .

كانت النتيجة، بعد ذلك بستة أشهر، عملية عاصفية الصحراء (١٨).

ما بعد عاصفة الصحراء

إن الصراع الخليجي في عام ١٩٩١ شكّل سابقة هامة للتورّط العسكري الأميركي في المنطقة، فحتي تلك اللحظة كانت الاستراتيجية الأميركية مصممة للتقليل من التورط المباشر لجنود الولايات المتحدة في أي صراع إقليمي إلى الحد الأدنى، أما في عملية عاصفة الصحراء فقد ساهمت الولايات المتحدة بالغالبية الساحقة من القوات المشاركة، وعندما انتهت الحرب، أوضح كبار المسؤولين الأميركيين أن واشنطن مستعدة للاضطلاع بالدور القيادي مرة أخرى أو، إذا دعت الحاجة، للعمل بمفردها تماماً، ((إن الولايات المتحدة سوف تستمر في استخدام مختلف الوسائل لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين [في الخليج]، بالعمل مع أصدقائناوحلفائنا))، هكذا صرح مساعد وزير الدفاع جوزف ناي joseph nye في عام ١٩٩٥، لكنها ((ستبقي مستعدة للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة بمفردها إذا دعت الضرورة)) (التشديد من عندنا) (١٩).

إن عملية عاصفة الصحراء قد أسست أيضاً النموذج السائد لأجل التدخل العسكري الأميركي في الخليج :حشد سريع للقوات الجوية والبرية يليه هجوم ساحق للأسلحة المتطورة، لقد تعين استخدام كل ميزة يمكن تخيلها للولايات المتحدة في القدرة النارية، وسرعة التحرك، والاستخبارات والاتصالات من أجل تحطيم دفاعات العدو بحد أدني من الخسائر في الأرواح الأميركية، ((إن القدرة على إبراز القدرة العسكرية الطاغية والحاسمة هي المفتاح إلى الاستراتيجية الميدانية للقيادة المركزية بالإضافة إلى قدرتنا على تشكيل ساحة المعركة))، هكذا أبلغ الجنرال زيني الكونغرس في عام ١٩٩٩ (٢٠)، هذان المبدآن ـ التزام التدخل من طرف واحد في الخليج ومذهب ((النصر الحاسم)) في القتال ـ هما المقومان الأساسيان للاستراتيجية العسكرية الأميركية السائدة في المنطقة.

الجدول ٣ . ٣: القوات البحرية للولايات المتحدة في الخليج في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٩٨م			
نوع السفينة الحربية	القطعة البحرية	التسليح الاساسي	الطاقم
حاملات الطائرات	يو إس إس نيميتز	١٤ مقاتلة F- 14؛ ٣٦ مقاتلة F/A - 18؛ ٤ طائرات حرب الكترونية EA. 6B؛ ٢١ طائرة أخرى.	٥٥٠٠
	يو إس إس جورج واشنطن	١٤ مقاتلة F- 14؛ ٣٦ مقاتلة F/A - 18؛ ٤ طائرات حرب الكترونية EA. 6B؛ ٢١ طائرة أخرى.	٥٥٠٠
طراز	يو إس إس نورماندي	صاروخ توماهوك، صاروخ ستاندارد، صاروخ هاربون	٣٥٨
مدمرات	يو إس إس كارني	صاروخ توماهوك، صاروخ ستاندارد، صاروخ هاربون	٣٣٩
	يو إس إس جون يونغ	صاروخ توماهوك، صاروخ ستاندارد، صاروخ هاربون	٣٣٩
	يو إس إس باري	صاروخ توماهوك، صاروخ ستاندارد، صاروخ هاربون	٣٠٠
	يو إس إس إنفرسول	غير متوفر	٣٠٠
فرقاطات ذات صواريخ موجهة	يو إس إس روبن جيمس	صاروخ ستاندارد، صاروخ هاربون	٢٠٠
	يو إس إس صموئيل ب . روبرتس	صاروخ ستاندارد، صاروخ هاربون	٢٠٠
غواصات هجومية	يو إس إس أنابوليس	صاروخ ستاندارد، صاروخ هاربون	١٣٣
	يو إس إس مندرل ريفرز	غير متوفر	١٠٧
سفن حرب الألغام	يو إس إس دكستروس	نظام تحديد الغام	٨١
	يو إس إس أردنت	نظام تحديد الغام	٨١

وُضـع هـذان المبـدآن تحـت الاختبـارفي بـضع مناسـبات أخـرى، ففـي كـانون الثـاني/ينايروشـباط/فيرايـر ١٩٩٨، ثـم مـرة أخـرى فـي تـشرين الثـاني/نـوفمبر وكـانون الأول/ديـسمبر مـن ذاك العـالم، نـشرت الولايـات المتحـدة قـوة كبيـرة فـي الخلـيج للقيـام بهجمات جويـة وصاروخية مـؤازَرة علـى العـراق، (انظـر الجـدول ٣-٣)، ألغيـت الجولـة الأولـى من الهجمات في الدقيقة الأخيرة، بد أن قبل صدام حسين بفتح مواقـع الأسلحة العراقيـة المشبوهة أمام مراقبي الأمم المتحدة، أما الجولة الثانية فقد أُطلقت في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٨ عندما رفض كل تعاون آخر مع الأمم المتحدة، وفي كلا الحالتين لـم تلق الولايات المتحدة دعماً هاماً من التجمـع الدولي (٢١)، ومـع ذلـك يواصل المسؤولون الأميركيون التصريح بأن القوات الأميركية مستعدة للقيام بمزيد من الضربات ضد العراق كما اعتُبر هذا العمل ملائماً (٢٢)، منـذ ذلـك الوقـت عـززت الولايـات المتحـدة قوتها فـي منطقـة الخلـيج ، ولأن مـن غيـر الممكـن وضـع أعـداد كبيـرة مـن الجنـود الأميـركيين فـي المنطقة على أساس دائم ـ إذ إن الكلفة ستكون باهظة، ولا يوجد أحد من حلفاء أميركا المحليين متحمس لإيواء قوة ضخمة من غير المسلمين على أراضيهم ـ فإن وزارة الدفاع تعتمد بدلاً من ذلك على إرسال الجند إلى هناك بسرعة عندما تتفجر أزمة، لإنجاز ذلك، فإن البنتاغون قد((وضع مسبقاً)) مخزونات ضخمة من التجهيزات الثقيلة في مستودعات فـي المنطقـة وحصل علـى سفن وطـائرات جديـدة لحمـل قـوة مقاتلـة كبيـرة مـن الولايـات المتحدة إلى الخليج (٢٣)، لقد خزّن أسلحة تكفي لواء كاملاً في الكويت، وهو يبني مرفقاً ثانياً كهذا في قطر، بالإضافة إلى ذلك، فإن قوات المارينز قد خزنت التجهيزات الثقيلة لحملة عسكرية مكونة من ١٥٠٠٠ جندي على متن سفن متمركزة سابقاً في المنطقة ، كما القوة الجوية قد كدست عتاداً كافياً لإنشاء قاعدة طائرات ((على العظم)) بناءً على إنذار قصير جداً (٢٤).

تسعى الاستراتيجية الأميركية أيضاً إلى تقوية القدرات العسكرية للقوى الصديقة، وخصوصاً الكويت والمملكة العربية السعودية، وتقليل (أو ((تخفيض))) قدرات الدول المعادية، وخصوصاً العراق وإيران.

لتعزيز القدرة القتالية لحلفائها، قدمت الولايات المتحدة كميات هائلة من الأسلحة

الحديثة للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهو تحالف مرن مكون من البحرين والكويت وعمان وقطرو المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ليس الهدف هو جعل هذه الدول مكتفية ذاتياً من الناحية العسكرية بل تحسين مقدرتها على مساعدة القوات الأميركية في حال حدوث حريق هائل، ((لا حظ معهد البنتاغون لدراسات الأمن القومي في عام ١٩٩٨ أن ((دول مجلس التعاون الخليجي لن تكون قادرة على صد عدوان خارجي سواءً من العراق أو إيران))، لكن بتقديم المساعدة الأميركية الكافية، ((فإن قواتهم يمكنها أن تقدم مساهمة متميزة في جهد مشترك مع الولايات المتحدة (٢٥).

لقد باعت واشنطن إلى دول مجلس التعاون الخليجي بعضاً من أنظمة أسلحتها الأكثر قدرة وتعقيداً ، بما فيها الطائرة المقاتلة F-15وF -16، ودبابات M-1 وطائرات هيليكوبترهجومية من طرازآباتشي AH-64 ، وصاروخ الدفاع الجوي باتريوت، وبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ ، زوّدت الولايات المتحدة هذه البلدان بأسلحة وذخائر تفوق قيمتها ٤٢ بليون دولارأميركي و هي أضخم وأغلى عملية نقل للتجهيزات العسكرية إلى أية منطقة في العالم من قبل أي مورّد واحد في التاريخ الحديث (٢٦)، (انظر الجدولين ٣-٤ و٣-٥)، كما قدمت وزارة الدفاع أيضاً التدريب لآلاف من العسكريين الأصدقاء، وتشارك القوات الأميركية بشكل منتظم في تمارين عسكرية مشتركة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

إن العلاقة الوثيقة بين عمليات نقل الأسلحة الأميركية والأهداف العريضة للاستراتيجية الأميركية في الخليج تتضح على نحو خاص في مبيع ثمانين طائرة مقاتلة F-16 مطوَّرة في آذار /مارس ٢٠٠٠ إلى الإمارات العربية المتحدة، فصفقة المقاتلات، التي تقدرقيمتها ب ٧بلايين دولار الأميركي هي صفقة غير عادية من عدة وجوه:أولاً، إن الطائرة المباعة إلى الإمارات الغربية المتحدة وتسمى Block ٦٠ وهي نسخة معدّلة من F-16 – سوف تزود بأنظمة إلكترونية ورادارية أكثر تعقيداً من تلك الأنظمة المركَّبة على طائرات F-16 المقدمة للقوات الجوية الأميركية (٢٧).

ومما له دلالة أكثر ، أن اتفاقية البيع تسمح للولايات المتحدة بتشغيل طائراتها من قاعدة الطائرات المقاتلة التي يتم بناؤها من قبل الإمارات العربية المتحدة لإيواء

طائراتها F-16 ولوضع التجهيزات العسكرية مسبقاً هناك، تشير وثائق البنتاغون إلي أن صفقة F-16 يُقصد منها أن تؤدي إلى أشكال أخرى من التعاون مع الإمارات، بما في ذلك اسنخدام موانئها من قبل القطع البحرية الأميركية (٢٨)، ((يمكن للقوات الأميركية أن تستجيب للمنطقة بشكل أسرع وأكثر فاعلية إذا كانت القواعد والموانيء والبنية التحتية التي تحتاج إليها متاحة [في الإمارات])), هذا ما أبلغتة القوات الجوية للكونغرس في ٧ آذر / مارس، ٢٠٠٠ (٢٩).

لتخفيض قدرات إيران والعراق - وهو مفهوم يعرف باسم ((تقليص التهديد)) ـ فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية، وفي حالة العراق، نفذت ضربات جوية وصاروخية ضد المنشآت العسكرية ومرافق إنتاج الأسلحة، تهدف هذه السياسات إلى التقليل من قدرة إيران والعراق على تصنيع الأعتدة النوويةوالكيميائية والبيولوجية ـ المسماة أسلحة الدمار الشامل ـ وأنظمة إطلاق الصواريخ البالستية (❖)، ويُنظر إلي إجراءات من هذا النوع على أنها١جزء هام من سياسة ((الاحتواء المزدوج))، والتي سعت الولايات المتحدة من خلالها إلى الحد من النفوذ السياسي والعسكري لإيران والعراق (٣٠).

في حين تبقي العقوبات هي الآلية المفضلة لتقليص القدرة العسكرية للدول المعادية، فإن الولايات المتحدة قد شاركت أيضاًفي العمل العسكري المباشر لتحقيق هذا الغرض، فقد كان الهدف من حملة القصف في كانون أول /ديسمبر ١٩٩٨ ضد العراق، المعروفة باسم عملية ثعلب الصحراء، بحسب الرئيس كلنتون، هو تعطيل ((برامج أسلحة العراق النووية والكيميائية والبيولوجية وقدراته العسكرية على تهديد جيرانه)) (٣١)، ومنذ ثعلب الصحراء، استمرت الولايات المتحدة في ضرب المنشآت العسكرية في العراق كجزء من جهد منظم لإضعاف القدرات العراقية.

---

(1) يخضع العراق لعقوبات تجارية شاملة وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٨٧، في آذار/مارس ١٩٩١ وقرارات مجلس الأمن الأخرى. وتخضع إيران لحظر مفروض الولايات النتحدة على الاستثمار الأجنبي بموجب قانون العقوبات الإيرانية الليبية لعام ١٩٩٦.

الجدول ٣ ـ ٤: اتفاقيات توريد الاسلحة الامريكية الى دول خليجية مختارة، في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ (بملايين الدولارات الامريكية الحالية)			
الدول المتلقية	١٩٩٠ ـ ١٩٩٣	١٩٩٤ ـ ١٩٩٧	الاجمالي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧
البحرين	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠
الكويت	٣٧٠٠	٥٠٠	٤٢٠٠
عمان	١٠٠	٠	١٠٠
السعودية	٣٢٠٠٠	٤٢٠٠	٣٦٢٠٠
الامارات	٦٠٠	٣٠٠	٩٠٠
المجموع:	٣٦٧٠٠	٥٣٠٠	٤٢٠٠٠

المصدر: Congressional Research Service, Conventional Arms Transfer to Developing Nations 1990 – 1997, July 31. 1998, p51.

إن كل هذه المساعي ـ توسيع القدرات المتمركزية واللوجستية للولايات المتحدة، وتقوية القوى الحليفة وإضعاف القوى المناوئة ـ هي جزء من سياسة متكاملة، متساوقة، تهدف إلى تعزيز الهيمنة العسكرية الأميركية في منطقة الخليج، في الواقع، إن تأمين هذه الهمينة في الخليج كان أحد الأهداف الأكثر أهمية وإلحاحاً للاستراتيجية الأميركية منذ ١٩٨٠، عندما تم إنشاء قوة التدخل السريع لأول مرة، وتدل كل المؤشرات على أن الهدف سوف يستمر في التحكم باستراتيجية الولايات المتحدة في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين.

سيناريو الحروب الثلاثة

لايمكن للقادة العسكريين أن يكونوا متأكدين تماماً من أنواع ومواقع الصراعات التي سيتعين عليهم أن يخوضوها، لذلك يفضلون أن يستعدوا لكثير من الحالات الطارئة الافتراضية، إن البناء العسكري الأميركي في الخليج قد تمّ تحقيقه بدون أي سيناريو محدد في الذهن، فهو بدلاً من ذلك يعطي صانعي سياسة الولايات المتحدة القدرة على التفوق في أي وضع قتالي يمكن تصوره.

لكن الاستراتيجيين الأمريكيين حددوا ثلاثة سيناريوهات أساسية لأجل الحرب في الخليج:

١_ تكرار حدوث الهجوم العراقي المباغت في عام ١٩٩٠ علي حقول نفط الكويت والمملكة العربية السعودية ، ٢_سعي إيران لإغلاق مضيق هرمز أو تعريض شحن النفط في الخليج نفسه للخطر، ٣_ثورة داخلية ضد العائلة المالكة السعودية، في ظل سياسة الولايات المتحدة الراهنة، يجب على القوات الأميركية أن تكون قادرة على التفوق في كل هذه السيناريوهات الثلاثة ـ منفردة، أو مجتمعة بأي شكل.

إن الولايات المتحدة تواجه هذه التحديات منذ بعض الوقت إلى حد ما.

فالقوات الأميركية تستمر في الصدام مع الوحدات العسكرية العراقية بشكل منتظم، والسفن الحربية الأميركية تحرس الخليج والمياه المجاورة على مدار العالم، وتقود واشنطن حملة دولية ضد أسامة بن لادن والأعداء المؤكدين للنظام السعودي، هذه النشاطات تؤدي أحياناً إلى أحداث عنيفة تُلاحظ في حينه في الصحافة الدولية، إن ما يغيب عن هذه الروايات، مع ذلك، هو فهم كيفية دخول هذه الفصول الفردية في مجموعة أكبر وأكثر تعقيداً من أنظمة الصراع.

احتواء العراق

إن السيناريو الذي يلقي أكبر اهتمام من واشنطن ، في الوقت الحالي، هو خطر هجوم عراقي مباعت جديد ضد الكويت والمملكة العربية السعودية، بالرغم من أن القوات العراقية هي أضعف بكثير اليوم مما كانت في عام ١٩٩٠ عندما أمر صدام حسين بالغزو الأصلي للكويت، فإن المسؤولين الأميركيين لا يزالون قلقين بشأن النوايا العراقية المبيّتة لدول الخليج الجنوبية، ((إن صدام العدواني يترك قليلاًمن الشك في أنه سوف يستأنف اندفاعه في سبيل الهيمنة الإقليمية وسعية وراء أسلحة الدمار الشامل إذا توفّرت له الفرصة))، هذا ما صرح به صموئيل ر، برغر، مستشار الرئيس كلنتون للأمن القومي، في عام ١٩٩٨، لهذا السبب، كما أشار، اتخذ الولايات المتحدة مجموعة من الخطوات للحد من القدرة العراقية وتعزيز مقدرة أميركا على إحباط هجوم عراقي جديد بحد أدنى من الخطر

على القوات الحليفة (٣٢).

إن الجهود الأميركية لإضعاف القدرة العراقية موجهة، في المقام الأول، إلى القوات التقليدية لبغداد.

ففي حين أن هذه القوات هي أضعف بكثير من تلك المشاركة في غزو ١٩٩٠ للكويت، فإنها تبقى قوية، وبحسب الجنرال ج، ه، بينفورد بياي الثالث، القائد السابق للقيادة المركزية، فإن ((صدام يستمر في حشد أضخم جيش في المنطقة، ، إنه قوة أثبتت أنها يمكن أن تتحرك وتنتشر بسرعة وتستمر في تهديد الكويت والمملكة العربية السعودية(٣٣)، إن بياي والمسؤولين الأميركيين الآخرين يشددون بشكل خاص على التهديد الذي يفرضه الحرس الجمهوري، وهو قوة ذات قدرة عالية على التحرك وشكّلت رأس حربة لكثير من الهجمات العراقية في الماضي.

ويقال أيضاً إن العراق يمتلك صناعة أسلحة كيميائية وبيولوجية متبقية إلى جانب أنظمة صاروخية بالستية لإيصالها، إن الأبعاد الدقيقة لهذه القدرة غير معروفة تماماً، نظراً لأن صدام حسين قد قطع أشواطاً كبيرة في إخفاء بقايا قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل المخيفة فيما مضى، لقد تم تدمير جل هذه المنشآت بعملية عاصفة الصحراء أو من قبل البعثة الخاصة للأمم المتحدة (يونسكوم)، وهي الهيئة التي تم تأسيسها في عام ١٩٩١ للإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٨٧(الذي يمنع العراق من امتلاك الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل)، ومع ذلك، يعتقد معظم المحللين الغربيين بأن العراقيين تمكّنوا من إخفاء بعض الخطط والتجهيزات عن مفتشي اليونسكوم ـ الذين تم طردهم جميعاًفي أواخر١٩٩٨_ ولذلك كان بإمكانهم أن يعيدوا بناء قدرة محدودة على تصنيع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية (٣٤).

لإضعاف التهديد الدي تمثّله القدرات العسكرية العراقية، فقد اتخذت الولايات المتحدة الكثير من الجهود الوقائية، وتشمل هذه:العقوبات الاقتصادية والتجارية، والحصارالبحري لفرض الحظرالتجاري بالقوة، وفرض منطقة حظر الطيران ومنطقة حظر الرحلات الجوية فوق جنوبي العراق ، ومنطقة حظر الطيران فوق شمالي العراق، هجمات جوية وصاروخية دورية على المنشآت العسكرية العراقية، والتركيز المسبق

للتجهيزات العسكرية الأميركية في الكويت وقطر، والتناوب الدائم للوحدات المقاتلة الأميركية في المنطقة، هذه الجهود، مجتمعة، تمثل عبئاً كبيراً على موارد الولايات المتحدة، ويقتضي النشر الدائم لما يزيد على ٢٠٠٠٠ جندي الأميركي في الخليج والنفقات البالغة بلايين كثيرة من الدولارات الأميركية كل سنة (٣٥)،

باستثناء لحظات التوتر الشديد، فإن الجوانب الأكثر مشقة في هذا الجهد المكلف هي فرض العقوبات التجارية ومناطق الحظر الجوي والحظر البري (❖)، إن الحفاظ على منطقة الحظر الجوي الجنوبية، التي تستبعد كل الطائرات العراقية من المجال الجوي الممتد نحو الجنوب من خط العرض ٣٣ الموازي للحدود الكويتية، هو مهمة تتطلب عناية وبراعة بشكل خاص، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كانت الطائرات المخصصة لعملية المراقبة الجنوبية ـ وهو الاسم الذي[1] أطلقة البنتاغون على هدا الجهد ـ قد حلقت أكثر من ٢٤٠٠٠٠ طلعة منفردة فوق منطقة الحظر(٣٦)، وعلاوة على ذلك، منذ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨، فإن الطيران المشارك في المراقبة الجنوبية قد لقي مقاومة زائدة من العراقيين ورى بإطلاق الصواريخ بشكل دائم (٣٧).

لقد شاركت الولايات المتحدة أيضاً بشكل دوري في ما أطلق عليه صموئيل برغر اسم ((نزع السلاح من الجو)) ـ وهو التدمير المنهجي للقدرات العسكرية العراقية من خلال هجوم جوي و صاروخي مؤازَر، ولا حظ أثناء عملية ثعلب الصحراء ((أننا أصبنا دمرنا كثيراً من الآليات التي يستخدمها العراقيون لتطوير، زاختبار، وإنتاج أنظمة إطلاق أسلحة الدمار الشامل، ، كما دمرنا [أيضاً] مقر قيادة الحرس الجمهوري الخالص، وعدداً من مقرات وثكنات ومراكز تدريب الحرس الجمهوري الأخرى)) (٣٨)، ومع ذلك، فإن المخططين العسكريين الأميركيين يستمرون في التحذير من القدرات العسكرية العراقية، في عام ١٩٩٩، علّق الجنرال زيني بقوله إنه ((نظراً لتدمير المنشآت الرئيسية والتجهيزات المتخصصة، فإن برنامج الصواريخ الباليستية العراقي ـ قد تم إرجاعه إلى الوراء عاماً أو

---

[1] (❖) لمؤازرة الحصار البحري للعراق، رتبت اليونسكوم في عام ١٩٩٩ للسفن الحربية الأميركية لكي تتزود بالوقود في ميناء عدن باليمن. في ١٢ تشرين أول/ أكتوبر، ٢٠٠٠، ضربت مدمرة أميركية هي يو إس إس كول بهجوم في مرفأ عدن بعد إعادة تزويدها بالوقود هناك.

عامين)) (التشديد من عندنا) (٣٩)، يقتضي تقييم زيني zinni ضمناً أن جولة جديدة من الهجمات ستكون لازمة كل سنتين أو أكثر لمنع العراق من إعادة بناء ترسانته الصاروخية، وبالفعل، يبدو أن عملية المراقبة الجنوبية قد اضطلعت الآن بالمهمة الاستباقية، فما بين كانون أول/ديسمبر١٩٩٨وآب/ أغسطس ١٩٩٩، أطلق الطيران الأميركي والبريطاني ما مجموعه ١١٠٠ صاروخ ضد ٣٥٩ هدفاً في العراق، أو حوالي ثلاثة أضعاف عدد الأهداف التي هوجمت أثناء عملية ثعلب الصحراء (٤٠).

للحفاظ على الجاهزية القتالية للقوات الأميركية، يُجري العسكريون مناورات تدريبية متكرّرة على امتداد الحدود العراقية ـ الكويتية، أن المناورات، المعروفة باسم ((عملية نبع الصحراء)) تُجرى ثلاث أو أربع مرات كل عام ـ وهي تؤمن ما تسميه القيادة المركزية وجوداً عسكرياً أميركياً((شبه مستمر)) على طول الطرف الجنوبي من العراق، كما تُجري الولايات المتحدة أيضاً مناورات جوية وبحرية دورية في المنطقة، وعبر عملية النجم الساطع (مناورة ميدانية سنوية) وعملية العزيمة القصوى (مناورة سنوية في مقر القيادة)، تختبر قدرة البنتاغون على حشد حملة كبيرة أخرى متعددة الجنسيات من مستوى عملية عاصفة الصحراء (٤١).

ايران ومضيق هرمز

إن استراتيجية ((الاحتواء المزدوج)) أيضاً تنطبق على إيران، العائق الكبير الآخر أمام الهيمنة الأميركية في منطقة الخليج، فإيران، التي تمتلك خطاً ساحلياً طويلاً وقدرة بحرية كبيرة ومتنامية، ينظر إليها في واشنطن باعتبارها ((التهديد بعد التالي)) ـ الدولة الأكثر ترجيحاً لأن تعارض المصالح النفطية الأميركية حالما يكون خطر الغزو العراقي قد تم تهميشه، فإيران، كما صرح الجنرال زيني في عام ١٩٩٩، ((تبقى من ناحية الإمكانية التهديد الأخطر على المدى الطويل للسلام والاستقرار في المنطقة [الخليج]، ففي السنة العشرين من ثورتها، لم تتراجع طموحات إيران لأن تكون القوة الإقليمية المهيمنة وزعيمة العالم الإسلامي)) (٤٢).

إن إيران لا تشكل تهديداً مباشراً للمملكة العربية السعودية والدول الخليجية

الجنوبية ـ على الأقل ليس في الوقت الحالي، غير أن إيران، بتعزيز بحريتها ونشر صواريخها للسفن على طول سواحلها، يمكن أن تعرض للخطر شحن النفط في الخليج ومضيق هرمز الفائق الأهمية، منفذ الخليج الضيق إلى بحر العرب والعالم الأكبر بعده، بالرغم من افتقار إيران إلى السفن الحربية الكبيرة، فقد اكتسب ثلاث غواصات، وعشرين زورق دورية مسلحة بالصواريخ، وعدداً كبيراً من بطاريات الصواريخ المتمركزة على الشاطىء، وكمية ضخمة من الألغام المضادة للسفن، وهذا كاف، كما شهد الجنرال زيني في عام١٩٩٩، ليشكل خطراً على ((الوصول المفتوح إلى ممرات السفن الجليجية)) (٤٣).

إن مضيق هرمز، الذي لا يبلغ عرضه في أضيق نقطة منه سوى ستة أميال، يوصف من قبل وزارة الطاقة الأميركية بأنه ((نقطة اختناق النفط الأكثر أهمية في العالم)) بسبب الحجم الصرف للنفط الذي يمر من خلاله ـ أكثر من ١٥مليون برميل باليوم (٤٤)، بوجود بطاريات الصواريخ المنشورة على مدخلي المضيق، وكمية كبيرة من الألغام المضادة للسفن، فإن إيران هي في موقع مثالي لإعاقة مرور السفن خلال هذه القناة الحيوية، وعلاوة على ذلك، يرى استراتيجيو البنتاغون أن إيران سوف تسعى للقيام بذلك في حال حدوث صدام في المستقبل مع الولايات المتحدة (٤٥).

تسعس إيران أيضاً إلى مد سيطرتها على أبوموسى، والطنب الكبرى، والطنب الصغرى، وهي مجموعة من الجزر تحرس الطرق الغربية المؤدية إلى المنضيق، استولت إيران على جزيرتي الطنب من رأس الخيمة (وهي جزء من الإمارات العربية المتحدة) في عام ١٩٧١ واحتلتهما منذ ذلك الوقت، وتقاسمت جزيرة أبوموسى مع الشارقة (إمارة أخرى من الإمارات العربية المتحدة) حتى عام ١٩٩٤، عندما سيطرت على الجزيرة بأكملها، وعندما ضغطت عليها الإمارات العربية المتحدة لإخضاع النزاع على الجزر لتحكيم دولي، أعلنت طهران أنها ((جزء لا يتجزأمن إيران))(٤٦)، منذئذ، قام الإيرانيون بنشر صواريخ مضادة للسفن على أبوموسى وعززوا مواقعهم على جزيرتي الطنب (٤٧).

مثلما ستقاوم الولايات المتحدة، أي اعتداء عراقي جديد على الكويت، سوف تقابل أي تحرك إيراني لإعاقة مرور السفن في الخليج برد عسكري فوري وساحق، فمن المرجع أن يتم استخدام صواريخ توماهوك والقنابل الموجهة بالرادار لتدمير السفن وبطاريات

الصواريخ والمطارات ووسائل الاتصالات الإيرانية، إن السفن والطائرات المنشورة م قبل في المنطقة سوف تنقذ معظم الهجمات، مدعومة من قبل وحدات إضافية يتم إرسالها من الولايات المتحدة وأوروبا، وفي حين أن الإيرانيين قد ينجحون في الإضرار بعدد من ناقلات النفط، فإن قدرتهم على تعريض تدفق النفط للخطر سوف تزول سريعاً بفعل القدرة النارية الأميركية المتفوقة (٤٨).

الأمر الوحيد الذي تكتنفه الريبة في هذه المعادلة يتعلق بنوايا طهران استعمال صواريخها البالستية وأسلحة الدمار الشامل، إذ يعتقد أن إيران تمتلك بضع مئات من صواريخ سكود السوفييتية، بالإضافة إلى عدد من أنواع سكود ذات المدى الأطول القائمة على التكنولوجيا الكورية الشمالية، وقد تسلّح بعض هذه الصواريخ برؤوس حربية كيميائية، فلو اندلعت الحرب في الخليج، فإن إيران قد تطلق صواريخها ضد الإمارات الخلبجية الجنوبية في هجوم استباقي، أو انتقاماً من الضربات الجوية الأميركية والسعودية على الأرض الإيرانية، إن مثل هذا الحاجز الناري لن يؤثر، في النهاية، على النتيجة الحرب، إذ من شبه المؤكد إن هذا سوف يستتبع الهزيمة المطلقة لإيران لكن يمكن أن يؤدي إلى موت ودمار واسع النطاق، خصوصاً إذا كانت الصواريخ مجهزة بأسلحة كيميائية (٤٩)، لمواجهة هذا التهديد، قامت الولايات المتحدة بنشر أنظمة مضادة للصواريخ من طراز باتريوت في الخليج وحاولت إعاقة وصول إيران إلى تكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل (❖).

إن فريقاً هاماً من القيادة الإيرانية، يعي تماماً تفوق أميركا العسكري ويستعجل على نحو يائس تحسين الأداء الاقتصادي للأمة، لذلك سعي إلى تخفيف التوترات في الخليج واستعادة روابط إيران بالغرب، ومن أبرز المدافعين عن هذا الموقف هو محمد خاتمي، وهو رجل دين مسلم معتدل انتخب رئيساً في عام ١٩٩٧ [أعيد انتخابه عام ٢٠٠١ـ المترجم]، بالرغم من أن سلطة الرئيس خاتمي محدودة بالدستورالإيراني، فقد تحدّث في أغلب الأحيان عن رغبته في تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الغربية الكبرى (٥١)، واعترافاً منها بجهوده، صرّحت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية، في حزيران/يونيو ١٩٩٨ أن الولايات المتحدة مستعدة لابتكار خريطة طرق مؤدية إلى علاقات طبيعة، إذا تعاملت طهران مع مصادر القلق الأميركي بخصوص الإرهاب والسعي

وراء أسلحة الدمار الشامل (٥٢)، لكن من غير الواضح، ما إذا كان بإمكان خاتمي أن يتغلب على نفوذ رجال الدين النتشددين ويعكس موقف إيران الراهن المعادي إزاء الغرب.

في حين يمكن بالتأكيد أن تصلح إيران والولايات المتحدة علاقاتهما في الأعوام المقبلة، فإنه من غير المرجع أن واشنطن ستخفف بأى شكل من قلقها حول القدرات العسكرية الإيرانية، ولا أن تخفض، فيما يتعلق بهذه المسألة، من قدرتها على هزيمة إيران في حال حدوث صدام مستقبلاً في الخليج، وكما رأى الجنرال بياي، فإن قوة إيران العسكرية الكامنة الطويلة الأمد، وليس توجهها السياسي الراهن، هي أكثر ما يقلق الاستراتيجيين الأميركيين، ولاحظ أن [إيران] ((تمتلك عديداً سكانياً يفوق ٦٠ مليون نسمة، وأعداداً كبيرة من المهندسين والتقنيين ذوي التعليم العالي، وركائز معدنية وفيرة، واحتياطيات نفط وغازهائلة، وبوجود مثل هذه الموارد، فإن إيران تحتفظ، على المدى الطويل، بوسيلة للتغلب بشكل محتمل على ضائقتها الاقتصادية الراهنة، وتعريض الدول الخليجية الأخرى ومصالح الولايات المتحدة للخطر)) (٥٣).

حماية المملكة العربية السعودية

السيناريو الثالث الذي يهيمن على التخطيط العسكري الأميركي هو تهديد داخلي للنظام الملكي السعودي، لقد كانت حماية السعودية مقوماً أساسياً من مقومات السياسية الأمنية الأميركية منذ عام ١٩٤٥، عندما التقي الرئيس روزفلت جلالة الملك ابن سعود وأكد له الدعم الأميركي (٥٤).

وخاضت الولايات المتحدة حرباً ضد العراق وأجرت التعزيرات العسكرية المذكورة أعلاه، لكن الدفاع الداخلي أخذ يصبح ألوية كبرى على نحو متزايد (٥٥).

لقد انكشف التهديد الذي يشكله النشاط السري المعادي للحكم لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عندما حطمت قنبلة ضخمة موضوعة في شاحنة مقر قيادة الحرس الوطني السعودي في الرياض، ما أدى إلى قتل خمسة جنود أميركيين وهنديين يعملان في المبني، بعد ذلك بسبعة أشهر، في ٢٥ حزيران/يونيو، ١٩٩٦، قتلت شاحنة مفخخة أخرى تسعة عشر جندياً أميركياً في مجمع أبراج الخُبَر السكني في الظهران، في هجوم هو الأكثر

فتكاً بالقوات الأميركية منذ نهاية صراع الخليج ١٩٩١، بالرغم من أن هوية مفجري القنابل لم تتأكد تماماً، فإنه يعتقد على نطاق واسع أنهم أعضاء في تنظيمات إسلامية متشدّدة معادية للحكم (٥٦) كما أن جماعات مماثلة، مرتبطة بالمتطرف السعودي أسامة بن لادن، يعتقد أنها مسؤولة عن تفجيرالسفارتين الأميركيتين في كينيا و تنزانيا في آب/ أغسطس ١٩٩٨.

إن هذه الجماعات، بالرغم من أنها مدفوعة أساساً بالإيمان الديني، قد تغرف من مصادر أخرى للسخط، والكثير من هذا السخط ذو طبيعة اقتصادية:فعندما هبطت عائدات النفط في التسعينيات

أجرت الحكومة تخفيضات على المكاسب المربحة التي تقدم لكافة المواطنين السعوديين، ارتفعت البطالة، وهبطت مستويات الإعمار، وأصبح كثير من الشباب السعوديين يشعرون بالمرارة بفعل فقدان الامتيازات التي كانت فيما مضى من المسلّمات، فمع التعبير المفتوح عن المعارضة السياسية المحظورة، ليس مفاجئاً أن نسبة مئوية معينة من هؤلاء الشباب المستائين قد انتقلت إلى الهوامش السياسية (٥٧).

برغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة السعودية لقمع التنظيمات المناوئة، فإنها مستمرة في الازدهار، ويعزي هذا من جهة إلى صفتها الدينية المعلنة، التي تؤمن درجة معينة من الحصانة ضد رقابة الحكومة، وإلى أنها، من جهة ثانية، تتمتع برعاية رجال الأعمال السعوديين الأثرياء، ومما يساهم أيضاً في فعالية وهيبة هذه التنظيمات وجود كثير من المحاربين السابقين بين صفوفها(من مختلف الجنسيات) ضد السوفييت في أفغانستان، ((إن التركيب المتعدد الجنسيات لهذه الجماعات، واستقلالها المالي وروابطها الدولية بجماعات إرهابية أخرى يجعلها تهديداً مراوغاً))، هذا ما أعلنته القيادة المركزية (سنتكوم) في عام ١٩٩٧، ((إن أعضاء هذه الجماعات، المدربين بصفتهم مجاهدين في الحرب الأفغانية ضد الاحتلال السوفييتي، ، يشكلون خلايا صغيرة لا يمكن اختراقها، تسعى لتنفيذ برنامج متطرف)) (٥٨).

لمنع ائتلاف هذه الجهود متحولة إلى تهديد أكثر خطورة على الاستقرارفي السعودية، فقد باشرت الولايات المتحدة باتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات، تشمل هذه الإجراءات

المساعدة في إنشاء جهاز أمن داخلي كبير، كفؤ، ومجهّز جيداً، إن المسؤولية الأولى عن استقرار الداخلي إنما تقع على عاتق الحرس الوطني السعودي، وهو عبارة عن قوة نخبوية مكونة من ٥٧٠٠٠ في الخدمة الفعلية مجهزين بتشكيلة واسعة من الأسلحة الحديثة، منذبدايتها، تلقت هذه القوة معظم تدريبها، وتجهيزها، ودعمها التقني من وزارة الدفاع الأميركية أو من مقاولين عسكريين أميركيين (٥٩).

في عام ١٩٩٠، على سبيل المثال، مُنحت الشركات الأميركية عقداً قيمته ٣، ٤ بليون دولار أميركي لتزويد الحرس الوطني السعودي ب ١١١٧ عربة خفيفة مدرعة، ٢٠٠٠ صاروخ تاو مضاد للدبابات، و٢٧ مدفع هاوتزر M-198 مقطور، وخدمات متعلقة بها، وتبعه عقدان، بقيمة ٨١٩ مليون دولار أميركي و ٦٩٠ مليون دولار على التوالي، تم توقيعهما في عام ١٩٩٣ (٦٠).

بالرغم من أن الولايات المتحدة قد عهدت إلى الحرس الوطني السعودي ووكالات الأمن السعودي الأخرى بالمسؤولية الأساسية عن توفير الاستقرار الداخلي، فإنها قد اتخذت إجراءات فعالة لوحدها، تشمل هذه الإجراءات نشاطات جمع المعلومات الاستخباراتية المكثفة بغية تحديد هوية قادة التنظيمات المتطرفة السعودية وتتبّعها _ وخصوصاً أسامة بن لادن ومعاوينة ـ بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية لحرمانهم من المأوى الآمن والامتيازات المصرفية في البلدان المجاورة (٦١)، وكما أوضحت الولايات المتحدة أيضاً أنها سوف تستخدم القوة العسكرية لمعاقبة أولئك المتورطين في الهجمات الإرهابية على القواعد والأفراد الأميركيين، كما فعلت بعد تفجيرات آب/أغسطس ١٩٩٨ للسفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا (❖).

المصادر الأخرى للصراع

إن الضغوط الأخرى، التي تتراوح من الاضطراب السياسي والاقتصادي إلى معارك الخلافة والنزاعات الحدودية، يمكن أيضاً أن تفرض تهديداً على التدفق الحر للنفط وبالتالي تستدعي تدخلاً عسكرياً أميركياً.

وكما في العربية السعودية، فإن الاضطراب السياسي قد اندلع في عدد من دول مجلس

التعاون الخليجي الصغرى، وفي كل حالة، كانت المعارضة للنظام تتأجج عن طريق تفاعل الشقاق الديني والضائقة الاقتصادية والمعارضة لوجود القوات الأميركية، أو انعدام التغبير السياسي الديمقراطي، إن الأكثر أهمية، من وجهة نطر استراتيجية، هو الاضطراب في البحرين _ القاعدة الأم للأسطول الخامس الأميركي، خلافاً لبلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تمتلك البحري قليلاً من الغاز والنفط ولذلك، لا يمكنها أن تزود مواطنيها بمستوى عالٍ من الدعم الاقتصادي، لقد هبطت مستويات المعيشة في السنوات الأخيرة وارتفعت البطالة، مثيرة بضع تظاهرات وأعمال شغب في الشوارع مضادة للحكومة من قبل الشباب الساخطين ـ معظمهم ينحدرون من الأغلبية الشيعية في الريف، التي تميل لأن تكون أفقر من الأقلية السنية (٦٢)، بالرغم من أن هذه الاحتجاجات قد سحقت جميعاً من قبل قوات الحكومة، فإن المعارضة للنظام تستمر في المنامة، العاصمة، وبين المنفيين البحرينيين في البلدان الأخرى (٦٣).

في الوقت الحاضر، فإن أياً من القوى المنشقة في البحرين أو دول الخليج الأخرى ليست قوية بما يكفي لاستلام السلطة، مع ذلك، فإنها دليل على سخط كامن يمكن أن يصبح أكثر قوة في السنوات القادمة، هذا الخطر يتضاعف، علاوة على ذلك، عن طريق توقع حدوث صراعات على الخلافة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، فليس هناك تسلسل واضح للخلافة في المملكة العربية السعودية، ورحيل العاهل الحالي، الملك فهد، يمكن أن يتبعة صراع على السلطة بين سليلي ابن سعوج الذكور الكثيرين: ويمكن أن تندلع نزاعات مماثلة ضمن الدوائر الحاكمة للبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة، ما يوفر الشرارة للاضطراب الشعبية أو الحرب الأهلية(٦٥).

يمكن أن ينفجر الصراع أيضاً كنتيجة للنزاعات الإقليمية، فالخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة على جزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى ليس النزاع الإقليمي الوحيد الهام في المنطقة:ثمة بضعة نزاعات أخرى برزت على تحديد موقع الحدود أو امتلاك الأراضي الهامّة البعيدة عن الشاطىء (٦٦)، فالمملكة العربية السعودية وقطر، مثلاً، اصطدمتا في عدة مناسبات على موقع حدود هما المشتركة، في المناوشة الأحدث عهداً، في عام ١٩٩٤، أفيد بأن حرس الحدود السعوديين فتحوا النار على أفراد

قطريين (٦٧)، (رغم الجهود المبذولة من قبل مصر للتوسط بين البلدين، فإن النزاع الحدودي يبقى بدون حل)، إن قطر أيضاً طرف في نزاع حدودي مع البحرين ـ في هذه الحالة، على امتلاك جزر حوار وحاجزين رمليين بعيداً عن الشاطىء الغربي لقطر، بالرغم من كون هذا النزاع تافهاً ظاهرياً، فإنه يمكن أن يكون نزاعاً هامّاً لأن الأراضي المتنازع عليها يُعتقد أنها تضم مخزونات كبيرة من النفط والغاز، ولأنها أحدثت ضغينة ضمن صفوف مجلس التعاون الخليجي(٦٨)، (انظر الملحق لأجل المعلومات الإضافية حول النزاعات الإقليمية في المنطقة الخليج)

إن منطقة الخليج مليئة بالانقسامات السياسية والاجتماعية الاقتصادية ومن المرجع أن يكون الاستقرار الطويل الأمد هدفاً صعباً، ومن المحتم أن الولايات المتحدة ـ التي أخذت على عاتقها المسؤولية عن الحفاظ على الاستقرار في المنطقة ـ سوف تنجر إلى أي صراع في المستقبل، ولكن كلفة تورط الولايات المتحدة مرتفعة في الخليج، سيجد الأميركيون من الصعب عليهم أن يغادروا، فكما قال الجنرال بياي قائد القيادة المركزية (سنتكوم) في عام ١٩٩٧، إن ((الانسحاب من المنطقة ليس خياراً)) (٦٩)، [1]

الصراع على الطاقة في حوض بحر قزوين

إلى الشمال مباشرة من الخليج، عبر الخاصرة الغربية لإيران، يقع مكان كبيرآخر للنزاع المرتبط بالطاقة:حوض بحر قزوين، إن حوض بحر قزوين، المكوّن من روسيا وإيران، إضافة إلى بضع جمهوريات سابقة من الاتحاد السوفييتي ـ آذربيجان وجيورجيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان ـ يعتقد أنه يؤوي ثاني أو

---

[1] (❖) ادعت الولايات المتحدة بأن تنظيم ابن لادن كان وراء تفجير السفارتين فأطلقت صواريخ توماهوك كروز على قاعدة للتدريب في أفغانستان و مرفق مشبوه بتصنيع أسلحة كيميائية في السودان. ورغم أن المسؤولين الأميركيين في البيت الأبيض و صفوا هذا المسعي بأنه ضربة مدمّرة للنشاط الإرهابي السري، تم الكشف لاحقاً عن أن القصف لم يؤد إلى سقوط أي من معاوني ابن لادن الكبار وأن الدليل على إنتاج أسلحة كيميائية في المرفق السوداني، وهو مصنع أدوية معروف، كان هزيلاً غير حاسم (٦٤).

ثالث أكبر احتياطي من النفط إلى جانب مورد كبير من الغاز الطبيعي، ورغم أن دولاً كثيرة تأمل بالاستفادة من تطوير هذه الاحتياطيات، فإن التطوير المستقبلي لطاقة بحر قزوين يلفة الغموض بفعل الاضطراب الإثني والسياسي داخل المنطقة وظهور صراع قوى جديد بين الولايات المتحدة وروسيا، ولما كان الطلب العالمي على الطاقة يرتفع والصراع لأجل السيطرة على احتياطيات قزوين يشتد، فإن المنطقة ستواجه الخطر المتزايد للصراع العنيف.

إن احتمال الصراع في حوض بحر قزوين ينبع من كثير من العوامل نفسها التي توجد في منطقة الخليج:حدود متنازع عليها ونزاعات إقليمية و غلبة الأنظمة الشمولية، والتباينات الاقتصادية الحادة، والمنافسات الإقليمية القديمة العهد، ووجود مرجل للنزاع الإثني والديني، ويزداد الوضع في الحوض تعقيداً لأن بحر قزوين ذاته مقفل باليابسة، ولذلك فإن أية إمدادات طاقة مرسلة من المنطقة إلى الأسواق الموجودة في أماكن أخرى يجب أن تُنقل بالقطارات أو بخطوط الأنابيب عبر المناطق المجاورة ـ التي يلف الصراع كثيراً منها نفسها.

والأهم من ذلك كله، أن روسيا تمتلك حضوراً كبيراً في حوض قزوين، والكثير جداً من الاضطرابات العنيفة الداخلية التي تحطّم ذاك البلد تترك أثرها المحسوس في كا أنحاء المنطقة.

لقد ثبت بشكل وحشي كيف يمكن لهذه المنطقة أن تكون متفجرة في خريف عام ١٩٩٩، عندما هاجمت القوى الإسلامية المتمردة جمهورية داغستان الروسية الجنوبية فردت موسكو بهجوم كامل على الشيشان المجاورة (التي فر إليها المتمردون الداغستانيون)، كما اندلع القتال أيضاً في أوزبكستان وقرغيزستان، في كل حالة بين قوات الحكومة والفصائل الإسلامية المتشدّد (١)، علاوة على ذلك، ففي كانون الثاني/يناير٢٠٠٠، احتل حرس الحدود الأوزبكيون شريطاً ضيقاًمن الأرض الكاؤاخية، مدعين أن الأرض تعود إلى أوزبكستان (٢)، إن دولاً أخرى في المنطقة، تخشى تفجرات إضافية للعنف، قامت بتزويد جيوشها بأسلحة جديدة أو سعت للحصول على حماية واشنطن أو موسكو (٣)، زمع تدفق الأسلحة إلى المنطقة ومناورة القوى العظمى لأجل الأفضلية، يبدو حوض قزوين

متجهاً نحو دورة متكررة من الأزمة والصراع.

رغم ذلك كله، فإن كثيراً من مؤسسات الطاقة الرائدة في العالم قد اكتسبت حقوق تطوير في المنطقة وبدأت بإنتاج كميات هامة من النفط، وتجرى الآن عمليات تنقيب كبيرة في مناطق بحرية من أذربيجان وكازاخستان وستبدأ قريباً في بضعة بلدان مجاورة، ولضمان إمكانية إيصال إنتاج الطاقة مستقبلاً إلى الأسواق الأجنبية، فإن هذه الشركات قد ضاعفت من بناء خطوط أنابيب النفط والغاز من قزوين إلى الموانىء والمصافي في مناطق أخرى، وأول خط أنابيب جديد، من باكو في آذربيجان إلى سوبسا على ساحل جورجيا الواقع على البحر الأسود، تم افتتاحه في عام ١٩٩٩، وثمة خط ثان، من حقل تنغيز في كازاخستان إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي (على البحر الأسود أيضاً)، يُنتظر افتتاحه في عام ٢٠٠١، وهناك خط أنابيب أطول، يبلغ طوله حوالي ألف ومائة ميل، قد يمتد ذات يوم من باكو إلى شيهان على الساحل المتوسطي لتركيا.

هذه الفورة من النشاط تدفعها تفارير عن مكامن هائلة من النفط والغاز تقع أسفل بحر قزوين وفي المناطق المحيطة، لم يحدد خبراء الطاقة حتى الآن بشكل دقيق كمية النفط والغاز الطبيعي الموجودة في هذه المكامن، لكن الجميع يقرون بأن المقادير كبيرة حقاً ـ تتجاوز بسهولة تلك المقادير الموجودة في منطقة بحر الشمال وشرقي آسيا، ((إن قزوين قد يضم احتياطيات نفط وغاز لا تفوقها سوى احتياطيات الشرق الأوسط)) على حد قول دانييل يرغين D، Yergin وثاين غوستافسون Thane، Gustafson من زملاء معهد أبحاث الطاقة في كمبردج في النيويورك تايمز (٤).

ليس مفاجئاً، إذاً، أن شركات الطاقة الكبرى عازمة على الدخول استثمارات كبيرة في المنطقة، لقد أصبح حوض قزوين ((الدورادو النفط الجديد)) على حد تصريح وزير الخارجية الفرنسية هرقية دو شاريت Herve De Charrette في عام ١٩٩٦_ إنه أهم المواقع الواعدة لتطوير الطاقة مستقبلاً في العام (٥).

إن اكتشاف هذه الاحتباطيات الجديدة قد أثر على الحسابات الاستراتيجية لكل دولة في المنطقة، إلى جانب الكثير من الدول خارجها (٦)، وأهم شيء بهذا الخصوص وصول الولايات المتحدة كلاعب رئيسي في حوض قزوين، فالقادة الأميركيون، المتلهفون لتقليل

الاعتماد الغربي على نفط الخليج أبرزوا الأهمية الشديدة لتطوير موارد الطاقة القزوينية، كما بحثنا في الفصل الأول، فإن واشنطن قد عززت أيضاً قدرتها على إبرازقوتها العسكرية في المنطقة، هذا، بدوره، أثار قلقاً شديداً في مسكو، التي تعتبر حوض قزوين بمثابة جزء من دائرة نفوذها التقليدية، ويسعي القادة الروس أيضاً إلى ضمان مرور الكثير من إمدادات النفط والغاز القزوينية من خلال خطوط الأنابيب الروسية في طريقها إلى الأسواق في أماكن أخرى، كما كان الحال أثناء العهد السوفييتي، لذلك، فإنه يجري إعداد المسرح لأجل صراع قوي طويل الأمد بين الولايات المتحدة وروسيا (٧).

إن تطوير موارد طاقة حوض بحر قزوين يؤثر أيضاً على الظروف السياسية والاقتصادية للدول القزوينية نفسها، بالنسبة لتلك الأمم ذات الاحتياطيات الهامة من النفط والغاز، فإن توقع ثروة الطاقة مستقبلاً يفيد في تسريع جهودها للتحرر من قيود النظام الاقتصادي السوفييتي النمط، الواقع تحت الهيمنة الروسية، ويمكن أن تؤدي الشراكات مع شركات النفط الغربية إلى زيادة الاتصال مع الحكومات الغربية، ما يمكنها من إضعاف روابطها السياسية كما الاقتصادية بموسكو، ويصح الشيء نفسه على البلدان المجاورة، مثل جورجيا وقرغيزستان، التي تمتلك نفسها قليلاً من الغاز والنفط لكنها يمكن أن تلعب دوراً هاماً في نقل الطاقة القزوينية إلى الأسواق الأجنبية، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الدول تدرك تماماً ضعفها النسبي مقارنة بروسيا، ولذلك فهي تتردّد في الخروج من فلك موسكو دفعة واحدة (٨).

إن التفاعل بين هذه العوامل ـ التنافس الأميركي ـ الروسي الناشىء ومساعي الدول المحلية لاستغلال هذا التنافس لمنفعتها ـ يكفي لتوليد عدم استقرار ملحوظ في المنطقة، لكن عدداً من العوامل الأخرى تزيد الوضع تعقيداً.

تتضمن هذه العوامل مساعي إيران وتركيا لتحسين مصالحهما الخاصة في المنطقة، والنزاعات الإثنية والدينية القديمة العهد، والاضطراب الاجتماعي الواسع الانتشار (٩)،

يرى أنصار التورّط الأميركي الشديد في المنطقة، بمن فيهم كبار المسؤولين الحكوميين، بأن إنتاج وبيع مخزونات حوض قزوين من الطاقة سوف يولّد ما يكفي من الثروة لأشباع مطامح كل لاعب كبير، وبذلك يقلّ خطر الصراع الإقليمي، ((إن تطوير طاقة

قزوين لا يعتبر ولا ينبغي أن يعتبر بمثابة لعبة ذات مجموع صفري)) كما أكد وكيل وزارة الخارجية ستيوارت إيزنستات Eizenstat في عام ١٩٩٧، ((إن كافة الدول المستقلة الجديدة يمكن أن تستفيد من التطويلا الاقتصادي السريع للمنطقة)) (١٠) لكن التركيز السائد للثروة النفطية في أيدي نخبة محلية صغيرة، مقترناً بانقسامات إثنية واسعة الانتشار وتاريخ من النزاع السياسي، من المحتمل أن يزيل بشائر المنفعة المتبادلة، وبعيداً عن تعزيز الاستقرار، لاحظت البروفسورة مارثا بريل أولكوت Martha Brill Olcott من جامعة كولغيت في عام ١٩٩٨، أن السعي المحموم وراء طاقة بحر قزوين سوف يفاقم التوترات المحلية ويخلق ((منطقة عدم استقرار وأزمة يمكن أن تمتد من البحر الأسود إلى المحيط الهندي ومن جبال الأورال إلى حوض تاريم [في الصين])) (١١).

موطن النفط الجديد

إن حوض قزوين ينتج الطاقة منذ زمن طويل جداً ـ فقد أصبحت باكو مركزاً كبيراً لإنتاج النفط لأول مرة في أوائل القرن العشرين ـ لكن خبراء الطاقة يتعين عليهم أن يتفقوا على الكمية الإجمالية للنفط والغاز المتوقع إيجادها في المنطقة، في عام ١٩٩٧، أبلغت الحكومة الأميركية الكونغرس بأن حوض قزوين يضم كمية كبيرة من النفط تبلغ ٢٠٠ بليون برميل ـ حوالي عشرة أضعاف الكمية الموجودة في بحر الشمال، وثلث الاحتياطيات الإجمالية للخليج (١٢)، كانت وزارة الطاقة متفائلة بالقدر نفسه حول مخزونات قزوين، إذ نُقل عنها في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ أن المنطقة تمتلك احتياطيات مؤكدة تبلغ من ١٨ إلى ٣٥ بليون برميل من النفط واحتياطيات محتملة تبلغ ٢٣٥ بليون برميل (١٣)، ثمة محللون آخرون قدّموا أرقاماً مختلفة، أعلى وأدنى من أرقام وزارة الطاقة، ‘لكن الجميع، مع ذلك، يتفقون على أن الأرقام النهائية من المرجع أن يتبين أنها ضخمة))(١٤)، فقد أبلغ وكيل وزارة الخارجية إيزنستات لجنة فرعية في مجلس الشيوخ أنه ((في حين أن تقديرات حجم احتياطيات النفط والغاز الإقليمية تتفاوت كثيراً، فإن بحر قزوين يحتمل أن يكون أحد أهم مناطق العالم الجديدة المنتجة للطاقة)) (١٥)، غير أن الأهم من ذلك ليس المقياس المطلق لاحتياطيات قزوين بل إن الإنتاج في هذه المنطقة يتوقع في السنوات المقبلة في حين إن الإنتاج في المناطق نفطية أخرى كثيرة من

المحتمل أم يهبط، في عام ١٩٩٧، على سبيل المثال، لم يبلغ إجمالي إنتاج النفط في منطقة قزوين سوى ١، ١ مليون برميل باليوم وهو جزء صغير من الإنتاج العالمي، لكن في عام ٢٠١٠، يُتوقع أن يبلغ إنتاج قزوين ٤ مليون برميل باليوم، وفي عام ٢٠٢٠ سيبلغ ٦ مليون برميل باليوم (١٦)، أثناء هذه الفترة نفسها، يتوقع أن يهبط الإنتاج في الولايات المتحدة من ٩، ٥ إلى ٨، ٧ مليون برميل باليوم، وفي الشمال من ٦، ٣ إلى ٥، ٩ مليون برميل باليوم (١٧)، ويرجّح استمرار هذه الاتجاهات في السنوات التالية، فيما يستمر الإنتاج القزويني في الارتفاع ويحتمل أن يمر الإنتاج في مناطق أخرى كثيرة بهبوط هام (❖)، ١

وتعتبرمنطقة قزوين أيضاً ذات قيمة بسبب خزاناتها الضخمة من الغاز الطبيعي، وبحسب وزارة الطاقة، فإن آذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان مجتمعة تمتلك احتياطيات مؤكدة تبلغ ٢٣٦ إلى ٣٣٧ تريليون قدم وكندا والمكسيك، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البلدان تضم احتياطيات محتملة تبلغ حوالي ٣٢٨ تريليون قدم مكعب، ما يرفع الاحتياطيات الافتراضية الإجمالية من ٥٦٥ إلى ٦٦٥ تريليون قدم مكعب (١٨)، وإذا ثبت أن هذا التقدير دقيق، فإن احتياطيات الغاز الطبيعي لبحر قزوين سوف تعادل احتياطيات أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية مجتمعتين، (انظر الجدول ٤-١).

---

[1] (❖) التوقعات بأن المنطقة تأوي كميات كبيرة من البترول غير المستخرج تم إثباتها في تموز/يوليو ٢٠٠٠، عندما أعلنت الشركة

الكازاخية الدولية للتنقيب البحري (OKIOC) ـ وهي مشروع مشترك لإكسون موبيل، ورويال دتش/شل، و BP أموكو وفيليبس بتروليوم، وعدة شركات أخرى . عن اكتشاف نفطي كبير في حقل كاشاغان في الزاوية الشمالية الشرقية من بحر قزوين.

الجدول ٤ ـ ١: احتياطيات النفط والغاز في حوض بحر قزوين				
البلد	الاحتياطيات المؤكدة من النفط (ب ب)	الاحتياطيات المحتملة من النفط (ب ب)	الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي (ت ق م)	الاحتياطيات الممكنة من الغاز الطبيعي (ت ق م)
آذربيجان	٥،٣،٦،١٢	٣٢،٠	١١	٣٥
ايران (❖)	٠،١	١٥،٠	٠	١١
كازاخستان	٠ . ١٠ ـ ١٧،٦	٩٢،٠	٥٣ ـ ٨٣	٨٨
روسيا (❖)	٢،٧	١٤،٠	غير متوفر	غير متوفر
تركمانستان	١،٧	٨٠،٠	٩٨ . ١٥٥	١٥٩
أوزبكستان	٠،٣	٢،٠	٧٤ . ٨٨	٣٥
المجموع	١٨،٤ . ٣٤،٩	٢٣٥،٠	٢٣٦ . ٣٣٧	٣٢٨

المصدر: US Department of Energy, Energy Information Administration, (Caspian Sea Region), june 2000.

(❖) لا يشمل سوى تلك المناطق المتاخمة لبحر قزوين.

ب ب = بليون برميل.

ت ق م = تريليون قدم مكعب.

وحتى مع الشكوك بخصوص الدرجة القصوى لمخزونات حوض قزوين من النفط والغاز، فقد كانت الشركات الأجنبية تتهافت على المنطقة سعياً وراء حقوق الاستكشاف والتطوير، من بين مئات الشركات التي اندفعت إلى المنطقة بحثاً عن ((موطن النفط)) الجديد هناك الكثير من مؤسسات الطاقة الرائدة في العالم، بما فيها أموكو وشيفرون وإكسون وموبيل وبرتيش بتروليوم و رويال دتش/شل وإلف أكيتان من فرنسا وآجيب من إيطاليا وستات أويل من النروج ولوكويل من روسيا، وهيئة البترول القومية الصينية، (بعض هذه الشركات اتحدث مؤخراً في شركات كبرى، مثل HP أموكو وإكسون موبيل)، هذه

الشركات وغيرها استثمرت بلايين الدولارات في مرافق الإنتاج والنفل الجديدة في عام ١٩٩٩ وكانت تخطط لإنفاق مبالغ أكبر في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ـ تصل إلى ما يقدر ب ٥٠ بليون دولار في إجمالي الاستثمارات بحلول عام ٢٠١٠ (١٩).

وفي معظم الحالات، اشتركت هذه الشركات مع مؤسسات محلية تملكها الدولة عادة، وبعضها مع بعض لتشكيل اتحادات شركات كبيرة (كونسورتيومات)للاستكشاف والإنتاج، فتم إنشاء أول مشروع كهذا في عام ١٩٩٣عندما توصلت شيفرون إلى ترتيب مشروع مشترك تاريخي بقيمة ٢٠ بليون دولار أميركي مع الحكومة الكازاخية لاستثمار حقل حقل تنغيز النفطي العملاق على الساحل القزويني لكازاخستان، وفي وقت لاحق انضمت إلى الشركة الناتجة، التي تحمل اسم تنغيز شيفرويل Tengizchevroil، شركة موبيل (تسمى الآن إكسون موبيل)التي اشترت حصة قدرها ٢٥ بالمئة من الكونسورتيوم من الحكومة الكازاخية في عام ١٩٩٦، ثمة مشروع مشترك آخر، كونسورتيوم خط الأنابيب القزويني (CPC)، تم إنشاؤه من قبل شركاء تنغيز شيفرويل ولوكويل لبناء خط أنابيب بطول تسع مئة ميل وكلفة ٢،٢ بليون دولار لنقل نفط تنغيز إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود، عندما يتم إنجاز خط الأنابيب ـ مبرمج في عام ٢٠٠١ ـ تأمل تنغيز شيفرويل في إنتاج وتصدير كمية من النفط تبلغ ٧٥٠٠٠٠ برميل باليوم(٢٠).

تم إنشاء الكونسورتيوم القزويني الكبير التالي في كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٩، عندما اندمجت أموكو و BP ولوكويل ويونوكال وبنزويل وستات أويل وعدد من الشركات الأخرى مع شركة النفط الحكومية لأذربيجان (SOCAR) لتشكل شركة التشغيل العالمية الآذربيجانية (AIOC)، هذا المشروع الذي تبلغ قيمتة ٨ بليون دولار يملك الحقوق الحصرية لاستثمار ثلاثة حقول نفطية داخل البحر في القطاع الآذربيجاني من بحر قزوين، الذي يمتلك إجمالي احتياطيات تقدر ب ٣ إلى ٥ بليون برميل من النفط (٢١).

لقد شاركت شركة النفط الحكومية الأذربيجانية أيضاً في تشكيل عدة مشاريع كبيرة أخرى، يما في ذلك مشروع شاه ـ دينيز بقيمة ٤ بليون دولار، بقيادة بريتيش بتروليوم (BP Amoco) وستاتويل وإلف أكيتان ولوكويل وشركة النفط الوطنية الأيرانية (ليس هناك شركات أميركية داخلة في هذا المشروع بسبب مشاركة إيران)، ومشروع لنكوران ـ تاليش

دينيز بقيمة ٢ بليون دولار، بقيادة إلف إكيتان وتوتال من فرنسا، وثمة كونسورتيوم كبير آخر، هو الشركة الكازاخية الدولية للتنقيب البحري (OKIOC)، يقوم بالتنقيب عن النفط في حقل كاشاغان الكبيرفي شمال شرقي قزوين (٢٢).

هذه المشاريع وغيرها من هذا الحجم سوف تحوّل مشهد منطقة قزوين وتجلب الثروة الضخمة إلى الشركات والحكومات المشاركة، لكن قبل أن تُثمر كل هذه المساعي على شركات النفط وشركائها الحكوميين إزالة عدد من العقبات الحرجة، بداية، لايوجد إطار قانوني راسخ لأجل افتسام الأراضي البعيدة عن الشاطىء في بحر قزوين نفسه، وهو مايترك مجالاً كبيراً من الريبة فيما يتعلق بملكية المكامن الواقعة تحت البحر، سيتطلب الأمر جهداً ملحوظاً أيضاً لإعادة بناء البنية التحتية للطاقة والنقل التي خلّقها الاتحاد السوفييتي السابق، والتي يعاني الكثير منها من حالة التلف الخطير، لكن المشكلة الأكثر أهمية، هي مهمة نقل الطاقة من نقطة الإنتاج إلى الأسواق في أماكن أخرى:لأن بحر قزوين محاط باليابسة، فإن صادرات الطاقة مستقبلاً سيتعين أن تمر عن طريق البر - وبالنظر إلى معارضة الولايات المتحدة للاتكال مستقبلاً على شبكة خطوط الأنابيب القائمة، من العهد السوفييتي (التي تمتد عبر روسيا إلى أوروبا الشرقية)، سيتعين إنشاء مجموعة جديدة تماماً من خطوط الأنابيب (٢٣).

إن القرارات بشأن تحديد موقع خطوط الأنابيب الكبرى والقضايا الأخرى من هذه القبيل سوف تتخذها شركات النفط المعنية إلى حدّ ما، وفقاً لحاجاتها و مواردها المتعلقة بها، ولكن هذه القرارات ستعكس على نحو متزايد تفاعل القوى السياسية الفعّالة، فليس ثمة دول كثيرة تتنافس على امتياز إيواء خطوط الأنابيب [ضمن أراضيها]فحسب [لتحصيل الرسوم الجمركية على مرور الطاقة]، بل إن عدداً من القوى الخارجية - بما فيها الولايات المتحدة وروسيا وتركيا والصين - تسعي إلى تحديد مسارات خطوط الأنابيب مستقبلاً وفقاً لمصالحها الاستراتيجية المتصوّرة، إن هذه الهموم ستحدد في النهاية مصير منطقة يحر قزوين أكثر مما المصالح المالية الصرف لشركات النفط.

((اللعبة الكبيرة الثانية)):

المنافسة الأميركية ـ الروسية في حوض قزوين

إن العامل الأكثر أهمية في معادلة الصراع الإقليمي حتى الآن هو ظهور صراع قوى جديد بين الولايات المتحدة وروسيا، إن البلدان يسعيان إلى كسب المنفعة الاقتصادية من تطوير طاقة بحر قزوين، ويسعيان إلى تحديد الطرق التي ستمر عبرها الطاقة إلى العالم الخارجي، علاوة على ذلك، فإنهما يعتبران قزوين وآسيا الوسطى بمثابة جائزة جيوسياسية هامة في إعادة التوزيع الجديد للسلطة العالمية بعد الحرب الباردة، ويؤمن كبار القادة في الولايات المتحدة وروسيا بأن الهموم الاستراتيجية من هذا النوع لها الأسبقية على الاعتبارات الاقتصادية المحضة عند حساب المصلحة القومية (٢٤).

تطرق بعض المحللين إلى وصف هذه المنافسة بوصفها((اللعبة الكبيرة الثانية))(Great GameII)

إشارة إلى ((اللعبة الكبيرة)) للقرن التاسع عشر التي حرَّضت بريطانيا الإمبراطورية ضد روسيا القيصرية في صراع للهيمنة على هذه المنطقة ذاتها (٢٥)، إن لعبة النفط الكبيرة اليوم هي بنفس القدر من الغدر [كسابقتها])، هذا ما صرح به هيو بوب Hugh Pope في الوول ستريت جورنال Wall Street Journal، ((إن الصراع في شكله الحالي يحرض بشكل نموذجي المصالح الغربية ضد الروس الذين يخوضون قتال المؤخرة في ساحتهم الخليفة القديمة)) (٢٦).

يرفض المسؤولون الأميركيون تبني تشبية ((اللعبة الكبيرة))في بياناتهم العلنية، إذ يرون أن كل الدول المعنية يمكن أن تحصل على فؤائد كبيرة من استثمار طاقة بحر قزوين، لكن لاشك في أن قادة البلدين ينظرون إلى العلاقة الأميركية ـ الروسية في قزوين على أنها منافسة عالية الرهانات.

((لقد أعلنت الولايات المتحدة أن [هذه المنطقة]هي في نطاق مصلحتها))هذا ما صرح به الرئيس بوريس يلتسين في عام ١٩٩٧، وأضاف أنه في أن النفوذ الروسي آخذ في التضاؤل ((فإن الأميركيين، بالمقابل، بدأوا يخترقون هذه المنطقة ويعلنون ذلك بدون

تحفظ)) (٢٧)، في وقت أحدث عهداً، في أيار/مايو٢٠٠٠، فإن رئيس فريق عمل بحر قزوين في وزارة الخارجية الروسية، أندري ي.

أورنوف A، Y، Urnov، أبلغ جمهوراً من المستمعين في واشنطن ((إن ما يثير الانتباه في روسيا أن بعض القوى الخارجية تحاول إضعاف موقعنا في حوض قزوين، وأن تدق إسفيناً بيننا وبين دول بحر قزوين الأخرى)) (٢٨)، وكما لوكان ذلك تأكيداً لهذه التصورات، أبلغت شيلا هسلين Sheila Heslin من مجلس الأمن القومي الأميركي لجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ أن هدف السياسة الأميركية في بحرقزوين هو ((في الجوهر كسر احتكار روسيا للسيطرة على نقل النفط من المنطقة)) (٢٩).

وكما في أي صراع للقوى العظمى، ثمة أبعاد عديدة للتنافس الأميركي ـ الروسي في بحر قزوين.

فلتعزيز نفوذهما السياسي، سعى الطرفان إلى إقامة روابط وثيقة مع القادة المحليين بإرسال وفود عالية المستوى لتقديم الوعد بمختلف أشكال المساعدة والدعم، كما سعى الطرفان أيضاً إلى توسيع صلاتهما التجارية والمالية مع المنطقة، مع ذلك، فإن هذا، في جوهره، هو صراع لأجل السيطرة على توزيع موارد الطاقة:إذ إن كلاً من واشنطن وموسكو تسعيان إلى ممارسة الهيمنة القصوى على تدفق النفط والغازالطبيعي القزوينيين إلى الأسواق في مناطق أخرى من العالم.

إن هدف موسكو الرئيسي في هذه المنافسة هو أن تضمن مرور قسم هام من صادرات الطاقة القزوينية من خلال شبكة خطوط الأنابيب الروسية القائمة إلى البحرالأسود واروبا، وهذا من شأنه أن يزود الخزينة الروسية المستنزفة بأجور الترانزيت المربحة ويسمح لموسكوأن تمارس درجة مامن السيطرة على توزيع إمدادات الطاقة القزوينية، في الوقت نفسه، فإن كبارالمسؤولين الروس ـــ

وكثير منهم يتمتع بصلات وثيقة بشركات الطاقة مثل لوكويل وغازبروم ـ يريدون أن تلعب الشركات الروسية دوراً هاماً في الكونسورتيومات القزوينية العاملة الكبرى مثل AIOCوCPC، وبالتالي ضمان حصة من الثروة الضخمة التي يتوقع أن تدرها لهذه

الشركات (ومالكيها) (٣٠).

إن لواشنطن هدفين رئيسيين:الأول، استثمارطاقة حوض قزوين كبديل لإمدادات الخليج، الثاني، ضمان وصول النفط والغازالقزوينيين إلى الأسواق في الغرب بدون المرورعبرروسياأوإيران (٣١).

وقد شرح ذلك وزير الطاقة بيل ريتشاردسون في عام ١٩٩٨ بقوله: ((إن هذا يتعلق بأمن طاقة أميركا، الذي يعتمد على تنويع مصادرنا للنفط والغازعلى النطاق العالمي، إنه يتعلق أيضاً بمنع حدوث اعتداءات استراتيجية من قبل أولئك الذين لا يشاركوننا فيمنا)) (٣٢).

ولتجنّب روسيا وإيران، تريد الولايات المتحدة أن تقوم كونسورتيومات النفط الكبرى ببناء خطوط أنابيب نفط وغاز جديدة تسير تحت يحرقزوين من كازاخستان وتركمانستان إلى آذربيجان، ومن ثم تتابع طريقهاإلى جورجياوتركيا، هذه الشبكة، بالرغم من كونها أكثر تكلفة بكثير من المسارات البديلة عبر روسياوإيران، يزعم المسؤولون الأميركيون أنها الأقل عرضة للقطع من قبل قوات معادية.

لقد بدل الطرفان في هذه المنافسة جهداً ملحوظاً في الصراع لتحقيق أهدافهما، فقد مارست روسيا ضغطاً هائلاً على آذربيجان وكازاخستان لكي ترسلا حصة كبيرة من صادراتهماالنفطية عبر جنوبي روسيا إلى نوفوروسيسك على البحر الأسود، هذه الجهود، بدورها، دفعت روسيا إلى تعزيز الاستقرار إلى حد كبيرفي الشيشان وداغستان، عندما يتوجب مرورخط أنابيب آذربيجان ـ نوفوروسيسك عبر أحدهما أو الأخرى، وليس مفاجئاً إذاً، أن موسكو ردت على الهجمات في عام ١٩٩٩ على جنوب داغستان بغزو كامل للشيشان، حيث يتمركزرجال حرب العصابات، كما أن موسكو يُشتبه في كونها تشجع عدم الاستقرار في جورجيا كجزء من حملة للتقليل من إغراء خط أنابيب يمر عبر ذاك البلد في طريقه إلى تركيا (٣٣).

ولقد بذلت الولايات المتحدة على غرار ذلك جهداً كبيراً في هذه المنافسة.

فقد دعا الرئيس كلينتون قادة آذربيجان وكازاخستان وتركمانستان إلى البيت الأبيض للقيام بزيارات دولة رسمية ولعب دوراً حاسماً في إقناع هذه الدول بالتوقيع على مشروع شبكة أنابيب جديدة تصل منطقة قزوين بتركيا والبحر المتوسط، كما أرسل كلينتون كبار مساعديه إلى قزوين لإقامة مشروع خط أنابيب، عارضاًمساعدة اقتصادية وعسكرية كبيرة لكل تلك الدول التي تعاونت مع الخطة الأميركية (٣٤)، ولمواجهة التحركات الروسية في جورجيا، فإن الولايات المتحدة، علاوة على ذلك، قد عبَّرت عن دعمها القوي للرئيس إدوارد شيفارنادزه وهي تساعد البلد على تحديث قواتة العسكرية (انظر الجدول ٤-٣).

بالرغم من أن كلاًمن الولايات المتحدة وروسياقدبذلتا جهوداً مضنية لكي تفوزا في هذه المنافسة، فإن أياً منهما لم تحقق حتى الآن أهدافها الأساسية.

إذ لم تتمكن موسكو من الهيمنة على تدفق النفط من قزوين أو تكبح النفوذ الأميركي في المنطقة.

ولم تتمكن واشنطن من ثني شركات النفط الكبرى عن شحن قسم هام من إنتاجها عبر روسيا، من المحتمل، إذاً، أن الطرفين سيضاعفان جهودهما لكسب الأفضلية في حوض قزوين، بالفعل، فقد كشف الخبيرالروسي في بحر قزوين، أندري أورنوف، في أيار/مايو٢٠٠٠ أن مجلس الأمن الروسي قد خلص مؤخراً إلى أن مصالح موسكو في المنطقة ((ينبغي دعمهاوتعزيزهابطريقة أكثر إصراراً)) (٣٥).

مما لاشك فيه أن الإدارة الأميركية الجديدة ستخذو الحذو نفسه، مايوحي بأن ((اللعبة الكبيرة الثانية)) سوف تتواصل فصولها في السنوات المقبلة.

من المستحيل، بالطبع، أن نتنبأإلى إين سيقود ذلك كله، فمن غير المحتمل في الوقت الحاضر، حدوث صدام عسكري مباشر بين الولايات المتحدة وروسيافي المنطقة قزوين:إذ أن الطرفين لن يسمحا بشكل متعمد لصراعها المشترك على توزيع الطاقة أن يصل إلى نقطة الصدام العنيف، وإن أياً منهما لم ينشر ما يكفي من القوات في المنطقة لإدارة صراع كبير، ومن ناحية أخرى، من الممكن بالتأكيد أن نتخيل الاندلاع الدوري للحروب ((بالوكالة)) في المنطقة ـ صراعات بين قوى محلية متحالفة مع روسيا أو الولايات

المتحدة تتلقى مساعدة ومشورة عسكرية ملحوظة من الدول الراعية لها، في الحقيقة، إن الخطوات التي تُتخذ الآن من قبل موسكو وواشنطن لدعم حلفائهما تنسجم مع هذا السيناريو.

تحضير ساحة المعركة

انخرطت روسيا والولايات المتحدة في جهود منظمة لتقوية موقعهما العسكري في حوض قزوين، دون أن تلفتا كثيراً من الانتباه من العالم الخارجي، لكنهما لم تنطلقا على مسارين متوازيين: فروسيا ـ بصفتها دولة قزوينية بحد ذاتها ووريثة المؤسسة العسكرية السوفييتية ـ كانت قادرة على البناء على بنية تحتية قائمة في المنطقة، ولذلك كان عليها أن تؤسس وجودها من خلال وسائل أخرى، مع ذلك، برغم اختلاف موقفيهما في البلدية، فقد نجحتا في تأسيس وجود هام في المنطقة.

الوجود العسكري الروسي

إن الوجود العسكري لروسيا في حوض بحر قزوين يشمل القوات المقاتلة التي تتمركزعلى ذاك القسم من أراضيها الذي يقع ضمن المنطقة، وهذه القوات مخصصة لمقاطعة شمال القوقازالعسكرية (D ،M)، وهي واحدة من ست قيادات عسكرية كبرى في الاتحاد الروسي، في نهاية ١٩٩٩، كان يوجد تحت تصرفها حوالي ٨٠٠٠٠ جندي بري، موزعين إلى فرقتي مشاة مؤللة، وفرقة مجوقلة (محمولة جواً)، وثلاثة ألوية مشاة مؤللة، وكتيبة من القوات الخاصة (سبتزناز)، ولواء مدفعية، وتشكيلة من الوحدات المتخصصة، كما يقع ضمن هذه المقاطعة الجيش الجوي الرابع، المجهز بحوالي ٤٧٥ طائرة مقاتلة (في معظمها من طائرات ميغ ٢٩ وسو ـ ٢٢ وسو ٢٤ وسو ٢٥ وسو ٢٧)، وفرقة بحرية صغيرة متمركزة في أستراخان على بحرقزوين نفسه (٣٦).

بالرغم من أن القوات المسلحة الروسية ككل قد عانت من تخفيضات كبيرة في القوة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، فمن الواضح أن القيادة الروسية حاولت أن تحمي مقاطعة شمال القوقاز من تخفيضات أشد في الأفراد والعتاد (٣٧)، كان هذا واضحاً بشكل خاص في

عام ١٩٩٩، عندما أطلقت موسكو حملة شرسة ضد القوات المعادية للروس في الشيشان، فإلى جانب إشراك أعداد كبيرة من الجنود البريين في الحملة، استخدم الجنرالات الروس كمية كبيرة من المدرعات والمدفعية والقوى الجوية لإخضاع المتمردين ـ ما أدى إل تدمير غروزني والتجمعات السكنية الشيشانية الأخرى في العملية، إن استعمال كل هذه القوّات العسكرية في إخضاع غروزني كان له دلالة كبيرة لأنه مثّل العمل السياسي الهام الأول للرئيس الروسي الجديد، فلاديمير بوتين (٣٨).

وتحتفظ روسيا أيضاً بحاميات أصغر وكتائب عسكرية في أرمينيا وآذربيجان وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان، وفي معظم الحالات، نشرت هذه القوات في المنطقة أثنا العهد السوفييتي وسُمح لها بالبقاء هناك بموجب بنود معاهدة الأمن الجماعي الموقعة من قبل أعضاء كومنولث الدول المستقلة في عام ١٩٩٢، (بالرغم من أن آذربيجان وجورجيا اختارتا الانسحاب من المعاهدة عندما تم تجديدها في عام ١٩٩٩، لم تقدم روسيا بعد على سحب كل جنودها أو إغلاق قواعدها في هذين البلدين)، ويخدم الجنود الروس أيضاً مع وحدات حفظ السلام في أبخازيا وجنوب أوسيتيا (كلتاهما في جورجيا) وفي طاجيكستان، ومنذ أواخر١٩٩٩، كان ثمة ٢٢٠٠٠ جندي روسي على الأقل يخدمون في بلدان القوفاز، إلى جانب أعداد هامة من الأفراد العسكريين المختصين (٣٩)، (انظر الجدول٤-٢).

لقد سعت روسيا أيضاً إلى بسط نفوذها في منطقة قزوين من خلال اتفاقيات المساعدة العسكرية، وعمليات نقل الأسلحة، وأشكال أخرى من الاتصال العسكري ـ العسكري (٤٠)، فبُعيد انهيار الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩٢، وقعت موسكو اتفاقيات أمنية متبادلة مع معظم دول قزوين، تجيز لروسيا أن تشغل بعض القواعد السوفييتية السابقة، وبموجب اتفاق ١٩٩٣ مع تركمانستان،

على سبيل المثال، يشغل الضباط الروس في حراسة حدود البلد مع إيران وأفغانستان (٤١)، إن اتفاقية ١٩٩٥ مع كازاخستان تجيز لروسيا أن تشغل بضعة قواعد صاروخية في ذاك البلد وتشكيل وحدات عسكرية روسية ـ كازاخية مشتركة (٤٢)، وتم توقيع اتفاقيات مماثلة مع أرمينيا وجورجيا في عام ١٩٩٥ (٤٣)، ومع طاجيكستان في عام ١٩٩٩ (٤٤).

تعددت الأشكال الأخرى من التعاون العسكري أيضاً، ففي عام ١٩٩٦، مثلاً، أقامت روسيا

نظام دفاع جوي متكاملاً مع أرمينيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، وهذا النظام تمت تقويته في عام ١٩٩٩بعد مناورات مشتركة شملت كافة الدول المشاركة (٤٥)، وأقامت موسكوأيضاً قيادة بحرية مشتركة في أستراخان، مجهزة بالسفن الروسية ومزودة بالبحارة من روسيا وكازاخستان وتركمانستان (٤٦)، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن روسيا بدأت بنقل كميات هامة من الأسلحة والذخيرة إلى جمهوريات قزوينية مختارة، ورغم أن تفاصيل هذه العمليات نادراً ما يتم الإعلان عنها،

فإن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) أفاد في عام ١٩٩٩ أن موسكو زودت كازاخستان بـ ١٦طائرة مقاتلة Su-27، و٣ زوارق دورية، وكمية من صواريخ الدفاع الجويS ٣٠٠، ومن شحنات الأسلحة الأخرى دفعة من طائرات هليكوبترMi-24 وMi-8 تم توريدهاإلى طاجيكستان و١٦٠ نافلة جنود مدرعة BTR-80تم توريدهاإلى أوزبكستان(٤٧).

الجدول ٤ ـ ٢: القواعد والقوات العسكرية الروسية في منطقة قزوين ١٩٩٠

البلد	القوات المنشورة	تعليقات
ارمينيا	٣١٠٠ جندي بري، سرب دفاع جوي مع ١٤ طائرة Mig - 29	أرسلت ٨ طائرات Mig - 29 إضافية وبطارية صواريخ دفاع جوي S- 300 في عام ١٩٩٩.
آذربيجان		يشغل الروس محطة رادار مضاد للصواريخ البالستية في غابالا
جورجيا	٥٠٠٠ جندي بري، فوج جوي مع طائرات شحن، وطائرات هليكوبتر	يخدم ٣٠٠٠ جندي روسي آخرين أيضاً مع وحدات حفظ السلام في أبخازيا وجنوبأوسيتيا؛ وعدت موسكو بتخفيض مستويات قواتها في جورجيا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١.
كازاخستان		يقوم الروس بتشغيل محطة رادار مضاد للصواريخ البالستية في بلخاش، وميدان اختبار لصواريخ الدفاع الجوي في إمبا.
قرغيزستان		الضباط الروس يقودون قوات حرس الحدود القرغيزية.
طاجيكستان	٨٢٠٠ جندي بري من الفرقة المؤللة ٢٠١ ووحدات أخرى	وقعت اتفاقية قوات جديدة في عام ١٩٩٩. الضباط الروس أيضا يقودون قوات الحدود القوية البالغ عددها ١٤٥٠٠.

المصدر: International Imstitute for Strategic Studies, The Military Balance, 1999 - 2000 الاخبارية المنسقة.

أن الولايات المتحدة، بالطبع، لا تتمتع بنفس النوع من حرية الوصول إلى المرافق العسكرية في منطقة بحر قزوين مثلما تتمتع روسيا، فليس هناك قواعد أميركية في المنطقة، ولايتم نشرجنود الولايات المتحدة هناك على أساس منتظم، ومع ذلك بدأت واشنطن بتأسيس وجود هام في قزوين من خلال توليفة من الجهود الدبلوماسية والمناورات العسكرية واتفاقيات المساعدات العسكرية.

لقد أعطت إدارة كلينتون أولوية كبرى للاتصالات الدبلوماسية مع زعماء الدول القزوينية، فدعت هؤلاء الزعماء بشكل منتظم إلى واشنطن للاجتماع مع الرئيس ونائب الرئيس وأرسلت كبار المسؤولين الأميركين للاجتماع بهم في بلدانهم (٤٨)، وبالرغم من أن هذه الزيارات كان المقصود منها أساساً حشد الدعم المحلي لأجل استثمارات النفط الأميركية ولأجل اعتماد مسارات خطوط أنابيب التي تفضلها واشنطن، فقد كانت مخططة أيضاً لإقامة روابط عسكرية أميركية مع البلدان المعنية أو تقويتها، لذلك، ففي بيان للبيت الأبيض حول اجتماع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧بين بيل كلينتون ورئيس كازاخستان نور سلطان نازاربايف، نُقل أن الزعيمين جددا التزامهما بالتعاون الأمني الإقليمي، بما في ذلك تعزيز التعاون العسكري ـ العسكري الثنائي» (٤٩)، وتم التوصل إلى اتفاقيات مماثلة في اجتماعات مع زعماءكبارآخرين من المنطقة (٥٠).

ونتيجة لهذه الاتفاقيات، بدأت الولايات المتحدة بتقديم مختلف أشكال المساعدة العسكرية إلى دول بحر قزوين، تشمل هذه الأشكال بيع أو نقل التجهيزات العسكرية، والزيارات الدورية بين كبار الضباط، وتدريب الأفراد العسكريين، ورعاية المناورات العسكرية المشتركة، وبحسب الحكومة الأميركية، فإن مجموع المساعدة الأميركية إلى دول حوض قزوين الثماني (أرمينيا وآذربيجان وجورجياوكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان) خلال السنوات المالية ١٩٩٨-٢٠٠٠، بلغ رقماًمذهلاً هو 1، 06بليون دولار أميركي، خصص منه ١٧٥بليون دولار لأجل الأمن الإقليمي، وشحنات الأسلحة، ونشاطات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والتدريب العسكري (٥١) (انظر

الجدول ٤-٣).

الجدول ٤ ـ ٣: المساعدات الامريكية الاقتصادية والعسكرية لدول حوض قزوين للسنوات المالية ١٩٩٨ . ٢٠٠٠ بآلاف الدولارات بالسعر الراهن							
برامج الأمن الإقليمي							
الدولة المتلقية	إجمالي كافة البرامج	منح ت ع أ	تدريب ت ت ع د	منع انتشار أ د س	التنمية الاقتصادية	مساعدات أخرى (❖)	إجمالي كافة البرامج
أرمينيا	٠	٠	٠	٥،٣٤٧	١١٦،٠٧٢	١١٩،٩٢٨	٢٤١،٣٤٧
آذربيجان	٢،٠٠٠	٠	٠	٠	١٩،٢٢٠	١٧،٧١٠	٩٢،٩٣٠
جورجيا	٩٠،٧٤١	١٠،٢٠٠٠	١،٢٠٨	٤،٠٢٥	٨٧،١٢٧	١٢٠،١٤٢	٣٠٢،٠٣٥
كازاخستان	٧،٥٥١	٥،٨٥٠	١،٧٠١	١٤،١٩٥	٥٧،٨٤٠	٦٧،٣٥٠	١٤٦،٩٣٦
قرغيزستان	٥،٤٦٩	٤،٤٥٠	١،٠١٩	٧،٦٥٧	٣٦،٤٨٠	٤٥،٣٥٨	٩٤،٩٦٦
طاجيكستان	١٤،٩٤٦	٠	٠	١٢٨	٩،٦٦٥	٣٠،٧٠٤	٥٥،٤٤٣
تركمانستان	٢،٥٩٣	١،٦٥٠	٩٤٣	٣،٦٣٧	١٤،٠٠٠	١٤،٦٧٠	٣٤،٩٠٠
أوزبكستان	٦،٢٩٢	٤،٨٥٠	١،٤٤٢	١٠،٤٠١	٣٤،٤٢٥	٤٢،٣٣٥	٩٣،٤٥٣
المجاميع	١٢٩،٥٩٢	٢٧،٠٠٠	٦،٣١٣	٤٥،٣٩٠	٣٧٤،٨٣١	٥١٢،١٩٧	١،٠٦٢،٠١٠
المصدر: US. Department of State, Congresentaion for Foiscal Year 2000 (Washington, D.C. 1999) الأرقام المتعلقة بالعام المالي ٩٨ أرقام فعلية، وللعام المالي ٩٩ تقديرات، وللعام المالي ٢٠٠٠ طلب ميزانية.							
(❖) تشمل المساعدات الانسانية، ودعم الديموقراطية، ومكافحة المخدرات، والصحة، وحماية البيئة. ت ع أ = التمويل العسكري الأجنبي (شحنات الأسلحة)، ت ت ع د = التعليم والتدريب العسكري الدولي، أ د ش = أسلحة الدمار الشامل.							

كانت جورجيا الدولة المتلقية الأساسية للمساعدة الأميركية، العسكرية والاقتصادية، فقد طلبت إدارة كلينتون، التي تزعم أن ((المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة عرضة للخطرفي جورجيا))، من الكونغرس أن يقدم ما مجموعه ٣٠٢مليون دولار من المساعدات الأميركية لذاك البلد أثناء الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠(٥٢)، وكجزء من هذا المسعي، تساعد وزارة الدفاع في تحديث وتدريب القوات المسلحة الجورجية، مع تشديد خاص على قدرتها على حماية الحدود، هذا التركيزعلى جورجيا يُقصد منه، من ناحية، دعم حكومة شيفارنادزه في مساعيها لكي تبقي مستقلة عن موسكو، ومن ناحية أخرى تأمين سلامة

خطوط أنابيب النفط والغاز التي تعبر جورجيا في طريقها من آذربيجان إلى البحرالأسود وتركيا(٥٣)، إن المساعدة العسكرية الأميركية الزائدة ضرورية، كما صرح شيفارنادزه في عام١٩٩٩، لأن ((تكثيف النقل عبرالقوقاز)) سوف يعرض الأمن الجورجي للإرهاب والتهديدات الأخرى (٥٤).

إن هموم الطاقة أيضاً تحكم علاقة الولايات المتحدة بآذربيجان وكازاخستان (٥٥)، فكبار القادة الأميركيين متحمسون بشكل خاص لتقوية القدرات الدفاعية لآذربيجان، نظراً لأن خطوط الأنابيب الرئيسية إلى البحر الأسود وتركياسوف تبدأفي باكو، لكن، تحت ضغط من الجالية الأرمينية في الولايات المتحدة (التي تسعي إلى معاقبة آذربيجان بسبب حصارها التجاري المستمر لأرمينيا)، حظر الكونغرس معظم أشكال المساعدة إلى حكومة آذربيجان (٥٦)، وللالتفاف على هذه العقبة، أقامت وزارة الدفاع [الأميركية] صلات تعاونية مع القوات المسلحة الآذربيجانية في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (كما يسمح بذلك الكونغرس)وضمت القوات الآذربيجانية إلى المناورات العسكرية المشتركة (٥٧)، تم تقديم المساعدة العسكرية الإضافية والتدريب إلى آذربيجان من قبل تركيا، شريكة واشنطن الاستراتيجية في منطقة قزوين (٥٨).

في حالة كازاخستان، اتبعت المساعدة العسكرية الأميركية عدة مسارات.

كما رأينا، تم إجراء أول مناورة عسكرية سنترازياتCENTRAZBAT على الأرض الكازاخية، ما أتاح المجال لتعاون وثيق بين المسؤولين العسكريين الأميركيين والكازاخ، كما قدمت الولايات المتحدة أيضاً لكازاخستان زورق دورية سريع، من طراز دونتلسDauntless، لأجل الأمن البحري في بحر قزوين وهي تقدم تدريباً متطوراً لأفراد عسكريين كازاخيين، وعلاوة على ذلك، ففي عام١٩٩٧، وقع وزير الدفاع الأميركي وليام س، كوهن والرئيس الكازاخي نازاربايف اتفاقية تعاون دفاعي تنص على اتصالات منتظمة وزيارات متبادلة بين الضباط الأميركيين والكازاخ (٥٩)، هذه البرامج تمكّن الضباط الأميركيين من تطوير روابط عسكرية ـ عسكرية مع نظرائهم المحليين وتزود القوات الأميركية بفرصة لاكتساب الألفة الشديدة مع أرض حوض بحر قزوين.

هذه المساعي من قبل روسيا والولايات المتحدة، معاً، تنتج زيادة مطردة للقدرات

العسكرية في منطقة قزوين، وميلاً متنامياًمن قيل القادة المحليين إلى الاتكال على الوسائل العسكرية لحل الخلافات الإقليمية إذا كانت لأحداث ١٩٩٩و٢٠٠٠ أية دلالة، علاوة على ذلك، توحي تجربة الماضي أن سلوكيات من هذا النوع تؤدي إلى رفع مستوى التوتروالعداء الإقليميين، مايزيد بشكل كبير من خطر الحرب.

مصادر الخلاف والصراع

قبل اكتشاف مكامن النفط والغاز الكبرى بوقت طويل، كانت منطقة بحر قزوين ممزقة بفعل نزاعات وانقسامات داخلية عديدة، إن كثيراًمن هذه الانقسامات، كتلك الحاصلة بين الأرمينيين والآذريين، أوبين الآبخازيين والجورجيين، كانت تنفجريعنف بشكل دوري، لم يؤد وصول شركات النفط الغربية سوى إلى تفاقم الكثير من المشاكل القائمة، ومن المصادر الأكثر أهمية للخلاف في قزوين اليوم:النزاعات الإقليمية على ملكية حقوق الاستثمار في بحر قزوين، والصراعات داخل الدول والصراعات الانفصالية في المناطق التي يتم فيهاإنشاءخطوط أنابيب(أوالتي يحتمل إنشاؤها)،

والاضطراب الاجتماعي ـ الاقتصادي الواسع الانتشار.

قزوين المتنافس عليه

لايوجد في الوقت الحالي إطار قانوني مقبول عموماً يشمل ملكية موارد الطاقة تحت بحر قزوين، فكل الدول الخمس التي لها سواحل عليه: آذربيجان وإيران وكازاخستان وروسيا وتركمانستان، تسعي إلى تقاسم هذه المياه بطريقة تحصل بموجبها على أكبر حصة ممكنة من الأرض لتقوم بالتنقيب عن النفط فيها، إن الالتباس الحاصل حول الوضع القانوني لقزوين قد ردع بعض الشركات عن تقديم غروض المناقصات على حقوق الامتياز في المياه العميقة وأفسد العلاقات بين الدول المتشاطئة، و إلى أن يُحل النزاع، سيكون استثمار المكامن في عرض بحر قزوين مصدراًللشقاق والخلاف المستمرين (٦٠).

ثمة بضعة عوامل تعقّد مهمة حل النزاع على أرض بحرقزوين، العامل الأول هو التركة المستمرة للنظام القانوني السوفييتي، فحتى انهيار الاتحاد السوفييتي في عام١٩٩٢، كان

قزوين يقع في معظمة ضمن أرض اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية (باستثناء قطاع متاخم لإيران)، والقرارات المتعلقة بتنميته الاقتصادية إنما كانت كانت تصاغ إلى حد كبير في موسكو، إن الاتحادالسوفييتي وإيران، اللذين كانا مهتمين بحماية حرية الوصول إلى صيد سمك الحفش أكثر من اهتمامها بالتنقيب عن النفط، وقعا معاهدة في عام١٩٢١(أعيد تثبيتها بمعاهدة ثانية في عام١٩٤٠) تعطي كلاً منهما منطقة صيد ساحلية حصرية يبلغ عرضها عشرة أميال وتنص على السلطة المشتركة على المياه الباقية، تاح روسيا اليوم ـ التي حملت المسؤولية عن التزامات معاهدة اتحاد الجمهوريات السوفيتيية الاشتراكية ـ على أن معاهدتي١٩٢١و١٩٤٠لا تزالان ساريتي المفعول، وترى موسكو (مع بعض الدعم من إيران) بأن الأمم الجديدة مخولة بالحق في المنطقة الساحلية الخاصة بها التي يبلغ عرضها عشرة أميال ولكن الكتلة الرئيسية للماء تبقى تحت السلطة المشتركة، أما الأمم الثلاث الجديدة لقزوين، من ناحية أخرى، فتريد تقاسم البحر بأكمله بين الدول المتشاطئة، بإعطاء كل دولة شريحة كبيرة من الأرض تحت البحر واستبعاد روسيا وإيران من المناطق الحاوية للطاقة وسط قزوين (٦١).

ولدعم مواقفها المختلفة، تقدم الدول المتشاطئة الخمس تفسيرات متضاربة للوضع القانوني لقزوين، تدعي روسيا وإيران أن قزوين بحيرة، وبالتالي غير خاضع لشروط ميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار(UNCLOS)، بموجب هذا التفسير، فإن معاهدتي ١٩٢١و١٩٤٠ السوفيتيين ـ الإيرانيين تحملان أهمية كبيرة، مع ذلك، تاح الدول المتشاطئة الثلاث الأخرى على أن قزوين هو بحر، وبالتالي فهو يخضع لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذه الحالة، يدعم القانون الدولي تقسيم حقوق الاستخراج في قزوين إلى خمسة قطاعات قومية، كا قطاع يمتد من الخط الساحلي للدول المتشاطئة إلى نقطة أو خط متساوي البعد بينها، هذا الموقف يلقى الدعم أيضاًمن الولايات المتحدة (٦٢).

لاتوجد في الوقت الحالي اتفاقية بين الدول المتشاطئة على حل هذه القضايا، فقد عقدت المفاوضات بشكل غير منظم، لكن ليس واضحاًمتى ـ أوكيف ـ سيتم إنهاء المسألة (٦٣)، في هذه الأثناء، باشرت آذربيجان وتركمانستان، كما لو أن تفسيرهما سوف يغلب في النهاية، بتأجير أقسام كبيرة من أراضيهما البحرية إلى كونسورتيومات الطاقة الدولية

مثلAIOC، هذا، بدوره، أدى إلى نزاع ثنائي بين هذين البلدين على تحديد الموقع الصحيح لخط الوسط بينهما ـ وهو نزاع يؤثر بشكل مباشر على ملكية حقول النفط الواقعة في قزوين الأوسط.

إن حقوق استثمار حقل كهذا، يدعي كياباز من قبل آذربيجان وسردار من قبل تركمانستان، قد بيعت بالمزاد العلني من قبل الحكومتين إلى الشركات الأجنبية المتنافسة، ما أدى إلى تراشق للتهم الغاضبة بينهما، لقد صرح البلدان أنهما يرغبان في اعتماد تسوية يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات، لكن اتفاقاً كهذا لم يوقع بعد (٦٤).

إن الوضع القانوني غير المستقر لقزوين أيضاً يعرض للخطر عنصراً رئيسياًمن خطة الولايات المتحدة لاستخراج الطاقة في المنطقة: إنه إنشاء خط أنابيب النفط والغاز تحت بحر قزوين من تركمانستان إلى آذربيجان، هذا المشروع الطموح لقي الدعم الأولي له في آب/أغسطس١٩٩٩، عندما أعطت تركمانستان موافقتها على إنشاء خط أنابيب الغاز عبر قزوين (TCGP) من قبل شل أويل وبكتل Bechtelوجي إي كابيتال G، E، Capital.

لكن من غير الواضح، ما إذا كان بإمكان الشركاء في المشروع أن يجمعوا الاعتمادات المالية الضرورية للإقلاع، التي تقدر بـ ٣ بلايين دولار أميركي (٦٥).

ولكن حتى لو أمكن التغلب على هذه المشكلة، تبقى مشكلة السيادة على مسار خط الأنابيب تحت البحر قائمة بدون حل.

اللااستقرار على ممر خط الأنابيب

تعود الخلافات على إنتاج وشحن إمدادات الطاقة من حوض قزوين بشكل ثابت إلى المعضلة الأساسية للنقل، وبصرف النظر عن الجهة التي يمكن أن يتبعها خط الأنابيب ـ شمالاً أو جنوباً أو شرقاً، أو غرباً ـ فيجب أن يمر عبر منطقة واحدة أو أكثر من عدم الاستقرار، بعض هذه المناطق قد يكون أكثر لا استقراراً من المناطق الأخرى، والتطورات المستقبلية قد تجلب السلام إلى مناطق يمزقها العنف في الوقت الحالي، لكن الاحتمالات، شكلاًما من الخلاف أو العنف (٦٦)، (انظر خريطة المسارات لخط الأنابيب).

إن المسارات الأقصر والأكثر ملاءمة لنقل الطاقة القزوينية إلى الأسواق العالمية تمتد جنوباً من آذربيجان وتركمانستان عبر إيران إلى المحطات النهائية للنفط القائمة على ساحل الخليج العربي، لكن هذا المسار، بالطبع، سوف يصطدم بالسياسة الأميركية الرسمية في عزل الاقتصاد الإيراني، في عام ١٩٩٥وقع الرئيس كلينتون أمراً تنفيذياً يمنع الشركات الأميركية من القيام بأعمال تجارية مع إيران، وعلاوة على ذلك، ففي عام ١٩٩٦تبنى الكونغرس الأميركي قانون العقوبات على إيران وليبيا، الذي يفرض عقوبات جزائية شديدة على الشركات غير الأميركية التي تستثمر أكثر من ٤٠مليون دولار أميركي في صناعة النفط الإيراني، لذلك، ما لم يوجد تغير بحري هام في سياسة الولايات المتحدة، فلن يكون بمقدور أي كونسورتيوم نفطي قزويني كبير أن ينشىء خطوط أنابيب عبر إيران (٦٧).

المسار التالي الأهمية من الناحية العملية لتصدير إمدادات طاقة قزوين يمتد غرباً من آذربيجان وكازاخستان من خلال بقايا شبكة خطوط الأنابيب السوفييتية القديمة إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي، الذي يمكن لناقلات النفط أن تنطلق منه عبر البحر الأسود، ومن خلال المضائق التركية إلى البحر المتوسط، هذا المسار، في الحقيقة، يستخدم الآن لنقل النفط من حقل تنغيزفي كازاخستان ولنقل بعض الإنتاج من حقول AIOC في آذربيجان، لكن خط الأنابيب من باكو إلى نوفورسيسك يمر في وسط الشيشان، وقد تعين إغلاقه في بعض الأحيان بسبب القتال هناك، إن الخط القادم من كازاخستان إلى نوفوروسيسك يلتف حول الشيشان إلى الشمال لكنه يتجنب بضعة بقع مضطربة أخرى، بما فيها داغستان وشمال أوسيتيا، من الواضح أن عزم روسيا على السيطرة على الشيشان وقمع الجماعات المتمردة في المنطقة إنما تحركه، على الأقل جزئياً، رغبة في حماية هذه المسارات الحيوية لخطوط الأنابيب (٦٨).

تجنباً للاضطرابات العنيفة في جنوبي روسيا، ينوي AIOC والكونسورتيومات الأخرى التي قاعدتها آذربيجان شحن مجمل صادراتها عبر جورجيا، إلى ميناء سوبسا على البحر الأسود، لكن هذا المسار أيضاً تترتب عليه درجة ما من الخطورة:ففي آذربيجان، يمر الطريق المختار قريباً من أرض ناغورنو ــ كاراباخ المتمردة (التي يسيطر عليها

الانفصاليون الأرمينيون منذ عام ١٩٩١)،

وفي جوجيا، يمر قرب منطقتين متنازع عليها هما:جنوب أوسيتيا أبخازيا، ولزيادة تعقيد الأمور، نشرت روسيا قوات ((حفظ السلام)) في كلٍ من أبخازيا وجنوب أوسيتيا، ويعتقد أنها قد ساعدت الأرمينيين في ناغورونو ـ كاراباخ في صراعهم مع آذربيجان (٦٩)، إن ما يعنية هذا، بالطبع، هو أن أي مسعى من قبل آذربيجان وجورجيا لحماية المسار ضد اعتداءات المتمردين يمكن أن يؤدي إلى صدام مع الجنود الروس وبالتالي إلى صراع أكبر بكثير.

لقد كانت الولايات المتحدة المؤيد الرئيسي لخط أنابيب النفط والغاز الذي سيتبع مسار باكو ـ سوبسا وصولاً إلى تبليسي في جورجيا ثم ينعطف جنوباً إلى شمال غربي تركيا، فيقوم أحد فروع الشبكة بتغذية الغاز إلى الشبكة التركية في أرضروم ويعبر فرع ثانٍ يحمل النفط، وسط البلاد وينتهي في ميناء شيهان على ساحل البحر المتوسّط، إن هذا المسار مغرٍ بشكل خاص لصانعي سياسة الولايات المتحدة لأنه يربط تركيا، وهي عضو أساسي في الناتو، بحليفتي أميركا الأساسيتين في قزوين:آذربيجان وجورجيا، ((هذه ليست مجرد صفقة نفط وغاز أخرى، وهذا ليس مجرد خط أنابيب آخر))، هذا ما صرح به الوزير ريتشاردسون في عام ١٩٩٩ ((إنه إطار استراتيجي يحسّن المصالح الأمنية القومية لأميركا)) (٧٠).

لقد كان إيجاد هذا ((الإطار)) أحد أهم أهداف سياسية إدارة كلينتون، فلتوفير الدعم لخط أنابيب باكو ـ شيهان (كما يعرف هذا المشروع)، تعهد البيت الأبيض بتقديم مختلف أشكال المساعدة الاقتصادية وعمل بشكل وثيق مع الحكومات المعنية نفسها للتوقيع على مسودات البروتوكولات المطلوبة (٧١)، إن توقيع وثيقة قانونية في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٩ من قبل قادة آذربيجان وجورجيا وتركيا للسماح بالعمل على خط الأنابيب قد لقي ترحيباًمن قبل ريتشاردسون بوصفه ((نصراً كبيراً للسياسة الخارجية)) بالنسبة للإدارة، وشهد هذا التوقيع الرئيس نفسه (٧٢).

لكن في حين أن المشروع خط باكو ـ شيهان يتمتع بدعم قوي في واشنطن، لا يزال عليه أن يتغلب على عدد من العوائق الهامة ـ ليس أقلها ممانعة شركات النفط في تحمل

الكلفة الضخمة لإنشائه، التي تقدر ب (2، 4)بليون دولار أميركي، فبعض الشركات تفضّل، كما نقل عنها، الاعتماد على خط باكو ـ سوبسا الأقصر، أو انتظارالفرصة الملائمة إلى أن يسمح التحسّن في العلاقة الأميركية ـ الإيرانية بنقل طاقة بحر قزوين إلى الخليج العربي، حيث توجد سلفاً مرافق التخزين والموانىء الواسعة (٧٣)، إن خط باكو ـ شيهان سيمر أيضاً عبر منطقة عرفت قتالاً مريراً بين الجيش التركي والمتمردين الأكراد الذين ينتمون إلى حزب العمال الكردي، وبالرغم من أن حزب العمال الكردي دعا إلى وقف لإطلاق النار في عام١٩٩٩ بعد القبض على زعيمه، عبدالله أوجلان، فإن القمع التركي للأكراداستمربسرعة، ولذلك ثمة احتمال لتجديدالقتال في المنطقة (٧٤).

إن المسارات الممكنة الأخرى لخط الأنابيب ـ تلك التي تمد شرقاً من قزوين، بدلاًمن غرباً ـ تواجه خطر صراع مماثل أو حتى أكبر، من هذه الاقتراحات، ليس ثمة ما هو محفوف بالخطر أكثر من المخطط المرسوم لبناء خط أنابيب غاز طبيعي من حقل دولتآباد في تركمانستان الشرقية إلى مولتان في باكستان ـ وهو مسار يمر عبر منتصف أفغانستان التي تمزقها الحرب، ومع أنه بعيد الاحتمال كما يبدو، تمكنت بضع شركات، بما فيها يونكال Uncal من الولايات المتحدة، من تأمين الموافقة من الطالبان ـ الحاكم الحاليين ـ لكابول ـ لأجل بناء خط كهذا (٧٥)، وبالرغم من أن يونكال متحمسة للمباشرة بهذا المشروع، فقد كان عليها أن تعلق العمليات في المنطقة بسبب القتال المستمر بين الطالبان والقوات المتمردة لأحمد شاه مسعود، وهو قائد سابق للمجاهدين المعادين للسوفييت، علاوة على ذلك، في عام١٩٩٩ أخضعت أفغانستان للعقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة بسبب رفض كابول تسليم أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة لأجل محاكمته بتهمة علاقته بتفجيرات آب/أغسطس ١٩٩٨ للسفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا ـ مايحول بالتالي دون مزيد من التعاون بين شركات النفط الأميركية والطالبان (٧٦).

المسار الأخير لخطوط الأنابيب قيد الدراسة هو أيضاً الأكثر طموحاً: إنه مخطط صيني لنقل نفط وغاز قزوين من كازاخستان وتركمانستان إلى شرقي الصين، بمسافة تبلغ حوالي أربعة آلاف ميل.

بصرف النظر عن العوائق الجغرافية المختلفة أمام هذا المشروع، إذ إن الكثير من

الأرض على طول هذا المسار وعر وجبلي، فإن خط الأنابيب سيمر عبر عدة مناطق تتصف بعدم الاستقرار، بما فيها مقاطعة زينجيانغ الصينية النائية، إن زينجيانغ، الجزء الوحيد من الصين (غير التبت) الذي تشكل الشعوب اللاصينية غالبيته، لطالما كان ممزقاً بفعل الاقتتال بين القوات الحكومية وانفصاليي أويغور Uighur الذين يسعون إلى إقامة ((تركستان الشرقية)) المستقلة (٧٧)، برغم ذلك، فقد أمنت بكين موافقة كازاخستان في عام١٩٩٧ لأجل إنشاء خط أنابيب بطول ألف وثماني مئة ميل من حقل نفط أكتيوبينسك إلى زينجيانغ، تتطلب الخطط المستقبلية إضافة خط أنابيب غاز طبيعي ينقل الموارد الموجودة في كازاخستان وتركمانستان إلى الصين الساحلية (٧٨).

إن مسارات خطوط الأنابيب المختلفة الخارجية من قزوين من المحتمل أن تبقى مواقع صراع دوري لفترة طويلة قادمة، وعندما تبنى خطوط الأنابيب وتتدفق كميات كبيرة من النفط والغاز عبرها بشكل منتظم، فسوف تحظى هذه المسارات دون شك باهتمام استراتيجي كبير من قبل قادة البلدان التي تمر عبرها، وعلى ذلك، فإن مناوئي النظام المعني سوف ينظرون إلى الهجمات على هذه المرافق باعتبارها الوسيلة المثالية لإضعاف الحكم واستنزاف خزينته، يمكن أن تحدث حرب دائمة من الدرجة الدنيا على طول مختلف مسارات خطوط الأنابيب في منطقة قزوين، وإذا فشلت الحكومات المتورطة في جهودها المبذولة لحماية خطوط الأنابيب، فمن المؤكد أنها ستلتفت إلى حلفائها الخارجيين طلباً للعون ـ ما يؤدي إلى زيارة تورط واشنطن وموسكو، في أسوأ الحالات، إلى إرسال جنود مقاتلين أميركيين وروس.

الاضطراب الاجتماعي والسياسي

إن الاستقرار المستقبلي لإنتاج الطاقة في منطقة قزوين مهدد أيضاً عن طريق السخط والاضطراب الواسع الانتشار ضمن الدول الحديثة الاستقلال في المنطقة، فهذه البلدان كانت محكومة حتى عهد قريب جداً من قبل نخبة بيروقراطية تكرّر ذاتها مدربة على أيدي زعامة الحزب الشيوعي في موسكووتدين بالولاء له، وعندما انهار النظام السوفييتي، فإن النخب الشوعية المحلية، التي أعيد تشكيلها الآن كزعماء قوميين، أمسكت

بزمام الحكم وأقامت إمارات محلية وفق نموذج شمولي مستوحى من النظام السوفييتي، هذه الأنظمة، في معظمها، تبنت اقتصاد السوق وزخارف الديمقراطية على الأقل، مع ذلك، فإن بضع دول قد عادت إلى الأساليب الشمولية للاحتفاظ بالسلطة، وهو تطور نفّر قطاعات كثيرة من المجتمع (٧٩).

إن القادة البارزين لدول قزوين الجديدة ـ الرؤساء علييف من آذربيجان، ونازاربايف من كازاخستان، وساريارمورات نيازوف من تركمانستان، وإسلام كريموف من أوزبكستان ـ يبدون متحصنين بشكل راسخ في السلطة، وقد أضفوا جميعاً الشرعية على حكمهم الفردي من خلال شكل ما من العملية الديمقراطية ـ أو كما يقول البعض ((التزيّن بواجهة ديموقراطية)) (٨٠)ـ وكلهم يبدو أنهم يتمتعون بدرجة ما من التأييد الشعبي، لقد نال علييف ونازاربايف، مثلاً فترات حكم مطوّلة من خلال انتخابات تمت مراقبتها بإحكام في عام ١٩٩٨ و١٩٩٩، على التوالي(٨١).

لكن أياً من هؤلاء الحكام الفرديين لم يسمح بازدهار أحزاب معارضة أو صحافة نقدية، وكلهم يتكلون على أفراد أمن الدولة (وهم غالباً بقايا جهاز الاستخبارات السوفييتية)لقمع المعارضة(٨٢).

برغم القمع، فإن الاضطراب الاجتماعي والسياسي يتنامى في كل أنحاء المنطقة، لقد نبتت أحزاب المعارضة في بلدان كثيرة، وأخذت الحركات العالية تكتسب قوة، وانفجرت المظاهرات المعادية للحكومات في عدد من المناسبات، والأهم من ذلك، هو بروز الحركات الإسلامية المتشدّدة التي تستلهم نظيراتها في الخليج وجنوب غرب آسيا وغالباًما تحصل على دعمها (٨٣)، بالرغم من أن معظم هذه الجماعات مهتمة بالمسائل الدينية والتعليمية، فإن البعض قد حمل السلاح ضد ما يعتبرونه بمثابة أنظمة غربية، معادية، إن المتشدّدين الإسلاميين في أوزبكستان قد هاجموا مكاتب الحكومة هناك وفي قرغيزستان، ولا يزال المتمردون في طاجيكستان يخوضون صراعاًمتقطعاً مع قوات الحكومة (وحلفائها الروس) منذ أوائل التسعينيات، في عام ١٩٩٩، كما أسلفنا، قام جيش متمرد بغزو داغستان الجنوبية بهدف معلن هو إقامة جمهورية إسلامية (٨٤).

إن احتمال الاضطراب تفاقمه تركة الحدود الإدارية السوفييتية المتشابكة.

فلنشر النزاعات القومية وتعزيز مصالحهم، خلق السوفيت حدوداًبين الجمهوريات لاتحمل غالباً سوى علاقة ضئيلة بالتوزع الفعلي للجماعات الإثنية، على سيبل المثال، قامت موسكو بدمج جيب ناغورنو ـ كارباخ المأهول بالأرمن ضمن آذربيجان بدلاًمن أرمينيا، وعلى نحو مشابه، تم دمج منطقة يسكنها الطاجيك بنسبة كبيرة بأوزبكستان، وأدخل عدد من المناطق المأهولة بالأوزبكيين في طاجيكستان وقرغيزستان.

هذه التقسيمات الإقليمية كانت عديمة الأهمية نسبياً أثناء العهد السوفييتي.

لكنها اكتست أهمية كبيرة في عام ١٩٩٢ عندما أصبحت مختلف الحدود الداخلية هي المحددات الخارجية لدول ذات سيادة، في هذا الوضع الجديد، استنفرت بعض الجماهير الإثنية بصفتها جماعات أقليات في دول تحكمها جماعات أخرى معادية، وأدى ذلك إلى تفجّر صراعات انفصالية في بعض المناطق (على نحو بارز في أبخازيا وناغورنو ـ كاراباخ) وإلى اندلاعات دورية للاضطراب الإثني في مناطق أخرى (٨٥)، وبالرغم من التوصل إلى وقف إطلاق النار في بعض مناطق الاقتتال، بما فيها أبخازيا وناغورنو ـ كاراباخ وطاجيكستان، فإن أباًمن هذه النزاعات الكبرى لم يُحلّ تماماً، وإمكانية تجدد القتال تبدو كبيرة (٨٦).

علاوة على ذلك، فإن التوترات تتفاقم بفعل الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراءفي منطقة قزوين.

بالرغم من أن توقيع عقود نفط وغاز جديدة قد أحدث ثراءً سريعاًلعدد صغير من المقاولين المحظوظين ـ معظمهم يتمتع بصلات وثيقة بالنخبة الحاكمة ـ فإن النشاط الاقتصادي ككل قد هبط منذ ١٩٩٠، وعانى معظم الناس من انخفاض حاد في مستوى معيشتهم (٨٧)، ((يُصدم المسافرون المتمردون على المنطقة بشكل شبه فوري بالمرارة العامة والإحساس المتزايد بالحرمان اللذين يشعر يهما معظم المواطنين إزاء حياتهم الآخذة بالتدهور)) على حد تعبير البروفسرو ألكوت Olcott من جامعة كولغيت في ١٩٩٨، ((البلدان تنقسم انقساماً عميقاًمن الداخل، بين أولئك الذين استفادوا من عملية الانتقال وأولئك الذين أفقرتهم هذه العملية (٨٨).

إن اللااستقرار السياسي يوفر فرصة كبيرة لكي تتلاعب القوى الخارجية بالتطورات في المنطقة وتقحم الحكومات المحلية في تحالفات عسكرية أو ترتيبات أمنية أخرى كانت تفضّل أن تتجنبها، هذه التحالفات قد تجعل الدول المجاورة تشعر بإحساس أكبر بانعدام الأمن ـ وتزيد احتمال سعيها لإقامة روابط عسكرية جديدة من تلقاء نفسها، في مثل هذه البيئة يكون اندلاع الحروب بالوكالة هو الأكثر احتمالاً، كما في أميركا الوسطى خلال الثمانينيات، فإن كلاً من واشنطن وموسكو لهما مصلحة أكيدة وكبيرة في بقاء أنظمة قزوينية بعينها، عندما تهدد هذه الأنظمة عن طريق الاضطراب الداخلي أو انتقال الصراعات من بلدان مجاورة، فإن القوى الكبرى الحامية لها من المحتمل أن تستجيب بزيادة عروض العون والمساعدة، ونظراً للموقع المتقلب لكثير من الحدود القزوينية، والارتباطات الإثنية ووالأيديوجية بين مختلف الفصائل المتمردة، فإن أي تفجّر للقتال من المحتمل أن يبدو مهدداً لعدة حكومات وبالتالي يستدعي تورّطاً مضاعفاً من قبل القوتين الكبريين.

إن هذا، بدوره، يمكن أن يؤدي إلى تنافس على الإمداد بالأسلحة بين واشنطن وموسكو، مع محاولة كل طرف أن ينفوّق على الآخر في توريد الأسلحة والعتاد العسكري ـ مترافقاً، كما هو الحال دائماً، بإرسال المستشارين والتقنيين العسكريين.

النار تحت الرماد

حتى بدون تورّط روسيا والولايات المتحدة، فإن حوض بحر قزوين سيكون فريسة للثورانات الدورية والعنف في الفترة المقبلة، إن النتيجة الأكثر احتمالاً لمثل هذا الاحتكاك، كما أشرنا، هي تفجر الصراعات بالوكالة التي تشمل حكومات محلية وجماعات متمردة مدعومة من قبل قوة كيرى، ومثل هذه الخصومات يمكن أن تأخذ شكل قتال شامل، لكن المرجع أكثر هو أن تشمل حرباً من الدرجة الدنيا في المناطق الحدودية والجيوب الإثنية المستعدة للقتال.

لحماية خطوط الأنابيب الحيوية ضد الهجوم والتخريب المتكررين، فإن القادة الإقليميين قد يجبرون على نشر جيوشهم على طول الأجزاء المعرضة للخطر إلى أجل

غير مسمي، يوحي التاريخ بأن الصراعات المتدنية الدرجة من هذا النوع يمكن أن تدوم لسنوات عديدة بدون إحداث تغيير جوهري في معادلة ساحة المعركة، لكن من الممكن أيضاً أن تشهد هذه النزاعات تصعيداً مفاجئاً يؤدي إلى تورط أكبر من قبل القوى الخارجية.

من الواضح أن لا واشنطن ولا موسكو تريدان الانجرار إلى صراعات إقليمية، لكن تقوية هاتين القوتين روابطهما العسكرية في المنطقة وتقديمهما تتحكم بالتطورات الاجتماعية والسياسية في قزوين أو تمنع اندلاع العنف.

ونتيجة لذلك، قد تجدان نفسيهما في وضع تبدو فيه مصالحهما الحيوية في خطر ويبدو التورط العسكري المباشر هو الحل الوحيد، بهذه الطريقة، يمكن أن يبرهن قزوين على أنه مسرح لحريق إقليمي كبير.

ـــــــــــ ٥ ـــــــــــ

حروب النفط في البحر الصين الجنوبي

على الحافة الغربية للمحيط الهادىء يقع المرتكز الثالث للمثلث الاستراتيجي:

بحر الصين الجنوبي، تحدّه من الشمال تايوان والصين، ومن شرق جزر الفلبين، ومن جنوب أندونيسيا وماليزيا، ومن الغرب فيتنام، وبذلك فهو يصل ما بين بعض أكثر الدول ديناميكية وقوة في آسيا، هذه المياه، التي كانت هامة لأمد طويل كتقاطع طرق للتجارة البحري، يُعتقد أيضاً أنها تقبع على مخزونات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وفي حين أن بحر الصين الجنوبي أكبر بكثير من الخليج العربي ويحر قزوين، إلا أنه يشبههما في جانبين حساسين:موارده تحت البحر عرضة للادعاءات المتشابكة والمتنافسة، والدول الداخلة في هذه النزاعات البحرية تبدو مستعدة لاستخدام القوة العسكرية دفاعاً عما تعتبره بمثابة مصالحها القومية الحيوية.

إن ما يدفع الصراع للسيطرة على مخزونات الطاقة في باطن بحرالصين الجنوبي هو النمو الاقتصادي الاستثنائي لمنطقة آسيا ـ المحيط الهادىء، فحتى الأزمة الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧_١٩٩٩ التي لفت المنطقة، كانت اقتصادات بلدان حافة الهادىء تتوسع بمعدلات نمو مذهلة، تتجاوز في بعض الحالات نسبة ١٠ بالمئة بالعالم، بالرغم من أن الأزمة قد بطَّأت أو قلبت النمو الاقتصادي في عدد من هذه البلدان، فقد تبين أن آثارها قصيرة الأجل نسبياً، في الصين وتايوان، لم تحدث الأزمة سوى انخفاض معتدل في المعدلات العالية جداً من التوسّع ـ أكثر من ١١ بالمئة بالعالم في حالة الصين، وكان من المتوقع أن يستأنف التوسع الاقتصادي إيقاعة السريع في كل أنحاء شرق آسيا في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، مستعيداً وضع هذه المنطقة بوصفها المحرك الأول للاقتصاد العالمي (١).

على مدى عقود من الزمن، تطلَّب النمو الاقتصادي في آسيا كميات دائمة التضخم من الطاقة.

وفي معظم تسعينيات القرن العشرين، ازداد استهلاك الطاقة في المراكز الاقتصادية الرائدة العشرة لشرق آسيا (الصين وهونغ كونغ وأندونيسيا واليابان وماليزليا والفلبين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند)بمعدل ٥، ٥ بالمئة بالعالم _حوالي عشرة أضعاف المعدّل في بقية العالم(٢).

يتوقع أن يخف معدل التوسّع في استهلاك آسيا للطاقة بشكل طفيف في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، ولكن، بمعدل ٣، ٧ بالمئة بالعالم، من المرجع أن يبقى متجاوزاً للمعدلات السائدة في أجزاء أخرى من العالم، في العالم ٢٠٢٠، يتوقع أن تستهلك آسيا حوالي ٣٤ بالمئة من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي، مقارنة بنسبة ٢٤ بالمئة لأميركا الشمالية، و١٣ بالمئة لأوروبا الغربية، و١٢ بالمئة للاتحاد السوفييتي السابق وأرووربا الشرقية (٣)، (انظر الجدول ٥-١).

إن حاجة آسيا المتنامية للطاقة سوف تولّد طلباً قوياً بشكل خاص على النفط والغاز الطبيعي، وإذا ثبتت دقة التوقعات الراهنة، فإن أمم آسيا سوف تعتمد على هاتين المادتين لأجل حوالي نصف إجمالي إمدادها من الطاقة في عام ٢٠٢٠، في حالة النفط، فإن هذا يعني أن الاستهلاك اليومي لآسيا سيرتفع من ١٩مليون برميل باليوم (المعدل في عام١٩٩٧) إلى ٣٣مليون برميل في نهاية هذه الفترة، وهذه الكمية المضافة من النفط ـ حوالي ١٤مليون برميل باليوم ـ تعادل الاستهلاك الحالي في أميركا اللاتينية، والشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي السابق مجتمعين، وسيتعين زيادة إمداد آسيا من الغاز الطبيعي بكمية أكثر ضخامة، لتلبية الطلب المتوقع في عام٢٠٢٠ (٤).

إن الحصول على كل هذا النفط والغاز الطبيعي الإضافيين سيكون شاقًا بالنسبة لأمم آسيا لأن المنطقة تفتقر إلى احتياطيات الهيدروكربون الكافية الخاصة بها، وبالرغم من أن بضعة بلدان، بما فيها الصين وأندونيسيا، تمتلك مخزونات متواضعة من البترول والغاز الطبيعي، فإن أياً منها لا يمتلك كميات هامة حقاً، كتلك الكميات الموجودة في منطقتي الخليج وبحر قزوين، في نهاية تسعينيات القرن العشرين، كانت البلدان الآسيوية تنتج حوالي ٧ مليون برميل من النفط باليوم، لكنها كانت تستهلك ١٩ مليون برميل، وفي عام ٢٠٢٠ ستكون الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك قد تضاعفت، حيث ستصل الواردات الصافية

إلى ٢٥ مليون برميل باليوم (٥)، ويسود وضع مشابه مع الغاز الطبيعي:بالرغم من أن آسيا في الوقت الحالي تنتج من الغاز تقريباً بمقدار ما تستهلك، فإنها ستصبح معتمدة بشكل متزايد على الإمدادات المستوردة مع مرور الزمن.

الجدول ٥ . ١: استهلاك الطاقة المتوقع في آسيا، في الفترة ١٩٩٠ . ٢٠٢٠ (كوادريايون وحدة طاقة بريطانية BTU).

التاريخ			التوقعات				متوسط تغير النسبة المئوية السنوية
المنطقة / البلد	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	١٩٩٧ - ٢٠٢٠
آسيا النامية (إجمالي)	٥١،٤	٧٥،٣	١٠٥،٠	١٢٦،٤	١٤٤،٣	١٧٢،٦	٣،٧
الصين	٢٧،٠	٣٦،٧	٥٥،٠	٦٨،١	٧٩،٢	٩٧،٣	٤،٣
الهند	٧،٨	١١،٨	١٧،٠	٢٠،٤	٢٣،١	٢٧،٣	٣،٧
كوريا الجنوبية	٣،٧	٧،٥	٩،٣	١٠،٧	١١،٩	١٣،٤	٢،٦
بلدان أخرى	١٣،٠	١٩،٣	٢٣،٧	٢٧،٢	٣٠،١	٣٤،٧	٢،٦
آسيا المصنعة (إجمالي) (❖)	٢٣،٠	٢٧،١	٢٩،٢	٣١،١	٣٢،٢	٣٣،١	٠،٩
اليابان	١٨،١	٢١،٣	٦،٢٢	٢٤،١	٢٤،٨	٢٥،٤	٠،٨
العالم (إجمالي)	٣٤٦،٧	٣٧٩،٩	٤٤٩،٠	٥٠٠،٢	٥٤٤،٤	٦٠٧،٧	٢،١

المصدر: US. Department of Energy, International Energy Outlook 2000

(❖) تشمل استراليا ونيوزيلاندا.

إن الطلب المتزايد على الطاقة في آسيا سيؤثر على بحر الصين الجنوبي بطريقتين هامتين، أولاً، إن الدول التي تقع حدودها في المنطقة سوف تسعى بدون شك إلى تحقيق الحد الأقصى لحريتها في الوصول إلى الموارد في باطنه لكي تقلل من اعتمادها على الواردات، ثانياً، إن عدة بلدان شرق آسيوية أخرى، بما فيها اليابان وكوريا الجنوبية، تعتمد اعتماداً حيوياً على إمدادات الطاقة الواقعة في أماكن أخرى، والتي يجب أن تشحن كلها تقريباً بالسفن من خلال بحر الصين الجنوبي، تلك الدول ستسعى بشكل طبيعي إلى منع أي تهديد للتدفق المستمر للموارد، هذه العوامل، مجتمعة، جعلت بحر الصين الجنوبي بؤرة المنافسة على الطاقة في منطقة أسيا ـ المحيط الهادىء (٦).

حتى الأن، لم تثِر المنافسة على الطاقة في المنطقة سوى تفجّرات صغيرة للعنف، وفي معظم الحالات تنطوي على صدامات بين القوى البحرية للدول المتجاورة، هذه التفجرات نشأت إلى حد كبير عن الإدعاءات المتنافسة بالحق في أرخبيل سبراتلي Spratly، وهو سلسلة طويلة من الأرصفة البحرية والمياة الضحلة، والجزر التي تمتد مئات الأميال عبر المنطقة، ولأن امتلاك الجزر يمكن استخدامه لإضفاء الشرعية على الإدعاءات بالحق في المياه المحيطة ـ وبالموارد في باطنها ـ فإن الأمم المعينة حاولت أن تفرض السيطرة على أكبر عدد ممكن من هذه الكتل، لقد أقامت خمس دول على الأقل (الصين وماليزيا والفلبين وتايوان، وفيتنام) قواعد عسكرية أو مخافر بحرية في جزر سبراتلي، واندلع القتال في عدة مناسبات عندما سعت واحدة أو أخرى من هذه الدول إلى طرد قوات الدولة الأخرى، في عام ١٩٩٩، تم الإبلاغ عن وقوع ثلاثة عشر حادثاً من هذا النوع، تفصل بينها فترات تزداد قصراً (٧)، (انظر الجدول ٥-٣).

إن هذه الحوادث مقلقة لعدة أسباب، فبالرغم من أن الدول المتورطة قد نجحت حتى الآن في تفادي اشتباك عسكري كبير، ثمة إشارات على تزايد التوتر في المنطقة، لقد أصبحت الصين أكثر حزماً في المنطقة، وبدأ سباق تسلح إقليمي، بالإضافة إلى ذلك، فقد وضعت الحكومة الفلبينية موضع التنفيذ معاهدة الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة للحصول على الدعم الأميركي لأجل المساعي الهادفة إلى طرد القوات الصينية من الجزر التي تدعي مانيلا الحق فيها.

وسعت اليابان أيضاَ إلى تعزيز موقعها في المنطقة فالتمست، أيضاً، الدعم العسكري الأميركي، إن صداماَ مستقبلياًفي جزرسبراتلي يمكن أن يشعل صراعاً أكبريكثير، يشمل قوات عدة قوى كبرى.

إن بحر الصين الجنوبي ليس المنطقة الوحيدة في آسيا التي يمكن أن تشهد تفجر صراع كبير في السنوات المقبلة، فالمنطقة تواجه أيضاً إمكانية حدوث حزب بين الصين وتايوان، وبين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، لكن هذه النزاعات، التي نشأت أثناء فترة الحرب الباردة، قد فقدت بعضاً من مباشريتها وحقدها، (في الحقيقة، يبدو أن الكوريتين تدرسان إعادة الوحدة)، غير أن من المحتمل أن يشتد النزاع على بحر الصين الجنوبي، مع

ازدياد المنافسة الإقليمية على مخزونات الطاقة الحيوية.

العوامل الجيو ـ سياسية للطاقة في آسيا

إن الحاجة إلى إمدادات إضافية ستبرهن على كونها إحدى التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه القادة الآسيويين في العقود القادمة، فالثروة الوطنية المتنامية، ستزوّد كثيراًمن هذه الدول بالأموال اللازمة لمشاريع الطاقة المحلية الجديدة، وشراء الإمدادات المستوردة حيث يكون ذلك ضرورياً، لكن، عندما يستمر الطلب في الارتفاع، فإن المخزونات المحلية سوف تستنزف وسوف تشند المنافسة على الإمدادات المستوردة، وذلك، بدوره، سيكون له أثر عميق على السياسة ضمن المنطقة وعلى العلاقات بين هذه البلدان والعالم عموماً.

إن الروابط بين الطلب على الطاقة والسياسة الخارجية ستكون قوية على وجه الخصوص حالة الصين واليابان، الدولتين الأقوى في المنطقة والمستهلكتين الرئيسيتين للطاقة، يأمل كلا البلدان في إحراز مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، وسيكونان بحاجة لتأمين إمدادات إضافية من الطاقة لجعل ذلك ممكناً، ويتوقع أن يتضاعف استخدام الصين للطاقة فيما بين ٢٠٠٠و٢٠٢٠، ليرتفع من ٤٤ إلى ٩٧ كوادريليون وحدة طاقة بريطانياBTU بالعالم، أما استهلاك اليابان فسيرتفع حوالي ٢٥ بالمئة، من ٢٠ إلى ٢٥ كوادريليون، وإذا ثبتت دقة هذه التوقعات، فإن الصين واليابان معاً ستمثلان خُمس إجمالي استهلاك الطاقة العالمي في عام ٢٠٢٠_ تقريباًنفس الكمية المستهلكة من قبل أوروباالغربية وأميركااللاتينية مجتمعتين، (انظرالجدول٥-٢).

إن تأمين كل هذه الطاقة سيشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للقادة الصينيين واليابانيين، تعتبر الصين في وضع أفضل نوعاً ما من اليابان بهذا الخصوص، لأنها تمتلك مخزونات محلية هامة من النفط والغاز الطبيعي والفحم، حتى عام ١٩٩٣، كانت تصدّر من النفط أكثر مما تستورد، وتحصل حالياً على جل نفطها وغازها الطبيعي من مصادرمحلية، مع ذلك، فإن الصين محظوظة بشكل خاص بامتلاك الفحم:في عام ١٩٩٩ قدرت شركة BP Amoco أن احتياطيات الصين من الفحم تصل إلى ١١٤، ٥ بليون طن متري، أو حوالي ١٢

بالمئة من إجمالي المخزون العالمي (٩)، وتتجه بكين إلى زيادة اعتمادها على مخزونها الوفير من الفحم لأجل احتياجاتها من الطاقة، وبحسب وزارة الطاقة الأميركية، فإن حصة الفحم من إجمالي استهلاك الصين من الطاقة سيرتفع من ٤٧، ٥ بالمئة في عام ١٩٩٥ إلى ٧٧، ٤ بالمئة تقريباً في عام ٢٠١٥ (١٠).

الجدول ٥ . ١: استهلاك الطاقة المتوقع في آسيا، في الفترة ١٩٩٠ . ٢٠٢٠ (كوادريايون وحدة طاقة بريطانية BTU).

	التاريخ		التوقعات				متوسط تغير النسبة المئوية السنوية
المنطقة / البلد: نوع الوقود	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	١٩٩٧ . ٢٠٢٠
الصين / النفط (م ب ي)	٢،٣	٣،٨	٥،٤	٧،١	٨،٨	٩،٥	٤،١
الغاز الطبيعي (ت ق م)	٠،٥	٠،٧	٢،٤	٣،٩	٣،٨	٨،٦	١١،٢
الفحم (م ط أ)	١،١٢٤	١،٥٣٢	٢،١٦١	٢،٥٨٤	٢،٨٨٢	٣،٦٥٨	٣،٩
اليابان / النفط (م ب ي)	٥،١	٥،٧	٥،٨	٦،٠	٦،٢	٦،٣	٠،٤
الغاز الطبيعي (ت ق م)	١،٩	٢،٣	٢،٩	٣،٢	٣،٤	٧،٣	٢،٠
الفحم (م ط أ)	١٢٥	١٤٣	١٦٤	١٦٨	١٧٣	١٧٥	٠،٩
كوريا الجنوبية / النفط (م ب ي)	١،٠	٢،٣	٢،٧	٣،١	٣،٤	٣،٦	٢،٠
الغاز الطبيعي (ت ق م)	٠،١	٠،٥	٠،٨	١،١	١،٥	٢،٤	٦،٨
الفحم (م ط أ)	٤٢	٦٥	٧١	٨١	٨٧	٨٩	١،٤

المصدر: US. Department of Energy, International Energy Outlook 2000

م ب ي = مليون برميل باليوم.

ت ق م = تريليون قدم مكعب.

م ط أ = مليون طن أمريكي.

إن اعتماد الصين الكبير على إمدادات المحلية من الفحم له مزايا اقتصادية جلية لكن أيضاً مشاكل هامة طويلة الأمد، بداية، إن الحرق الكثيف للفحم لتوليد الطاقة الكهربائية والاستخدام الصناعي يحدث مستويات خطيرة من تلوث الهواء في أجزاء كثيرة من البلاد، مسبباً ضرراً بيئياً هائلاً ومشاكل صحية حادة ومكلفة، بالإضافة إلى الغلاف الجوي العلوي، وهو ما يزيد بشكل أساسي من مساهمة الصين في زيادة غازات ((الدفيئة)) الحابسة للحرارة، في الوقت الحالي تُصدر الصين ١٣ بالمئة من انبعاثات الكربون العالمي، مقارنة

بنسبة ٢٤ بالمئة للولايات المتحدة، وفي عام ٢٠٢٠ يُتوقع أن ترتفع حصة الصين إلى ٢١بالمئة، في حين ستهبط حصة الولايات المتحدة إلى٢٠بالمئة(١١).

هذه الفورة في انبعاثات كربون الصين ستزيد من صعوبة تنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢حول التغيرالمناخي، الذي يطالب كافة الدول بالتعاون في تخفيض تراكم غازات الدفيئة.

إن الاعتماد الشديد على الفحم سوف يعوق أيضاً تطوير البنية التحتية للنقل في الصينن، التي تعتمد بشكل متزايد على المركبات والسفر جواً، ففي الوقت الحالي، لا يوجد سوى حوالي سيارتين لكل مئة شخص في الصين، مقارنة بحوالي أربعين لكل مئة شخص في البلدان المصنَّعة الأقدم عهداً.

مع ذلك، فإن ملكية السيارات في الصين ترتفع بنسبة ١٢ إلى ١٤بالمئة كل عام، ويمكن أن تزداد بشكل أسرع في السنوات القادمة مع اكتساب المزيد من الصينيين لمستوى معيشة الطبقة الوسطى (١٢)، إن السفر جواً يزداد أيضاً بنسبة مذهلة، وبلغ في السنوات الأخيرة متوسّطاً يزيد عن ٢٠بالمئة كل عام (١٣)، كل هذا، متضافراً مع التوسع المستمر للصناعة التي تستخدم الموارد الأولية النفطية، سوف يحدث ارتفاعاً مطّرداً في الطلب على النفط (١٤).

لإشباع هذه الحاجات وتقليل استخدام الفحم في مناطق المدن الكبرى، ستحتاج الصين إلى زيادة ضخمة في استهلاكها من النفط والغاز الطبيعي.

فبحسب وزارة الطاقة الأميركية، سيرتفع استهلاك الصين من النفط من ٣، ٨ مليون برميل باليوم في عام ١٩٩٧ إلى ٩، ٥ مليون برميل في عام ٢٠٢٠، بزيادة قدرها ١٥٠بالمئة، وفي الوقت نفسه، سيرتفع استهلاك الغازالطبيعي بحوالي ١١٢٩بالمئة، من ٠، ٧إلى ٨، ٦تريليون قدم مكعب بالعالم(١٥)، ومن المشكوك فيه إلى حد كبير أن الإنتاج المحلي من هذه الهيدروكربونات سوف يساير النمو في الطلب، ففي عام ١٩٩٩، كانت الصين تنتج ٣، ٢مليون برميل باليوم وتستهلك حوالي ٤، ٤ مليون برميل، بوجود فجوة استيراد قدرها ١، ٢مليون برميل باليوم (١٦)، وفي عام ٢٠٢٠ سترتفع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك إلى مايقدر ب ٥، ٩ مليون برميل باليوم (١٧).

وسوف تزداد واردات الغاز البيعي لكن بشكل هام على مدى هذه الفترة.

إن الصين، التي تأمل بتقليل اعتمادها على النفط المستورد إلى الحد الأدنى، قد سعت إلى زيادة الإنتاج في حقولها المحلية، لكن برغم الجهود المضنية، لم تتمكن بكين من استخراج إمدادات إضافية من النفط من مكامنها الموجودة، والتي يُستنزف الكثير منها بشكل خطير، لقد كان المسؤولون الصينيون يأملون في التعويض عن الاحتياطيات الآخذة بالهبوط في المواقع القديمة من خلال الاستثمار المسرَّع لحوض تاريم في الصين الغربية، لكن إنتاج النفط في هذه المنطقة النائية لم يتطابق مع التوقعات، ونتيجة للإقرار بأن حقول الصين على اليابسة لن تكون قادرة على إنتاج إمدادات إضافية كبيرة من النفط، وعدم الرغبة في أن تصبح معتمدة بشدة على المصادر الأجنبية للطاقة، أخذت بكين تشدد على تطوير المصادر في عرض البحر، وهذا، بدورة، أدى إلى الاهتمام الصيني المتزايد بإمكانيات الطاقة الكامنة لبحري الصين الشرقي والجنوبي (١٨).

في الوقت الحاضر، تتركز معظم عمليات تنقيب الصين في عرض البحر في المناطق الساحلية، وخصوصاً خليج تشيهلي (مقابل شاطىء الصين الشمالية الشرقية) ومصب نهر بيرل (قرب هونغ كونغ وماكاو)، مع ذلك، فإن الصين تحول اهتمامها، على نحو متزايد، إلى الحقول الواعدة في المياه الأكثر عمقاً، في عام ١٩٩٢، أعلنت بكين ادعائها الرسمي بالحق في جزر سبراتلي وباراسل وفي كافة الموارد الكامنة في باطن المناطق المتاخمة لبحر الصين الجنوبي، وعلى هذا الأساس، منحت الصين آنئذ امتيازات تنقيب لعدد من الشركات الغربية لإنتاج الطاقة في مناطق واقعة قبالة ساحل فيتنام (١٩)، ولحماية مصالحها الاستراتيجية الجديدة في هذه المنطقة، قامت الصين أيضاً بتوسيع وجودها العسكري هناك.

فيما يتعلق باليابان، من المرجّح أن يصبح تحدي الحصول على الطاقة الكافية أكثر إلحاحاً، نظراً لما تعانية البلاد من ندرة ملحوظة في المخزونات المحلية، فالنفط، الذي يؤمن ٥٦ بالمئة من إجمالي احتياطيات اليابان من الطاقة، يجب الحصول عليه من مصادر أجنبية، نظراً لأن المخزونات المحلية متناهية الصغر - حوالي ٦٠ مليون برميل، أو يكفي لاستهلاك عشرة أيام، إن اليابان تمتلك مخزونات أكبر قليلاً من الفحم والغاز الطبيعي،

لكنها لا تزال تعتمد على المصادر الأجنبية لأجل ٩٩ بالمئة من استهلاكها السنوي من الفحم و٩٧ بالمئة من استهلاكها من الغاز، وتولد الطاقة النووية والطاقة المائية بعضاً من كهرباء اليابان، لكن إمدادات المستوردة من النفط والفحم والغاز تلبي حالياً حوالي أربعة أخماس احتياجات البلاد الأساسية من الطاقة (٢٠).

حاولت الحكومة اليابانية التقليل من اعتماد البلاد على الإمدادات المستوردة من الطاقة عن طريق الاستثمار المكثف في القدرة النووية:فهي تملك الآن واحداً وخمسين مفاعلاً لتوليد الكهرباء - أكثر من أي بلد آخر باستثناء الولايات المتحدة وفرنسا - وهي تبني عشرة مفاعلات أخرى، مع ذلك، فإن مساعي اليابان لأن تصبح مكتفية ذاتياً في إنتاج الطاقة النووية من خلال المفاعلات المولودة العاملة على البلوتونيوم قد أثبتت، حتى الآن، فشلها الذريع.

لذلك فإن طوكيو ستبقى معتمدة اعتماداً شديداً على المصادر المستوردة للطاقة في المستقبل المنظور (٢١)، إن اعتماد اليابان المستمر على الطاقة المستوردة له دلالات جيو- سياسية واضحة.

فالبلد حالياً يحصل على حوالي ٧٥ بالمئة من نفطه من الخليج (٢٢)، وهذه النسبة المئوية يتوقع أن ترتفع في الأعوام المقبلة عندما تبدأ المصادر الأخرى للنفط بالنضوب، ومن المفترض أن ينتقل كل هذا النفط عن طريق ناقلات النفط عبر المحيط الهندي ومن خلال مضيق ملقا (يفصل بين ماليزيا وأندونيسيا)ويمر قطرياً عبربحر الصين الجنوبي، إن الجزء الأخير من هذا المسار يُستعمل أيضاً من قبل الكثير من السفن التي تجلب الفحم من أستراليا والغاز الطبيعي المسيّل من أندونيسيا، لذلك، فإن حماية حركة الناقلات من خلال هذه المعابر سيشكل أولوية استراتيجية بالنسبة لليابان(٢٣).

وفي حبن أن الصين واليابان ستستهلكان حصة كبيرة جداً من الطاقة المستهلكة في آسيا، فإنهما ليستا الدولتين الوحيدتين ذوات الشهية المتزايدة للغاز والنفط، فثمة عدة بلدان أخرى، بما فيها أندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند وفيتنام، ستحتاج أيضاً إلى إمدادات زائدة من الطاقة.

بالرغم من أن بعض هذه الدول يمكنها أن تلبي الحاجات الراهنة بمخزونات محلية (أندونيسياو ماليزيا وفيتنام تمتلك النفط، وتمتلك أندونيسيا أيضاً الفحم والغاز الطبيعي)، فإنها جميعاً ستحتاج إلى استكمال الإمدادات المحلية بالطاقة المستوردة، علاوة على ذلك، فإنها جميعاً تعتمد على التجارة عن طريق البحر لأجل واردات الموارد الحيوية وصادراتها، والأهم من ذلك، أنها جميعاً باستثناء كوريا الجنوبية قد أقامت دعاوى بالحق في مناطق تطوير واسعة بعيداً عن الشاطىء في البحر الصين الجنوبي، مايجعلها منافسات محتملة للصين ومنافسة لبعضها البعض في استغلال موارد الطاقة في قعر البحر.

إن الحصول على إمدادات متزايدة من الطاقة سوف يكون تحدياً على وجه الخصوص بالنسبة لكوريا الجنوبية وتايوان ـ فكلتاهما، مثل اليابان، تمتلكان مصادر طاقة قليلة جداً خاصة بهما ولذلك تعتمدان إلى حد كبير على الإمدادات المستوردة، وهذان البلدان، معاً، كانا يستهلكان ٢، ٩ مليون برميل من النفط باليوم في عام ١٩٩٩ـ تقريباً نفس الكمية المستهلكة من قبل ألمانيا ــ إلى جانب كميات هائلة من الفحم والغاز الطبيعي المسيَّل(٢٤)، من منظور استراتيجي، فإن البلدين يجدان نفسيهما في موقف مشابه لموقف اليابان: إنهما معتمدان اعتماداً كبيراً على واردات النفط من الشرق الأوسط، التي تنقل معظمها بالسفن من خلال بحر الصين الجنوبي.

تحتل أندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام موقعاً جيوستراتيجياً مختلفاً نوعاً ما، فكلها تمتلك بعض الإمدادات المحلية من الطاقة وتصدر قسماً من ناتجها إلى بلدان أخرى في المنطقة، لكنها جميعاً، عدا أندونيسيا، معتمدة على الإمدادات المستوردة من أجل قسم من استهلاكها من الطاقة على الأقل، بل إن أندونيسيا ستنضمّ إلى صفوف مستوردي النفط في أوائل القرن الحادي والعشرين، لذلك، فإنها، مثل كوريا الجنوبية وتايوان، تشترك بمصلحة حيوية في أمن خطوط التجارة البحرية، إن قلقها على الأمن البحري يزداد تضخماً لأن قسماً كبيراً من مخزوناتها النفطية والغازية تقع في حقول في عرض البحر ـ بالدرجة الأولى في بحر الصين الجنوبي والمياه المتاخمة، من غير المفاجئ أن تطوير هذه الحقول قد دفع الأمم المعنية إلى وضع تشديد أكبر بكثير على

حماية أراضيها في عرض البحر.

إن ما يجعل هذا الوضع غير مستقرّ للغاية هو أن كثيراً من النطاقات الاقتصادية الحصرية (EEZs) لهذه الدول تتداخل بعضها مع بعض، مسببة نزاعات إقليمية معقدة، فحقول النفط والغاز المربحة لخليج تايلاند، على سبيل المثال، تقع في مناطق تدعي الحق فيها كمبوديا وماليزيا وتايلاند وفيتنام؛ وحقل الغاز الطبيعي الغني في منطقة جزيرة ناتونا تدعي الحق فيه الصين وأندونيسيا وماليزيا وفيتنام، وعندما يرتفع الطلب على الطاقة، فإن القيمة التي تعلّقها الأمم التي تدعي الحق في هذه المناطق ستزداد حتماً، في ظل هذه الظروف، من المحتمل أن تصبح النزاعات على امتلاك النطاقات الاقتصادية الحصرية في عرض البحر حامية ومستعصية بشكل متزايد، وهذا سينطبق على كل مثل هذه النزاعات ـ لكن أياً منها ليس أكثر احتمالاً لأن يحدث صراعاً كاملاً من الصراع على التحكم بموارد بحر الصين الجنوبي.

الادعاءات المتضاربة في بحر الصين الجنوبي

إن بحر الصين الجنوبي، الذي طالما كان هاماً بصفته شرياناً كبيراً لحركة السفن العالمية، قد اكتسب أهمية إضافية في السنوات الأخيرة بسبب التوقعات بأنه يؤوي مخزونات كبيرة من الطاقة، إن مقدار اتساع هذه المخزونات لا تزال مسألة حدس: فنظراً لإجراء القليل جداً من التنقيب في المنطقة، يفتقر الخبراء إلى المعطيات الكافية لتكوين تخمينات موثوقة للإمدادات غير المستخرجة، وقد ذكرت وزارة الجيولوجيا والموارد المعدنية الصينية أن بحر الصين الجنوبي يضم كمية كبيرة تقدر بـ١٣٠ بليون برميل من النفط ـ وهو مقدار أكبر من مخزونات أوروبا وأميركا اللاتينية مجتمعتين (٢٥)، والرغم من أن إثبات هذه التقديرات وغيرها سيتطلب عمل مسح شامل، فإن بلداناً كثيرة في المنطقة تأثّرت بهذا الاحتمال بدرجة كافية للإدعاء بحقوق إقليمية طموحة، وهي مستعدة أيضاً للدفاع عن قطاعاتها الإقليمية ضد المدعين المنافسين(٢٦).

إن النظام القانوني الذي يحكم امتلاك مصار الطاقة البعيدة عن الشاطئ حديث نسبياً ولم يخضع للاختبار، ما يسمح بنشوب اختلاف واسع بشأن تطبيقه، فوفقاً لميثاق

الأمم المتحدة حول قانون البحار، تستطيع الأمم التي تحدّ محيطاً أو بحراً أن تدعي الحق في نطاق اقتصادي حصري يشمل المياه الشاطئية وصولاً إلى مسافة ٢٠٠ ميل عن خط الساحل، وعندما تتداخل مثل هذه المنطقة مع منطقة تدعي الحق فيها دولة مجاورة، يمكن لكل دولة إدعاء الحق بنطاق اقتصادي حصري يصل إلى خط متساوي البعد بينهما، هذا المبدأ يعمل بنجاح معقول إذا لم يكن ثمة جزر أو معالم بعيدة عن الشاطئ أو إذا كانت الدول المعنية متفقة على ملكية هذه المعالم، لكن عندما تكثر الجزر في المياه المعنية أو عندما تُتنازع ملكية هذه الجزر، يكون احتمال الاختلاف والصراع عظيماً(٢٧).

إن بحر الصين الجنوبي، بحدوده الساحلية غير المنتظمة إلى حد كبير وسلاسل جزره العديدة، هو كابوس فيما يتعلق بتحديد وتحكيم حدود الناطق الاقتصادي الحصري، فالصين وفيتنام، مثلاً، قد تناوشتا على حدودهما البحرية في خليج تونكين؛ وماليزيا والفلبين تدعيان الحق في مساحات قبالة بورنيو الشرقية؛ وتصارعت ماليزنا وفيتنام على حدودهما المشتركة في خليج تايلاند، هذه النزاعات معقّدة بما فيه الكفاية، لكن ما يلقي بظله على كل هذه النزاعات الأخرى هو ادعاء الصين بالحق في أرخبيل سبراتلي بكامله، إن الصين ، بادعائها بهذه الجزر، تسعى إلى إقامة نطاق اقتصادي حصري يغطي معظم بحر الصين الجنوبي ـ وهو موقف يضعها في صراع مباشر مع بروناي وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام، التي تدعي كل منها الحق في قطاعات مهمة من جزر سبراتلي ومياهلي المحيطة(٢٨).

إن الصراع على الطاقة في بحر الصين الجنوبي هو، بدرجة كبيرة، نزاع على جزر سبراتلي، فهذه المجموعة المؤلفة من أربعمائة أو نحو ذلك من الجُزيرات، والشعاب والأرصفة والصخور ـ والكثير منها لا تُرى إلا عند الجَزْر فقط ـ تنتشر فوق حوالي ثمانين ألف ميل مربع من المحيط، وهذه الجزر، بالرغم من كونها أصغر من أن تعيل سكاناً دائمين، هي موضع ادعاء جزئي أو كلي بالحق فيها من قبل ست دول: يروناي والصين وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام، تدعي الصين وتايوان، اللتان تتحدثان عن وجود روابط تاريخية تربطهما بالمنطقة، الحق بسلسلة سبراتلي كاملة؛ وتدعي الفلبين وفيتنام الحق

في قطاعات هامة من السلسلة؛ وتدعي الدول الأخرى الحق في جزر منفردة تقع ضمن نطاقاتها الاقتصادية الحصرية الساحلية الممتدة لمسافة مئتي ميل (٢٩).

(انظر الخريطة).

تبني الصين ادعائها في سلسلة سبراتلي ·التي تطلق عليها اسم جزر نانشا) على الإدارة الصينية المستمرة للأرخبيل منذ عهد سلالة تانغ (٦١٨ ـ ٩٠٧) ، وتعزيزاً لهذا المطلب، يروي المسؤولون الصينيون روايات مختلفة عن عمليات بحرية وملاحية صينية في هذه المنطقة على مدى قرون متتالية، لكن يعتقد معظم الخبراء الغربيين، أن هذه العمليات كانت متقطعة ومحصورة إلى حد كبير بحملات صيد الأسماك (٣٠)، ومع ذلك فإن الهيئة التشريعية العليا للصين، اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني، أعلنت رسمياً السيادة الصينية على كامل أرخبيل سبراتلي في عام ١٩٩٢ ، هذا الإجراء، المعروف باسم القانون المتعلق بالمياه الإقليمية ومناطقها المجاورة أيضاً، فوّض جيش التحرير الشعبي (PLA) باستخدام القوة إذا تطلّب الأمر للدفاع عن الجزر ضد هجوز أو احتمال أجنبي (٣١).

ودعماً لهذه الادعاءات، انخرطت الصين في نشاطات عديدة تهدف إلى إظهار نيتها في احتلال هذه المنطق بكاملها والسيطرة عليها أخيراً، وتشمل هذه النشاطات إقامة مواقع عسكرية أمامية على الجزر الخالية، والمناورات البحرية الدورية، ومنح امتيازات التنقيب والاستخراج لشركات النفط الدولية في المياه الخاضعة للمنافسة، وفي أحيان قليلة القيام باستعراض للقوة (٣٢)، وفي حين وافقت بكين على مناقشة مستقبل جزر سبراتلي مع الدول الأخرى في المنطقة وحتى التفاوض على خطط التطوير المشتركة، فإنها لم تتخلَّ أبداً عن اقتناعها بأن المنطقة بكاملها تخضع للسيادة الصينية (٣٣).

إن حق ملكية الصين لجزر سبراتلي موضع تنازع من قبل المدعين الآخرين بالجزر، الذين يستشهدون جميعاً بالعوائل التاريخية وبميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار لتحسين مواقفهم، كانت الدولة الأكثر إصراراً حتى الآن من بين هذه الدول فيتنام التي، مثل الصين، تبني ادعاءها بجزر سبراتلي على الاستعمال والاحتلال منذ زمن طويل (أساساً من قبل صيادي الأسماك الذين يقيمون مقرّات مؤقتة على الجزر)، كانت فيتنام

أيضاً الدولة الأولى في المنطقة التي تمنح عقود التنقيب عن النفط لشركات الطاقة الأجنبية لأجل استخراج الموارد تحت المائية لبحر الصين الجنوبي ـ وهو إجراء بُدئ به في ظل الحكومة الفيتنامية الجنوبية القديمة المدعومة من الولايات المتحدة واستمر العمل به من قبل النظام الحالي، لحماية هذه الأعمال ولمزيد من الإصرار على ادعاءاتها الإقليمية في وجه الضغط الصيني المتزايد، نشرت فيتنام قواتها البحرية في جزر سبراتلي وأقامت مواقع عسكرية على عشرين أو نحو ذلك من الأرصفة والجزر(٣٤).

وتدعي تايوان أيضاً، تحت قناعها بصفتها جمهورية الصين، الحق في كامل منطقة جزر سبراتلي، وبالرغم من كون تايبي أقل إصراراً بهذا الخصوص من بكين، فقد استخدمت الحجج التاريخية نفسها لدعم حجتها بأن غالبية بحر الصين الجنوبي تقع ضمن مياهها الإقليمية، (بالفعل، ثمة دليل على أن تايبي وبكين ـ رغم خلافاتهما الحادة على قضايا أخرى كثيرة ـ قد تعاونتا في تطوير موقف مشترك من النزاع على سبراتلي)(٣٥).

ثمة قطاع كبير من الأرخبيل تدعيه الفلبين لنفسها أيضاً ، يقع إلى شرق تشكيل سبراتلي الرئيسي، تطلق مانيلا على مجموعتها من الأرصفة والجزر اسم كالايان Kalayaan (أي أرض الحرية)، وعلى غرار المدعين الآخرين، أقامت مخافر صغيرة على عدد من هذه الكتل، كما منحت الحكومة أيضاً عقود استخراج لشركات نفط أجنبية تسعى للوصول إلى حقول عرض البحر الواعدة في المنطقة الواقعة بين جزيرة بالاوان وسلسلة جزر سبراتلي الرئيسية(٣٦).

أخيراً، تدعي بروناي وماليزيا الحق بأجزاء من منطقة سبراتلي الجنوبية، إن أياً من هذه الادعاءات لا تُقارن في اتساعها بتلك الادعاءات المقدمة من قبل الصين وفيتنام وتايوان والفلبين، لكنهما تتدخلان في مناطق تدّعيها هذه الدول الأخرى، تدعي سلطنة بروناي، وهي دولة صغيرة على الساحل الشمالي لبورنيو، الحق في نطاق اقتصادي حصري ضيق يمتد مئتي ميل إلى داخل بحر الصين الجنوبي، وتدعي ماليزيا الحق في نطاق اقتصادي متاخم لمنطقة ناتونا، عند الحافة الجنوبية لبحر الصين الجنوبي، ونطاق آخر قبالة صباح، على الرأس الشمالي الشرقي لبورنيو، لدعم موقعها في هذه المناطق، أقامت ماليزيا مخافر عسكرية على عدد من الجزر(٣٧).

بالرغم من أن المدَّعين بجزر سبراتلي قد اختاروا بشكل عام أن يتجنبوا المواجهة العسكرية أحهم مع الآخر، فقد كان ثمة عدد من الصدامات العنيفة لأجل السيطة على جز وأرصفة بعينها، هذه الحوادث، في معظمها، شملت مطاردة صيادي الأسما: من بلده يزعم أنه يصطاد في مناطق يسيطر عليها بلد آخر والقبض عليهم، غير أن هذه الأحداث قد بلغت، في عدة مناسبات، ما هو أكثر خطورة (٣٨).

وقع أول حادث كبير في آذار / مارس ١٩٨٨، عندما سيطرت القوات الصينية على ست جزر في قطاع من السلسلة طالما كانت تدعي فيتنام الحق فيه (٣٩)، تبع ذلك اشتباك بحري قصير أُغرقت فيه ثلاث قطع بحرية فيتنامية وقتل اثنان وسبعون بحاراً، لقد شكّل ذلك أول استخدام للقوة العسكرية من قبل بكين في سلسلة سبراتلي، وهو أيضاً أول عمل عسكري تعمل فيه القوات البحرية الصينية بطريقة هجومية خارج المياه الساحلية للصين (٤٠)، (انظر الجدول ٥ ـ ٣).

منذ ١٩٨٨، سيطرت الصين على عدد من الجزر الأخرى في سلسلة سبراتلي التي تدعي فيتنام الحق فيها وأقامت منشآت عسكرية صغيرة على بضع جزر منها، إن معظم هذه القواعد هي في جوار مجموعة واناباي ـ ٢١، وهي امتياز طاقة واعد أجَّرتَه الصين لشركة كريستون للطاقة من دنفر في عام ١٩٩٢، هذا الامتياز يقع بالضبط ضمن النطاق الاقتصادي الحصري الذي تدعيه فيتنام، ومتاخم لمنصات التنقيب الأخرى المؤجَّرة من قبل هانوي لمجموعة من شركات النفط الأميركية واليابانية، لردع أي تدخل خارجي في عمليات تنقيب شركة كريستون، أشاعات بكين أنها ستدافع عن المنطقة بأي مستوى من القوة تراه ضرورياً (٤١)، ((لقد أكد كبار المسؤولين الصينيين أنهم سيحمونني بكامل قوتهم البحرية)) (٤٢) كما نقل راندول سي، تو مبسون، رئيس سركة كريستون، في عام ١٩٩٢.

من الواضح أن هذا لم يكن مجرد خطابة فارغة، فالصين وضعت بشكل منتظم قطعاً بحرية في المنطقة وعززت وجودها العسكري على الجزر الّتي أخذها من فيتنام، كما أن السفن الحربية الصينية قد هددت أيضاً قطعاً بحرية تعود لفيتنام في عدة مناسبات عندما انتقلت إلى مناطق التنقيب الّتي تدعي بكين الحق بها، وفي عام ١٩٩٤، على سبيل المثال،

منعت السفن الصينية الفيتناميين من إعادة منصة حفر صغيرة كانوا قد أدخلوها إلى مجمعة واناباي، فيما يبدو ظاهرياً بمثابة اختبار للقرار الصيني (٤٣).

حادثة رصيف الأذى

حتى ١٩٩٥، كانت كل الصدامات التي تشمل القوة العسكرية في بحر الصين الجنوبي تحرّض الصين ضد فيتنام، استنتج معظم المحللين الغربيين من ذلك أن بكين ستحصر نشاطاتها العسكرية في المنطقة بالهجمات على الفيتناميين ـ الذي كانوا لا يزالون في ذاك الوقت معزولين عن بقية المجتمع الدولي ـ في حين تتجنب المواجهة المسلحة مع المدعين الآخرين بحقوق في سبراتلي (٤٤)، لكن في أوائل عام ١٩٩٥، اكتشفت الفلبين أن الصين قد أنشأت موقعاً عسكرياً صغيراً على رصيف الأذى Mischief Ree ، وهو جزيرة صغيرة معزولة تبعد أقل من ١٥٠ ميلاً عن جزيرة بالاوان وتقع بالضبط ضمن النطاق الاقتصادي الحصري الذي تدعيه مانيلا، وهذا ما أثار سلسلة من الصدامات البحرية وخلق أزمة دبلوماسية غيّرت المعادلة الاستراتيجية برمتها في بحر الصين الجنوبي.

انفجر الحادث المسمى بجدارة حادث رصيف الأذى في ٨ شباط / فبراير ١٩٩٥ ، عندما اتهمت الفلبين الصين ببناء منشأة عسكية دائمة على الجزيرة وطالبت بكين بحسب قواتها من المنطقة، أنكر المسؤولون الصينيون الاتهامات، مدّعين أن المنشآت الموجودة على رصيف الأذى هي مجرد ملاجئ للصيادين؛ غير أنهم رفضوا، التخلي عن المفق، قعد ذلك بوقت قصير، أرسلت مجموعة من السفن إلى المنطقة من قبل مانيلا للتقصي فطردتها السفن الحربية الصينية (٤٥).

الجدول ٥ ـ ٣: الصدامات العسكرية في بحر الصين الجنوبي (١٩٨٨ ـ ١٩٩٩)		
	البلدان المتورطان	العمل العسكري
١٩٨٨	الصين ، فيتنام	البحريتان الصينية والفيتنامية اصطدمان في رصيف جونسون في جزر سبراتلي، إغراق بضعة زوارق فيتنامية وقتل ٧٢ بحاراً.
١٩٩٢	الصين ، فيتنام	فيتنام تتهم الصين بالتنقيب عن النفط في المياه الفيتنامية في خليج تونكين وبانزال جنود على رصيف دالوك، الصين تصادر حوالي٢٠ سفينة شحن فيتنامية تنقل البضائع من نونغ كونغ.
١٩٩٤	الصين ، فيتنام	تشهد الصين وفيتنام مواجهات بحرية ضمن المياه الاقليمية المعترف بها دولياً لفيتنام فوق منصات استكشاف النفط١٣٤،١٣٣ و١٣٥ . الصين تدعي بالمنطقة كجزء من مجموعة واناباي ٢١.
١٩٩٥	الصين، الفلبين	الصين تحتل رصيف الأذى الذي تدعي الفلبين حقها فيه وتقيم موقعاً عسكرياً صغيراً هناك.

		السفن الفلبينية التي تحاول الوصول الى الجزر تُطرد من قبل السفن الحربية الصينية.
١٩٩٥	تايوان، فيتنام	المدفعية التايوانية في إيتو آبو تطلق النار على سفينة إمداد فيتنامية.
١٩٩٥	الصين، ماليزيا	زوارق دورية ماليزية تطلق النار على سفينة صيد صينية قبالة ساراواك، ما أدى الى جرح أربعة من أفراد الطاقم الصيني.
١٩٩٦	الصين، الفلبين	ثلاث قطع بحرية صينية تشتبك في معركة بالمدافع لمدة ٩٠ دقيقة مع سفينة مدفعية للبحرية الفلبينية قرب جزيرة كامبونس.
١٩٩٧	الصين، الفلبين	البحرية الفلبينية تأمر زورقاً سريعاً صينيا وزورقي صيد بمغادرة المياه الضحلة لسكاربورو في نيسان / ابريل؛ الصيادون الفلبينيون يزيلون نقاط العلام الصينية ويرفعون علمهم، الصين ترسل ثلاث سفن حربية لمسح جزيرتي باناتا وكوتا المحتلتين من قبل الفلبين.
١٩٩٨	الصين، الفلبين	البحرية الفلبينية تعتقل صيادي اسماك صينين قبالة سكاربورو الضحلة المياه.
١٩٩٨	الفلبين، فيتنام	الجنود الفيتناميون يطلقون النار على قارب صيد فلبيني قرب رصيف تينت (الحمام).
١٩٩٩	الصين، الفلبين	ثلاثة قوارب صيد صينية تتعرض لهجوم من قبل سفينة مدفعية قرب مياه سكاروبورو الضحلة، يقصف أحدها ويغرق، يتم إنقاذ كل الصيادين، لكن بكين تسلم احتجاجا غاضبا الى مانيلا.
١٩٩٩	الفلبين، فيتنام	القوات الفيتنامية على رصيف تينت تطلق النار على طائرة استطلاع تابعة للقوات الجوية الفلبينية كانت تحلق فوق الجزيرة.
١٩٩٩	ماليزيا، الفلبين	طائرات من القوى الجوية الماليزية والفلبينية تكاد تصطدم فوق رصيف تحتله ماليزيا في سلسلة سبراتلي.

المصدر: U.S. Department of Energy, Energy Information Administration (South China Sea. Region) January 2000 المعلومات الإضافية مأخوذة من شبكة أخبار BBC على الخط.

إن مانيلا، التي تفتقر إلى القوة العسكرية الكافية لإخراج الصينيين من المنطقة بمفردها، التمست الدعم الدولي، كخطوة أولى، دعت واشنطن إلى تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك الأميركية الفلبينية لعام ١٩٥١ بدعم الجهود العسكرية لطرد الصينيين من رصيف الأذى، بالرغم من أن واشنطن رفضت تقديم الدعم المباشرة لأجل عملية كهذه ـ مصرّة على أن جزر سبراتلي تقع خارج الأرض المشمولة بمعاهدة ١٩٥١ ـ فقد وافقت على تزويد الفلبين بالمساعدة العسكرية الإضافية والتدريب، كما أرسلت واشنطن مذكرة قوية إلى بكين، تحتج فيها على إدخال القوات العسكرية إلى المنطقة (٤٦).

سعت مانيلا بعد ذلك إلى تحريك الدعم الدبلوماسي لأجل جهودها الرامية لإعادة المطالبة برصيف الأذىن أولاً بالاحتكام إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، التي ادعى الكثير من أعضائها الحق في أجزاء من جزر سبراتلي، أو كانت لديهم أسباب أخرى للخوف من الغزوات الصينية في المنطقة، في اجتماع في بروناي في تموز / يوليو، أدان

زعماء آسيان ASEAN استخدام القوة العسكرية في بحر الصين الجنوبي ودعوا كافة الدول المعنية إلى تسوية خلافاتها عبر الجهود الدبلوماسية، استجابة لذلك، وعدت الصين بالسعي إلى حل تفاوضي لنزاعها مع الفلبين وبتجنب المزيد من استخدام القوة، لكنها في الوقت نفسه، أعادت تأكيد سيادتها على جزر سبراتلي وتحاشت التطرق إلى أية نية في تسليم رصيف الأذى (أو أية جزيرة أخرى تحت سيطرتها) إلى المدعين المنافسين (٤٧).

منذ ١٩٩٥ ، التقى المسؤولون الصينيون في عدة مناسبات مع نظرائهم الفلبينيين لمناقشة وضع رصيف الأذى والجزر الأخرى التي يدعي البلدان الحق فيها، وصدر عن هذه اللقاءات العديد من بيانات التعبير عن حسن النية والوعود المتكررة بالإحجام عن استخدام القوة في حل هذه النزاعات، ومع ذلك، واصلت الصين احتلال رصيف الأذى ـ معززة هذا الاحتلال في عام ١٩٩٨ بمنشآت عسكرية إضافية ـ وأقامت وجوداً لها على جزر أكثر قرباً حتى إلى الأراضي الفلبينية المعترف بها، هذه التحركات قد أدت بشكل حتمي إلى مزيد من الصدامات في بحر الصين الجنوبي، بما فيها حادث واحد قامت فيه سفينة مدفعية فلبينية بقصف سفينة صيد صينية وإغراقها(٤٨).

الاستجابات الاستراتيجية للصراع على جزر سبراتلي

لقد أجبر حادث رصيف الأذى عام ١٩٩٥ دولاً كثيرة في المنطقة، ودولاً أخرى لها مصلحة في المنطقة، على إعادة تقويم سياساتها المتعلقة بالصين وبحر الصين الجنوبي، فحتى ذلك الوقت، كان معظم المحللين الغربيين يعتقدون أن الصين ستحصر استخدامها للقوة بنزاعها المستمر مع فيتنام وستستخدم الدبلوماسية لحل خلافاتها مع الدول الأخرى في المنطقة، غير أن بكين، بدخولها بالقوة إلى منطقة دولة عضو في آسيان ASEAN ، إنما أعطت مؤشراً على أنها لن تكون ملزمة بمثل هذه التقييدات، وبالرغم من أن الصين كانت حذرة نسبياً في استخدامها للقوة منذئذ، فقد استمرت في إقامة المواقع الأمامية العسكرية في جزر سبراتلي وفي نشر سفنها الحربية في المناطق التي تدعي الحق فيها دول آسيان(٤٩)، هكذا، وفي حين تبقى الكثير من التساؤلات حول أهداف الصين النهائية في منطقة سبراتلي، فثمة قليل من الشك بأن بكين تعتبر استخدام القوة

العسكرية بمثابة خيار عملي في سعيها لتحقيق المصالح القومية الحيوية(٥٠).

إن رغبة الصين الظاهرة في استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها في بحر الصين الجنوبي تلقى مزيداً من التصديق عن طريق البناء المستمر للقدرات الهجومية الصينية البحرية، والبرمائية والجوية، فبين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٧ ، زاد الإنفاق العسكري الصيني حوالي ٣٠ بالمئة، من ٢٨، ٢ بليون دولار أميركي إلى ٣٦، ٥ بليون دولار (بالأسعار الثابتة للدولار عام ١٩٩٧)(٥١)، وكثير من هذا الإنفاق خُصص لقوات الصين البرية، التي تشكل قوام جيش التحرير الشعبي، لكن نسبة هامة جداً قد تم تخصيصها للبحرية والقوى الجوية لجيش التحرير الشعبي، ولوحدات أخرى تتحمل المسؤولية عن ((عرض القوّة)) في مناطق بعيدة عن البر الصيني، لقد تم التشديد بشكل خاص على تعزيز قدرة القوات البحرية على القيام بعمليات طويلة الأمد في أعالي البحار(٥٢).

إن قيام الصين ببناء قواتها الجوية والبحرية لا يعني بالضرورة أنها ملتزمة بالحل العسكري لنزاع سبراتلي، في الواقع، يعتقد كثير من الخبراء في الشؤون الآسيوية أن الصينيين سيوافقون في نهاية المطاف على تسوية تفاوضية لكل الأراضي المتنازع عليها(٥٣)، لكن في هذه النقطة لا يوجد دليل على أن بكين مستعدة للتنازل عن ادعائها الحصري بالحق بكامل الأرخبيل أو للتخلي عن استخدام القوة في حماية ممتلكاتها في عرض البحر، من الممكن، إذاً، أن نتخيل سيناريو تؤدي فيه سلسلة من الصدامات الصغيرة ـ كتلك التي دونت في الجدول ٥ ـ ٣ إلى اشتباك عسكري أكثر ديمومة بين الصين وواحدة (أو أكثر) من الدول المدعية الأخرى، علاوة على ذلك، فإن مثل هذا النزاع يمكن أن يعرض للخطر عبور السفن الدولية من خلال بحر الصين الجنوبي، ما يؤدي إلى التدخل المسلح من قبل اليابان و / أو الولايات المتحدة(٥٤).

سباق التسلح البحري في بحر الصين الجنوبي

في حين أن من الصعب إدراك نوايا الصين فيما يتعلق باستخدام القوة في بحر الصين الجنوبي، ثمة شيء واحد يمكن إعلانه بيقين: إن بكين قد عززت بشكل منهجي قدرات بحريتها، محوّلة أسطولاً دفاعياً ساحلياً ضخماً ولكنه غير مؤثر إلى قوة مياه عميقة هامة، وفي حين أن البحرية الصينية لا تزال تحتفظ بقطع ساحلية صغيرة، فإنها أيضاً تتبجج بأسيطيل نام مكون من سفن حربية كبيرة جوّابة للمحيطات مجهزة بأنظمة صاروخية روسيّة وغربية حديثة، إن هذا، بدوره، قد ساعد على حث الدول الأخرى في المنطقة على زيادة قدراتها البحرية الخاصة، ونتيجة لذلك، يجد جنوب شرق آسيا نفسه الآن متوَرّطاً في سباق تسلّح بحري لا يبدو أنه سيتباطأ(٥٥).

لقد بدأ تحول البحرية الصينية في منتصف الثمانينيات، على أثر قرار من قبل اللجنة العسكرية المركزية بنقل تشديد التخطيط العسكري الصيني من الحرب الشاملة مع الاتحاد السوفييتي إلى الصراع الإقليمي على المحيط الجنوبي والشرقي للصين، وتحت قيادة الأميرال ليو هوا كينغ، القائد العام للقوى البحرية الصينية من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧، اعتمدت البحريةُ استراتيجية ((الدفاع الفاعل في عرض البحر))، التي عززت قدرتها على الاضطلاع بعمليات قتالية مطولة في أعالي البحار(٥٦)، وبحسب ليو، فإن تنفيذ ((الدفاع الفاعل في عرض البحر))، كان يعني أن ((البحرية الصينية ينبغي أن تمارس سيطرة فعّالة على البحا ضمن سلسلة الجزر الأولى)) ـ أي، المياه التي يحدها من الشرق الأرخبيل الياباني، وتايوان، والفلبين، وبورنيو (وتشمل بحري الصين الشرقي والجنوبي)(٥٧).

لممارسة مثل هذه السيطرة، كان على بكين أن تستبدل قطعها البحرية القديمة التي تعود إلى عهد الحرب الكورية بسفن حربية حديثة قادرة على القيام بعمليات في أعالي البحار لفترات مديدة من الزمن، وسعت الصين، التي تفتقر إلى كثير من التقانات لإنجاز ذلك، إلى الحصول على الإلكترونيات والصواريخ الغربية لأجل السفن المنتجة في أحواضها المحلية، في حين لجأت إلى روسيا لشراء السفن الحربية الجاهزة (٥٨) ، ومنذ ١٩٨٥، أدخلت البحرية الصينية فئتين جديدتين من مقاتلات السطح: المدمرة من فئة

لوهو وفرقاطة الصواريخ من فئة جيانغ واي، وكلتاهما مزودتان بأجهزة ملاحة غربية متطورة، وفي حالة لوهو، بصاروخ سطح ـ جو من طراز كروتال الفرنسي الصنع (٥٩)، لتوسيع قدرتها القتالية في أعالي البحار، اشترت بكين مدمرتين كاملتي التجهيز من فئة سوفريميني Sovremenny من روسيا وهي تدرس الحصول على اثنتين أخريين (٦٠).

واشترى الصينيون أيضاً أنظمة أخرى مخصصة لأجل الاستخدام في إظهار القوة في عرض البحر، تشمل هذه الأنظمة بضعة أنواع من القطع الهجومية البرمائية فضلاً عن مجموعة من سفن الدعم البحري، ولتزويد هذه القطع بغطاء جوي كفؤ، اشترت الصين عشرات الطائرات المقاتلة Su- 27 Flanker من روسيا وتخطّط لبناء مئة أخرى في المصانع المحلية، (مما له دلالته، أن أول مجموعة من طائرات Su- 27 قد نشرت على جزيرة هاينان، على حافة بحر الصين الجنوبي)(٦١)، لقد سعت الصين أيضاً إلى الحصول على تكنولوجيا إعادة التزوّد بالوقود في الجو من إيران وروسيا وهي تبحث تطوير حاملة طائرات حديثة (مع روسيا)(٦٢).

مما لا شك فيه أن هذه التحركات يحفزها (جزئياً على الأقل) عزم الصين على إعادة السيطرة على تايوان ـ من خلال القوة إذا دعت الضرورة، ومن الواضح أن القوات البحرية والبرمائية من هذه الأنواع ستكون مطلوبة لأجل أية محاولة صينية لغزو تايوان واحتلالها، وفي الوقت نفسه، من الواضح من بيانات الحكومة السمية ومن النشر الفعلي للقوات الصينية أن بكين أيضاً تنوي استخدامها في المياه الجنوبية، لتقوية الادعاءات الصينية بجزر سبراتلي ومناطق التنقيب المرتبطة بها، إن هذا جلي، على سبيل المثال، في تمركز طائرات Su- 27 على جزيرة هاينان وفي تناوب السفن الحربية الحديث الداخلة إلى المنطقة والخارجة منها، مهما تكن نوايا الصين النهائية، فإن الدول الأخرى في المنطقة قد فسرت التعاظم البحري الصيني بمثابة اندفاع نحو الهيمنة العسكرية في بحر الصين الجنوبي، وقد زادت قواتها وفقاً لذلك (٦٣).

منذ عهد قريب، قبل خمسة عشر عاماً، كانت أمم جنوب شرق آسيا تمتلك عدداً قليلاً من السفن الحربية العاملة في البحار العميقة، لكن منذ أواخر الثمانينيات، انخرطت هذه البلدان في جهود باهظة التكلفة لتجهيز بحرياتها بالقطع الحديثة القادرة على العمل في

أعالي البحار، هذه السفن، بالرغم من كونها مخصصة لأجل مجموعة مختلفة من الأغراض، من الواضح أنها مصممة لتزويد مالكيها بالقدرة على حماية الممرات البحرية الحيوية ونطاقاتهم الاقتصادية الحصرية الواسعة في بحر الصين الجنوبي (٦٤).

إن ماليزيا هي الدولة الرائدة في ذلك، فماليزيا، الأمة المتزايدة الغنى التي يبلغ عدد سكانها ٢٤ مليون نسمة، سعت إلى تطوير أضخم بحرية في جنوب شرقي آسيا وأكثرها قدرة، في عام ١٩٩٥، اشترت أربعة طرادات صاروخية مجهزة بالكامل من شركة فنكانتييري بإيطاليا؛ وقد تم بناؤها أصلاً لأجل العراق (لكنها لم تسلَّم بسبب قرارات حظر الأسلحة المتلاحقة)، هذه القطع التي تزن ٧٥٠ طناً مسلحة بمدافع عيار ٧٦ مم وصواريخ أوتومات مضادة للسفن، كما حصلت ماليزيا أيضاً على فرقاطتين F-2000 من شركة يارو لبناء السفن في غلاسغو وجهزتهما بطقم كامل من الأنظمة المدفعية والصاروخية الأوروبية المتطورة، وفي أكثر مشاريعها طموحاً حتى الآن، تعاقدت على إنتاج ما يصل إلى سبع وعشرين سفينة دورية من طراز ميكو ١٠٠، في أحواض السفن المحلية، ما يجعل من هذا أكبر برنامج إنشاء بحري متعدد السفن قيد الإنجاز الآن في آسيا(٦٥).

وتسعى تايلاند وأندونيسيا أيضاً، بطرق مختلفة، إلى إنشاء قوات بحرية هامة مخصصة للبحار العميقة، لقد سعت تايلاند إلى البروز، بالحصول على حاملة الطائرات الأولى في المنطقة، تشاكري ناروبيت، هذه الحاملة التي بنتها شركة إن بازان En Bazan من إسبانيا، التي يبلغ وزنها ١١٥٠٠ طن وقيمتها ٣٦٠ مليون دولار أميركي، مخصصة لحمل ما يصل إلى اثنتي عشرة طائرة هليكوبتر متوسطة الحجم أو خمس عشرة طائرة إقلاع وهبوط عمودي (٦٦)، واشترى التايلانديون أيضاً فرقاطتين من طراز نوكس Knox من الولايات المتحدة وثلاثة زوارق دورية زنه ٥٤٥ طناً من أستراليا(٦٧)، في هذه الأثناء، بدأت أندونيسيا خطط توسعها البحري قفزاً بشراء كامل القوات البحرية لألمانيا الشرقية السابقة، كان من ضمن صفقة التسعة وثلاثين سفينة هذه، التي أبرمت بعد إعادة توحيد ألمانيا في عام ١٩٩١، ستة عشر طراداً، وتسع كاسحات ألغام، ومجموعة من سفن الدعم، والأهم من ذلك كله، أن أندونيسيا اشترت ستة فرقاطات إضافية من هولندا وثلاثاً من المملكة المتحدة(٦٨).

واستثمرت دول المنطقة الأصغر حجماً أيضاً في القدرات البحرية الجديدة، فقد حصلت سنغافورة، ذات التعداد السكاني البالغ ثلاثة ملايين نسمة فقط، على ستة طرادات صاروخية من طراز فيكتوري من ألمانيا، وهي تبني أسطولاً من اثنتي عشرة سفينة دورية في عرض البحر من طراز فيرلس Fearless ؛ وحصلت الفلبين على زورقي دورية من زوارق البحرية الملكية السابقة من القاعدة البحرية البريطانية السابقة في هونغ كونغ؛ وطلبت بروناي ثلاثة طرادات مسلحة بالصواريخ من شركة يارو لبناء السفن في اسكتلندا(٦٩).

وفي حين أنه قد يتطلب الأمر بعض السنوات قبل أن تثمر هذه الجهود، فإن مختلف برامج بناء القوة البحرية الجارية الآن في الصين وجنوب شرق آسيا ستضيف عدداً كبيراً يقدر بمائة سفينة مقاتلة سطحية جديدة إلى قوائم القوى الإقليمية على مدى عشر إلى خمسة عشر سنة قادمة ـ وهو تعاظم لا يضاهيه تعاظم في أي منطقة أخرى من العالم، علاوة على ذلك، فإن تصعيد سباق الأسلحة البحرية يترافق بإضافات هامة إلى القوى الجوية للمنطقة: فكل هذه البلدان حصلت على طائرات دورية طويلة المدى، بالإضافة إلى طائرات مقاتلة مجهزة بأنظمة صاروخية معقدة مضادة للطائرات ومضادة للسفن، هذه المبادرات وغيرها قد عززت بشكل كبير قدرة هذه الدول على القيام بعمليات عسكرية مطولة في بحر الصين الجنوبي وفوقه(٧٠).

اليابان والولايات المتحدة

في حين شعرت بمعظم الآثار الفورية لحادث رصيف الأذى، فإن هزّات ارتجاعية هامة استشعرت أيضاً في اليابان والولايات المتحدة، إن أياً منهما لم تتورط بشكل مباشر في نزاع سبراتلي نفسه، لكنهما رأتا في هذا الحدث تهديداً محتملاً لمصالح حيوية أخرى، وأبرزها التدفق الحر لحركة المرور التجاري والبحري عبر بحر الصين الجنوبي، ولحماية هذه المصالح، وضع البلدان أولوية عليا لقدرتهما على إبراز القوة والسيطرة على الأحداث في المنطقة.

إن مصالح اليابان في بحر الصين الجنوبي مرتبطة ارتباطاً مباشراً باعتمادها على إمدادات الطاقة المستوردة: حوالي ثلاثة أرباع نفطها تمر من خلال المنطقة في طريقها

من الخليج العربي، كما يمر الكثير من فحمها وغازها الطبيعي المسيّل، المستوردين، بالرغم من أنه يمكن تجنب المرور ببحر الصين الجنوبي لو برزت الحاج إلى ذلك ـ بإعادة تسيير ناقلات النفط والسفن الأخرى عبر المحيط الهادئ الغربي ـ فإن الإبطاء الناتج في وصول الشحنات سوف يُلحق الخراب بالاقتصاد الياباني، وتفادياً لذلك، سعت طوكيو إلى تشجيع الحل السلمي لنزاع سبراتلي في حين كانت في الوقت نفسه تعزز قدرتها على حماية الممرات البحرية الحيوية ضد هجوم معادٍ(٧١).

لقد تم الإفصاح عن الرؤية اليابانية الجديدة لأول مرة في ((الخطوط العامة لبرنامج الدفاع القومي)) المعتمدة في عام ١٩٩٦ ، وهي أول مراجعة كبرى للسياسة الأمنية اليابانية في خلال عشرين عاماً، فبدون الإشارة إلى الصين أو بلدان آسيان [رابطة دول جنوب شرقي آسيا] بالاسم، يلحظ البرنامج أن ((بلداناً كثيرة في المنطقة تقوم بتوسيع أو تحديث قدراتها العسكرية))، ما يفرض تهديدات جديدة للمصالح اليابانية، لموازنة هذه التهديدات، تطالب الوثيقة بـ ((تحسينات نوعية)) في القوات اليابانية، وخصوصاً تلك الموجهة إلى الدفاع البحري في ((المناطق المحيطة باليابان))(٧٢).

لقد استثمرت اليابان موارد هامة في تعزيز قدرات الحراسة البحرية والجوية، لتقوية بحريتها ـ المعروفة رسمياً باسم قوة الدفاع الذاتي البحري ـ أدخلت اليابان عدة طرز جديدة من السفن الحربية، تشمل المدمرة الصاروخية من طراز كونغو، المجهزة بنظام الدفاع الجوي الأميركي ايغيز AEGIS ، والفرقاطة الصاروخية الأصغر حجماً من طراز موراسام، وبدأت اليابان أيضاً بناء طراز جديد من السفن الهجومية البرمائية، هو أوسومي، (إن أوسومي، ذات سطح الطيران الكبير، تبدو لبعض المراقبين كأنها النموذج الأولي لحاملة طائرات يابانية مستقبلاً(٧٣)) ، ولزيادة تعزيز أمنها البحري، طلبت اليابان ١٠٠ طائرة دورية بحرية طراز أوريون P- 3C من الولايات المتحدة، وهي الآن تدرس إمكانية الحصول على تجهيزات إعادة التزوّد بالوقود جوّاً لأجل هذه الطائرات وغيرها من الطائرات العسكرية (٧٤) ، هذه المبادرات، مجتمعة، سوف تزود اليابان بأكثر القوات البحرية قوّة في منطقة آسيا ـ المحيط الهادئ.

ترى الولايات المتحدة، مثل اليابان، مصلحة حيوية في سلامة ممرات سفن الشحن في بحر الصين الجنوبي، بالرغم من أن قليلاً من النفط يذهب إلى أميركا الشمالية عن

طريق هذا المسار، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بمعاهدة لتأمين طرق الإمداد الحيوية لليابان، وكما أشرنا من قبل، فإن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدة للمساعدة في الدفاع عن الفلبين؛ حتى لو لم تضمّن واشنطن جزر سبراتلي في مفهومها لأراضي الفلبين، يمكن لصدام مستقبلي بين الصين والفلبين أن يتفاقم إلى درجة تصبح عندها الولايات المتحدة متورطة، إن السفن الحربية الأميركية أيضاً تقطع بحر الصين الجنوبي عند الإبحار بين القواعد الأميركية في اليابان ومنطقة الخليج العربي، أخيراً، يؤكد المسؤولون الأميركيون على المصلحة العامة في تثبيط نزعة المغامرة الصينية في منطقة آسيا ـ المحيط الهادئ(٧٥).

برغم هذه المصالح المتنوعة، كان المسؤولون الأميركيون غير مبالين نسبياً إزاء التطورات في بحر الصين الجنوبي حتى تفجر أزمة رصيف الأذى، قبل ذلك، افترضت واشنطن أن النشاط البحري الصيني موجّه حصراً إلى فيتنام، لذا فإن اكتشاف وجود عسكري صيني على الجزر التي تدعي الفلبين الحق فيها قد جاء بمثابة شيء من الصدمة، وعجّل في حدوث مراجعة جديدة للسياسة الأميركية في المنطقة(٧٦)، هذه المراجعة أدت، في ١٠ أيار / مايو ١٩٩٥، إلى إصدار أول تعليق علني رسمي لأميركا على نزاع سبراتلي، فقد أدان بيان الولايات المتحدة ((الأعمال أحادية الجانب)) من قبل أي طرف في نزاع سبراتلي، مشيراً إلى أن واشنطن ((تعارض بشدة استخدام القوة لحل الادعاءات المتنافسة))، (بالرغم من أن الصين لم تُذكر بالاسم، فإن الإشارة إلى «أعمال أحادية الجانب» من قبل أي طرف في نزاع سبراتلي، مشيراً إلى أن واشنطن «تعارض بشدة استخدام القوة لحل الادعاءات المتنافسة»، (بالرغم من أن الصين لم تُذكر بالاسم، فإن الإشارة إلى «أعمال أحادية الجانب» يفهم منه على نطاق واسع أنه يشير إلى احتلال الصين لرصيف الأذى) ، صرح البيان كذلك أن «الحفاظ على حرية الملاحة هو مصلحة أساسية للولايات المتحدة» ـ وتلك إشارة واضحة إلى أن واشنطن ستقاوم أية محاولة من قبل الصين أو أية قوة أخرى لإعاقة العبور الحر لسفن الشحن من خلال بحر الصين الجنوبي(٧٧).

بلغة الدبلوماسية الغامضة على نحو مميز، لم يحدد بيان ١٠ أيار / مايو ما هي

الخطوات التي كانت الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذها في حماية «مصلحتها الأساسية» في العبونر الذي لا يعيقه عائق لسفن الشحن الدولية، لكن بعد مرور خمسة أسابيع، أبلغ مساعد وزير الدفاع جوزف س، ناي Joseoh S، Nye فريقاً من الصحافيين اليابانيين أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوت العسكرية لإبقاء الممرات البحرية مفتوحة، وقال إن أي تهديد لحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي سوف يعرض للخط تدفع السلاح الأساسية إلى اليابان وحلفاء الولايات المتحدة الآخرين وبالتالي «ينتهك مصلحة أميركية هامة»، وفي هذه الحالة، فإن قوات الولايات المتحدة «ستكون مستعدة لمواكبة السفن العابرة للمنطة و«التأكد من استمرار الملاحة الحرة»(٧٨).

بعدما ووجهت بكين بمثل هذا الضغط، صرحت في أيار / مايو ١٩٩٥ أن لا نية لديها للتدخل في حركة السفن الدولية في بحر الصين الجنوبي (٧٩)، غير أن ذلك، لم يُزِلْ كل القلق في واشنطن على سلامة مسارات السفن الحيوية، فاستمر المسؤولون الأميركيون في التأكيد على أن حرية الملاحة في هذه المياه هي «مصلحة أسياسية» للولايات المتحدة، وحذروا من الاستخدام «الأحادي الجانب» للقوة من قبل مدعي الحقوق في سبراتلي (٨٠)، لقد احتفظت الولايات المتحدة أيضاً بقوة بحرية قوية في المنطقة ـ الأسطول السابع الأميركي، قاعدته في يوكوسوكا، في اليابان ـ وأجرت مناورات عسكرية منتظمة في بحر الصين الجنوبي، (انظر الجدول ٥ ـ ٤).

الجدول ٥ . ٤: سفن السطح الرئيسية المقاتلة في الأسطول السابع الأمريكي (كما هي في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠)			
نوع السفينة	اسم السفينة	حجم الطاقم	المواصفات الهامة
حاملة طائرات	يو إس إس كيتي هوك USS Kitty Hawk	٤٧١٤	تحمل ٨٥ طائرة مكونة من طائرات ١٨ . EA – 6 S– ، F/A 14- 3. F، ثابتة الجناحين وطائرات هليكوبتر60 - H.
طراد	يو إس إس فنسنز USS Vincennes	٣٥٨	نظام تحكم قتالي AEGLS، صاروخ توماهوك، ص م س / ص س ج معيارية.
	يو إس إس موبايل باي USS Mobile Bay	٣٥٨	نظام تحكم قتالي AEGLS، صاروخ توماهوك، ص م س / ص س ج معيارية.
	يو إس إس تشانسلورفيل USS Chancellornille	٣٥٨	نظام تحكم قتالي AEGLS، صاروخ توماهوك، ص م س / ص س ج معيارية.
مدمرة ذات صواريخ موجهة	يو إس إس كورتيس ويلبر USS Curtis Wilbur	٣٠٣	نظام تحكم قتالي AEGLS، صاروخ توماهوك، ص م س / ص س ج معيارية.
	يو إس إس جون ماكين USS John MC Cain	٣٠٣	نظام تحكم قتالي AEGLS، صاروخ توماهوك، ص م س / ص س ج معيارية.
مدمرة	يو إس إس إوبراني USS O'Brien	٣٣٩	صاروخ توماهوك، ص س ج جاربون.
	يو إس إس كشينغ USS Cushing	٣٣٩	صاروخ توماهوك، ص س ج حاربون.
فرقاطة ذات صواريخ موجهة	يو إس إس غاري USS Gary	٢٩٠	ص م س / ص س ج معيارية.
	يو إس إس فاندغريفت USS Vandergrift	٢٩٠	ص م س / ص س ج معيارية. ص س ج حاربون.
سفينة قيادة برمائية	يو إس إس بلوريدج USS Blue Ridge	١٠٥٩	سفينة قيادة الأسطول السابع الامريكي، تؤمن القيادة والتحكم لأجل سفن الأسطول السابع في أعالي البحار.
سفينة هجوم برمائية	يو إس إس بيلو وود USS Bellow Wood	٩٥٠	تأوي ١٧٠٣ جندياً على المتن مع عتادهم القتالي، يمكن أن تحمل ما يصل الى ٩ طائرات هليكوبتر 53 - CH او ١٢ طائرة هليكوبتر 64- CH.
سفينة إنزال برمائية	يو إس إس جونو USS Juneau	٣٨٨	يمكن أن تحمل طاقماً إضافياً من ٩٠٠ جندي + طائرات هليكوبتر.
	يو إس إس جونو USS Germantown	٣٤٠	تأوي ٣٣٨ جنديا مجهزاً زائد عتادهم القتالي.

	يو إس إس جونو USS Mc Henry	٣٤٠	تأوي ٣٣٨ جنديا مجهزاً زائد عتادهم القتالي.

المصدر: U.S. Seventh Fleet, (Seven Fleet Ships), ، وثيقة الكترونية تم الحصول عليها الى الموقع www.c7f.navy.mil/ships بتاريخ ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠، U.S. Navy (Navy Fact File)، وثيقة الكترونيةتم الحصول عليها على الموقع www.chinfo.navy.mil/navpalib/factfile بتاريخه ٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠.

ص م س = صاروخ مضاد للسفن.

ص س ج = صاروخ سطح جو.

إن الجدية التي تنظر بها واشنطن إلى هذه القضية قد تلقت تشديداً جديداً في عام ١٩٩٩، ففي مقابلة على متن حاملة الطائرات كيتي هوك، بُعيد المناورات في المحيط الهادئ الغربي، أشار العميد البحري تيموثي ج ، كيتينغ Keating ،J ، Timothy قائد الأسطول السابع، إلى أن «الطرق البحرية هامة جداً لنا، إن كثيراً من النفط الياباني يأتي عبر مضائق ملقا، وينعطف يساراً، وينطلق عبر بحر الصين الجنوبي إلى اليابان ، لذلك فإن التدفق المتواصل للتجارة عبر تلك المياه هو ذو أهمية حساسة للولايات المتحدة»، بالرغم من كون الأميرال كيتينغ يتكلم بلغة عامة، فقد أوضح أن ملاحظاته موجهة إلى حد كبير إلى الآذان الصينية، من المهم للبحرية الأميركية أن تبحر في أي مكان في المياه الدولية، وإذا حدث ذلك في منطقة يُظهر فيها بلد بعينه كثيراً من الاهتمام، فلن ندع ذلك يردعنا عن ممارسة حقنا في الإبحار في المياه الدولية، ولذلك سنعود إلى مينائنا في اليابان بالإيجار عبر بحر الصين الجنوبي، إنه مياه دولية، والولايات المتحدة مستمرة في عبوره»(٨١).

لتحقيق أهدافها عملت الولايات المتحدة بشكل مطرد على تقوية موقعها في بحر الصين الجنوبي، في عام ١٩٩٨ ، تم التوقيع على «اتفاقية القوات الزائرة» مع الفلبين تسمح لسفن الولايات المتحدة الحربية بالمشاركة في مناورات عسكرية مشتركة مع البحرية الفلبينية وبالرسو على القواعد الفلبينية(٨٢)، (قبل ذلك، كانت السفن الحربية الأميركية تتجنب الفلبين بسبب القرار المتخذ عام ١٩٩٢ من قبل مجلس الشيوخ الفلبيني بإنهاء استئجار الولايات المتحدة لقاعدة خليع وبيك البحرية والمنشآت العسكرية الأخرى) ، كما رتبت الولايات المتحدة أيضاً لاستخدام قاعدة بحرية جديدة في سنغافورة سوف يجري تكبيرها لاستيعاب حاملات الطائرات الأميركية(٨٣).

لقد سعت واشنطن أيضاً إلى تعاون عسكي أكبر مع اليابان ـ حليفتها الأساسية في المنطقة وقوة بحرية ذات شأن في حد ذاتها، بدءاً بعام ١٩٩٥، في وقت أزمة صيف الأذى، كان المسؤولون الأميركيون واليابانيون يلتقون بشكل منتظم لإيجاد قواعد صلبة لأجل العمل العسكري المشترك (٨٤) ، هذه الجهود بلغت ذروتها، في أيلول / سبتمبر عام ١٩٩٧ ، بتبني نسخة جديدة من الاسس التوجيهية لأجل التعاون الدفاعي الأميركي ـ الياباني، وهو الاتفاق الأساسيالذي يحكم العلاقات العسكرية بين البلدين(٨٥)، هذا النص أعاد تأكيد عدد من بنود النص الأصلي، نسخة ١٩٧٨، لكنه وضع تشديداً خاصة على ما اصطلح على تسميته «التعاون في الأوضاع في المناطق المحيطة باليابان التي سيكون لها تأثير هام على سلام وأمن اليابان، وبدون الخوض في التفاصيل حول طبيعة هذه «الأوضاع»، فإن الأسس التوجيهية تطالب بدعم ياباني واسع للقوات الأميركية المنخرطة في عمليات عسكرية إقليمية، بما فيها «نشاطات مثل جمع المعلومات والمراقبة وإزالة الألغام» في مناطق حول اليابان(٨٦).

إن المسؤولين الأميركيين واليابانيين قد خرجوا عن صمتهم ليؤكدوا أن الأسس التوجيهية الجديدة، والمظاهر الأخرى للتعاون العسكري الأميركي ـ الياباني المحسَّن، ليست موجهة تحديداً إلى الصين أو إلى أي نزاع بعينه، كالنزاع على جزر سبراتلي(٨٧) ، لكن من المستحيل أن نقرأ هذه الوثائق بدون أن نستنتج أن كلاً من واشنطن وطوكيو قد وضعتا في ذهنهما الصين وبحر الحصين الجنوبي، من المؤكد أن الصين، ، وكافة الدول الأخرى في المنطقة، سوف تفترض أن الأسس التوجيهية تهدف إلى وضع الأساس لعمل عسكري مشترك في حال حدوث أي صدام مستقبلي في منطقة آسيا ـ المحيط الهادئ(٨٨).

الصراع على الموارد في آسيا

إن بحر الصين الجنوبي ليس المنطقة الوحيدة في شرق وجنوب شرق آسيا التي يمكن أن ينفجر فيها صراع مسلح على امتلاك أو تدفع إمدادات النفط والغاز الحيوية، على سبيل المثال، قد يزداد التوتر بين الصين واليابان على امتلاك جزر دياويو (سنكاكو في اليابانية)، وهي مجموعة من الأرصفة والجُزيرات غير المأهولة في بحر الصين الشرقي كانت موقعاً لصدامات جوية وبحرية متدنية المستوى على مدى السنوات القليلة الماضية(٨٩)، (مثل جزر سبراتلي، هذه الجزر ذات أهمية فقط بقدر ما تثبّت ملكية مسطّح كبير من المياه التي يعتقد أنها تقبع على مكامن ثمينة من النفط والغاز)، يمكن أن ينفجر الصراع أيضاً بين أندونيسيا وجيرانها على منطقة جزيرة ناتونا المتنازع عليها، التي تتربع على حوض شاسع من الغاز الطبيعي(٩٠).

مع ذلك، يبقى أن بحر الصين الجنوبي المنطقة الأكثر احتمالاً لأن تشهد حرباً واسعة النطاق، لأن كافة العوامل المتعلقة بالصراع على الموارد مركزة هنا، فثمة دليل على وجود مخزونات غير مستخرجة من النفظ والغاز الطبيعي، إلى جانب فسيفساء معقّدة من الادعاءات المتداخلة، كل هذه الدول المتورطة في هذه النزاعات تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى لاستثمارها لنطاقات الموارد البحرية، وكلها أظهرت إرادة في استخدام القوة في حماية هذه المصالح في عرض البحر، علاوة على ذلك، فإنها جميعاً قد عززت قدرات قواتها الجوية والبحرية، والأهم من ذلك، أن ثلاثة من القوى العسكرية البارزة في العالم ـ الولايات المتحدة والصين واليابان ـ تمتلك مصالح حيوية في المنطقة وهي مستعدة للدفاع عن هذه المصالح بالوسائل العسكرية إذا دعت الضرورة، لذلك، كما هو الحال مع الخليج العربي وبحر قزوين، يحتوي بحر الصين الجنوبي على كافة المقومات لأجل مواجهة عسكرية كبرى.

إن أية مواجهة كهذه من المحتمل أن تبدأ كحادثة بحرية تحرضها الادعاءات المتنافسة بالحق في إحدى جزر سبراتلي، في أحد السيناريوهات، قد تغرق السفن البحرية

الصينية قطعة بحرية فلبينية تسعى للوصول إلى رصيف الأذى أو إحدى الجزر التي تدعي الفلبين حقّاً فيها وتحتلها الصين، انتقاماً لذلك، ستقوم الفلبين بقصف مواقع صينية على الجزر، ما يستدعي ضربات جوية وصاروخية صينية ضد المنشآت العسكرية في الفلبين، إن الولايات المتحدة سوف تستجيب لهذه الأزمة بإرسال مجموعة قتالية على حاملة طائرات إلى المنطقة، بغية تخويف الصين والمحافظة على «حرية البحار»، وإذا رفضت الصين التراجع تحت هذه الظروف وحاولت أن تحاصر الأسطول الأميركي، فقد ينفجر صراع صيني ـ أميركي، يستتبع قيام كل طرف بضربات ضد القوات البحرية للطرف الآخر، من هناك، يمكن للمرء أن يتخيل مجموعة واسعة من الخطوات التصعيدية المؤدية إلى صراع إقليمي أكبر بكثير.

إن هذا ليس بأي شكل من الأشكال السيناريو الوحيد الذي سيترتب عليه خطر التصعيد الكبير في بحر الصين الجنوبي، فالاحتكاك الزائد بين الصين واليابان، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى تدمير ناقلات النفط اليابانية من قبل السفن الحربية الصينية في المنطقة، هذه النقلة يمكن أن تحثّ على استخدام السفن الحربية اليابانية، وفي آخر المطاف، الأميركية لصد (أو إغراق) أية قطع بحرية صينية متورطة في العملية، إن الاقتتال بين القوى المحلية في مضيق ملقا ـ طريق عبور النفط الرئيسي بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي ـ يمكن أيضاً أن يحث على تدخل الولايات المتحدة و / أو اليابان، في كل هذه الحالات، وفي حالات كثيرة غيرها، فإن التقارب البارز للمصالح الطاقية والاقتصادية والاستراتيجية الحيوية هو الذي يساهم في الخطر المرتفع للصراع المسلح.

الصراع على الماء في حوض النيل

قد يبدو الماء مصدراً غير محتمل للنزاع، لكن الصراع على الماء، كان في الحقيقة، سمة للسلوك البشري في كل مراحل التاريخ(١)، ففي العهد القديم، على سبيل المثال، يُسجل أن بني إسرائيل لم يستطيعوا دخول «أرض الميعاد» ـ الوديان الخصبة لحوض نهر الأردن ـ حتى طردوا سكانها الأصليين، «اصعد إلى أرض تفيض لبناً وعسلاً»، قال الرب لموسى الذي عسكر في صحراء سيناء، «وأنا أرسل أمامك ملاكاً، وأطرد الكنعانيين والأموريين والحثيين والفرزيين واليبوسيين» (سفر الخروج ٣٣ : ٢ ـ ٣) ، فيما بعد، عندما قاد يشوع، خليفة موسى، اسباط إسرائيل الاثني عشر عبر نهر الأردن، أمره الله بأن يذبح سكان أريحا والبلدات الأخرى في المنطقة، وهناك حدثت المعركة الضارية تلو الأخرى إلى أن سيطر الإسرائيليون على المنطقة بكاملها.

كانت الحرب لقرون من الزمن، مرتبطة بحماية وتدمير شبكات الماء الحيوية، فالحضارات الأولى كانت تعتمد لأجل بقائها على نظام معقد من السدود والأقنية، وكانت مثل هذه المنشآت في أغلب الأحيان هدفاً للهجمات أثناء نشوب المعارك، على سبيل المثال، عندما هاجم سنحارب ملك آشور مدينة بابل (في عام ٦٨٩ ق، م) كعقاب على موت ابنه، قام بتدمير منشآت ري المدينة وحوّل مياه الفيضان إلى مركز المدينة، صرح قائلاً: «عبر منتصف المدينة، حفرت الأقنية، غمرت المكان بالماء، ودمرت هيكل أساساتها، ، وفي الأيام القادمة، سيصبح مكان تلك المدينة ومعابدها وآلهتها منسياً، فقد محوتها تماماً بالسيول وجعلتها مثل المرج»(٢).

لقد عرف العصر الحديث نصيبه من حروب المياه أيضاً، إن إحدى اللحظات المحدّدة للإمبراطورية البريطانية، على سبيل المثال، وقعت في عام ١٨٨٥، عندما ذُبح الجنرال تشارلز غوردون وجنوده من قبل الأتباع السودانيين لمحمد أحمد (المهدي) في الخرطوم، المدينة الاستراتيجية عند التقاء الفرعين الرئيسيين لنهر النيل، بعد ذلك بثلاثة عشر عاماً، في ١٨٩٨ كادت بريطانيا وفرنسا أن تدخلا في حرب على موقع استراتيجي آخر على النيل: الفاشودة، في جنوبي السودان(٣).

لقد انفجر الصراع على الماء أيضاً اثناء حقبة الحرب الباردة، بالرغم من أنه غالباً ما كانت تحجبه أحداث أخرى، فحرب ١٩٦٧ العربية ـ الإسرائيلية، مثلاً، قد فجرها إلى حد كبير الاقتتال على السيطرة على روافد نهر الأردن، كادت العراق وسوريا أن تدخلا في حرب عام ١٩٧٥، عندما بدأت سوريا بملء بحيرة الأسد وخفضت تدفق نهر الفرات نحو مصبه في العراق، برز نهر الفرات مرة أخرى بوصفه ذا أهمية في أزمة كبيرة في عام ١٩٩٠، عندما قامت تركيا بقطع جريان النهر لكي تملأ إحدى خزاناتها، ووقعت أزمات مشابهة في أجزاء أخرى من آسيا والشرق الأوسط(٤).

الآن، في فجر القرن الحادي والعشرين، فإن الصراع على إمدادات الماء الحيوية هو خطر قائم على الدوام، في منطقة شاسعة تمتد من شمال أفريقيا إلى الشرق الأدنى وجنوب آسيا، يتجاوز الطلب على الماء بشكل كبير العرض القائم، ولأن كثيراً من المصادر الرئيسية للماء في هذه المنطقة يشترك بها بلدان أو أكثر ولأن الدول المعنية نادراً ما وافقت على الإجراءات الخاصة باقتسام الإمداد المتاح، ستصبح الخلافات على الوصول إلى الموارد المتنازع عليها ساخنة ومثيرة للصراع على نحو متزايد، وسيكون هذا الخطر شديداً بشكل خاص في المناطق التي يتصل فيها هطول المطر وتعتمد بضعة بلدان على مصدر كبير واحد للماء ـ نهر النيل، نهر الأردن، نهر الفرات، وهلم جرا ـ لتلبية حاجاتها الأساسية، وما لم يتم إيجاد السبل لتخفيض الاستهلاك الفردي في هذه الدول من الموارد المتاحة، فإن أية زيادة في استخدام الماء من قبل بلد واحد في المنظومة سيؤدي إلى تقليل الماء المتاح للبلدان الأخرى ـ وهو وضع يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الحرب»(٥).

إن عدداً من العوامل الأخرى مرجحة لأن تزيد تكرّر النزاعات على الماء في العقود المقبلة وحدّتها، عندما يزداد عدد السكان، تحتاج المجتمعات إلى مزيد من الماء لأجل الاستعمال البشري اليومي ولأجل إنتاج الغذاء (من خلال زيادة الري عادة)، وتعقيداً للأمور، يتركز الازدياد السكاني العالمي ـ بشدة في تلك المناطق من العالم ـ شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، وجنوب آسيا ـ التي يثبت فيها إمداد الماء أنه غير كافٍ لسد الحاجات البشرية الكثيرة، إن التمدن السريع في هذه المناطق والاستعمال المتزايد للماء في العمليات الصناعية يساهمان أيضاً في ازدياد الطلب، وهذا يعني أن الرهانات في

الصدامات المستقبلية على توزيع الموارد المشتركة سترتفع وسيصبح ثمن الخسارة في مثل هذا التنافس أشدّ حدّة.

إن تغير المناخ العالمي سيزيد من تعقيد معادلة عرض الماء، لما كانت غازات الدفيئة تتراكم في الغلاف الجوي، فإن متوسط درجة حرارة العالم سيرتفع، وأنماط هطول المطر ستتبدل في أجزاء كثيرة من العالم، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مستويات أعلى من المطر في بعض المناطق ومستويات أدنى في مناطق أخر، لا يستطيع العلماء حتى الآن أن يحددوا بالضبط كيف ستتأثر مناطق بمفردها، لكن يُعتقد أن كثيراً من المناطق الداخلية الدافئة مثل شمال شرق إفريقيا (التي يمر عبرها نهر النيل) وجنوب غرب آسيا (التي يجري عبرها نهرا دجلة والفرات) ستقل إمداداتها من الماء(٦).

إن عجز الماء المستقبلي في هذه المناطق لا داعي، بالطبع، لأن يؤدي إلى الحرب، ففي المناطق التي تتمتع فيها الدول بعلاقات جيدة بعضها مع البعض ولها تاريخ من حل الخلافات عب المفاوضات السلمية، يمكن التعامل مع النزاعات على المصادر المشتركة للماء بدون اللجوء إلى العنف، لكن، برزت بعض النزاعات الأكثر حدة على هذه الإمدادات في مناطق تتصف العلاقات بين الحكومات فيها بالتوتر وحيث أدى التنافس على الماء والموارد الحيوية الأخرى إلى الاقتتال في الماضي، في هذه المناطق، من المرجح أن يشعل العجز المستقبلي توترات محلية ويزيد خطر الحرب ـ خصوصاً إذا اعتقد طرف في النزاع أن الطرف الآخر ينال أكثر من حصته المستحقّة من الماء(٧).

من الناحية النموذجية، في المناطق التي يكون فيها الماء قليلاً، تعتبر الدول التقاتل على المصادر الحيوية للإمداد بمثابة عمل شرعي للأمن القومي، وكما أشرنا سابقاً، تتحاشى الحكومات بشكل طبيعي استخدام القوة في حل النزاعات الدولية ما لم تكن تؤمن بأن المصالح الأمنية الحيوية في خطر، حيثما يكون الماء وفيراً، كما في المناطق المعتدلة من أوروبا وأميركا الشمالية، يكون الصراع غير مرجح، لكن في المناطق التي نادراً ما يكون الماء فيها كافياً، يُعتبر توفّره، مسألة بقاء قومي، «إن الماء بالنسبة لإسرائيل ليس ترفاً»، أكد موشي شاريت، رئيس الوزراء الأسبق، إنه «ليس مجرد إضافة مرغوبة ومساعدة إلى مواردنا الطبيعية، الماء هو الحياة ذاتها»(٨)، في ظل هذه الشروط، فإن أي تهديد

للتدفق المستمر لإمدادات الماء سيعتبر سبباً مبرَّراً للحرب إذا أثبتت الوسائل الأخرى أنها غير مجدية(٩).

إن حيازة الماء وحمايته طالما كان ينظر إليهما على أنهما مهمة أساسية للحكومة في المناطق التي تكون الإمدادات فيها محدودة، بالفعل، إن نشوء الدول الحقيقية الأولى في مصر، وبلاد ما بين النهين والصين ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير أنظمة الأقنية والري على يد الفراعنة والملوك والأباطرة الأوائل(١٠)، وفي العصور الحديثة، كان تطوير السدود ومحطات المياه وظيفة أساسية من وظائف السلطات الاستعمارية، وعندما رحلت هذه السلطات، تولت هذه الوظائف الأنظمة القومية التي جاءت بعدها، فبالنسبة للرئيس جمال عبد الناصر رئيس مصر، على سبيل المثال، كان بناء سد اسوان العالي على النيل هو المهمة الأكثر أهمية التي تواجه البلد (١١)، لقد تولّى قادة حديثون آخرون من الشرق الأوسط وآسيا أيضاً مشاريع الماء الكبرى وسعوا بطرق أخرى لتعزيز الإمداد المائي لبلدانهم، وعندما هددت الدول الأخرى بعمل من شأنه أن يقلل هذا الإمامد، سارع هؤلاء القادة إلى التحذير من رد عسكري.

إن المنطقة التي يتوجب فيها على الدول أن تتنافس لأجل الوصول إلى إمدادات الماء الحيوية والتي يؤمن القادة فيها بأنه يجب عليهم ألا يتخلفوا عن غيرهم في هذه المنافسة هي من المرجح أن تكون منطقة مضطربة جداً ـ خصوصاً إذا كان عدد السكان آخذاً في الارتفاع وإمداد الفرد من هذا المورد الحيوي آخذاً بالهبوط، «عندما يصبح [الماء] نادراً بشكل متزايد، يصبح موضع اشتهاء الغير، ويمكن أن يُطلق العنان للصراعات» على حد تعبير كلاوس توبفر Klaus Toepfer الأمين العام لليونسكو في عام ١٩٩٩، كما أشار إلى أن «أكثر الصراعات مرارة في المستقبل القريب سوف تُخاض على الماء» أكثر مما تُخاض على الأرض أو النفط(١٢)، وقد عبّر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين عن رؤية مشابهة عندما قالك «إذا توصلنا إلى حل كل مشكلة أخرى في الشرق الأوسط ولم نحل بشكل مرضٍ مشكلة الماء، فإن المنطقة ستنفجر»(١٣).

لتقدير شدة هذا الخطر تقديراً كاملاً، من الضروري أن نتفحص القوى المحركة لاستعمال الماء العالمي ـ العرض والطلب، واستعمالاته الأساسية، وتوزيع الإمدادات المتاحة.

موردٌ متنازع عليه

من منظور الموارد، يحمل الماء أوجه شبه كثيرة بالنفط، فهو ضروري لمجموعة واسعة من النشاطات البشرية، وهو يوجد بمقادير محدودة نسبياً، علاوة على ذلك، عندما يُستنزف المخزون المتاح، لا يمكن اكتساب كميات إضافية إلا عبر جهود بطولية ومكلفة، إن عدد السكان الزائد والبحبوحة الآخذة بالارتفاع يضخمان الطلب العالمي على مادتي الماء والنفط، ويقربان نقطة الندرة على نطاق العالم مع مرور كل يوم، والأهم من ذلك، أن المصادر الهامة للماء ـ على غرار مصادر النفط ـ إنما توجد في مناطق تتداخل فيها الحدود القومية ويمكن بالتالي أن تصبح بؤرة للنزاعات الإقليمية أو نزاعات الملكية بين الدول المتجاورة.

إن الماء ضروري بشكل مطلق لصحة وبقاء الإنسان ـ لأجل الشرب، والاستحمام والحفاظ على الصحة العامة، وإنتاج العذاء، ووفقاً للبنك الدولي، فإن المقدار الأدنى للماء الذي يحتاج إليه المرء لكي يبقى حياً ومعافى يبلغ ١٠٠ إلى ٢٠٠ ليتر باليوم، أو ٣٦ إلى ٧٢ متراً مكعباً بالسنة (١٤) ، لكن هذا لا يمثل سوى جزء من الحاجة الإجماليةك فالزراعة والصناعة وإنتاج الطاقة كلها تتطلب كمايات إضافية من الماء لأجل مجموعة من العمليات الحرجة، هذه الاستعمالات، معاً، تفع الحد الأدنى للاحتياج البشري للماء إلى ١٠٠٠ متر مكعب تقريباً (٢٦٥٠٠٠ غالون) لكل فرد بالسنة(١٥).

إن أكبر حاجة إلى الماء حتى الآن ـ بغض النظر عن الماء اللازم لأجل البقاء البشري الأساسي ـ هي لأجل ري محاصيل الغذاء الضروري، فالري لا يتيح المجال فقط لإنتاج الغذاء في المناطق التي تتلقى قليلاً من ماء المطر (كما في حالة شمال إفريقيا وجنوب غرب آسيا، وجنوب غرب أميركا) بل يسمح أيضاً بمضاعفة عدد المحاصيل في المناخات المعتدلة وباستخدام المحاصيل المرتفعة الغلال، لقد أدت الزراعة المروية إلى زيادة هائلة في إنتاج الغذاء على مدة الخمسين عاماً المنصرمة، متيحة بذلك حدوث ازدياد مطرد في تعداد السكان، إن حوالي ٧٠ بالمئة من كل الماء العذب الذي يستخرجه البشر من الأنهار والبحيرات والآبار الجوفية للعالم إنما يستعمل اليوم لأغراض زراعية(١٦).

من الواضح أن أية زيادة أخرى في عدد سكان العالم ستحدث فورة مقابلة في الطلب على الماء، بوجود معظم أرض الكوكب الصالحة للزراعة والتي يغذيها المطر قيد الفلاحة قبل الآن، فإن أي توسع في إنتاج الحبوب والخضر سيتطلب تحويل الأرض القاحلة حالياً إلى الاستعمال الإنتاجي من طريق الري، إلى جانب الاستعمال الأكثر كفاءة وكثافة للحقول الموجودة، وفي حين قد يبدو ممكناً تقليل مقادير الماء اللازم لرفع غلة أي محصول مفترض عبر استعمال البذور الهجينة وأنظمة توزيع الماء الأكثر كفاءة، فإن مهمة إطعام سكان العالم الذين يبلغ عددهم ثمانية بلايين نسمة ـ الرقم المتوقع في العام ٢٠٢٠ ـ سوف تجعل من الضروري تحويل مخزونات إضافية من الماء العذب إلى أراضي محاصيل مروية(١٧).

هل يمكن للعالم أن يؤمن كل هذا الماء العذب؟ بالرغم من أن الكوكب يطفح بالماء المالح ـ الذي يغطي حوالي ٧٠ بالمئة من سطح الأرض ـ فإن المخزون العالمي من الماء العذب محدود نسبياً، إن أل من ٣ بالمئة من إجمالي مخزون الماء في العالم هو ماء عذب، وثلثا هذا المقدار، محبوس في الانها الجليدية والقلنسوتين الجليديتين القطبيتين، كما أن كثيراً من المقدار الباقي محجوز في التربة والطبقات الصخرية العميقة تحت الأرض، ونتيجة لذلك، فإن أقل من ١ بالمئة من مخزون العالم من الماء العذب ـ أو حوالي 0، 01 بالمئة من كل الماء الموجود على الأرض ـ هو متاح للبشر(١٨).

هذا الجزء الصغير جداً من إجمالي مخزون الأرض من الماء يصبح متاحاً من خلال هطول الأمطار على اليابسة، في كل عام، يهطل حوالي 110، 000 كيلو متر مكعب (كم٣) من الماء العذب على الأرض الجافة على شكل مطر وثلج، يُعاد حوالي ثلثي هذه الكمية، أو ما يعادل 70000 كم٣ إلى الجو من خلال التبخر والنتح (الإطلاق الطبيعي للرطوبة من قبل النباتات)، هذا يترك حوالي 40000 كم٣ من الماء كل عام بمثابة ماء مطري مرتجع runoff ، ـ جريان الماء العذب عائداً إلى المحيطات من خلال الأنهار والسواقي والطبقات الصخرية تحت الأرض (١٩)، إن حوالي نصف هذا الماء المرتجع يضيع كل عام من خلال الفيضانات الموسمية (سيضيع أكثر من ذلك لو لا السدود المقامة لاحتجاز ماء الفيضانات)، وثمة خمس آخر تحمله الأنهار في سيبريا والأماكن النائية الأخرى، وهكذا

فإن الماء العذب المتبقي ـ حوالي 12500 كم٣ بالسنة ـ هو الكمية المتاحة بشكل فعلي للبشر والقابلة للتجدد، لأجل الشرب والري والاستعمالات الأساسية الأخرى(٢٠).

يوجد مصدر إضافي آخر للماء العذب فيما يدعى المكامن المكامن المائة الأحفورية، وهي خزانات ضخمة تحت الأرض تشكلت على مدى فترات طويلة من الزمن، بعض هذه المصادر، مثل مكمن أوغالالا الشاسع في جنوب غرب أميركا، تقع قريبة من السطح بما يكفي لأن تكون متاحة للبشر، في الواقع، إن مكامن من هذا النوع هي مصدر هام للماء العذب لأجل المزارعين وسكان المدن في مناطق كثيرة، بما فيها إسرائيل والضفة الغربية، وشمال غرب الهند، والصين الشمالية، والمملكة العربية السعودية، مع ذلك، عندما يتم الاستخراج الكامل لمياه هذه الخزانات، فإنها لن تمتلئ مرة أخرى لآلاف السنوات أو أكثر ولذلك فهي، مثل الوقود الأحفوري، يجب اعتبارها موارد غير قابلة للتجدد(٢١).

إن كمية الـ12، 500 كم٣ المتاحة من الماء العذب القابل للتجدد كل عام هي أكثر من كافية لتلبية الحاجات الأساسية للسكان البشر الموجودين في العالم، بل إن العلماء يقدّرون أن حوالي نصف إجمالي المخزون العالمي القابل للتجدد فقط يتم استعماله في الوقت الراهن، لكن مع كل زيادة في عدد السكان، مع ذلك، تقل كمية الماء المتاح لكل شخص، عندما تصبح المجتمعات أكثر بحبوحة وتطوراً، فإنها تنحو، علاوة على ذلك، إلى استعمال كمية أكبر من الماء، بسبب التوفّر الأوسع لتمديدات المياه داخل المنازل، واستخدام الجلاليات والتجهيزات الأخرى، واستهلاك اللحم (الذي يتطلب إنتاجاً زائداً للحبوب)، وهلم جرا، لذلك، في حين تضاعف عدد سكان العالم بين ١٩٥٠ و ١٩٩٠، ازداد استعمال الماء العالمي بنسبة ٣٠٠ بالمئة، إذا استمر هذا المعدل من الزيادة، فسوف نستعمل في القريب العاجل ١٠٠ بالمئة من المخون المتاح للعالم، إن الازدياد الكبير في تحلية ماء البحر أو في استخلاص الماء من مجاري المدن يمكن أن يزيد بشكل هام من ذاك المخزون، لكن العمليات القائمة هي أكثر كلفة من أن تجعل ذلك عملياً في المستقبل القريب(٢٢).

لو تم توزيع مخزون العالم من الماء العذب بالتساوي، لبدأت حالات النقص في التأثير على الجميع في الوقت نفسه تقريباً ـ ربما بعد عقدين أو ثلاثة من الآن، لكن الماء

لا يوزع بالتساوي: ثمة مناطق تنعم بمخزونات وفيرة نسبياً، في حين أن مناطق أخرى مجبرة على الاكتفاء بأقل منها بكثير، إن نهر الأمازون، على سبيل المثالث، يمثل ١٦ بالمئة تقريباً من إجمالي المرتجع المطري السنوي للأرض؛ بالمقابل فإن المناطق القاحلة وشبه القاحلة من العالم ـ التي تشكل معاً حوالي ٤٠ بالمئة من كتلة اليابسة وتضم ربما خُمس إجمالي عدد سكانها ـ لا تتلقى سوى ٢ بالمئة من المرتجع المائي العالمي(٢٣)، ويسبب هذه التفاوتات في توزيع الماء، تعاني بعض مناطق العالم، بالفعل من ندرة خطيرة.

إن ظهور ندرة حادّة في الماء يتضح جليّاً في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، فوفقاً للبنك الدولي، كان متوسط المرتجع السنوي في هذه المناطق في عام ١٩٩٥ يساوي ١٢٥٠ متراً مكعباً للشخص الواحد، أو ما يكفي تماماً لتلبية الحاجات البشرية الأساسية، علاوة على ذلك، ضمن هذه المناطق، وجد البنك أحد عشر بلداً ـ الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن وليبيا والمغرب والسعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن ـ ذات إمدادات سنوية للشخص الواحد تبلغ ١٠٠٠ متر مكعب أو أقل، وهو الحد الأدنى للكمية التي تعتبر ضرورية لأجل الحياة البشرية الصحية، لقد تمكنت هذه البلدان من استكمال إمداداتها الضئيلة، التي تغذيها الأمطار، بماء البحر المحلّى و / أو الماء المسحوب من المكامن المائية الأحفورية؛ مع ذلك فهي تواجه، في معظمها، صعوبة كبيرة في تلبية الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من سكانها(٢٤)، (انظر الجدول ٦ ـ ١).

إن ما يجعل هذا الوضع محفوفاً بالمخاطر من وجهة نظر أمنية هو أن كثيراً من المصادر الأساسية للماء في هذه المناطق يتقاسمه بلدان أو أكثر، وهذه المصادر هي عادة منظومات نهرية كبيرة مثل نهر النيل ونهر الفرات تنبع في بلد ثم تمر عبر عدة بلدان أخرى قبل أن تصب في البحر، إن نهر النيل، على سبيل المثال، يتقاسمه ما لا يقل عن تسعة بلدان، في حين أن منظومة دجلة ـ الفرات تتقاسمها أربعة بلدان، ونهر الأردن ثلاثة (من ضمنها الضفة الغربية الخاضعة للسلطة الفلسطينية)، تحت الشروط المثالية، سوف تستنبط الدول الداخلة في هذه المنظومات النهرية صيغة للتوزيع العادل للجريان المائي السنوي، بغض النظ عن موقعها على مجرى النهر من المنابع إلى المصب النهائي، ولسوء الحظ أن هذا نادراً ما حصل، بل اتجهت الدول الأقوى في المنظومة إلى الاستيلاء على

حصة غير متناسبة من الإمداد الإجمالي، مسببة الضيق والاستياء لدى الدول المعنية الأخرى.

تشير دراسة حديثة من قبل علماء في جامعة ولاية أوريغون إلى ضخامة هذه المشكلة، باستخدام أنظمة المعطيات الطبوغرافية المعقدة لرسم خريطة الأحواض النهرية الكبرى في العالم، اكتشفوا أن ٢٦١ حوضاً كهذا يمتد عب اثنين أو أكثر من الحدود الدولية، هذه الأحواض تغطي حوالي ٤٥ بالمئة من مساحة اليابسة على الأرض، باستثناء منطقة القطب الجنوبي، إن ما لا يقل عن ١٤٥ دولة تعتمد على منظومات نهرية مشتركة للحصول على قسم، على الأقل، من إمدادها من الماء العذب، ويعتمد عدد كبير منها اعتماداً شبه كلي على هذه المنظومات(٢٥)، وكثير من المكامن المائية تحت الأرضية الهامة، مثل «المكمن المائي الجبلي» الحيوي تحت إسرائيل والضفة الغربية، يتم التشارك بها بهذه الطريقة أيضاً(٢٦).

الجدول ٦ ـ ١: الماء السنوي المتوفر للشخص الواحد في دول مختارة من شمال افريقيا، الشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا.		
كمية الماء المتاحة لكل شخص (بالأمتار المكعبة لكل شخص بالسنة)		
البلد	١٩٩٠	٢٠٢٥
الجزائر	٧٥٠	٣٨٠
بوروندي	٦٦٠	٢٨٠
مصر	١٠٧٠	٦٢٠
اثيوبيا	٢٣٦٠	٩٨٠
ايران	٢٠٨٠	٩٦٠
اسرائيل	٤٧٩	٣١٠
الاردن	٢٦٠	٨٠
كينيا	٥٩٠	١٩٠
لبنان	١٦٠٠	٩٦٠

المغرب	١٢٠٠	٦٨٠
عمان	١٣٣٠	٤٧٠
رواندا	٨٨٠	٣٥٠
السعودية	١٦٠	٥٠
تونس	٥٣٠	٣٣٠
الامارات	١٩٠	١١٠
اليمن	٢٤٠	٨٠

المصدر: Peter H.Gleick, (Water and Conflict), Interational Secunrity, Summer 1993, P 101،
التغير بين ١٩٩٠ و ٢٠٢٥ يعزى حصراً الى الزيادات المتوقعة في عدد السكان.

إن توزيع الماء في الأنهار المشتركة هو مصدر مزمن للتوتر حتى في ظل أفضل الظروف، عندما يكون جريان الماء غزيراً نسبياً والدول المعنية تتمتع بعلاقات جيدة بعضها مع بعض، لكن عندما يهبط جريان الماء، وتتدهور البيئة السياسية، تصل هذه التوترات غالباً إلى نقطة القطيعة.

إذا حاول عضو في المنظومة أن يزيد حصته من الإمداد الآخذ بالتضاؤل، فمن المحتمل أن يردّ الأعضاء الآخرون بقوة، وبالشكل نفسه، إن أي سعي من قبل بلدان المنبع لسد النهر أو التحكم بأي شكل آخر بجريانه من المحتمل أن يحدث قلقاً وعداءً بين دول المصب(٢٧).

إن الصراع على الماء يمكن أن ينشأ أيضاً ضمن البلدان، في عشرينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، قام المزارعون في وادي أوينز Owens في كاليفورنيا الشرقية بشكل منتظم بتخريب القناة المائية التي بنتها سلطات الولاية لنقل إمدادات الماء إلى لوس أنجلوس البعيدة(٢٨)، وفي وقت أحدث عهداً، نشب صراع جنوبي الهند، عندما تقاتل المزارعون في ولايتي كارناتاكا وتاميل نادو على حقوق الري بنهر كاوفري(٢٩)، ثمة شكل آخر من الصراع يمكن أن ينفجر عندما تحاول الدول النامية خصخصة مخزونها المائي لكي تجذب الاستثمارات الأجنبية، في نيسان / أبريل ٢٠٠٠ ، توفي خمسة أشخاص وجرح

المئات في بوليفيا أثناء احتجاجات عنيفة ضد خصخصة مصلحة المياه وفرض الضرائب على ماء الشرب في كوتشابامبا، ثالث أكبر مدينة في البلاد (٣٠)، ويحتمل حدوث المزيد من الهبّات في أمم نامية أخرى عندما تبادر الحكومات إلى خصخصة شبكاتها المائية ذات الملكية العامة (والمدعومة من الحكومة)(٣١).

بالرغم من أن الصراعات الداخلية من هذا النوع يمكن أن تصبح أوسع انتشاراً في السنوات المقبلة، فإن الصراع بين الدول على مصادر المياه المشتركة هو مصدر القلق الأكبر، لقد كانت المنظومات المشتركة الكبرى للشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ـ النيل والأردن ودجلة ـ الفرات، والهندوس ـ مواقع للصراع على امتداد التاريخ البشري؛ بل إن كثيراً من اقدم الحروب المدوّنة إنما وقعت على ضفافها(٣٢)، بالرغم من أن جهوداً بذلت مؤخراً، للتفاوض على ترتيبات اقتسام المياه العادل بين الدول المعتمدة على هذه الأنهار، فإن الخلاف على توزيع جريانها يظل مستمراً، وما لم يتم إحراز مزيد من التقدم في الترتيبات التعاونية التفاوضية، فإن الندرة المتزايدة متضافرة مع ارتفاع عدد السكان سوف تخلق بيئة غير مستقرة على نحو متزايد.

وكما في حالة النفط، فإن أفضل طريقة لتقييم القوى المحركة للصراع المائي المستقبلي هي أن نتفحص تقاطع العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية في الميادين الكبرى للقتال المحتمل.

حوض نهر النيل

منذ أزمنة مبكرة جداً، أمدّت مياه نهر النيل سكان فيما يعرف اليوم بمصر والسودان بأسباب الحياة، وفي كل خريف، تتدفق مياه الفيضانات الهادرة من المرتفعات الإثيوبية إلى النيل وروافده، غامرة الأراضي المنخفضة الخصيبة لوادي النهر، منذ قرون كثيرة، تعلم المزارعون في الوديان السفلى أن يحبسوا مياه الفيضان المرتدة في أحواض ضحلة، ما يتيح بالتالي الحصول على موسم زراعة طويل وفلاحة أكثر إنتاجية، وسمحت الوفرة الناتجة بحدوث ارتفاع حاد في عدد السكان، وفي حينه، بنشوء المدن والدول والإمبراطوريات، إن حضارة مصر العظيمة تدين ببقائها وغناها لخصائص نهر النيل

الموفّرة لأسباب الحياة، ولذلك ليس من المفاجئ أن حكامهم اتخذوا كل احتياط لتأمين جريانه المستمر ـ من خلال الأداء الصارم للطقوس الدينية واستخدام القوة العسكرية عندما يبدو ذلك ضرورياً.

لقد استخدمت القوة العسكرية بشكل متكرر في شمال شرق إفريقيا لتأمين هيمنة مصر على أعالي نهر النيل وروافده الأساسية، ولأن كل ماء النيل تزوده مناطق واقعة خارج الأرض المصرية ولأن مصر لا تمتلك مصدراً هاماً آخر للماء، فقد سعى حكام مصر بشكل ثابت إلى التحكم بمعياه منابع النهر لكي يضمنوا عدم قيام قوة أجنبية بالعبث بجريانه الطبيعي، بالرغم من أن المصريين القدماء لم يكونوا قادرين على تحديد موقع المنبع الأساسي للنهر، فقد تتبعوا مساره إلى السودان الحالي وشنوا حملات دورية لغزو المنطقة، وقد كرر البريطانيون هذا السلوك عندما أقاموا محمية في مصر في منتصف القرن التاسع عشر، وواصل قادة مصر المعاصرون هذا الإجراء منذئذ(٣٣).

هذه الاستراتيجية مكّنت مصر ـ التي لا تساهم بشيء في الجريان السنوي للنيل ـ من الاستيلاء على قسم كبير من مياهه لأجل استعمالها الحصري، ولأن سكان ضفاف أعلى النهر كانوا يفتقرون إلى رأس المال أو القدرة على بناء سدود ومحطات مياه واسعة، فقد استفادت مصر بشكل هائل من موقعها الممتاز، مصر كانت تمتلك دائماً القوة العسكرية الكافية لردع جيرانها عن التقدم في هذا الاتجاه، لكن الحاجة إلى الماء تزداد في كل أنحاء المنطقة، ولذلك لا بدّ أن يقوى إغراء السحب من النيل، لذا يتوقف احتمال الصراع المستقبلي على مشيئة قوى المجرى الأعلى في إثارة الغضب المصري بالاستيلاء على المزيد من جريان النيل، وعلى تصميم القاهرة على منع حدوث ذلك.

لتقييم آليات هذه المعادلات تقييماً تاماً، من المفيد أن نرسم خريطة جغرافية نهر النيل وأن ندرس استخدامه، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، من قبل المجتمعات البشرية.

النهر واستعمالاته

إن نهر النيل هو أطول نهر في العالم، يمتد حوالي ٦٦٥٠ كيلو متراً (٤١٣٠ ميلاً) من منابعه الأولية في إفريقيا الاستوائية إلى مصبه في البحر المتوسط، عندما يسير نحو الشمال، يجمع النيل الماء وينشره في تسعة بلدان ـ بوروندي والكونغو ومصر وإثيوبيا وكينيا ورواندا والسودان وتنزانيا وأوغندا، وبذلك يضم حوض النيل 3، 350، 000 كيلو متر مربع، أي حوالي عُشر إجمالي مساحة أرض إفريقيا، ضمن هذه المساحة الشاسعة يوجد تنوّع غير عادي من المناخات، بما في ذلك الغابات الاستوائية المطيرة والسفاناه الواسعة والمستنقعات الواسعة والصحراء، إن كل واحدة من هذه المناطق، تساهم، بطريقتها الخاصة ي الهيدرولوجيا الفريدة للنيل(٣٤)، (انظر الخريطة).

إن أطول ذراع للنهر، النيل الأبيض، ينبع في منطقة البحيرات الكبرى من إفريقيا الوسطى، من مرتفعات بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا الغنية بالمياه يأتي سيل من الأنها والجداول التي تصب في بحيرة فيكتوريا، أضخم البحيرات الاستوائية التي تفرغ في النيل، يجري النيل الأبيض الصغير شمالاً، خارجاً من الحافة الشمالية لبحيرة فيكتوريا، إلى بحيرة كيوغا في أوغندا، ثم غرباً إلى بحيرة ألبرت (التي تعرف أيضاً باسم بحيرة موبوتو) في الكونغو، لدى خروجه من بحيرة ألبرت، يهبط النهر إلى سافاناه السودان الجنوبي ويصب في السمتنقعات الشاسعة المعروفة باسم السود Sudd ، أخيراً، بعد ترك السود (حيث يجمع المادة العضوية التي تمنحه لونه الحليبي المميز)، يتابع النيل الأبيض شمالاً إلى الخرطوم وإلى نقطة التقائه مع النيل الأزرق.

بالرغم من أن النيل الأزرق القاتم اللون أقصر طولاً من النيل الأبيض، فإنه يحمل حجماً أكبر من الماء، إن النهر، الذي ينبع من بحيرة تانا، في أعالي جبال إثيوبيا الغربية، يجتذب عدداً من الروافد قبل أن يندفع بسرعة إلى السودان الشرقي، بعد أن يقطع ثلاثمائة ميل إلى الخرطوم، يتحد النيل الأزرق مع النيل الأبيض ليشكلا النيل، ثمة رافد كبيرآخر، نهر أتبارا Atbara (الذي، مثل النيل الأزرق، ينبع من مرتفعات إثيوبيا) ينضم إلى النهر على بعد حوالي مئتي ميل شمال الخرطوم، إن أتبارا والنيل الأزرق يساهمان، معاً،

بحوالي ٧٢ بالمئة من التدفّق الإجمالي للنيل، بعد اتصاله مع أتبارا، ينطلق النيل شمالاً إلى الحدود المصرية وبحيرة ناصر (الخزان العملاق الذي أوجده السد العالي بأسوان) قبل أن يكمل عبوره باتجاه الشمال إلى البحر المتوسط(٣٥).

عندما يدخل مصر، يشكل النيل وادياً ضيقاً طويلاً طوله حوالي ٤٧٥ ميلاً بعرض من ٦ إلى ١٠ أميال، يعيش ضمنها معظم سكان مصر وينتج فيها جل غذائه، في كل صيف، يصب ماء الفيضان من النيل الأزرق ونهر أتبارا في الوادي، مؤمناً الماء والمواد المغذية اللذين أداما الزراعة الكثيفة في هذه المنطقة لما يزيد عن سبعة آلاف عام، هذا هو وادي النيل الشهير في مصر: موطن الفراعنة القدماء وآثار الجيزة والأُقصر العظيمة؛ إنه أيضاً موقع القاهرة الحديثة اليوم، التي يقدّر عدد سكانها (في عام ١٩٩٥) بعشرة ملايين نسمة، بعد اجتيازه للقاهرة، يتفرع النيل إلى عدد من الفروع التي تبتعد بعضها عن بعض متجهة نحو البحر المتوسط، مشكلة المنطقة المثلثية لدلتا النيل.

من وجهة النظر المصرية، فإن السيطرة على النيل وكل منابعه ضرورية لبقاء وازدهار البلد، لذلك كانت مصر تعارض التغاضي عن إنشاء أية سدود أو منشآت أخرى على النيل الأعلى قد تتعارض مع الجريان الطبيعي للنهر، مع ذلك، عندما وُضعت الهيدرولوجيا المعقدة لنهر النيل بشكل مفصل في بداية القرن العشرين، بدأ مهندسو الماء بالكلام عن الحاجة إلى النظر إلى المنطقة بكاملها بوصفها منظومة هيدرولوجية متكاملة، في عام ١٩٢٠ ، اقترح السير مردوك ماكدونال ـ الذي كان آنذاك كبير المهندسين البريطانيين في مصر ـ سلسلة من السدود على النيل الأعلى من شأنها أن تسمح بتخزين الماء في أوقات الوفرة وتحريره في أوقات الجفاف، هذا المخطط المعروف باسم «مشروع تخزين القرن» Century storage scheme ، سيؤمن لمصر الماء الكافي حتى في تلك الفترات الشديدة الحاجة عندما ينخفض هطول المطر في إفريقيا الاستوائية، غير أنه كان من شأنه أن يمنح سكان ضفاف النيل الأعلى سيطرة أكبر على جريان النهر، وبسبب ذلك أثار معارضة ملحوظة في مصر(٣٦).

إن التخطيط الشامل على نطاق حوض النيل من النوع الذي اقترحه السير ماكدونالد كان من الممكن تصوره اثناء أوائل القرن العشرين لأن بريطانيا العظمى والقوى الأوروبية

الأخرى كانت تهيمن على المنطقة بكاملها، مع ذلك، عندما تم تقسيم المنطقة إلى دول منفصلة، مستقلة، أصبح التخطيط المتكامل صعباً بشكل زائد، فقد أصبحت مصر مستقلة تماماً في عام ١٩٢٢ وتحركت فوراً للدفاع عن «حقوقها التاريخية» في معظم مياه النيل، وقبل توقيع اتفاقية مع بريطانيا العظمى على استخدام مياه النيل، حصل القادة المصريون على وعد من لندن بالا يتم بناء أية منشآت على النيل الأعلى أو روافده (طالما بقيت تحت الحكم البريطاني) بدون موافقة مسبقة من القاهرة، إن اتفاقية مياه النيل الناتجة عام ١٩٢٩ ـ وهي الأولى من نوعها في المنطقة ـ قد أفادت بذلك في إعاقة تطوير نظام للإدارة على نظام الحوض(٣٧).

أصبحت آفاق التنمية المتكاملة للنيل أقل إشراقاً في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، عندما استقلت السودان أولاً ومن ثم مستعمرات إفريقيا الوسطى الواقعة تحت السيطرة البريطانية، بالغم من أن قادة هذه الأمم الجديدة قد سارعوا إلى الإعلان عن فوائد التنمية الإقليمية فقد كانوا معارضين للموافقة على أية مشاريع من شأنها أن تقلل من سيطرتهم على الموارد المائية الواقعة ضمن حدودهم، وفقاً لذلك، صرحت كل هذه الدول بأن اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ لاغية وباطلة فيما يتعلق بالأرض الخاضعة لسيادتها، في الوقت نفسه فإن إثيوبيا ـ التي لم توقع اتفاقية ١٩٢٩ وتبرأت من كل اتفاقيات اقتسام المياه المعمولة باسمها من قبل إيطاليا الدولة التي استعمرتها سابقاً ـ بدأت تدرس استخدام مياه النيل الأزرق في مشاريع الري الكبيرة الخاصة بها (٣٨).

كان من الطبيعي أن تُحدث هذه التطورات قلقاً كبيراً في القاهرة، فالمصريون، الذين يواجهون للمرة الأولى منافسة خطيرة على حرية الوصول إلى الجريان المهم للنيل، بدأوا بالكلام علناً عن الماء بوصفه مسألة أمن قومي(٣٩)، فاستعجلت الحكومة ببناء السد العالي بأسوان الذي أعطاها مخزوناً مؤكداً يبلغ حوالي ١٦٠ مليون متر مكعب من الماء عند إكماله في عام ١٩٧١، وسعى المصيون أيضاً إلى التأثير على التنمية المائية في السودان، وخاصة إنشاء سدود ومشاريع ري جديدة، بالرغم من اعتماد مصر بالدرجة الأولى على الدبلوماسية والضغط الاقتصادي لتحقيق أهدافها، فقد هددت أيضاً باستخدام القوة، وفي مناسبة واحدة أرسلت جنودها فعلاً إلى منطقة متنازع عليها على الحدود المصرية ـ

السودانية(٤٠).

بعد تحمل سنوات من التنمّر المصري، وقع السودانيون اتفاقية مياه النيل الجديدة مع القاهرة في عام ١٩٥٩، لتحلّ محل اتفاقية ١٩٢٩ مع بريطانيا العظمى، بموجب هذا الاتفاق، «الاتفاقية لأجل الاستخدام الكامل لمياه النيل»، أعطيت مصر حصة سنوية تبلغ ٥، ٥٥ بليون قدم مكعب من الماء من النهر، أو حوالي ثلثي جريانه السنوي الوسطي المقدر بـ ٨٤ بليون قدم مكعب، وحددت حصة السودان بـ ٥ ، ١٨ بليون قدم مكعب بالسنة، في حين أن الكمية المتبقية من الجريان، البالغة ١٠ بليون متر مكعب بالسنة، افتُرض أنها تضيع عبد التبخر والنزّ والارتشاح من بحيرة ناصر، بتوقيع هذا الاتفاق أمّن البلدان كلٌ للآخر حرية الوصول غير المعاق إلى كميات كبيرة من ماء النيل وخفضاً إلى الحد الأدنى من خطر الصراع على الماء بينهما (على الأقل في الوقت الحالي)، لكن الاتفاقية كان فيها عيب واحد كبير: فهي لم تمنح شيئاً من مياه النيل للدول الواقع عند أعلى النهر الابعد، والتي يتوقع أن تسعى بضع دول منها إلى الحصول على الموارد المائية الأساسية لاستعمالها الخاص(٤١).

كانت مصر، تخشى أن تباشر إثيوبيا والدول الأخرى الواقع على ضفتي المجرى الأعلى خططها الخاصة بها لأجل الاستخدام الزائد للنيل وأن تسعى السودان ذات يوم للحصول على أكثر من حصتها البالغة ٥ ، ١٨ بليون قدم مكعّب، لذا واصلت التحذير من عمل يُنذر بعواب وخيمة إذا ما تحقق أي شيء من هذا، فبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، على سبيل المثال، صرح الرئيس أنور السادات بقوله «إن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تجر مصر إلى الحرب مرة أخرى هي الماء»(٤٢)، وهدد السادات أيضاً بقصف المنشآت المائية في إثيوبيا إذا قامت حكومتها بتنفيذ خطة لتحويل بعض مياه النيل الأزرق إلى مشاريع الري المحلية(٤٣)، صدرت تعليقات مهددة بالمثل في الثمانينيات من وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية آنذاك بطرس بطرس غالي (الأمين العام للأمم المتحدة فيما بعد): «الحرب القادمة في منطقتنا ستكون بسبب مياه النيل، وليس السياسية»(٤٤).

برغم هذه المواقف، فإن حرية القاهرة في التصرف في حقل الماء كانت مقيدة إلى حد ما بفعل مقتضيات حقبة الحرب الباردة، فمع أن القوتين العظميين كانتا مستعدتين

تماماً لخوض حروب «بالوكالة» عندما استنتجتا أن مصالحهما الجيوستراتيجية في خطر، فإنهما بشكل عام قد ردعتا الدول التي تدور في فلكهما عن الدخول في صراعات إقليمية على ما كان ينظر إليه في واشنطن وموسكو بأنه اعتبارات ثانوية، لكن مع انتهاء الحرب الباردة، تبدد التأثير المقيّد للقوى العظمى، ولذلك تملك القوى المحلية مثل مصر والسودان وإثيوبيا متسعاً أكبر لتسعى فيه إلى تحقيق ما تعتبره مصالحها القومية الحيوية ـ كما تشرحه بشكل مأساوي الحرب المدمرة بين إثيوبيا وإريتريا في ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠ .

لحسن الحظ بالنسبة لمصر أن دول ضفتي المجرى الأعلى لم تكن في موقع يؤهلها للمباشرة بخطط طموحة لتحويل مياه نهر النيل أثناء التسعينيات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩ ، فقد كانت إثيوبيا مشلولة بفعل الصراع المستمر مع القوى الانفصالية في إريتريا، والغارات من قبل الصومال، وفيما بعد بفعل الحرب مع إرتيريا المستقلة، وكان السودان ممزقاً بفعل الانقسام الداخلي والصراع الانفصالي في الجنوب اللا مسلم؛ وكانت الدول الاستوائية محطة بفعل النزاع الإثني والسياسي، هذه المخاط استهلكت اهتمام (وموارد) الحكومات المعنية، وهو ما حال دون أي استثمار جديد في السدود ومشاريع الري، إن مصر، التيكانت، كما يبدو، تستشعر فائدة في هذه الحالة من الظروف، سعت إلى إدامة موقعها الممتاز على النيل بتقديم المساعدة للقوى المعادية للحكومات في البلدان المجاورة، وهذا ما ترتب عليه تقديم الدعم للمنشقين الصوماليين في إقليم أوغادين بإثيوبيا ولجيش التحرير الشعبي السوداني المتمرد في جنوب السودان(٤٥).

آفاق الصراع المائي في القرن الحادي والعشرين

عندما اقترب القرن العشرون من نهايته، كانت الدول الواقعة على ضفتي المجرى الأعلى لا تزال، في معظمها، متورطة في مستنقع الصراع الداخلي أو النزاعات الحدودية(١)، لكن من المعقول أن نفترض أن هذه الصورة ستتغير في السنوات القادمة

---

[1] ـ إن كثيراً من هذه الصراعات هي أيضاً لها مقومات مواردية هامة. فالحرب الأهلية في السودان، مثلاً، إنما تحركها، جزئياً، مساعي الحكومة للاحتفاظ بالسيطرة على النيل الأبيض (الّذي يمر عبر مناطق السودان الجنوبي الخاضعة لهيمنة المتمردين) وحقول النفط المستثمرة حديثاً في المنطقة

عندما يخمد العنف، وبالفعل، فقد كانت محادثات السلام جارية في عدة مناطق للصراع، وتم وقف إطلاق النار في إثيوبيا وإريتريا، ومن المحتمل، إذاً، أن بعض الدول، على الأقل، ستباشر بخطط طال تأجيلها لإقامة مشاريع كهرمائية ومشاريع ري على النيل الأعلى، إن إثيوبيا، مثلاً، قد أعلنت عن خطط طموحة لتحويل الماء من النيل الأزرق إلى التنمية الزراعية الجديدة(٤٦)، في حين أن أوغندا تدرس مشاريع كهرمائية جديدة(٤٧).

لقد عبر السودان أيضاً عن نيته في سحب مزيد من الماء من النيل، مع أن البلد لا يزال مقسَّماً بفعل تمرد الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب، غير أن حكومة الرئيس عمر حسن أحمد البشير تمكّنت بمساعدة من إيران والعراق، من تعزيز قدراتها العسكرية واكتساب أسلحة جديدة من الصين والاتحاد السوفييتي سابقاً، إن الارتدادات عن الجيش الشعبي لتحرير السودان والانقسامات ضمن صفوف جماعات المعارضة قد ساعدت أيضاً نظام البشير على تقوية موقعة(٤٨)، وتجري الآن محادثات السلام مع بضع جماعات معارضة، ومن الواضح أن الحكومة المركزية تعتقد أنها في موقع يؤهلها للمباشرة بمشاريع مائية واسعة، بما في ذلك سد جديد مقترح على النيل في دُنقلة، شمال الخرطوم(٤٩).

إن كل هذه الأمور تقلق المصريين كثيراً، ومما يزيد الأمور تعقيداً تزايد الاحتياجات المائية السنوية لمصر بشكل مستمر وتضخّم تعدادها السكاني وتمدّن البلاد بشكل متزايد، في عام ١٩٢٢ ، عندما استقلت مصر، كان عدد سكانها يبلغ ٥ ، ١٣ مليون نسمة تقريباً؛ وفي عام ١٩٦٠ ارتفع إلى ٣٠ مليوناً، وفي عام ١٩٩٨ إلى ٦٦ مليوناً، إذا استمر عدد سكان مصر بالتضخم بالمعدلات المرتقبة، فسوف يبلغ ٩٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥ و ١١٥ مليوناً في منتصف القرن الحادي والعشرين(٥٠)، إن تزويد كل هؤلاء البشر الإضافيين بالماء الكافي لأجل حاجاتهم اليومية سيكون مهمة رهيبة في حد ذاته؛ وإطعامهم سيكون تحدياً أكبر، ونظراً لأن كل حقول مصر الموجودة خاضعة أصلاً للزراعة، فإن الطريقة الوحيدة لإنتاج مزيد من الغذاء هي تحويل الامتدادات الكبرى للصحراء القاحلة إلى أرض محاصيل مروية.

الوسطى من البلاد.

لتوسيع إنتاج الغذاء مع تخفيف الضغط السكاني أيضاً في الوقت نفسه في وادي النيل المكتظ، تنفق القاهرة بلايين الدولارات لتطوير الأراضي الزراعية البكر في الصحراء الغربية، في قلب مشروع «الوادي الجديد» توجد محطة ضخ بتكلفة ٤ بلايين دولار على بحيرة ناصر ستقوم بصب ٥، ٥ بليون متر مكعب بالعام من ماء النيل في قنوات تخدم التجمعات السكانية، إذا سار كل شيء كما هو مخطط، سيؤمّن المشروع الماء لأجل 500، 000 فدان من الأرض ويسمح بإعادة توطين ما يصل إلى سبعة ملايين مصري في واحات من صنع الإنسان(٥١)، وتسعى مصر أيضاً إلى إعادة توطين فائض السكان في «الأراضي الجديدة» التي يتم استحداثها على هوامش دلتا النيل.

تؤكد الحكومة المصرية أن هذه المشاريع يمكن أن تنجح بدون زيادة إجمالي استهلاك البلد من مياه نهر النيل، يمكن تحقيق ذلك، كما يُزعم، من خلال معالجة وإعادة استعمال الماء المديني والصناعي في ري المحاصيل، غير أن معظم الخبراء، يعتقدون أن أية توفيرات يتم تحقيقها من خلال الحفاظ على الماء وإعادة استعماله سوف تضيع حتماً من خلال زيادة عدد السكان والتمدُّن المستمر، فمع عدد سكان مصر المتوقع أن يزداد بحوالي ٣٠ مليون نسمة ما بين عام ١٩٩٨ و ٢٠٢٥ ، ستكون مصر مرغمة على تجميد حصتها من ماء النيل عند معدل 55، 5 بليون متر مكعب بالعام المسموح به بموجب اتفاقية ١٩٥٩ مع السودان، أمام هذا الوضع، يرجّح أن تكون القاهرة أكثر عدائية لآية مشاريع في المجرى الأعلى يمكن أن يكون لها اثر في التقليل من حرية مصر في الوصول إلى الماء(٥٢).

إن ما يجعل هذا الوضع متفجراً بشكل محتمل للغاية هو أن الدول الأخرى في المنطقة تواجه أيضاً مستويات عالية جداً من النمو السكاني، ولذلك ستكون بحاجة لزيادة سحبها الخاص من النيل، بالفعل، إن النمو السكاني في هذه المنطقة يتقدم بأحد أعلى المعدلات الموجودة في أي مكان آخر من العالم ـ 3، 2 بالمئة كل عام في إثيوبيا 2، 6 بالمئة في أوغندا، و 2، 2 بالمئة في كينيا والسودان (بالمقارنة مع متسوط المعدل العالمي البالغ 0، 8 بالمئة)، وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن إجمالي عدد سكان إثيوبيا سيرتفع من ٦٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٨ إلى ما يقدر بـ ٢١٢ مليوناً في عام ٢٠٥٠، بزيادة صافية قدرها ١٥٠ مليون نسمة (ما يعادل ضعفي إجمالي عدد سكان مصر في عام ٢٠٠٠) ، وستشهد

السودان تضخم عدد سكانها من ٢٩ إلى ٦٦ مليون نسمة وأوغندا من ٢١ إلى ٦٦ مليون نسمة، إذا ما أُخذت هذه البلدان لوحدها، فهذا يعني أن إجمالي عدد سكان حوض نهر النيل (بما فيه مصر) سيكسب ٣٠٠ مليون نسمة تقريباً فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠(٥٣)، (انظر الجدول ٦ـ٢).

الجدول ٦ ـ ٢: النمو السكاني المرتقب لبلدان مختارة في حوض نهر النيل.

عدد السكان مقدراً بالملايين.					
البلد	١٩٥٠	١٩٩٨	٢٠٢٥	٢٠٥٠	النسبة المئوية للزيادة ١٩٩٨ ٢٠٥٠
مصر	٢١،٨	٦٦،٧	٩٥،٨	١١٥،٥	٧٦
إثيوبيا	١٨،٤	٦٢،١	١٣٦،٣	٢١٢،٧	٢٤٣
كينيا	٦،٣	٢٩،٠	٥٠،٢	٦٦،١	١٢٨
السودان	٩،٢	٢٨،٥	٤٦،٩	٥٩،٩	١١٠
أوغندا	٤،٨	٢١،٣	٤٥،٠	٦٦،٣	٢١١
الإجمالي	٦٠،٥	٢٠٦،٦	٣٧٤،٢	٥،٥٢٠	١٥٢
المصدر: Worid Resources Institute, World Resources 1998 – 99 (1998), P244					

هذه الأرقام الاستثنائية توحي بان المنافسة على ماء نهر النيل لا يمكن سوى أن تشتد مع بداية القرن الجديد، ومن الصعب أن نتخيل كيف ستكون إثيوبيا والسودان وأوغندا قادرة على إطعام ٢٢٥ مليون نسمة إضافية بدون ري المزيد من الأرض والمصدر الكبير الوحيد للماء في هذه المنطقة هو النيل وروافده، من الواضح أن قادة هذه الدول سوف يسعون إلى المباشرة بخطط مؤجلة منذ زمن طويل لبناء سدود جديدة وتحويل ماء النيل الإضافي إلى مشاريع الري الداخلية، حتى السودان، الذي أذعن طويلاً لمصر حول القضايا الكبرى المتعلقة بالماء، أعلن عن خطط لزيادة سحبه السنوي من النيل(٥٤).

إن التنافس بين هذه الدول لأجل الوصول إلى مياه النيل من المحتمل أيضاً أن يتأثر

بتغير المناخ العالمي، بالرغم من أنه من غير الممكن التنبؤ بشكل موثوق بالتأثير الصافي لدرجات الحرارة الأكثر ارتفاعاً على النطاق العالمي وأنماط هطول المطر المتغيرة على منطقة النيل، فمن المحتمل أن تغيرات هامة ستحدث، في بعض السيناريوهات، سيكسب النيل ماءً إضافياً في امتداداته العليا، من المستويات المرتفعة لهطول المطر في مرتفعات أفريقيا الوسطى وإثيوبيا، لكنه سيخسر كثيراً من هذا أو كله بسبب المعدلات العليا للتبخر (الناتجة عن درجات حرارة الأرض الزائدة) في المناطق الأكثر انخفاضاً، والأكثر جفافاً، هذا سيكون فألاً حسناً بالنسبة لدول ضفتي النيل الأعلى لكنه سيكون نذير شؤم بالنسبة لمصر ـ وهو تطور من شأنه دون شك أن يشدد من معارضة مصر لأية مشاريع مائية جديدة في هذه البلدان(٥٥).

تمكنت مصر، حتى الآن، من الحفاظ على موقعها الممتاز على النيل من خلال التهديد والتخويف، فكلما أعلنت إحدى جاراتها عن خطط لمشروع مائي جديد كبير، كانت القاهرة تسارع إلى تحذيرها من التبعات الرهيبة المترتبة إذا باشرت بتنفيذ هذه الخطط، وهكذا، عندما أوحت القيادة السودانية في عام ١٩٩٥ بأنها قد تسعى إلى تعديل اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩، لم يضيّع الرئيس محمد حسني مبارك أي وقت في إعطاء الرد المصري السريع: «إن أية خطوة يتم اتخاذها لهذه الغاية ستقحمنا في مواجهة للدفاع عن حقوقنا وحياتنا، إن ردنا سيتجاوز أي شيء يمكن أن يتخيلوه»(٥٦)، إن وعيد مبارك قد نجح في هذه المناسبة الخاصة ـ إذ تجنب السودانيون على الفور أي نية في التحرك في هذا الاتجاه ـ وهذه التهديدات بدون شك سوف تنجح مرة أخرى في المستقبل، ولكن قد يأتي اليوم الذي تدعوه فيه واحدة أو أخرى من هذه الدول، في لحظة يأس، إلى تنفيذ وعيده أو تهديده.

بالنظر إلى المخاطر الملازمة لأي استخدام للقوة العسكرية، فإن الاحتمال الأرجح أن يسعى المصريون إلى حل دون حرب، بالفعل، فقد نقل عن مصر موافقتها في آب / أغسطس ٢٠٠٠ على دراسة تبني ميثاق جديد ينظم توزيع مياه نهر النيل من شأنه أن يكفل كميات إضافية للدول الواقعة على ضفتي المجرى الأعلى، لكن من غير المحتمل أن تقبل القاهرة بتخفيض كبير لحصتها الخاصة، وأي تحرك من قبل أية دولة من دول المجرى الأعلى للاستيلاء على كميات زائدة لنفسها بدون الموافقة المصرية يمكن أن يستثير رداً عسكرياً.

وعندما، تختار القاهرة أن تستخدم القوة للدفاع عن حقها في مياه النيل، فإن الفعل المصري المرجّح سيكون حملة جوية ضد السدود والمنشآت الأخرى التي تعتبر بمثابة تهديد لجريان النهر الذي لا يعيقه عائق، هذا ما هددت به مصر في عام ١٩٧٨، عندما أعلنت إثيوبيا عن خطط لأخذ الماء من النيل الأزرق لأجل مشروع ري محلي(٥٧)، ومن المفترض أن يكون هذا هو التكتيك المصري المفضّل في أية مواجهة مستقبلية من هذا النوع، بمساعدة من الولايات المتحدة بنت مصر قوة جوية مرهوبة الجانب، منظمة حول المئات من أحدث الطائرات المقاتلة الأميركية والفرنسية، بالرغم من أن القوة المصرية ليست نظيرة للأسطول الجوي القوي لإسرائيل فإنها متفوقة إلى حد بعيد على قوى كل الدول الأخرى المجاورة(٥٨).

إن الوضع الوحيد الذي قد تستخدم فيه مصر قواتها البرية في الصراع على النيل سيكون رداً على عمل يتصف بأقصى التحدي من قبل السودان، جارتها إلى الجنوب، في العصور القديمة، وفي أثناء العهد الاستعماري، كانت القوات المصرية تغزو السودان عندما كانت المصالح الحيوية تُعتبر في خطر، لذلك فثمة سابقة موجودة لمثل هذا التصرّف، علاوة على ذلك، في عام ١٩٩٤ أرسلت مصر قواتها إلى منطقة حلايب، وهي منطقة حدودية متنازع عليها تقع على البحر الأحمر وتحتلها السودان(٥٩)، لو أن الخرطوم كانت بصدد أن تلغي اتفاقية ١٩٥٩ وتتجاوز سحوباتها السنوية البالغة 18، 5 بليون قدم مكعب التي يسمح بها هذا الاتفا، لكان من شبه المؤكد أن مصر سوف تمضي في تهديدها إلى الرد بقوة كاسحة، بوجود 3، 855 دبابة بتصرفها (بما فيها 555 دبابة من أحدث ما توصلت إليه أميركا، أبرامز M- 1A1)، إلى جانب آلاف من ناقلات الجنود المدرعة، فإن مصر بدون شك ستعتمد على قدراتها المدرعة المتفوقة لسحق الجيش السوداني الأدنى منها بكثير(٦٠).

ثمة سيناريوهات أخرى ممكنة أيضاً، فبدلاً من أن تقاتل مصر والسودان أحدهما الأخرى، يمكن أن تشاركا في قوات لمعارضة أية تحركات مهدِّدة من قبل إثيوبيا أو أية دولة على ضفتي المجرى الأعلى [للنيل]، وبالتبادل، يمكن أن تقيم إثيوبيا والسودان ائتلافاً معادياً لمصر من نوع ما، وثمة احتمال مرجّح بأن تواصل الدول الواقعة على ضفتي النيل دعم القوات المتمردة على أراضي منافساتها، وبذلك تقوض قدرة هذه الدول على إقامة

مشاريع مائية كبرى، ويمكن بسهولة تخيل مختلف التراتيب التبادلية لهذه السيناريوهات.

في النهاية، إن الطريقة الوحيدة لتفادي نتيجة من هذا النوع هي أن تُوجِدَ بلدان المنطقة خطة تنمية على نطاق إقليمي ـ مثل «مشروع تخزين القرن» الذي طوَّره السير مردوك ماكدونالد في عام ١٩٢٠ ـ تهدف إلى تأمين الحد الأقصى لإمدادات الماء لكافة الأطراف المعنية، هذه الخطة سوف يترتب عليها إنشاء سدود وخزانات إضافية على الامتدادات العليا للنيل، حيث سيكون التبخر في حده الأدنى.

وعندما يكتمل إنجاز هذه المشاريع، سيجعل من الممكن تخفيض منسوب الماء في بحيرة ناصر، ما يوفر بلايين الأمتار المكعبة من الماء التي تضيع كل عام بالتبخّر، إن إكمال قناة جونغلي في جنوب السودان ـ وهو مشروع بدأ في عام ١٩٧٨ ثم تم التخلي عنه في عام ١٩٨٤ بسبب القتال في المنطقة ـ سيوفر أيضاً بلايين الأمتار المكعبة الضائعة كل عام من خلال التبخر، هذه الأعمال، إذا تمت متابعتها بطريقة منسَّقة، سوف تزيد المياه المتاحة لأجل الري وتؤمن احتياطيات إضافية لأجل أوقات الجفاف(٦١).

لكن لكي يحدث أي شيء من هذا، سيتعين على الدول في المنطقة أن تُخضع خططها الخاصة بالنيل إلى مخطط إقليمي يضع المصلحة الجماعية فوق مصلحة الدول الأعضاء المنفردة، وهذا بدون شك سوف يثبت كونه مغرياً لدول الضفاف العليا ـ التي يتعين على معظمها حتى الآن أن تستفيد بشكل كبير من النيل ـ لكنه سوف يحدث قلقاً كبيراً في القاهرة، التي تأبى التفريط بأية درجة من السيطرة على جريان النهر، ومن غير المفاجئ أن المصريين لم يوافقوا أبداً على أي مخطط لاقتسام المياه لا يخضع لسيطرتهم المباشرة، ومن الصعب أن نتخيل انهم سيفعلون ذلك في المستقبل، فالأفق المنظور، إذاً، هو لصالح المزيد من اتخاذ المواقع العسكرية على النيل مع وجود الخطر المتفاقهم للاقتتال الفعلي.

ـ ٧ ـ

الصراع المائي في أحواض نهر الأردن، ودجلة ـ الفرات ونهر الهندوس

في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، ثمة ثلاثة أنهار بارزة حددت جَزْرَ ومد الحضارة البشرية: الأردن ودجلة ـ الفرات والهندوس، لقد لعبت كل هذه الأنهار الثلاثة دوراً حاسماً في النشوء الأصلي للزراعة المروية، ولاحقاً في ظهور المستوطنات المدينية والأنظمة الاجتماعية الطبقية، هذه الأنهار، مثل النيل، كانت مصدراً للنزاع بين الممالك والإمبراطوريات المتنافسة، بدءاً ببعض أقدم الفصول المدونة من الحرب المنظّمة وانتهاءً بالعصر الحديث، ومرة أخرى مثل النيل، هذه المنظومات الثلاثة من المحتمل أن تشهد خلافاً مستمراً ونزاعاً في القرن الحادي والعشرين.

إن المنظومات النهرية الثلاث تؤمن المصدر الهام الوحيد للماء في منطقة عرفت التوطّن البشري منذ بداية التاريخ المدوَّن، كان يعيش 500 مليون نسمة تقريباً في المنطقة في عام 1998 ، ويتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2050 (١) ، وهؤلاء السكان، مثل أسلافهم، سوف يعتمدون على الأنهار لأجل ماء الشرب والصرف الصحي، وكذلك لأجل معظم غذائهم: ولأن هطول المطر الطبيعي ضئيل للغاية في هذه المنطقة القاحلة إلى حد كبير، وكثير من المكامن المائية المحلية تواجه استنزافاً كلياً، فإن الزراعة المروية هي الوسيلة المعوَّل عليها الوحيدة لإنتاج الغذاء الكافي لدعم الحياة، وبوجود كل ذلك تحت الخطر، ليس من المفاجئ أن السيطرة على الأنهار طالما كانت تُعتبر هدفاً يستحق القتال لأجله، (انظر الجدول ٧ ـ ١).

الجدول ٦ ـ ٢: النمو السكاني المرتقب لبلدان مختارة في حوض نهر النيل.						
عدد السكان مقدراً بالملايين.						
حوض النهر	البلد	١٩٥٠	١٩٩٨	٢٠٢٥	٢٠٥٠	النسبة المئوية للزيادة ١٩٩٨ ـ ٢٠٥٠
الاردن	اسرائيل ❖	١،٣	٥،٩	٨،٠	٩،١	٥٤،٢
	الاردن	١،٢	٦،٠	١١،٩	١٦،٧	١٧٨،٣
	لبنان	١،٤	٣،٢	٤،٤	٥،٢	٦٢،٥
	المجموع	٣،٩	١٥،١	٢٤،٣	٣١،٠	١٠٥،٣
دجلة والفرات	العراق	٥،٢	٢١،٨	٤١،٦	٥٦،١	١٥٧،٣
	سورية	٣،٥	١٥،٣	٢٦،٣	٣٤،٥	١٢٥،٥
	تركيا	٢٠،٨	٦٣،٨	٨٥،٨	٩٧،٩	٥٣،٤
	المجموع	٢٩،٥	١٠٠،٩	١٥٣،٧	١٨٨،٥	٨٦،٨
الهندوس	الهند	٣٥٧،٦	٩٧٥،٨	١،٣٣٠،٢	١،٥٣٢،٧	٥٧،١
	باكستان	٣٩،٥	١٤٧،٨	٢٦٨،٩	٣٥٧،٤	١٤١،٨
	المجموع	٣٩٧،١	١،١٢٣،٦	١،٥٩٩،١	١،٨٩٠،١	٦٨،٢

المصدر: Worid Resources Institute, World Resources 1998 – 99 (1998), P244

❖ لا يشمل عدد سكان الضفة الغربية وغزة.

منذ العصور القديمة، كانت هذه المنطقة مأهولة بقبائل وشعوب مختلفة كثيرة ـ كلها تدعي الحق الشرعي بسحب الموارد المائية للمنطقة، وعندما تكتسب جماعات معنية القوة ويزداد عددها، فقد زادت حاجتها إلى الماء، مرغمة الجماعات الأخرى على القتال لأجل استمرار بقائها، تدون الكثير من النصوص القديمة لبلاد من بين النهرين مثل هذه النزاعات في منطقة الفرات، والكثير من سفر الخروج في العهد القديم مكرس لوصف

المعارك بين الإسرائيليين والقبائل الأخرى لأجل السيطرة على وادي نهر الأردن، كما نشأت صراعات من هذا النوع في العصور الأحدث عهداً، عندما اخترقت القوى الامبراطورية المنطقة وسعت إلى فرض هيمنتها عليها.

وبدخولنا القرن الحادي والعشرين، تبقى المنظومات النهرية الثلاث مقسمة بين كيانات سياسية متنافسة، فحوض نهر الأردن يجري عبر إسرائيل والأردن ولبنان وسورية، والأراضي الفلسطينية وتمر منظومة دجلة ـ الفرات عبر إيران والعراق وسورية وتركيا والمناطق التي يحتلها السكان الأكراد؛ ونهر الهندوس نهر مشترك بين افغانستان والصين والهند وباكستان، وكشمير (التي يسعى بعض سكانها إلى الاستقلال)، هذه البلدان والمناطق مقسمة بشدة وفق خطوط سياسية ودينية وإثنية وإيديولوجية، لذلك فإن النزاعات على الماء من المحتمل أن تشتد بفعل المظالم والعداوات التاريخية.

بالنسبة لكثير من هذه البلدان، فإن النزاعات على الماء قد اتخذت سمة عاطفية أو رمزية على نحو عميق، بوصفها مسائل بقاء وهوية قوميين (أو بقاء وهوية الأنظمة الحاكمة)، إن الصهاينة الذين أقاموا دولة إسرائيل لم يكونوا مهتمين فقط بإيجاد ملاذ لليهود الأوروبيين؛ بل سعوا أيضاً إلى إعادة تطين اليهود على الأرض، لكي يطرحوا هويتهم الأوروبية، المدينية ويعيدوا تأسيس روابطهم مع أرض إسرائيل القديمة، ولا يمكن تحقيق هذا، كما كانوا يعتقدون، إلا بكسب حرية الوصول إلى نهر الأردن والمصادر الأخرى للماء لأجل أغراض الري، نظراً لأن الأرض في الكثير من إسرائيل أكثر جفافاً من أن تصلح للزراعة الكثيفة(٢)، وعلى نحو مماثل، تستند شرعية قادة العراق وسورية الحديثتين على نجاحهما في تطوير مناطق زراعية جديدة في حوض دجلة ـ الفرات، لذلك، فإن أي تهديد لبقاء هذه المساعي من المحتمل أن يقابل بمقاومة عنيدة.

وكما في حوض نهر النيل، فإن النزاعات على إمدادات الماء المشتركة في أحواض الأردن ودجلة ـ الفرات والهندوس من المحتل أن تثير مستويات عالية من التوتر إلى جانب تفجرات دورية للصراع العنيف، لكن هناك، بعض الاختلافات الأحساسة بين منطقة النيل والمنظومات الأخرى، ففي منطقة النيل، لم يُبذل أي جهد حقيقي منذ العهد الاستعماري لإقامة نظام على نطاق الحوض لإدارة الماء، وبالرغم من ان مصر والسودان وقعتا اتفاقية

ثنائية لاقتسام الماء في عام 1959، لا توجد خطط لأجل توزيع الماء بين كافة الدول الواقعة على ضفتي النهر، غير أنه في المنظومات الثلاث الأخرى، حاولت الدول التي تعبرها الأنهر أن تتفاوض على تحديد الحصص من الماء، فشل بعض هذه المحاولات أنه معلّق مؤقتاً، لكن يوجد على الأقل تاريخ من حل النزاعات المائية عبر الوسائل غير العسكرية(٤)، يبقى السؤال: هل ستحرز المفاوضات خطوات أخرى في الأعوام المقبلة، أم أنها ستقع ضحية للضغوط السكانية المتفاقمة والعوائق الأخرى أمام السلام؟

الجدول ٧ ـ ٢: القدرات العسكرية لدول نهرية مختارة في أحواض أنهار الاردن ودجلة، الفرات، والهندوس.

عدد السكان مقدراً بالملايين.

حوض النهر	الدولة	اجمالي القوات المسلحة	الدبابات	المدفعية الثقيلة	الطائرات المقاتلة
الاردن	اسرائيل	١٧٣،٥٠٠	٣،٨٠٠	١،٤٣٠	٤٥٩
	الاردن	١٠٤،٠٠٠م	١،٢٠٠	٥٢١	٩٣
	لبنان	٦٧،٩٠٠	٩٢	٢٦٧	٠
دجلة والفرات	ايران	٥٤٥،٦٠٠	١،٣٤٥م	٢،٤٦٠	٣٠٤
	العراق ❖	٣٧٥،٠٠٠م	٢،٢٠٠م	١،٩٥٠م	٣١٠ م
	سورية	٣١٦،٠٠٠م	٤،٦٥٠	١،٩٣٠	٥٨٩
	تركيا	٦٣٩،٠٠٠م	٤،٢٠٥	٢،٣٧٢	٤٤٠
الهندوس	الهند	١،١٧٣،٠٠٠	٣،٣١٤	٦،٨٧٥م	٧٧٤
	باكستان	٥٨٧،٠٠٠	٢،٣٢٠	١،٨٣٠	٣٨٩

المصدر: International Institute for strategic Studies. The Military Balance 1999 – 2000.

❖ الأرقام المتعلقة بالعراق تقريبية، تعكس الشكوك التي أحدثتها حرب ١٩٩١ في الكويت.

م: مقدر.

إن الاختلاف الأكبر بين النيل والمنظومات الثلاث الأخرى يشمل توزيع القدرة العسكرية، ففي منطقة النيل، مصر هي الدولة الوحيدة ذات القوة العيكرية الهامة، ولذلك كانت قادرة على ردع التحديات لموقعها المهيمن من قبل الدول الأخرى في المنطقة، أما في الأحواض الثلاثة الأخرى، فنجد أن كثيراً من اللاعبين الأساسيين يمتلكون قدرة عسكرية قوية تسمح لهم بالتهديد أو باستخدام القوة العسكرية عندما تفشل المفاوضات وتنفجر النزاعات على إمدادات المياه المشتركة، بالفعل، كما يظهر الدول ٧ ـ ٢ ، تمتلك أمم هذه المناطق الثلاث بعضاً من أضخم القوات المسلحة وأفضلها تجهيزاً في العالم النامي، أما الأطراف الأخرى لي هذه النزاعات، كالفلسطينيين والأكراد، فقد يفتقرون إلى الجيوس النظامية لكنهم يستطيعون استحضار أشكال أخرى من الضغط مثل، حرب العصابات والشغب والعصيان المدني.

تواجه أمم أحواض الأردن ودجلة ـ الفرات والهندوس سباقاً حرجاً على الزمن: هل ستكون قادرة على تبني ترتيبات عملية وعادلة لاقتسام المياه تغطي مخزون الماء المشترك قبل ان تؤدي قوتا النمو السكاني والنزعة القومية إلى الحرب؟ لا أحد يستطيع التنبؤ بالجواب الآن، ففي حين أنه من الممكن رؤية مؤشرات الأمل في كل واحدة من هذه المناطق، ثمة أيضاً أسباب كثيرة للقلق.

الصراع المائي في حوض نهر الأردن

إن المنطقة التي تشغلها إسرائيل والأردن، إلى جانب الضفة الغربية (التي يقع الكثير منها تحت حكم السلطة الفلسطينية)، هي بالأساس قاحلة أو شبه قاحلة، فالماء شحيح في هذه المنطقة: وفقاً للبنك الدولي، كان مخزون الماء القابل للتجدد في إسرائيل في عام 1990 يساوي ٤٦٧ متراً مكعباً للشخص الواحد، وهو يقع تماماً تحت الحد الأدنى الصحي ١٠٠٠ متر مكعب، وكان مخزون الأردن أقل ـ بالكاد ٢٢٤ متراً مكعباً(٤)، حاول البلدان استكمال مخزوناتهما الهزيلة بالاعتماد على المياه الجوفية وإعادة تكرير مياه الصرف الصحي، لكن أياً من هذين الإجرائين لم يخفف من الندرة، لذلك، فقد سعى البلدان إلى رفع استفادتهما من نهر الأردن إلى الحد الأقصى، باعتباره المصدر الهام الوحيد للمياه السطحية في المنطقة.

إن نهر الأردن ليس نهراً كبيراً أو غزيراً وفقاً للمعايير العالمية، فمعدل جريانه الوسطى الإجمالي ، حوالي 1، 200 مليون متر مكعب بالسنة، لا يمثل سوى ١ بالمئة من معدل جريان نهر الكونغو، أو ٢ بالمئة من جريان النيل (٥)، ويعاني نهر الأردن أيضاً من الملوحة الشديدة، وخصوصاً طرفه الجنوبي، حيث يصب في البحر الميت، مع ذلك فإن نهر الأردن وروافده (بما في ذلك نهر اليرموك) تؤمن نسبة كبيرة من الماء الذي تستهلكه إسرائيل والأردن، وهي ضرورية لمشاريع الري المدروسة التي يقوم بها هذان البلدان، وليس مفاجئاً، إذاً، أن السيطرة على نهج الأردن ومتعابعه كانت قضية مثيرة للنزاع ومتفجّرة غالباً منذ إقامة إسرائيل في ١٩٤٨ (٦).

ينبع نهر الأردن في لبنان، على سفوح جبل حرمون، إن جبل حرمون الذي يعلو حوالي 2، 800 متر (9، 185 قدماً) فوق مستوى البحر، يجمع كثيراً من المطر الساقط بعد تكثف الماء المتبخّر من البحر المتوسط ويعيد توزيعه من خلال عدد من الجداول والمكامن المائية الجوفية، تتحد ثلاثة من هذه المنابع لتشكل نهر الأردن وهي: نهر الحاصباني، الذي نيبع على الجانب الغربي من الجبل في لبنان، ونهر الدان، الذي ينشأ من نبع الدان في الزاوية الشمالية القصوى من إسرائيل، ونهر بانياس، الذي نيبغ على السفح الجنوبي الشرقي من جبل حرمون في سوريا، ومن التقاء هذه الجداول الثلاثة، على بعد حوالي ثلاثة أميال داخل الأراضي الإسرائيلية، يجري نهر الأردن إلى الجنوب حوالي خمسة وعشرين ميلاً إلى بحيرة طبرية مصدر إسرائيل الرئيسي من الماء العذب(٧)، (انظر الخريطة).

على بعد حوالي ستة أميال على الجنوب من بحيرة طبرية، يلتقي نهر الأردن برافده الأساسي، اليرموك، إن اليرموك، الذي ينبع من جنوبي سوريا، يقطع حوالي خمسة وعشرين ميلاً على امتداد الحدود السورية ـ الأردنية قبل أن يدخل إسرائيل ويندمج مع نهر الأردن، في هذه النقطة، يبلغ نهر الأردن المستوى الذروي لجريانه؛ ومن هنا فما يلي، يفقد الماء بالتبخر ويصبح مالحاً بشكل متزايد، يسير متعرجاً بشكل مفرط عندما يمتد جنوباً، لينتهي في البحر الميت.

منذ زمن يعود إلى عهد الانتداب، عندما كانت أراضي فلسطين وشرح الأردن تحت

السيطرة البرطانية، سعى المسؤولون الحكوميون إلى استغلال منظومة نهر الأردن لأجل المشاريع الزراعية والصناعية، في عام ١٩٣٩، أطلق مايكل يونيدس Michael Ionides (الذي كان آنذاك مدير التنمية في إدارة شرق الأردن المسيّرة من قبل البريطانيين) اقتراحاً لأجل إنشاء قنوات ري على الجانبين الشرقي والغربي من نهر الأردن لنقل الماء العذب من بحيرة طبرية واليرموك الجنوبي، وثمة مخطط آخر، أعدّ في عام ١٩٤٤ من قبل والتر كلاي لودرميلك Walter Clay Lowdermilk ، يدمج مشروع الري الذي تصوره يونيدس مع قناة لنقل ماء نهر الأردن إلى السهل الساحلي ذي الكثافة السكانية الشديدة وإلى صحراء النقب في الجنوب، هذان المخططان لم يُنفذا، لكنهما وضعا الأساس لكثير من الاقتراحات التي ظهرت في حقبة ما بعد الحرب(٨).

بعد إنشاء المملكة الأردنية الهاشمية (في عام ١٩٤٦) ودولة إسرائيل (في عام ١٩٤٨) ، بدأ المهندسون المائيون في البلدين الجديدين بتطوير مخططات مستقلة لأجل استغلال مياه نهر الأردن، قامت إسرائيل ـ بموجب مخطط عموم إسرائيل لعام ١٩٥١ ـ بتجفيف مستنقع الحولة شمال بحيرة طبرية وباشرت التخطيط لتحويل مياه نهر الأردن إلى المناطق المأهولة على الساحل، في الوقت نفسه تقريباً، وضع الأردن خططاً لتحويل المياه من نهر اليرموك إلى شبكة من قنوات الري على المصطبة الشرقية (أو الغور الشرقي) لوادي الأردن، تم توقيع تفاقية تسمح بهذا التحويل مع سوريا في عام ١٩٥٣، وبدأ إنشاء قناة الغور الشرقي بعد ذلك بوقت قصير، وبالرغم من أن هذه الجهود المبكرة لم تعرض للخطر استهلاك الماء المباشر لإسرائيل أو الأردن، إلا أنها ولدت مخاوف من التنافس المستقبلي على ما كان، في الحقيقة، مورداً محدوداً جداً(٩).

أولت إدارة الرئيس دوايت د. ايزنهاور اهتماماً مباشراً بالمشكلة اعترافاً منها بأن الصراع بين إسرائيل وجيرانها على مخزونات الماء المشتركة يمكن أن يقوض جهود الولايات المتحدة لمحاربة الانتشار الممكن للنفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، فبالنسبة لوزير الخارجية جون فوستر دالاس Dulles John Foster وكبار المسؤولين الآخرين، كان تشجيع التطوير التعاوني للموارد المائية للمنطقة يعتبر بمثابة سبيل واعد إلى التوفيق السياسي، وتسهيلاً لمثل هذا التعاون، عيّن إيزنهاور ممثلاً خاصاً إلى دول

الضفتين، هو إيريك جونستون Eric Johnston من وكالة التعاون التقني الأميركي، وأعطاه مهمة التفاوض على اتفاقية إقليمية لتقاسم المياه في حوض نهر الأردن.

كرّس السفر جونستون عامين لهذا الجهد الدبلوماسي، فسافر إلى الشرق الأوسط في أربعة مناسبات منفصلة ما بين ١٩٥٣ و ١٩٥٥ ، نجح من خلال مفاوضات مضنية في تضييق الخلافات بين المهندسين الإسرائيليين والمهندسين العرب، وفي نهاية المطاف حصل على الموافقة منهم على الجوانب العملية لترتيبٍ لتقاسم المياه، وبموجب هذه الخطة، يحصل الأردن على حرية الوصول إلى بعض الماء في بحيرة طبرية ويتحكم في معظم اليرموك؛ في حين أن إسرائيل تتحكم في نهر الأردن الأعلى وتحصل على الحق في تحويل الماء من بحيرة طبرية إلى المناطق الساحلية والنقب، ولكن عندما بدا أن الاتفاق الرسمي ممكن، قام القادة السياسيون من الطرفين بإفشال المخطط، فالعرب كانوا غير راغبين في التوقيع على أي شيء يمكن أن يُفسر بمثابة اعتراف بدولة إسرائيل، والإسرائيليون كانوا يخشون التوقيع على التخلي عن أية حقوق في بحيرة طبرية ونهر الأردن الأعلى(١٠).

عندما انهارت جهود جونستون، لجأت كل من إسرائيل والأردن إلى تطوير مشاريعهما المائية المستقلة، الخاصة: فقامت إسرائيل بتسريع إنشاء ناقل الماء القومي ـ وهو عبارة عن شبكة من الأنفاق والأقنية المخصصة لنقل الماء من نهر الأردن إلى المناطق الساحلية والنقب ـ في حين كثف الأردن العمل على قناة الغور الشرقي والمشاريع المرتبطة به(١١)، استمرت هذه الجهود مدة من الزمن بدون حادث كبير، مع ذلك، عندما اقتربت إسرائيل أكثر من إكمال شبكة أقنية ناقل الماء القومي، أصبح الجو متوتراً بشكل متزايد، فقد بدأ القادة العرب، الذين يعتبرون ناقل الماء القومي بمثابة سرقة لا تُحتمل لمياه نهر الأردن المشتركة، بدراسة الإجراءات لأجل إيقاف المشروع، أخيراً، في عام ١٩٦٠، اتفقوا على تحرك جريء واستفزازي: سد نهر الحاصباني في لبنان ونهر بانياس في سورية، وتحويل مياههما (عن طريق اليرموك) إلى قناة الغور الشرقي في الأردن ـ متحاشين بذلك نهر الأردن الأعلى وبحيرة طبرية، موقع المأخذ الرئيسي لشبكة الأقنية الإسرائيلية(١٢).

من الواضح أن المخطط العربي بتحويل منابع نهر الأردن قد مثّل تهديداً كبيراً لإسرائيل، فبدون الـ ٢٦٠ مليون متر مكعب من الماء التي كان يؤمنها كل عام نهرا

الحاصباني وبانياس، ستعتبر شبكة ناقل الماء القومي عديمة الفائدة، وتهمل الخطط المرافقة لإرواء النقب، بعد أن علمت وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مائير بقرار الجامعة العربية في عام ١٩٦٠، حذرت من أن أي تحرّك لتحويل منابع نهر الأردن سوف يمثل «هجوماً صريحاً على إحدى وسائل معيشة إسرائيل، وبالتالي سيعتبر بمثابة «تهديد للسلام»(١٣)، بعد ذلك بأربع سنوات، عندما بدأت سورية بتنفيذ مشروع التحويل، حذَر رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول العرب من أن «إسرائيل سوف تعمل على ضمان استمرار جريان المياه»(١٤).

في أواخر عام ١٩٦٤، مع قرب الانتهاء من ناقل الماء القومي NWC وبدء تنفيذ مشروع التحويل العربي، بدأت الأحداث تأخذ منحى أكثر عنفاً، فقد وقع أول حادث خطير في المتنصف تشرين الثاني / نوفمبر عندما اصطدمت القوات الإسرائيلية والسورية قرب تنبع دان، وتم الإبلاغ عن حوادث أخرى في النبع في صيف ١٩٦٥، كانت تترافق غالباً بمعارك بين الطائرات الإسرائيلية والسورية، وقع حادث أكثر خطورة في تموز / يوليو ١٩٦٦، عندما قصفت الطائرات الإسرائيلية منشآت التحويل على قناة بانياس ـ اليرموك وحاولت الطائرات السورية أن تصدها ، في مواجهة أخرى، مع ذلك، في آب / أغسطس ١٩٦٦، تقاتلت الطائرات الإسلائيلية والسورية فوق بحيرة طبرية، وعندما كثرت هذه الأحداث، ارتفعت التوترات في كل أنحاء المنطقة وجهّز مختلف بالزعماء قواتهم استعداداً للحرب (١٥).

لم تكن الشؤون المتعلقة بالمء هي القضايا الوحيدة التي كانت تفرّق إسرائيل والبلدان العربية، فالعرب كانوا شديدي الانتقاد لمعاملة الإسرائيليين للفلسطينيين، في حين كانت إسرائيل ساخطة بشدة على الدعم الأردني والسوري للنشاطات الفدائية التي تقوم بها حركة فتح الفلسطينية، مع ذلك فإن قضية الماء كان ينظر إليها من قبل الجانبين بوصفها مسألة أمن قومي، ولذلك فإن أياً من المعسكرين لم يكن مستعداً للتنازل في النزاع على نهر الأردن، واستمر الجانبان في تعزيز قواتهما على طول الحدود المختلفة، وازدادت حدة الاشتباكات على طول نهر الأردن الأعلى(١٦).

في السابع من نيسان / أبريل ١٩٦٧ ، قصفت الطائرات الإسرائيلية مواقع إنشائية في عمق الأراضي السورية، مما تسبب في معركة جوية كبيرة أخرى، وقد تبع ذلك اتهامات

واتهامات مضادة من الطرفين، إلى جانب المزيد من حشد القوات، في ١٨ أيار / مايو، قامت مصر بطرد قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة UNEF من سيناء، حيث كانت تقوم بمهمة الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، وأغلقت خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية، هذه الخطوات أثارت سلسلة من التحركات والتحركات المضادة من قبل إسرائيل وسوريا، مؤدية إلى اندلاع الحرب على نطاق كامل في الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧ .

ونتيجة لانتصاراتها الصاعقة في الصراع التالي ـ الذي يعرف منذئذٍ بحرب الأيام الستة ـ عززت إسرائيل كبير موقعها الاستراتيجي في مواجهة الدول العربية في منطقة الأردن الأعلى، فباحتلالها لمرتفعات الجولان السورية كسبت إسرائيل السيطرة المباشرة على نهر بانياس، مزيلة بذلك أي تهديد لمنابع نهر الأردن، كذلك، فإنها باستيلائها على الضفة الغربية قد كسبت حرية الوصول إلى نهر الأردن الأدنى وإلى طبقات المياه الجوفية الثمينة الواقعة في التلال شمال القدس، وجد الأردنيون، من الناحية الأخرى، أنفسهم في موقع أضعف بكثير: فهم لم يخسروا الضعفة الغربية فحسب، بل [استضافوا] أيضاً 300، 000 لاجئ فلسطيني إضافي يحتاجون إلى التزوّد بالغذاء والماء) (١٧).

بالرغ من أن حرب ١٩٦٧ قد قللت بشكل خطير من قدرت العرب على إعاقة مخططات إسرائيل على نهر الأردن، فإن هذا لم يمنع حدوث المزيد من الصراع على الماء، فمن عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٦٩ قامت منظمة التحرير الفلسطينية بسلسلة من الهجمات المسلحة على المستوطنات الإسرائيلية من الهجمات المسلحة على المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن، وكانت في حالات كثيرة تستهدف منشآت المياه الإسرائيلية، ردت إسرائيل وقومون بتحويل أكثر من حصتهم المستحقة من مياه اليرموك، لكن بعد وساط عالية المستوى من قل الأمام المتحدة ، وأفقت إسرائيل على تعليق هجماتها على قناة الغور الشرقي ووافق الأردن على طرد منظمة التحرير الفلسطينية من أراضيه(١٨).

لم تكن قضايا الماء ذات أهمية في «حرب تشرين» /أكتوبر ١٩٧٣ بين إسائيل والدول العربيةن وبقيت في الخلفية طوال معظم السبعينات ، لكن في الثمانينيات أثارت قضية الماء أزمة من جديد عندما أحيت سويا والأردن مخططات لبناء سد في مقارين على نهر

اليرموك، إن السد المقترح، الذي طالما أن هدف المهندسين المائيين الأردنيين من شأنه أن يخزن الماء من فيضانات الشتاء ويجعله متاحاً للمزارعين في وادي الأردن عبر قناة الغور الشرقي (الآن تسمى قناة الملك عبدالله)، هددت إسرائيل بمنع بناء السد بأي وسيلة ضرورية ـ بما في ذلك العمل العسكري ت زاعمة أن المشروع سوف يستهلك الماء الذي تحتاج إليه المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان والمناطق المتاحمة، هذه المرة أثبتتت التهديدات فعاليتها في منع الأرض وداعية من المضي قدماً في المخطط(١٩).

بعد هذه الواقعة، انتقل الخلاف على قضايا الماء من العلاقة الإسرائيلية ـ الأردنية إلى علاقات إسرائيل مع فلسطينيي الضفة الغربية، فقد منعت إسرائيل عرب الضفة الغربية، مستخدمة سلطتها باعتبارها القوة المحتلة، من زيادة سحبهم من المياه الجوفية الوفيرة التي تقبع تحت المنطقة، وفي الوقت نفسه، لجأ الإسرائيليون إلى هذه المخزنات الثلبية قسم هام من احتياجاتهم المائية ولتزويد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، إن إسرائيل باحتفاظها بمعظم مخزون المياه الجوفية للضفة الغربية لصالحها ولصالح المستوطنين اليهود قد خلقت وضعاً ظالماً بشكل صارخ في المنطقة، حيث يتلقى المستوطنون اليهود من الماء خمسة إلى ثمانية أضعاف ما يتلقاه الفلسطينيون لكل فرد، هذا، بدوره قد أذكى النقمة الفلسطينية تجاه القوة المحتلة وساعد في إشعال الانتفاضة الفلسطينية، التي بدأت عام ١٩٨٧ ودامت عدة سنوات(٢٠).

مع بداية التسعينيات، لم يتغير الكثير منذ ١٩٦٧ فيما يتعلق بالتوزيع الفعلي للماء في الضفة الغربية ووادي نهر الأردن، مع ذلك، فقد بدأ مختلف الأطراف في هذه النزاعات التفكير في حل غير عسكري لمشكلة الماء كجزء من عملية السلام العربيت ـ الإسرائيلية التي بدأت في عام ١٩٩١ تحت رعاية الولايات المتحدة، في عام ١٩٩٤، وقعت إسرائيل والأردن معاهدة سلام تغطي مجالاً واسعاً من القضايا الحيوية، بما فيها الماء، وبموجب البند السادس من المعاهدة، وفي ملحق مرافق، وافقت إسرائيل على الحد من سحبها السنوي من اليرموك والسماح بجريان المزيد من الماء إلى قناة الملك عبدالله من نهر الأردن مباشرة، كما وافق البلدان أيضاً على التعاون في مشاريع تحلية المياه في وادي نهر الأردن وعلى دراسة الجهود المشتركة الأخرى للحفاظ على الماء ـ بالرغم من أنه، حتى

أوائل عام ٢٠٠٠ ـ لم يحدث مثل هذا التعاون(٢١).

كانت قضايا الماء ذات أهمية أيضاً في المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (الآن السلطة الفلسطينية) على الوضع المستقبلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وبموجب «الاتفاقية المؤقتة» الموقعة من قبل الجانبين في أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ ، أقرت إسرائيل بأن الفلسطينيين يتمتعون ببعض «الحقوق» في مخزون المياه الجوفية للضفة الغربية، كما منحت السلطة الفلسطينية المشكّلة حديثاً دوراً جزئياً في توزيع الحصص من مخزونات الماء في المناطق التي ستوضع تحت سيطرتها، غير أن الاتفاقية المؤقتة أتاحت لإسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة على كافة مخزونات مياه الضفة الغربية، في حين تجي المفاوضات لتحديد «الوضع النهائي» للمنطقة ـ وهي المفاوضات التي لم تقع بعد، حتى وقت كتابة هذه السطور، ونتيجة للجفاف الذي كان ضرب كثيراً من هذه المنطقة في عامي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ استعرت النقمة الفلسطينية على السياسات المائية الإسرائيلية(٢٢)، رفضت إسرائيل أيضاً التنازل عن أي حقوق للفلسطينيين بمياه نهر الأردن نفسه، بالرغم منأن الضفة الغربية (وهذه إشارة إلى الأردن) تتاخم النهر لمسافة كبيرة من طوله(٢٣).

أخيراً، إن قضايا الماء هي بند هام على جدول أعمال محادثات السلام الإسرائيلية ـ السورية التي بدأت في أوائل عام ٢٠٠٠، وكشرط مسبق لأية معاهدة سلام بين البلدين، تطالب سوريا بانسحاب إسرائيلي كامل من مرتفعات الجولان وكذلك، الأرض الواقعة على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية، غير أن ذلك من شأنه أن يعرّض حرية الوصول الإسرائيلي إلى ماء نبع بانباس إلى الخطر، ولذلك يمكن أن نتوقع من إسرائيل أن تصر على شكل ما من أشكال السيطرة على هذا الرافد الحيوي لنهر الأردن، ويرجّح أن تصرّ إسرائيل أيضاً على السيطرة التامة على بحيرة طبرية(٢٤) ، بالرغم من أن بعض المباحثات التمهيدية بين الجانبين قد عقت في شبر دزتاون Shepherdstown ، في وست فرجينيا، في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠، لم يتم الإبلاغ عن حدوث أي تقدم وتم تعليق المحادثات إن وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في حزيران / يونيو من ذاك العام، بالإضافة إلى الشك السياسي المستمر لدى إسرائيل قد حالا، حتى وقت كتابة هذه السطور، دون استئناف المحادثات.

تمثل هذه المفاوضات أفضل أمل بتسوية شاملة للقضايا التي تفرق إسرائيل وجيرانها العرب، بما في ذلك مسألة الماء، فلو توصلت كافة الأطراف المعنية إلى اتفاق على القضايا الأساسية وبدأت تتعاون في التعامل مع المشاكل المشتركة، فقد يثبت أن ثمة إمكانية لتجنب كارثة مائية في المنطقة ولتلبية الحاجات الأساسية لسكان المنطقة ـ اليهود والعرب على حد سواء، لكن الوقت يجري: غذ يتوقع أن يزداد إجمالي عدد سكان منطقة وادي الأردن بأكثر من ضعفين بين ١٩٩٠ و ٢٠٢٠، أي من ٩، ٦ إلى ٢١، ٢ مليون نسمة، وأن يستمر في الاتفاع في السنوات التي تلي هذه الفترة، وإذا لم تتوصل دون هذه المنطقة إلى استراتيجية مائية مشتركة في المستقبل القريب، فإن النمو السكاني والضغوط الأخى ستضع عبئاً لا يُحتمل على الموارد المائي الموجود وتؤدي إلى عدم استقرار مزمن في كل أنحاء المنطقة.

دجلة والفرات

إن منظومة دجلة ـ الفرات أكبر بكثير من وادي نهر الأردن، إذ تشمل مساحة تبلغ حوالي عشرين ضعف مساحته، مع ذلك، فإن منظومة دجلة ـ الفرات، مثل نهر الأردن، تتقاسمها عدة دول وجماعات إثنية لا تثق إحداها بالأخرى ونادراً ما تتفق على القضايا المتعلقة بالماء، وعلاوة على ذلك، في الحالتين، فإن الجهود المبذولة لتطوير خطة إدارة على نطاق الحوض قد وصلت حتى الآن إلى الإخفاق التام، وبالرغم من أن بعض اتفاقيات الماء قد تم التوصل إليها بين أزواج منفردة من البلدان، لا توجد بعد مخططات لأجل التوزيع الكلي لمياه المنظومة ـ ما يسمح باستمرار الخلاف على استغلال الموارد الشحيحة، وعلاوة على ذلك، في كلي المنطقتين، فإن عدد السكان الآخذ في الارتفاع هو عامل خطير يرخي بثقله الشديد على معادلة استخدام الماء.

ينبع النهران الرئيسيان في هذه المنظومة، دجلة والفرات، في المنطقة الجبلية نفسها في جنوب شرق تركيا ويندمجان في النهاية ليشكلا مجرىً مائياً واحداً، شطر العرب (الذي يصب في النهاية في الخليد العربي)، لكن بين هاتين النقطتين، يتباعد النهران أحدهما عن الآخر، فيسير نهر الفرات في اتجاه جنوب غربي إلى شمال سوريا الوسطى، ويجري دجلة في اتجاه جنوب شرقي إلى شمال العراق، وبالرغم من أن كل نهر على حدة يكتسب

ماءً إضافياً من الروافد التي تنضم إليهما على امتداد مسارهما إلى الخليج، فإنهما يكتسبان معظم دفقهما من الينابيع والجداول في تركيا: فالفرات يحصل على حوالي ٨٨ بالمئة من حجمه الإجمالي في تركيا، في حين يحصل دجلة على حوالي ٥٠ بالمئة(٢٥)، (انظر الخريطة).

عند خروجهما من تركيا، يبعد دجلة والفرات أحدهما عن الآخر مسافة ٢٥٠ ميلاً، يدخل نهر الفرات، أقصاهما غرباً، شمال سوريا ثم يجري في اتجاه جنوبي حوالي سبعين ميلاً قبل أن ينعطف شرقاً باتجاه الحدود العراقية؛ وفي طريقه، يلتقط رافدين كبيرين، البليخ والخابور، اللذين ينبعان أيضاً في جنوب شرق تركيا، أما دجلة إلى الشرق، فينساب على طول الحدود السورية لمسافة حوالي خمسين ميلاً قبل أن يندفع إلى شمال العراق، عندما يسير دجلة جنوباً، تنضم إليه بضعة روافد أساسيةن تشمل الزاب الكبير والزاب الصغير والأوزيم والديالا، أول هذه الروافد، الزاب الكبير، ينبع في تركيا، أما الثلاثة الأخرى فتنبع من جبال زغروس في غربي إيران.

بعد انحدار دجلة والفرات من مرتفعات تركيا والعراق، يدخل السهل الطمي الكبير لبلاد ما بين النهرين، يحصر نهر الفرات هذا المنخفض الشاسع (الذي يبلغ طوله حوالي ٥٠٠ ميلٍ وعرضه ١٥٠ ميلٍ) من الجنوب والغرب؛ أما دجلة فيحده من الشمال والشرق، وفي هذه المساحة مارس الإنسان الزراعة المروية لأول مرٌ، قبل حوالي ٧، ٥٠٠ عام، وهنا نشأت أقدم المدن والممالك البشرية، وقعت المنطقة في الخراب في أواخر العصر البابلي، عندما أدى الري الزائد إلى تزايد الأملاح في التربة ، لكن الري الواسع الانتشار أعيد إدخاله في القرنين التاسع عش والعشرين، اليوم، يتركز معظم سكان العراق وأراضيه المنتجة للغلال في هذه المنطقة، بالتوازي مع الكثير من صناعته(٢٦).

في الطرف الجنوبي الشرقي من شهل ما بين النهرينن يمر النهران عبر سبخات ضخمة يقطنها عرب الأهوار، وعلى مر القرون، أنشأ هؤلاء الناس الأشداء حضاة متميزة تقم على صيد الأسماك وتربية الحيوانات، ومنذ حرب الخليجج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، حاول العراق تجفيف السبخات ـ ظاهرياً لتطوير أراضٍ جديدة لأجل الزراعة ولكن أيضاً، كما يُشكّ، لإخماد المنطقة التي طالما كانت تؤوي المعارضين الشيعيين للقيادة في بغداد(٢٧)، بعد

عبورهما لهذه المنطقة، يلتقي دجلة والفرات أخيراً في القرنة ليشكلا شط العرب؛ يتدفّق المجرى المشترك بعدئذٍ باتجاه الجنوب لمسافة مئة ميل أو أكثر قبل أن يصب في الخليج.

إن دجلة والفرات، معاً، ضروريات بشكل مطلق للاقتصادات والحاجات الداخلية لسوريا والعراق، وفقاً لبعض التقديرات، تحصل سوريا على حوالي ٨٥ بالمئة من إجمالي إمدادها المائي القابل للتجدد من الفرات، في حين أن العراق يحصل على ١٠٠ بالمئة تقريباً من إمداده من النهرين مجتمعين، إن تركيا هي أقل اعتماداً بكثير على منظومة دجلة ـ الفرات لأجل احتياجاتها المائية الأساسية؛ ففي الوقت الحالي، تستمد حوالي ٣٠ بالمئة من إمدادها من هذين النهرين، مع ذلك، فلدى الأتراك خطط مدروسة لري أراض زراعية جديدة في الأناضول الجنوبي الشرقي، ولذلك ينوون زيادة استغلالهم لدجلة والفرات(٢٨).

في السنوات الأخيرة، قامت كل هذه البلدان الثلاثة ببناء سدود على دجلة و/أو الفرات لأجل التحكم بالفيضان وتوليد الطاقة الكهربائية والأغراض الزراعية، لقد كانت تركيا الأكثر نشاطاً بهذا الخصوص، غذ قامت ببناء ثلاثة سدود كبيرة على الفرات (الكبان وكاراكايا وأتاتورك) وتطوّر خططاً لبناء بضعة سدود على دجلة؛ وبنت سوريا سداً كبيراً في الطبقة على الفرات وتقوم ببناء سد آخر في موقع تشرين؛ أما العراق فقد بنى بضعة سدود كبيرة على النهرين، هذه المشاريع منحت كل بلد على حدة درجة ما من السيطرة على الجريان الموسمي للنهريى وسمحت بزيادة كبيرة في الزراعة المروية غير أنها منحت بلدان المجرى الأعلى أيضاً قدرة على حرمان بلدان المجرى الأسفل من الماء، وقد أجى هذا إلى تصعيد التوتر في كل أنحاء المنطقة.

كما في حالة منظومة نهر الأردن، فإن الدول الواقعة على ضفاف دجلة ـ الفرات لا تقسمها المنافسة على الماء فحسب، فقد اصطدمت سوريا وتركيا على إقليم هاتاي المتنازع عليه [لواء اسكندرون] (الذي تم تسليمه إلى تركيا من قبل فرنسا في عام ١٩٣٩ لكنه أصلاً جزء من سوريا) وبسبب مساعدة سوريا لحزب العمال الكردستاني الانفصالي في تركيا؛ واختلفت سوريا والعراق على توجّه قيادة حزب البعث (الذي يدعي البلدان الولاء له) وعلى قضايا سياسية أخرى؛ وكانت تركيا والعراق خصمين أثناء صراع حرب الخليج ١٩٩٠ ـ

١٩٩١ ، لكن، كما في وادي الأرض، يعتبر توفّر الماء ضرورياً للأمن القومي، خصوصاً في دولتي المجرى الأسفل ـ ولذلك تلقي بظلها على القضايا الأخرى عندما يبرز تهديد تناقص المورد(٢٩).

وقعت أول أزمة خطيرة من هذا النوع في عام ١٩٧٥، عندما كان العمل على السد السوري في الطبقة على نهر الفرات يقترب من نهايته، فسد الطبقة، الذي تم بناؤه جزئياً بمساعدة السوفييت (لاحقاً أعيد تسميته باسم سد الثورة) كان مصمماً لتخزين ١٢ بليون متر مكعب من الماء وري حوالي 640، 000 هكتار (259، 000 فدان) من الأرض الزراعية، عندما بدأ الخزان خلف السد بالامتلاء، ادعى العراق أن تدفق الفرات إلى العراق قد هبط إلى نسبة ضئيلة من جريانه الطبيعي وأن ثروة عام من المحاصيل تواجه الدمار، أنكر السوريون أن هناك هبوطاً خطيراً في جريان النهر، لكن العلاقات بين البلدين أخذت تزداد توتراً(٣٠)، لقد فشل اجتماع طارئ لوزراء خارجية الجامعة العربية في ١ ـ ٣ أيار / مايو ١٩٧٥، في جدة في إيجاد حل للنزاع، ولم تحدث الوساطة اللاحقة من قبل وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني سوى انفراج مؤقت، في ٨ تموز / يوليو، سحبت سوريا ملحقيها العسكريين من بغداد وأمرت العراقيين بسحب ملحقيهم العسكريين من دمشق؛ ثم أغلق كل جانب على حدة مجاله الجوي أمام الطائرات العائدة للجانب الآخر، وأعلنا عن خطط لتعزيز قواتهما على الحدود(٣١).

في الأول من شهر آب / أغسطس، كانت الأزمة تقترب من نقطة اللاعودة، فقد قام العراق بنقل الكثير من جنوده من الشمال الشرقي (حيث كانوا يقاتلون العصابات الكردية) إلى الحدود مع سوريا، في حين أعادت سوريا نشر بعض قواتها المسلحة من مرتفعات الجولان إلى منطقة سد الطبقة والحدود مع العراق، كما اتهم كل طرف الطرف الآخر بالقيام بطلعات جوية عسكرية محظورة وبتصعيد الهجمات الحدودية الدورية(٣٢)، أخيراً، في ١٢ آب / أغسطس، وصل ولي العهد السعودي الأمير فهد إلى دمشق لأجل محاولة التوسط في اللحظة الأخيرة، وبعد أن انتزع من السوريين وعداً بإطلاق كمية إضافية من الماء إلى نهر الفرات، أقنع الأمير فهد بغداد بتخفيض عدد قواتها وحل المسألة عبر المفاوضات السلمية(٣٣).

في أعقاب أزمة سد الطبقة، التقى ممثلو البلدين في عدة مناسبات لمناقشة الحل الدائم لنزاع الفرات، مع ذلك، لم يتم تبنّي أي اتفاق كهذا في ذاك الوقت، واستمرت دمشق وبغداد في التشاحن على تحديد الحصص من مياه الفرات، ولم تتفق سوريا والعراق على صيغة لتقاسم ماء الفرات إلا في نيسان / أبريل ١٩٩٠ ـ عندما انفجرت أزمة أكثر خطورة على سد أتاتورك في تركيا، بموجب هذه الاتفاقية، تعهدت سوريا بتسليم ما لا يقل عن ٥٨ بالمئة من كل مياه الفرات التي تتلقاها من تركيا إلى العراقيين(٣٤).

لقد كان الدافع إلى التقارب المفاجئ بين سوريا والعراق قرار تركيا بقطع جريان نهر الفرات بالكامل لمدة شهر واحد من ١٣ كانون الثاني / يناير إلى ١٢ شباط / فبراير، ١٩٩٠ ، لكي تملأ الخزان وراء سد أتاتورك، ولأن ذلك حدث في الشتاء (قبل بدء فصل الزرع النظامي) ولأن تركيا صبت إمدادات مائية أعلى من المعدل الطبيعي في النهر في الأشهر التي تلت ذلك، فإن الإغلاق كان له تأثير قليل من الناحية العملية، مع ذلك، فإن تركيا بإثباتها لقدرتها على التحكم بجريان النهر، قد أثارت امتعاضاً ملحوظاً في كل من سوريا والعراق، كان رد الفعل هذا قوياً بشكل خاص لأن القطع كان ينظر إليه في البلدين، على أنه بمثابة دلالة تنذر بقدوم الأسوأ، فيما تباشر تركيا خطة مدروسة لتسخير دجلة والفرات واستخدام مياههما لأجل مشاريع الري الداخلية(٣٥).

تُعرف هذه الخطة في تركية باسم / مشروع جنوب شرقي الأناضول الذي انطلق أصلاً في الستينيات، وهو مشروع عملاق بكلفة ٣٠ بليون دولار لحث التنمية في جنوب شرق تركيا الفقير، وتوليد الكهرباء، وزيادة إمداد الأمة من الغذاء، وعندما يكتمل هذا المشروع فإنه سيضم اثنين وعشرين سداً عالياً على دجلة والفرات (وروافدهما)، وتسعة عشر محطة للطاعة الكهرمائية، ومشاريع ري عديدة تنتشر فوق مليوني هكتار من الأرض، إن المشهد الكامل لجنوب تركيا سوف يتم تحويله بفعل هذا المجهود: فالوديان الصحراوية سوف تُملأ بالخزانات، والأقنية سوف تخترق الريف، والحقول غير المنتجة سابقاً ستزدهر بالمحاصيل الثمينة، وتأمل أنقرة في خلق ثلاثة ملايين فرصة عمل جديدة من خلال المشروع ـ كثير منها مخصص للقرويين الأكراد الذين يقطنون في هذه المنطقة والذين أظهروا في الماضي تعاطفاً مع الطموحات الانفصالية لحزب العمال الكردستاني(٣٦).

عندما أصبح الهدف البعيد لمجهود مشروع جنوب شرقي الأناضول واضحاً بشكل متزايد، عبّر قادة كلٍ من سوريا والعراق عن قلقهم حول الأمن المستقبلي للإمدادات المائية لبلديهما، ورداً على ذلك، أكّد المسؤولون الأتراك على أنهم لن يقوموا بأي عمل يعرض للخطر الاحتياجات المائية الأساسية لأي من البلدين، وإثباتاً لحسن نيتها، وقعت تركيا بروتوكولاً مع سوريا في عام ١٩٨٧ قدمت بموجبه وعداً بالحفاظ على جريان النهر إلى سوريا بمعدل وسطي قدره ٥٠٠ متر مكعب بالثانية، أو 15، 7 بليون متر مكعب بالسنة، بالمقابل، تعهدت دمشق بتشديد الأمن على الحدود السورية ـ التركية ويقطع دعمها السري لحزب العمال الكردستاني.

غير ان سوريا لم تلبّ المطالب التركية بفرض إجراءات صارمة على حزب العمال الكردستاني، وفي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٩ ، حذر الرئيس تورغوت أوزال السوريين من أنه سيقطع جريان الفرات إذا لم ينهوا دعمهم للجماعة المتمردة؛ وتراجع أوزال فيما بعد عن التهديد، لكن جو التهديد والوعيد بقي مخيماً(٣٧).

بلغت التوترات ذروتها في كانون الثاني / يناير ١٩٩٠ عندما قامت تركيا بقطع جريان نهر الفرات بينما كانت تملأ الخزان خلف سد أتاتورك، مرة أخرى، كما في عام ١٩٧٥، أصدر الطرفان بيانات التهديد، وملأ حديث الحرب الجو، اختارت سوريا والعراق أيضاً هذه المناسبة لأجل تسوية خلافاتهما وإقامة جبهة مشتركة ضد تركيا في مسألة المياه، وكما حدث، أعادت تركيا جريان نهر الفرات إلى سوريا قبل أن تتمكن هذه المبادرات من أن تؤدي إلى حرب فعلية؛ مع ذلك، كانت النتيجة النهائية هي تعميق العداء السوري نحو تركيا(٣٨).

نظراً لاختلال التوازن في القدرة العسكرية بين البلدين ـ يبلغ الجيش التركي حوالي ضعفي حجم الجيش السوري وهو (من خلال ارتباطاته بالناتو) أفضل تجهيزاً بكثير ـ لم تكن سوريا في موقع يؤهلها للتفكير في هجوم على تركيا، بالفعل، فقد تباهى الاتراك علناً بتفوقهم، معلنين أنهم على استعداد تام لمقاومة هجوم على سد أتاتورك أو منشآت مشروع جنوب شرقي الأناصول الأخرى من قبل سوريا أو العراق: «لا أؤمن بالقلق حول التهديدات بالحرب الناجمة عن مشاريع التنمية في تركيا»، هذا ما صرح به في ذاك الوقت رئيس الوزراء آنذاك سليمان ديميريل، «إذا كان ثمة تهديد فسوف نتصدى له، إن تركيا تملك الردع،

[و] سنملك مزيداً من الردع في الفترة القادمة»(٣٩)، لكن سوريا كانت تملك ورقة واحدة لتلعبها في هذه الحرب، ولم تتردد في فعل ذلك، فبمساعدة حزب العمال الكردستاني وتقديم الملاذ الآمن لقواته، كانت دمشق قادرة على إثارة عدم الاستقرار المزمن في جنوب شرقي الأناضول، حيث تتركز مشاريع جنوب شرقي الأناضول وحيث يقطن معظم الأكراد الأتراك(٤٠).

بلغ القتال بين الأتراك وحزب العمال الكردستاني نقطة تصعيد في منتصف التسعينيات، عندما تم نشر الجيش التركي في المنطقة وترحيل مئات الآلاف من الأكراد عن منازلهم عن طريق استراتيجية الأرض المحروقة التي اتبعتها الحكومة، قتل 30، 000 شخص على الأقل في هذا الصراع، وجُرح الآلاف غيرهم أو عُذبوا أو سجنوا أو اقتلعوا، كما شهدت الحرب أيضاً انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان من قبل الجيش التركي، إلى جانب الأعمال الإرهابية العديدة من قبل حزب العمال الكردستاني(٤١)، وفي حين أن الصراع لم يردع تركيا أبداً عن متابعة مشاريع المياه المتعلقة بمشروع جنوب شرقي الأناضول، فإنه قد ثنى الشركات التركية والأجنبية عن نقل نشاطها إلى المنطقة وبطّأ إيقاع إنشاء السدود(٤٢).

في عام ١٩٩٨ ، قررت تركيا استئصال تمرد حزب العمال الكردستاني بملاحقة قواعد دعمه في سوريا، فقد حذرت أنقرة من عمل عسكري ما لم يتم إغلاق معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني وطرد زعيمه، عبدالله أوجلان، من البلاد، زاعمة أن الدعم السوري للعصابات يمثل «حرباً غير معلنة» ضد تركيا(٤٣)، وتأكيداً لتهديدها، وضعت أنقرة قواتها على أهبة الاستعداد ونشرت آلاف الجنود على طول الحدود السورية(٤٤).

لعدة أسابيع، بدا كما لو أن صراعاً كاملاً لا مفر منه، كانت الصحف التركية مليئة بالتكهنات المتعلقة بالهجوم الوشيك للقوات المسلحة؛ فكانت هذه التكهنات، من الناحية النموذجية، تتحدث عن غارة جوية ضد المنشآت العسكرية السورية، يليها غزو بري(٤٥)، خوفاً من حرب إقليمية خطيرة، طار زعماء بضعة بلدان في المنطقة، بمن فيهم الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى أنقرة ودمشق في مسعى لنزع فتيل الأزمة(٤٦)، في نهاية المطاف، حقق الضغط التركي أهدافه الأساسية: فقد وافقت سوريا، التي تخشى الهزيمة

في أي صدام مفاجئ مع تركيا، على إنهاء دعمها لحزب العمال الكردستاني، بموجب اتفاقية وقعت في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، تعهدت دمشق بإقفال قواعد تدريب حزب العمال الكردستاني، والتوقف عن إمداده بالمساعدة المالية، وطرد أوجلان (٤٧) ، (فر أوجلان لاحقاً إلى إيطاليا ومن ثم إلى أفريقيا، حيث تم إلقاء القبض عليه من قبل عملاء أتراك وجلب إلى أنقرة لأجل المحاكمة).

إن اتفاقية تشرين الأول / أكتوبر لعام ١٩٩٨ قد بردّت التوترات على الحدود السورية ـ التركية وقلصت مؤقتاً التهديد بإراقة الدماء، لكنها انصبَّت على جانب واحد فقط من الخصومة بين دمشق وأنقرة: قضية الدعم السوري لحز العمال الكردستاني، أما قضية الفرات فقد تركت دون أن تمس، وبالفعل، بلغ القلق في سوريا من التهديد الذي تفرضه المشاريع المائية التكية ذروته مرة أخرى في صيف ١٩٩٩ ، عندما ضرب الجفاف الشديد المنطقة وبدأت تركيا بناء سدها الرابع الكبير على الفرات، في بيريسيك Birecik ، لم تنفجر أزمة عسكرية في هذه المناسبة، لكن التوترات ارتفعت في كل أنحاء المنطقة(٤٨).

مع بداية القرن الجديد، صارت السياسات المائية في حوض دجلة ـ الفرات أكثر إثارة للنزاع من ذي قبل، فالعامل الأكثر إقلاقاً، كما من قبل، كل بناء سدود جديدة ومشاريع الري في جنوب شرق تركيا، وبوجود أوجلان في السجن وتقهقر حزب العمال الكردستاني، أصبحت أنقرة مستعدة للانطلاق مباشرة بمشاريع كانت قد تأجلت لعدة سنوات، وبموجب الخطط الحالية، تنوي تركيا توسيع المساحة الخاضعة للري على طول الفرات عشرة أضعاف ما انت عليه خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ـ وهي خطوة من شأنها أن تنقص بشكل خطير جيان الماء إلى سوريا (بمقدار النصف، في بعض التقديرات) وتلوث ما تبقى بمستويات زائدة من مبيدات الآفات والأسمدة(٤٩).

وفوق ذلك، أعلنت أنقرة عن خطط في عام ١٩٩٩ لمد مشروع جنوب شرقي الأناضول إلى منابع نهر دجلة، ستبني تركيا سداً في إيليسو، في منطقة مأهولة بالسكان الأكراد تبعد حوالي أربعين ميلاً إلى الشمال من الحدود السورية، وعندما يكتمل هذا السد والسدود الأخرى على دجلة، تخطط تركيا لريّ حوالي 600، 000 هكتار (240، 000 فدان) من الأرض بالماء من النهر، ما يخفض جريانه السنوي بمقدار ٥ إلى ٧ بليون متر مكعب ـ أو

حوالي ثلث إجمالي جريانه السنوي إلى سوريا والعراق(٥٠) ، ولأن دجلة هو البديل العملي الوحيد للفرات كمصدر للماء لأجل هذين البلدين، فإن أي نقصان في جريانه سيكون تهديداً خطيراً لإمدادهما الغذائي ولرفاههما العام(٥١).

وكما في حوض نهر النيل، فإن الطلب الصافي على الماء آخذ في الارتفاع في كل أنحاء منطقة دجلة ـ الفرات، وتخطط كل دول الضفاف الثلاث لزيادة إنتاج غذائها المحلي من خلال مشاريع الري الجديدة، وكلها تسعى إلى استخدام المزيد من الماء لأجل الأغراض المدينية والصناعية، وما هو أكثر مدعاة للقلق أن كل الدول الثلاث تمر بمعدلات عالية من النمو السكاني: بحسب معهد الموارد العالمي، يتوقع أن يرتفع عدد سكان تركيا من ٦٤ مليون نسمة في عام ١٩٩٨ إلى ٩٨ مليوناً في عام ٢٠٥٠ ، وعدد سكان العراق من ٢٢ مليوناً إلى ٥٦ مليوناً، وعدد سكان سوريا من ١٥ مليوناً إلى ٣٥ مليون نسمة، ويقال إن المنطقة يُتوقع أن تكسب ٨٨ مليون نسمة على مدى الخمسين عاماً التالية ـ أكثر من ثلاثة أضعاف عدد سكان هذه البلدان مجتمعة في عام ١٩٥٠ (٥٢).

لذلك، فإن المسرح مهيَّأ لسلسلة من الأزمات المتكررة على إمدادات الماء في حوض دجلة ـ الفرات، وكلما اكتمل سد جديد أو نقص جريان الماء في أحد النهرين، سوف تنفجر النقمة في بلدان المجرى الأدنى، وفي حين أن كل الأزمات السابقة من هذا النوع قد انتهت بدون انفجار العنف، فلا يوجد ما يضمن أن ذلك سوف يستمر على هذا الحال في المستقبل، من الواضح أن الطريقة الأكيدة الوحيدة لتجنب حرب إقليمية هو أن تتفق الدول الثلاث المعنية على خطة عادلة على النطاق الحوضي لأجل توزيع مياه الفرات ودجلة(٥٣)، غير انه لم يتم حتى الآن تطوير خطة كهذه، ولا يوجد أي مؤشر على أن هذه البلدان مستعدة لتبني مخطط كهذا(٥٤).

نهر الهندوس

كما في منطقتي النيل ودجلة ـ الفرات، كان حوض نهر الهندوس موقعاً لصراع متكرر بين دولتي الضفتين الكبيرتين، الهند والباكستان، كانت هذه المواجهات، في معظمها، بسبب قضايا سياسية وإقليمية ـ أبرزها وضع كشمير ـ أكثر مما كانت بسبب الماء، فبعد صدام أولي في عام ١٩٤٨ ، نجح البلدان عموماً في حل خلافاتهما على نهر الهندوس عبر الوسائل السلمية، مع ذلك، فقد ازدادت التوترات بين الهند والباكستان في السنوات الأخيرة، وثمة خطر حقيقي جداً في أن تثبت مسألة الماء أنها شرارة مواجهات لاحقة.

يتبع نهر الهندوس مساراً متعرجاً عندما يسير من المنبع الأصلي إلى العصب النهائي، ماراً من خلال نطاقات عدة دول في مسيرته، ينبع مجراه الأولي من المنحدر الشمالي لسلسلة جبال كايلاس في التبت الغربي، ثم يجري في اتجاه شمال غربي عبر الصين إلى لاداخ في كشمير التي تسيطر عليها الهند، في هذه النقطة، ينعطف النه جانباً ويعبر إلى الباكستان، وفيما لا يزال في شمال الباكستان، ينضم إليه نهر كابل، الذي، كما يوحي اسمه، ينبع في أفغانستان، وبعيداً إلى الجنوب، تتحد خمسة أنهار كبيرة: الجيلوم والشيناب والرافي والبياس، والسوتلج ـ لتشكل نهر البنجاب، الذي ينضم إلى الهندوس في تشاتشران، على بعد حوالي أربع مئة ميل شمال مصبه في بحر العرب(٥٥) ، (انظر الخريطة).

على مدى آلاف السنوات، كان سهل الهندوس مشغولاً بالمستوطنات البشرية، وكما في مصر وبلاد ما بين النهرين، فإن إدخال الزراعة المروية منذ حوالي خمسة آلاف سنة أدى إلى ظهور الامبراطوريات والحضارات العظيمة، لقد تدفقت أمواج الغزاة، الواحدة تلو الأخرى، من المناطق الأقل ثروة ـ الآريون، والبحتريون والبارثيانيون والهون والفرس، وغيرهم، إلى هذه المنطقة وفرضوا ثقافتهم على أولئك الذين تم إخضاعهم من قبل المحتلين السابقين، وكان البريطانيون آخر الوافدين حيث اخترقوا المنطقة في القرن الثامن عشر وكسبوا السيطرة على حوض الهندوس في منتصف القرن التاسع عشر.

من ضمن طموحاتهم الامبراطورية الكثيرة في الهند، شرع البريطانيون في تسخير

الهندوس وروافده لأجل المشاريع المائية الضخمة. وبعملهم هذا، تمكنوا من استغلال موقعهم المهيمن في المنطقة لدمج روافد النهر العديدة في نظام إدارة متكامل على نطاق حوضي . الأول من نوعه في العالم. فشقت الأقنية الضخمة من أحد فروع النهر إلى الفرع آخر، وهو ما يتيح المجال للتصريف الآمن لمياه الفيضانات وري المساحات المتداخلة. لقد بنيت أولى هذه القنوات في عام ١٨٥٩ ، وفي عام ١٩١٥ كانت منطقة البنجاب بكاملها مخترقة بشبكة واسعة من الأقنية. وعند التقسيم، كان وادي الهندوس يمتلك حوالي ٢٦ مليون فدان من الأرض الزراعية المروية . أكثر بثلاثة ملايين فدان من الأرض الزراعية التي كانت موجودة في الولايات المتحدة في ذاك الوقت(٥٦).

إن تقسيم الهند إلى دولتين ذات سيادة في ١٥ آب / أغسطس ١٩٤٧ ، قد أحدث الخراب في حوض نهر الهندوس. فلم تشطر المنطقة ذاتها إلى أمتين منفصلتين متخاصمتين فحسب، بل إن نظام الأقنية البريطاني التصميم . وهو أساس اقتصاد المنطقة . قد جرى تحطيمه وتحويله إلى شبكتين منفصلتين أيضاً. فقد منح السير سيريل رادكليف Sir Cyril Radcliffe ، الذي أسندت إليه المهمة البغيضة لتجزئ حوض النهر، معظم الأقنية والأرض المروية إلى الباكستان. إلا أن الحدود الجديدة تركت منابع كل روافد البنجاب الخمسة في الهند، إلى جانب الامتدادات العليا لنهر الهندوس نفسه. من هنا، أصبحت الهند واقع على ضفتي ((المجرى الأعلى)) بالنسبة للباكستان، مع كل التعقيدات التي ينطوي عليها ذلك(٥٧).

إن دلالة هذا التقسيم سرعان ما أصبحت ظاهرة. في ٣١ آذار / مارس، ١٩٤٨ عندما انتهى مفعول ((الاتفاقية المتوقّفة)) Standstill Agreement التي تنظم الإدارة المؤقتة لنظامالأقنية، قامت السلطات في شرق البنجاب (الهند) بقطع جريان الماء إلى بضع قنوات رئيسية في غرب البنجاب (الباكستان). وأدى فقدان الماء إلى تدمير المحاصيل في أكثر من مليون فدان من الأرض الزراعية المروية في الباكستان، محدثاً مجاعة واسعة النطاق. اعتبر كثي منالباكستانيين هذا العمل بمثابة محاولة محسوبة من قبل الهند لتقويض دولتهم الجديدة وطالبوا برد عسكري؛ أما الهنود، من ناحيتهم، فقد اعتبروا الحادث بمثابة سوء تفاهم صغير. في شهر آيار / مايو، عاد الماء إلى الجريان من خلال

الأقنية وتبنى البلدان اتفاقاً مؤقتاً على توزيع مياه الهندوس. مع ذلك بقيت التوترات عالية ورفض البلدان أية نية لإعادة دمج نظاميهما المائيين المفصولين(٥٨).

على مدى عدة سنوات لاحقة، تجادلت الهند والباكستان بشكل متواصل على بنود الاتفاق المؤقت الموقع في أيار / مايو ١٩٤٨ والجوانب المرتبطة بمسألة الماء. كما بدأ البلدان أيضاً بناء سدود ومحطات مياه جديدة للتقليل من اعتمادهما على الموارد والبنية التحتية المشتركة. وتم تقليص خطر المواجهة العنيفة عندما عرض البنك الدولي (الذي كان يعرف آنذاك باسمه الرسمي، البنك الدولي للإنسان والتعمير) أن يتوسط في النزاع على نهر الهندوس وروافده. وعلى مدى ثامني سنوات، من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠، أجرى مسؤولو البنك مفاوضات كثيفة ومضنية غالباً بين الجانبين(٥٩). أخيراً في أيلول / سبتمبر، ١٩٦٠، وقع زعيما الهند والباكستان على اتفاقية تعرف بمعاهدة مياه الهندوس.

كان الأمل الذي طالما عبّر عنه مفاوضو البنك الدولي الأميركيون أن تتفق الهند والباكستان على نظام الإداة الموحَّد. غير أن أياً من الجانبين لم يكن راغباً في أن يعهد بمصالحة المائية الحيوية إلى هيئة حاكمة مختلطة. في النهاية، طالبت معاهدة ١٩٦٠ بالتقسيم الدائم لشبكة النهر إلى نظامين منفصلين: تحظى الهند بالسيطرة الحصرية على مياه أنهار الرافي والبياس الباكستان بمياه الهندوس كاملة زائد نهر الجيلوم ونهر تشيناب (تمثل أربعة أخماس الجريان الإجمالي). بالإضافة إلى ذلك، وافقت الهند على تقديم الماء من الأنهار الثلاثة التي تسيطر عليها إلى الباكستان لفترة محددة من الزمن، ريثما تبني الباكستان سدوداً ومحطات مائية جديدة على روافدها للتعويض عن الخسارة النهائية للأنهار الشرقية. لجعل كل هذا مستساغاً للبلدين، وافق البنك الدولي وعدة بلدان غربية على تمويل المنشآت الباكستانية الضرورية، إلى جانب قنوات الري الجديدة في الهند (٦٠).

اعتُبرت معاهدة مياه الهندوس من قبل خبراء كثيرين بمثابة نموذج للحل السلمي للنزاعات المائية الدولية. مع ذلك، لا بد من التنويه إلى أن الماهدة لا تسمح بالتنمية المشتركة لحوض الهندوس؛ ولا هي تزيل أسس الصراع على توزيع الماء بين الهند والباكستان . بل إنها خطة لتنمية المنفصلة للحوض، تتقلى فيها الهند حصة أصغر من

مخزون الماء الإجمالي ولكن مع الاحتفاظ بالسيطرة على بضعة روافد أساسية لنهر الهندوس (٦١). هذا يعني أن الهنود يمكنهم أن يجادلوا في المستقبل بأنها قد حُرموا من حصة عادةل من الموارد المشتركة للنهر، وفي الوقت نفسه، فإن موقع الهند كدولة واقعة على ضفتي المجرى الأعلى يعطيها القدرة على إعاقة جريان الماء إلى الباكستان.

رفض القادة الهنود مثل هذا العمل في الماضي، مفضلين، بدلاً من ذلك، التركيز على قضية كشمير الأكثر إلحاحاً. مع إدخال بذور حبوب ((الثورة الخضراء)) أصبحت كلٌ من الهند والباكستان، قادرتين على تحقيق زيادة هامة في إنتاج الغذاء في قطاعيهما من الحوض(٦٢). لكن لا يمكن الافتراض بأن هذه الشروط سوف تسود إلى ما لا نهاية. فقد تقلص بشكل خطير مخزون الماء في البنجاب وراجستهان والمناطق الكبرى الأخرى المنتجة للحبوب في الهند بسبب الاستنزاف الخطير للمياه الجوفية، وهو ما يفرض عبئاً أكبر على منظومة نهر الهندوس. ومع استمرار النمو السكاني الذي لا يعرف التوقف، قد تشعر نيودلهي بأنها مجبرة على انتهاك أو إلغاء معاهدة ١٩٦٠.

في الوقت الحاضر، يعتبر وضع كشمير العامل الأكثر زعزعة للاستقرار في العلاقة الهندية - الباكستانية. فقد أعطيت كشمير، التي كانت فيما مضى ((إمارة)) تحظى بحكم شبه ذاتي ضمن الهند المحكومة من بريطانيا، الخيار في عام ١٩٤٧ للانضمام إلى الهند أو إلى الباكستان أو أن تصبح مستقلة. وعندما نظم المسلمون الموالون للباكستان ثورة ضد الحكومة الكشميرية، اختار المهراجا الحاكم، هاري سينغ، التقرب من الهند. اندلعت حرب بين الهند والباكستان في الشمال والغرب، وولاية جامو وكشمير تحكمها الهند في الجنوب والشرق. واندلعت حرب أخرى، في عام ١٩٦٥، تركت الوضع دون تغيير نسبياً، مع بقاء القوات الباكستانية والهندية محشودة على جانبي ما يدعى باسم خط المراقبة (Loc). منذئذٍ، استمرت إسلام أباد في الضغط من أجل دمج كشمير التي تسيطر عليها الهند (ذات الغالبية المسلمة) في الباكستان، في حين فضت نيودلهي بعناد دراسة هذا الخيار.

كان الصراع في كشمير يجيش تحت السطح خلال فترة الحرب الباردة لكنه بلغ مستوى جديداً من الشدة في عام ١٩٩٠، عندما أطلقت القوات المؤيدة للاستقلال حملة حرب عصابات في كشمير التي تسيطر عليها الهند، وبدأ الإسلاميون المتشدّدون الموالون

للباكستان عصيانهم. ردت الهند بدفع 250، 000 جندي في كشمير وفرض الأحكام العرفية. في عدة مناسبات، أدت التوترات في كشمير إلى حشد القوات الهندية والباكستانية على طول الحدود . وإلى نقل الأسلحة النووية (المحفوظة بشكل طبيعي في المنشآت الحكومية السرية)، كما يعتقد إلى القوات الجوية للطرفين(٦٣). أصبحت الشروط أكثر تفجراً في صيف ١٩٩٩ ، عندما عبرت القوات الكبستانية إلى داخل جامو وكشمير واحتلت سفحاً جبلياً استراتيجياً في كارغيل على الجانب الهندي من خط المراقبة. إلا أن قراراً في اللحظة الأخيرة اتخذه رئيس الوزراء آنذاك نواز شريف بسحب القوات حال دون حدوث صراع هندي . باكستاني كبير(٦٨). (وكنتيجة جزئية لهذا القرار، تمت الإطاحة بشريف من قبل ضباط الجيش الذين كانوا يساندون الدخول إلى كشمير)(٦٥).

تلعب كشمير دوراً محورياً في تنافس الهند . الباكستان لعدة أسباب، أولاً، إنها تعبير عن السياسة الدينية التي تقسم البلدين: فبصفتها منطقة ذات غالبية مسلمة، يؤمن معظم الباكستانيين بأنها تنتمي إلى بلدهم؛ أما بالنسبة للزعماء الهندو، فإنها رمز للقومية ورمز لادعاء الهند بأنها تشكل دولة متعددة الإثنيات. كما أن كشمير في صرخة استنهاض للحركات القومية المغالية التي برزت في البلدين: حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) في الهند والجماعة الإسلامية في الباكستان. علاوة على ذل،، فإن كشمير، بالنسبة للقادة العسكريين من الجانبين، ينظر إليها على أنها ساحة قتال محتملة في الحرب بينهما التي يعتقد معظمهم أنها ستقع في آخر المطاف(٦٦).

إن الأبعاد السياسية والعسكرية لنزاع كشمير معروفة جيداً. لكن كشمير أيضاً تلعب دوراً هاماً في السياسة المائية لحوض الهندوس: فنهر الهندوس نفسه يمر من خلال كشمير في طريقه من الصين إلى الباكستان، وتنبع عادة روافد أساسية من روافده، بما فيها الجيلوم والتشيناب والرافي، من هذه المنطقة. إذا تخلّت الهند عن السيطرة على كشمير. سواءً إلى الباكستان أم إلى نظام مستقل من نوع ما . فإنها ستفقد وضعها كدولة واقعة على ضفتي المجرى الأعلى وستفقد، لذلك، كثيراً من قوتها في تقرير الاستخدام المستقبلي للنهر. إن التنافس على الماء، بالرغم من كونه ثانوياً بالنسبة للقضايا الأخرى في نزاع كشمير، سوف يزداد أهمية عندما يتم استنزاف المياه الجوفية ويسعى الطرفان إلى زيادة حصتيهما

من الهندوس وروافده.

إن ما يؤثر أيضاً على حسابات القادة الهنود والباكستانيين مسألة النمو السكاني وإنتاج الغذاء. في عام ١٩٥٠، بعد التقسيم بزمن قصير، كان عدد سكان الهند يقف عند ٣٥٨ مليون نسمة وسكان الباكستان عند ٤٠ مليوناً؛ وفي عام ١٩٩٨ قفز عدد سكان الهند إلى ٩٧٦ مليوناً وسكان الباكستان إلى ١٨٤ مليوناً.

وبافتراض أن التنبؤات الحالية ستثبت صحتها، فسيرتفع عدد سكان الهند إلى 1.3 بليون [مليار] نسمة تقريباً في عام ٢٠٢٥ وإلى 1.5 بليون [مليار] في عام ٢٠٥٠، وسيقفز عدد سكان الباكستان إلى ٢٧٠ مليون نسمة و٣٥٧ مليون في العامين ٢٠٢٥ و ٢٠٥٠ على التوالي(٦٧) . هذه الأرقام يجب أن تستوقف أي شخص يسعى إلى التخطيط لمسار الأحداث المستقبلية. فبوجود ثلاثة أضعاف عدد السكان الذي كان موجوداً عندما وقّعت الهند على معاهدة مياه الهندوس في عام ١٩٦٠، يمكن للهند في عام ٢٠٢٥ أن تصل إلى قرار بأنها غير ملزمة باتفاقية تعطي الباكستان السيطرة على أربعة أخماس مياه الهندوس.

إن الانحطاط البيئي والاحترار الناتج عن غازات الدفيئة يمكن أن يؤثرا أيضاً على هذه المعادلة. فقد أفرطت الهند حتى الآن في سحب مياه الكثير من المكامن الجوفية الرئيسية في ولايات أندرا برادش وكارناتاكا وماهاراشترا وتاميل نادو، ويزداد تملّح التربة في كثير من المساحات المروية، بما في ذلك البنجاب(٦٨). وتتعرّض الإنتاجية الزراعية في الحقول المروية الواسعة في المناطق النجدية، التي تحدث معدلات أعلى من التآكل وامتلاء الأقنية والخزانات بالطمي. ويعتقد بعض الخبراء، علاوة على ذلك، أن الثورة الخضراء قد استنفدت قدرتها على إنتاج غلال المحاصيل الزائدة، وهو ما يعيق أية جهود مستقبلية في إنتاج الحبوب(٦٩) . والأهم من ذلك كله، أن من المحتمل أن يكون للاحترار العالمي آثار عميقة على مناخ المنطقة، محدثاً الجفاف في بعض المناطق والفيضان المستمر في مناطق أخرى(٧٠).

إن الارتفاع المطرد في عدد السكان والانحطاط المرافق في الشروط البيئية يجب النظر إليهما على خلفية الجيشان السياسي المستمر في الهند والباكستان. فقد شهد البلدان بروز الحركات السياسية القومية المغالية وارتفاع مستويات العداء الإثني. ففي

الباكستان بلغت المعارضة لرئيس الوزراء نواز شريف، في أواخر عام ١٩٩٩، ذروتها بانقلاب عسكري . هو الرابع في تاريخ الباكستان الذي يمتد لاثنين وخمسين عاماً. وتواجه الهند، من ناحيتها، فساداً مستشرياً واضطراباً اجتماعياً في أجزاء كثيرة من البلاد. وفي حين أن الإصلاح الاقتصادي قد أحدث جيوباً صغيرة من البحبوحة في المجتمعين، فإن أعداداً متزايدة من البشر تعيش في بؤس طاحن. في ظل هذه الظروف، ليس من الصعب أن نتخيل كيف أن نقص الغذاء في المستقبل، متضافاً مع القلق الشعبي وسياسة رهاب الأجانب . يمكن أن تؤدي إلى صدام مفاجئ على منظومة نهر الهندوس.

الخطر المتزايد للصراع

من الواضح أن كل منظومة نهرية من المنظومات الثلاث الموصوفة أعلاه تخفي خطر الصراع العنيف. ينشأ هذا الخطر من أن الطلب على الماء يتزايد في حين أن العرض لا يتزايد، ومن فشل دول الضفاف في هذه المنظومات في إقامة نظام متكامل على نطاق الحوض لأجل التوزيع العادل للموارد المشتركة. عندما يزداد عدد السكان وترتفع الحاجة إلى الماء والغذاء بالتوازي معه، فإن كل دولة على حدة من دول الضفاف سوف تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى لاستغلال المخزون المتاح. وعندما تؤدي ممارسات أية دولة من هذه الدول إلى هبوط المخزون بالنسبة لأية دولة من الدول الأخرى، فإن الشروط تكون مهيأة للصدام ضمن الحوض على توزيع الماء.

إن ما يساهم بشكل كبير في خطر الصراع هو العلاقة الوثيقة بين الأمر الداخلي والأمن الخارجي. ويُنتظر من قادة هذه البلدان أن يوفروا الحاجات الأساسية للحياة الإنسانية، وخصوصاً الماء والغذاء؛ فإذا فشلوا في ذلك، فإنهم يفقدون التفويض الممنوح لهم للحكم ويمكن توقع بروز الاضطراب السياسي. في هذه الظروف، يستجيب القادة بشكل اعتيادي بإحدى طريقتين: إما أن يحاولوا خنق المعارضة الداخلية من خلال إجراءات قمعية، أو أن يجربوا تحويل النقمة ضد أعداء خارجيين يعتقد أنهم مسؤولون عن الحرمان. الطريق الأول يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية، أما الثاني فيؤدي إلى صراع بين الدول.

الاقتتال على ثروات الأرض

الحروب الداخلية على المعادن والخشب

إن النفط والماء . بسبب دوريهما الحساسين في إدامة الحياة البشرية والنشاط الاقتصادي . هما الموردان الأكثر احتمالاً لأن يشعلا حرباً كاملة بين جيوش الدول . الأمم القائمة. لكن بعض الموارد الأخرى ثمينة ويُسعى وراءها بما يكفي لإثارة صراع ضمن الدول، يكون عادة بين المجموعات الإثنية والسياسية التي تكون منقسمة أصلاً حول عدد من القضايا . الذهب والماس والمعادن الثمينة، والخشب العتيق، ولذلك فإن امتلاكها يمكن أن يكون مصدراً للدخل الهام. إن الحرب الداخلية بسبب هذه الموارد قد ثبت في الواقع، أنها إحدى السمات الأبرز والأكثر مدعاة للقلق في الحقبة السياسية الراهنة.

تكون مثل هذه الصراعات عادة متشابكة مع خصومات إثنية وسياسية وإقليمية قديمة العهد. وفي حالات كثيرة، يكون مورد مطلوب جداً متركزاً في منطقة تحتلها، أو تشتهيها، جماعة إثنية أو دينية تسعى إلى زيادة سلطتها السياسية أو الانفصال عن الدولة القائمة. مثل هذه النزاعات توصف بشكل منتظم في الصحافة العالمية بمثابة صراعات إثنية أو طائفية. لكن في حين أن المتقاتلين غالباً ما يثيرون ويستغلون الخصومات الإثنية والدينية ويستغلونها لكي يحصلون على مجندين جدد، فإن الرغبة في جني الفوائد المالية من استغلال الموارد هي أكثر ما يؤجج القتال غالباً(١).

تقدم أنغولا مثالاً بارزاً ودموياً على هذه الظاهرة. فالقتال بين الحكومة بزعامة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (يونيتا)، والاتحاد الوطني لأجل الاستقلال الكامل لأنغولا المتمرد، ظل مستمراً لأكثر من عشرين عاماً، مسبباً مقتل أكثر من مليون شخص، وتشريد أضعاف هذا العدد. في البداية، كانت هذه الحرب تُخاض بسبب الإيديولوجيا والسلطة . فمن ناحية، كانت كوبا والاتحاد السوفييتي يدعمان الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، في حين كانت الولايات المتحدة تدعم يونيتا . لكن في التسعينيات، كان الجانبان يتقاتلان إلى

حد كبير لأجل السيطرة على مخزونات البلاد الثمينة من النفط والماس. لقد أظهرت تقارير من قبل الأمم المتحدة ومنظمات لا حكومية أن قادة الطرفين كانوا يحوّلون ملايين الدولارات من مبيع النفك والماس إلى حسابهم الخاص، فيما يقولون لأتباعهم إن المال يستخدم لشراء الأسلحة والإمدادات الحيوية الأخرى(٢).

إن القتال في سيراليون يسير وفق نمط مماثل، فقد قتل 50، 000 شخص هناط منذ ١٩٩١ ، وأجبر مئات الآلاف على ترك بيوتهم. تدعي أكبر مجموعات المعارضة، الجبهة المتحدة الثورية، أنها تقاتل بالنيابة عن جماهير سيراليون الفقيرةَ والتي لا يمثلها أحد. لكن يبدو أن الهدف الكبير للجماعة هو الاحتفاظ بالسيطرة على حقول الماس الثمينة في البلد. ومع أن زعيم الجبهة المتحدة الثورية، فوداي سانكوه [سنكوح؟] وقع اتفاق سلام بوساطة من الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ ووعد بحل قواته العسكرية، فإن عناصر الجبهة الثورية يواصلون احتلال المناطق الكبرى المنتجة للماس ويشرفون على تدفع الأحجار الكريمة إلى الأسواق الدولية(٣).

في كل من أنغولا وسيراليون . وفي الصراعات المماثلة التي تقع في أماكن أخرى . ثمة دليل على أن تكتلات من الموارد الرئيسية تساهم في استمرار العنف بشراء الماس والفلزات والخشب والسلع الأخرى من المتقاتلينز إن يونيتا، على سبيل المثال، يقال إنها قد باعت الماس إلى مشترين يعملون لصالح دي بيرز De Beers ، التكتل الجنوب أفريقي الذي يتحكم بحوالي ثلثي سوق الماس العالمي(٤). كما تمكنت الجبهة المتحدة الثورية، بالتعاون مع جماعات صديقة في ليبيريا، من بيع ماسها إلى كبار التجار في أوروبا(٥). وثمة مجموعة أخرى من الشركات، مقرها أيضاً في أوروبا، يعتقد أنها قد اشترت ألواح الخشاب المعمر من مناطق ليبيريا التي يسيطر عليها المتمردون(٦). هذه الصفقات تؤمن السيولة النقدية التي تشتري بها القوات المعارضة الأسلحة من السوق السوداء؛ وتذهب العائدات بالتناوب إلى الحسابات المصرفية الخاصة لقادة الحكومة والمتمردين، ما يزيد من سلطتهم وهيبتهم الشخصية. فبوصول الأسلحة والأموال إلى أيديهم بشكل منتظم، لم يكن لدى قادة الجماعات الإثنية والمتمردة أي دافع لالتماس السلام أو التوصل إلى تسوية على طاولة المفاوضات. بل، إن أكثر ما يخدم مصالحهم هو إطالة أمد الصراع(٧).

إن الأموال المراكَمة في هذه الصراعات قد تكون كبيرة جداً، مع أنها متواضعة بالمقارنة مع الأرباح السنوية لشركات النفط الكبرى. فتجارة الماس غير المشروعة في أنغولا، على سبيل المثال، يعتقد أنها تدر ٧٠٠ مليون دولار أميركي بالسنة، ومبيعات الماس غير المشروعة من سيراليون يعتقد أنها تساوي نصف هذا المبلغ على الأقل(٨). وفي الكونغو، يعتقد أن حقوق استخراج النحاس واليورانيوم كانت تدر على الدكتاتور المديد الحكم موبوتوسيسي سيكو والمقربين منه عدة مئات من ملايين الدولارات من الأرباح الصافية كل عام(٩). كما أن شجرة الساج الكبيرة الواحدة من كمبوديا يمكن أن تباع بمبلغ 25، 000 دولار أميركي(١٠).

بوجود هذا القدر الكبير من الاستثمار، والعدد القليل للغاية من مصادر الثروة المتاحة في هذه البلدان، ليس مفاجئاً أن تكون المجموعات عديمة الرحمة، والمغامرة، مستعدة لإثارة حرب أهلية أو استخدام العنف بأشكال أخرى في سعيها وراء الموارد الثمينة. في البلدان المتطورة والبلدان النامية ذات الحكومات المركزية القوية، تحلّ المنافسة على الموارد الثمينة عادة من خلال عمل السوق وتوسّط الدولة (على شكل محاكم مدنية وهيئات تنظيمية). وتكون بنود العقود قابلة للتنفيذ عموماً، وينظر إلى أنظمة الحكم في النزاعات بوصفها شرعية وعادلة. في البلدان النامية، تكون القضايا أكثر عشوائية غالباً ويكون الصراع وفقاً لذلك أكثر شيوعاً. يقع الاقتتال عندما توجد بعض الشروط، كأن تكون الحكومة المركزية ضعيفة ومقسَّمة، أو تعتبر فاسدة على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، يكون استمرار الصراع أكثر احتمالاً إذا رفض المجتمع الأكبر للأمم أن يتدخل لإيقاف الاقتتال، وكان المتحاربون في هذه النزاعات قادرين على بيع منتجاتهم في السوق العالمية.

هذه الشروط تسود في كثير من دول أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم النامي. إن المناطق المعرضة لذلك على نحو خاص هي المناطق التي كانت فيما مضى مستعمرة حيث قامت القوة المحتلة بتدمير المؤسسات المحلية، وسلب موارد الريف البشرية والمادية، ورحلت دون أن تضع الأساس لحكومات وطنية كفؤة، ممولة لذاتها. وفي كثير من الأحيان، كانت الحكومات التي نشأت وسط هذا الحطام أنظمة استبدادية ذات صلات وثيقة

بالقوات المسلحة و / أو بجمهور إثني بعينه. وعندما تُحرم جماعات الأقلية من حق الوصول إلى السلطة السياسية، أو عندما يكون الاقتصاد خاضعاً لسيطرة فئة أو أسرة حاكمة، فإن مناوئي النظام .أو أولئك الذين يرغبون ببساطة في كسر احتكار النخبة للنشاط الاقتصادي المربح .لا يجدون خياراً في أغلب الأحيان سوى الانخراط في العصيان المسلح.

وعندما ينفجر العصيان، فإن القتال يتطور غالباً إلى صراع على الموارد. فالقادة المتمردون، لكي يدفعون لجنودهم ويحصلوا على المال لشراء الأسلحة والذخيرة، يسعون بشكل طبيعي إلى كسب السيطرة على الأراضي الحاوية على موارد ثمينة. وعندما يمتلكون هذه الموارد، يكون بإمكانهم الاستمرار في القتال بشكل لا محدود، حتى لو هزموا في معارك تجري في أماكن أخرى في البلاد. وعلى مر الزمن، يكتسب كثير من هؤلاء القادة وضع أمراء الحرب .فهم طغات محليون يهيمنون على منطقة بعينها عن طريق إرهاب السكان وبيع الموارد التي يسيطرون عليها(١١). ويرجح أن تقاتل الحكومة، من ناحيتها، لأجل هذه الموارد، لكي تدفع فواتيرها ولتضمن الولاء المستمر للزمر أو العائلات البارزة. ويمكن أن تستمر الحرب الناجمة لسنوات أو حتى لعقود، كما في حال أنغولا.

لقد نشأ نموذج مماثل لدى الأمم حيث تكون المصادر الهامة للموارد الثمينة واقعة في مناطق تشغلها شعوب أصلية محلية أو أقليات إثنية، كما في البرازيل وأندونيسيا. إن كثيراً من مواقع العالم المتبقية من الخشب الصلب المداري، على سبيل المثال، تقع في مناطق نائية تقطنها جماعات سكانية أصلية. عندما ترتفع القيمة النقدية للخشب المعمّر المتبقي في العالم، أو عندما توجد المعادن الثمينة ضمن حدود الغابة، فإن حكومات هذه البلدان غالباً ما تمنح امتيازات ثمينة لشركات الأخشاب والتنقيب . وهي عادة، شركات ذات صلات وثيقة بالزمرة أو العائلة الحاكمة. وقد تنفجر الصدامات بين الحكومات والجماعات الأصلية التي تشغل هذه المناطق(١٢).

بالرغم من أن الصراعات الانفصالية لم تكن مجهولة أثناء حقبة الحرب الباردة، فقد كانت تكبح من قبل واشنطن وموسكو لإضعاف تهديد التمرد والنزعة الانفصالية، كانت القوتان العظميان تزودان حلفائهما في العالم النامي بالمساعدة العسكرية والاقتصادية

الكبيرة. فالولايات المتحدة، مثلاً، ساعدت الرئيس موبوتو مرتين في سحق الحركات الانفصالية في إقليم كاتانغا (الآن شابا) الغني بالمعادن في الكونغو، في حين أن الاتحاد السوفييتي ساعد منغستو هايلي ماريام في إثيوبيا على إخماد حركات مشابهة في إريتريا وإقليم أوغادين(١٣). لكن مع نهاية الحرب الباردة، أختفى مثل هذا النوع من المساعدة إلى حد كبير، ولذلك ود المتلقون السابقون لهذه المساعدة . ومن بينهم موبوتو ومنغستو . أنفسهم أكثر عرضة للتحديات الداخلية.

إن انتهاء تورط القوى العظمى في نزاعات الموارد لم يتبعه تبني أنظمة جديدة لإدارة الصراع الدولي. وبالرغم من أن الأمم المتحدة حاولت حل الكثير من الصراعات الداخلية الجارية الآن، وقد كانت تفتقر عموماً إلى القدرة والخبرة للنجاح في هذه المساعي. لقد ازدادت فعالية الأمم المتحدة محدودية بفعل عدم رغبة القوة الكبرى . وخصوصاً الولايات المتحدة، في تقديم الجنود والأموال والتجهيزات لأجل عمليات حفظ السلام الدولية. ونتيجة لذلك، استمر القتال في أنغولا وسيراليون والصومال رغم سلسلة التدخلات برعاية الأمم المتحدة.

ساهمت القوة المتزايدة للعولمة أيضاً في استمرار النزاعات على الموارد في العالم النامي. ومع انتشار التصنيع إلى بلدان أكثر من السابق، فإن الطلب العالمي على المواد الأساسية الكثيرة . بما فيها المعادن والأحجار الكريمة والخشب . يتزايد بسرعة، وبذلك تزداد القيمة النقدية لمصادر الإمداد الكثيرة التي كانت مهملة فيما مضى. في عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، قدر المعهد العالمي للموارد قيمة مخزونات العالم غير المستخرجة من خام الحديد بـ ٢ تريليون دولار أميركي، وقيمة مخزونات النحاس بـ ٧٣٢ بليون دولار، والبوكسيت (خام الألمنيوم) بـ ٥٣٧ بليون دولار (١٤). إن أسعار السلع الآخذة في الارتفاع تعطي حافزاً أكبر للجماعات الانفصالية والمتمردة لكسب السيطرة على هذه المواد، وللحكومات المحاصرة لمقاومة هذه المحاولات. لقد وسعت العولمة أيضاً قائمة المؤسسات وأمدتها بالوسيلة والحافز لشراء الموارد من المناطق النائية والمتخلفة . حتى لو كان هذا يعني التعامل مع أمراء الحرب و / أو نقل السلع الثمينة عبر مناطق الصراع(١٥).

إن الوجود المتزايد لشركات الموارد عبر القومية في مناطق الصراع مسؤول عن سمة مميزة أخرى لهذه النزاعات: الدور البارز الذي تؤديه الشركات العسكرية الخاصة مثل شركة Executive Outcomes وشركة Sandline International . هذه الشركات، المكونة غالباً من جنود مسرّحين من الخدمة في نهاية الحرب الباردة، تؤمن الحماية لعمليات النفط والتنقيب الكبيرة، وفي بعض الحالات، تساعد الحكومات في محاولاتها لقمع حركات التمرد(١٦). فالحركة الشعبية لتحرير أنغولا، على سبيل المثال، استأجرت فيما مضى شركة Exec Outcomes كرأس حربة لهجوم حكومي مباغت على حقول الماس التي تسيطر عليها يونيتا في الداخل(١٧). لا حاجة إلى القول إن هذه الشركات لا تسعى إلى حل الصراع، بل إن أفضل ما يخدم مصالحها هو ترك القتال مستمراً أطول ما يمكن.

هذه العوامل المتعددة . السعي العنيف وراء ثروة الموارد في البلدان الفقيرة والمقسمة، وانعدام الاستجابة الدولية الفعالة، ورغبة الكثير من شركات الموارد في المتاجرة مع أمراء الحرب والمتمردين، والدور البارز للشركات العسكرية الخاصة . قد اجتمعت لتزيد من شدة وفتك وأمد الكثير من الصراعات الداخلية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. لتقييم كيف تميل هذه العوامل إلى تعزيز أحدها الآخر، من المفيد أن نتفحص عدداً من الدراسات لحالات بعينها: صراع على المعادن (تمرد بوغينفيل) ، وصراع على الماس (الحرب في سيراليون)، وصراع على الخشب (القتال في بورنيو).

تمرد بوغينفيل

بوغينفيل هي جزيرة مدارية جبلية في جنوب غرب المحيط الهادئ تدعي ملكيتها دولة بابوا نيو غينيا. إن بوغينفيل، التي هي من الناحية الجيولوجية جزء من سلسلة جزر سليمان Solomon Islands ، جرى تسليمها إلى الحكم البريطاني بموجب اتفاقية أنغلو. ألمانية موقعة في عام ١٨٩٨ وحُكمت فيما بعد من عاصمة بابوا نيو غينيا بورت مورسبي. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت بابوا نيو غينيا وبوغينفيل تُداران كوحدة واحدة من قبل أستراليا تحت وصاية الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٧٥، رغم الاحتجاجات من سكانها، تم تسليم بوغينفيل إلى بابوا نيو غينيا عندما منحت تلك الأرض الاستقلال، بعدئذٍ بثلاثة عشر عاماً، في ١٩٨٨، باش شعب بوغينفيل حرب الانفصال عن بابوا نيو غينيا (انظر

الخريطة).

في صميم نزاع بوغينفيل . بابوا نيو غينيا يكمن الضرر الاجتماعي والبيئي الذي أحدثه التنقيب الواسع النطاق عن النحاس. فقد منحت إدارة بابوا نيو غينيا في بورت موريسبي، وهي لا تزال تحت الحكم الأسترالي، لشركة ريو تينتو زنك Rio Tinto Zinc (RTZ) التي مقرها لندن، امتيازاً بالمناطق الحاوية على النحاس في باغونا في بوغينفيل الوسطى. شكلت ريو تينتو زنك، وقريبتها الأسترالية، كونزنك ريو تينتو أستراليا، شركة بوغينفيل كوبرليمتد (BCL) لاستغلال امتياز باغونا . في ذاك الوقت، أنشأت شركة بوغينفيل كوبر أضخم منجم نحاس مفتوح الحفرة في العالم على جزيرة بوغينفيل: محدثة شقاً في الأرض بعمق ثلاثة أرباع الميل، وعرض نصف ميل، وطول ثلاثة أميال ونصف(١٨). في وقت الإنتاج الذروي، في منتصف الثمانينيات، كان منجم باغونا ينتج ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من النحاس والذهب والفضة كل عام . الذي كان يذهب معظمه (٨٠ بالمئة) إلى شركة ريو تينتو زنك والباقي (٢٠ بالمئة) إلى حكومة بابوا نيو غينيا في بورت موريسبي؛ فكان البوغينفيليون لا يتلقون شيئاً(١٩).

في أواخر الثمانينياتن كانت المعارضة المحلية لامتياز باغونا قد وصلت إلى درجة الغليان. فقاطنوا المنطقة لم يحرموا من التعريض الكافي عن ممتلكاتهم المصادَرة فحسب، بل إن المنجم ذاته قد أحدث ضرراً بيئياً شديداً. في كل عام، كانت تطرح كميات هائلة من ((المخلّفات)) السامة . نفاية المنجم . في المنظومة النهرية المحلية، مؤدية إلى قتل الأسماك وملوثة مياه الشرب في الجزيرة(٢٠). وعندما لم تثمر الجهود المتكررة المبذولة للحصول على التعويض من بوغينفيل كوبر عن كل هذه الأضرار، شكلت مجموعة من سكان الجزيرة الجيش الثوري البوغينفيلي (BRA) وسيطرت على المنجم، الذي قاموا بإغلاقه عندئذ. بعد ذلك بعامين، في ١٩٩٠ ، أنشأ قادة الجيش الثوري البوغينفيلي حكومة بوغينفيل المؤقتة وأعلنوا استقلالهم عن بابوا نيو غينيا(٢١).

وضعت ثورة الجيش الثوري البوغينفيلي حكومة بابوا نيو غينيا في مأزق حاد: بالرغم من أن النُخب البابوانية التي حكمت الجزيرة كانت تبطها صلات إثنية أو سياسية قليلة ببوغينفيل، فإنها كانت تعوّل على العائدات من منجم باغونا من أجل حصة كبيرة من دخل

الحكومة. وبوود المنجم في أيدي المتمردين، هبط إنفاق الحكومة ومرت الأمة بقلاقل سياسية واجتماعية واسعة النطاق. بدلاً من محاولة حل النزاع مع بوغينفيل عبر المفاوضات السلمية، اختارت حكومة بابوا نيو غينيا إعادة فرض السيطرة على الجزيرة عبد العمل العسكري. أُمر الجيش الوطني، المعروف باسم قوات دفاع بابوا نيو غينيا، بغزو بوغينفيل وإعادة فرض سيطرة بابوا نيو غينيا على المنطقة المنتجة للنحاس. ولكن في حين نجحت قوات دفاع بابوا نيو غينيا في كسب رأس جسر موطئ قدم على الجزيرة، لم تتمكن أبداً من احتلال بوغينفيل الوسطى ومجمَّع مناجم باغونا(٢٢).

إن حكومة بابوا نيو غينيا التي أُحبطت محاولاتها لإعادة السيطرة على باغونا عبر الوسائل العسكرية، وافقت في عام ١٩٩٥ على المشاركة في مفاوضات السلام مع ممثلي الجيش الثوري البوغينفيلي. بالرغم من أن أياً من الطرفين لم يحقق امتيازات هامة، فإنهما قد أحجما عن مهاجمة أحدهما الآخر. لكن، في عام ١٩٩٦، قرر رئيس وزراء بابوا نيو غينيا المنتخب حديثاً، السير جوليوس تشان Sir Julius Chan تجديد العمليات العسكرية ضد الجيش الثوري البوغينفيلي. مرة أخرى، حاولت قوات دفاع بابوا نيو غينيا السيطرة على منجم باغونا، وفشلت ثانية. عندئذٍ اتخذ تشان سبيلاً آخر: بالقروض التي قدمها البنك الدولي (لأغراض التنمية كما هو مفترض)، عرض على شركة عسكرية خاصة بريطانية، هي ساندلاين إنترناشيونال، مبلغ ٣٦ مليون دولار لتنظيم غزو جديد لبوغينفيل(٢٣).

وصل أفراد ساندلاين إلى بورت موريسبي في شباط / فبراير ١٩٩٧ وبدأوا على الفور التحضيرات لهجوم عسكري كبير ضد الجيش الثوري البوغينفيلي. لتعزيز صفوفها، استأجرت ساندلاين أفراداً مقاتلين ذوي خبرة من شركة عسكرية أخرى، هي Executive Outcomes من جنوب أفريقيا(٢٤). تعاقدت ساندلاين أيضاً مع شركة في بيلاروس لتقديم معدات عسكرية من الحقبة السوفييتية بقيمة ٧ مليون دولار، تشمل أربع طائرات هليكوبتر هومية وستة قاذفات صواريخ عيار ٥٧ مم، وخمس مئة صندوق من الذخيرة(٢٥) . لكن عندما عمّت أخبار هذه التحضيرات البلاد، برزت، مشكلة جديدة: إن ضابط قوات دفاع بابوا نيو غينيا، الذي أبار سخطهم الشديد الوعد بدفع ٣٦ مليون دولار لشركة خارجية فيما

مواردهم المالية انخفضت، انقلبوا على تشان وطالبوا باستقالته. بعد بضعة أيام من الشغب، تنحى تشان عرض منصبه كرئيس للوزراء وألغى عقد ساندلاين(٢٦).

بالرغم من أن تشان بُرِّئ لاحقاً من أي عمل خاطئ في قضية ساندلاين، فقد هُزم حزبه في الانتخابات الوطنية التي جرت في أواخر ١٩٩٧. تحاشت الحكومة الجديدة برئاسة بيل سكايت Bill Skate أي نية في إعادة احتلال بوغينفيل بالقوة. تم التوقيع على وقف إطلاق النار بين بابوا نيو غينيا وجيش بوغينفيل الثوري، وفي عام ١٩٩٨ تم نشر قوة صغيرة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة على بوغينفيل لمراقبة الاتفاقية. كما بدأت المحادثات أيضاً في نيو زيلاندا حول الحل النهائي للنزاع. غير أن أياً من الطرفين لم يتنازل بعد عن أي من مطالبه الرئيسية، لذلك ليس من الواضح كيف سيُحل النزاع(٢٧).

إن صراع بوغينفيل، بالرغم من أنه لم يحل، يكشف عن عدد من التفسيرات. بداية، إنه يكشف العلاقات الوثيقة التي تنشأ غالباً بين حكومات ما بعد الاستعمال وشركات الموارد المتعددة الجنسيات التي تؤمن في كثير من الأحيان كثيراً من دخلها. ويظهر أيضاً إلى أي مدى تكون هذه الحكومات مستعدة غالباً للدفاع عن تلك العلاقة ضد قوى المعارض المسلحة. (يمكن العثور على ترتيبات مماثلة في أماكن أخرى ففي إيريان جايا - القطع الذي تسيطر عليه أندونيسيا من غينيا الجديدة - تحالفت الحكومة مع شركة فريبورت ماك موران كوبرFreeport Mc Moran Copper وشركة الذهب Gold Company من نيو أورليانز لحماية منجم غراسبرغ Grasberg العملاق ضد هجمات الانفصاليين البابوانيين(٢٨)). أخيراً، فإن حالة بوغينفيل تفضح التورط المتزايد للشركات العسكرية الخاصة في صراعات الموارد.

الحرب في سيراليون

إن سيراليون، مثل بوغينفيل، تمتلك مخزونات معدنية ثمينة طالما كانت تستثمرها شركات التنقيب الأجنبية بقليل من الفائدة للسكان المحليين. فالبلد، بالرغم من كونه فقيراً جداً حسب المعايير العالمية - إذ كان ناتج الدخل القومي للفرد لا يزيد عن ١٨٠ دولاراً أميركياً في عام ١٩٩٥ - يضم مخزونات كبيرة من الروتيل [خام التيتانيوم] والبوكسيت

[خام الألمنيوم] والماس. قبل اندلاع القتال في عام ١٩٩١ ، كانت سيراليون تصدر ماساً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار بالسنة، في حين كانت صادرات البوكسيت والروتيل تدرّ ٧٥ إلى ١٠٠ مليون أخرى. وكانت الحكومة الوطنية، التي لم تكن تتلقى سوى حصة صغيرة من دخل من عمليات التنقيب المحلية، معتمدة إلى حد كبير على المساعدة الخارجية للإبقاء على الخدمات الأساسية(٢٩). (انظر الخريطة).

بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٥، كانت سيراليون محكومة من قبل الدكتور سياكا ستيفنز Dr. Siaka Stevens. كان ستيفنز، مثل موبوتو في زائير، يحوّل كثيراً من ثروة الأمة إلى جيوبه الخاصة ويكافئ المؤيدين الموالين له . بمنحهم السيطرة على بعض مناطق التنقيب المربحة في البلاد.

لقد سعى خليفة ستيفنز المعيّن، الجنرال جوزف موماه G.J. Momah إلى إحكام السيطر على حقول الماس، لكن قواته غالباً ما كانت ترفض محاربة بارونات الماس المحليين (الذين شكل الكثيرون منهم ميليشياتهم الخاصة بهم) وفي عام ١٩٩١ لم يكن ثمة سوى قليل من المرافق الحكومية تقوم بوظائفها وكان الفساد مستشرياً(٣٠).

كان هذا الوضع لا يُقاوم بالنسبة لتشارلز تايلور Charles Taytlor الزعيم الليبيري المتمرد الذي سيطرت قواته على الأراضي التي تحد سيراليون من الشرق. كان تايلور قد غزا ليبيريا في أواخر ١٩٨٩ بهدف طرد الرئيس صموئيل دو Samuel Doe وتولي حكم البلاد. وعندما أحبط مساها بوصول قوة حفظ السلام التي نظمتها الجماعة الاقتصادية لدلو غرب أفريقيا(Ecowas)، شرع في السيطرة على الريف وتجويع العاصمة، منوفيا، تدريجياً حتى الاستسلام(٣١). لتمويل جيشه المتزايد وتحقيق أهدافه الطويلة الأمد، باع تايلون قسماً كبيراً من الثروة الخشبية والمعدنية لليبيريا بالقدر الذي استطاع وضع يده عليه(٣٢) . وعندما كان لا يزال ثمة حاجة إلى مزيد من الأموال لتجهيز قواته، سعى تيلون إلى كسب السيطرة على تجارة الماس في سيراليون(٣٣).

لإيجاد رأس حربة لاختراقه سيراليون، التفت تايلور إلى الجبهة الثورية الموحدة، وهي قوة متمردة صغيرة مشكلة من مسؤولين سيراليونيين ناقمين ويقودها عريف سابق في الجيش هو فوداي سانكوه. قامت الجبهة الثورية الموحدة بغزو جنوب شرقي سيرالون في

عام ١٩٩١ بدعم قوي من جيش تايلور المتمرد وباشرت إحكام السيطرة على حقول ماس كونو. كانت المقاومة من قبل الجيش الحكومي، القوات العسكرية لجمهورية سيراليون مشتتة وغير موجودة، هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من بارونات الماس المحليين اختاروا التعاون مع الجبهة الثورية الموحدة (وامتداداً مع تايلور) بدلاً من تأييد الحكومة السيراليونية. في عام ١٩٩٥، بعد سلسلة من الهجمات المضادة الفاشلة للجيش الحكومي، سيطرت الجبهة الثورية الموحدة على كثير من الريف وكانت مهيأة للهجوم على العاصمة، فريتاون(٣٤).

عند هذه النقطة، استنجدت الحكومة . التي يرأسها آنذاك فالنتين ستراسر Valentine Strasser ـ وهو ضابط سابق في الجيش . بالمساعدة الخارجية لحماية العاصمة وطرد الجبهة الثورية الموحدة. في البداية استخدم ستراسر حراس أمن الغورخا Gurkha Security Guards (GSG)، وهم عبارة عن شركة خاصة مشكّلة من مقاتلي الغورخا النيباليين الذين سرّحوا من الجيش البريطاني. لكن عندما رفض أفراد حراس أمن الغورخا القيام بعمليات هجومية ضد الجبهة الثورية الموحدة، تحول ستراسر يائساً إلى شركة Executive Outcomes (E.O)، وهي الشركة نفسها التي كان لها فيما بعد شأن كبير في صراع بوغينفيل. وصل رجال E.O إلى فريتاون ونظموا بسرعة حملة ناجحة لطرد الجبهة الثورية الموحدة بعيداً عن العاصمة؛ بعد ذلك بثلاثة أشهر . أعادت وحدات من الجيش الحكومي بقيادة E.O كسب السيطرة على منطقة الماس في كونو، وفي نهاية العام، أعادت الاستيلاء على منجم الروتيل سييرا Rutile Sierra في غبانغباتوك(٣٥).

أحدثت هزيمة القوات المتمردة في عام ١٩٩٥ درجة مقبولة من الاستقرار في البلاد. وبالرغم من أن ستراسر قد خلعه ضابط كبير آخر من شباط / فبراير ١٩٩٦، فقد جرت انتخابات متعددة الأحزاب من أجل حكومة مدنية جديدة في آذار / مارس وبعد انتخابات اعتبرت بشكل عام حرة ونزيهة، تم اختيار أحمد تيجان كباح من حزب شعب سيراليون رئيساً. اعتقد كباح بأن الظروف في البلاد قد استقرت، فقام بإنهاء عقد الحكومة مع شركة Executive Outcomes في كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ .

لسوء الحظ أن تفاؤل كباح كان سابقاً لأوانه: فخلال أسابيع من رحيل E.O ، قام

ائتلاف مفكك من ضباط الجيش الحكومي الناقمين ومنشقي الجبهة الثورية الموحّدة الباقين بالسيطرة على فريتاون(٣٦). مرة أخرى استنجدت الحكومة . التي تعمل الآن من المنفى في غينيا . بالمساعدة الخارجية لطرد المتمردين. في تموز/ يوليو ١٩٩٧ ، وقّع كباح على عقد بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي مع شركة ساندلاين إنترناشيول لشن هجوم مضاد(٣٧). تدخلت نيجيريا أيضاً في هذا الوقت، عارضة تقديم الجنود لأجل مهمة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. قام الجيش الوطني بقيادة الساندلاين وقوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا معاً بإعادة السيطرة على فريتاون، وفي آذار / مارس ١٩٩٨، أعادتا تنصيب كباح رئيساً. بعدئذٍ انتشرت القوات الموالية للحكومة في الريف، طاردة المتمردين خارج الكثير من المدن والقرى.

بالرغم من أن حملة ١٩٩٨ كانت ناجحة في بعض أجزاء من البلاد، إلا أنها لم تستأصل تهديد المتمردين. فالباقون من الجبهة الثورية الموحدة صمدوا في مناطق نائية عديدة، وقاموا بإرهاب السكان وتجنيد الجنود الجدد . وغالباً من يستخدمون تهديدات الإعدام أو التشويه الجسدي للتغلب على المقاومة من طرف القرويين(٣٨). بعد إعادة بناء قواها، أطلقت قوات الجبهة الثورية الموحدة هجوماً جديداً في كانون الثاني / يناير ١٩٩٩ . هذه المرقن استنتج الرئيس كباح أنه من الأفضل أن يجري صفقة مع الجبهة الثورية الموحدة بدلاً من المخاطرة بصراع شامل آخر. بدعم من الأمم المتحدة، عقدت المحادثات في لومي، توغو، وفي تموز/ يوليو ١٩٩٩، تم توقعي اتفاقية سلام بين حكومة كباح والجبهة الثورية الموحدة(٣٩).

بموجب اتفاقية لومي ١٩٩٩، يتم دمج قوات الجبهة الثورية الموحدة في الجيش الوطني ويسمى القائد المتمرد، فوداي سنكوح، نائياً للرئيس ورئيس لجنة الموارد الاستراتيجية . وهو ما يمنحه أساساً السيطرة على التصرف بالثروة الماسية والمعدنية للبلاد(٤٠). إن رفع سنكوح إلى منصب نائب الرئيس كان ينظر إليه من قبل الكثير من السيراليونيين على أنه الثمن الذي يتعين عليهم أن يدفعوه مقابل تحقيق السلام في البلاد. غير أنه، سرعان ما أصبح جلياً أن هذا الشكل من الجزية كان غير كافٍ لإشباع شهية سنكوح. فبوجود الأسلحة الجيدة والذخيرة التي تم الحصول عليها من خلال بيع الماس،

باشرت الجبهة الثورية الموحدة هجوماً جديداً في أوائل عام ٢٠٠٠ن متغلبة على قوة حفظ السلام الضعيفة التابعة للأمم المتحدة، ومحتلة كثيراً من الريف(٤١).

كان لهذه الجولة الجديدة من القتال ضوء جانبي غير متوقع لكنه فاضح: فأثناء تقدم الجبهة الثورية الموحدة إلى فريتاون، قام مناوئو الجماعة المتمردة بغزو البيت الذيؤ يشغله فوداي سنكوح فيما كان يخدم كنائب للرئيس واستولوا على مخبأ الوثائق المتعلقة بتورطه في تجارة الماس غير المشروعة. إن الوثائق، التي ورد ذكرها لاحقاً في صحيفة نيويورك تايمز، كانت تشير إلى أن سنكوح كان يشرف شخصياً على تصدير الماس من مناطق سيراليون الخاضعة للمتمردين إلى الأسواق في أوروبا. وخلال الأشهر الستة الأخيرة من عام ١٩٩٩، مثلاً تلقى سنكوح ما يزيد على ألفي حجر من شركائه في الحقل. كشفت الوثائق أيضاً أنه أمر قواته بالاستمرار في الهجوم ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عندما علم أن قائد قوات حفظ السلام، الجنرال فيجاي كومار جتلي، كان يستعد لإرسال جنوده إلى منطقة كونو للماس(٤٢). نادراً ما كانت الصلة بين استغلال الموارد والصراع الداخلي واضحة وملموسة بشكل أفضل.

القتال في بورنيو

بعيداً عن الأمازون وأفريقيا الوسطى، فإن أضخم الغابات المدارية الباقية في العالم إنما توجد على جزر جنوب غرب المحيط الهادئ، وبالدرجة الأولى في بورنيو وغينينا الجديدة. إن بورنيو، رابع أكبر جزيرة في العالم، مقسمة بين أندونيسيا وماليزيا وسلطنة بروناي. تطلق أندونيسيا على قسمها من الجزيرة اسم كاليمانتان، والقسم الماليزي مقسم بين ولايتي ساراواك (في الشمال الغربي) وصباح (في الشمال الشرقي)، ويبقى قسم بروناي في الوسط. على مدى أكث من عشرين عاماً ، كانت غابات ساراواك وكاليمانتان مواقع للصراع المتكرر بين الشعوب الأصلية وأولئك الذين يسعود إلى حصد الأشجار الأصلية لاستبدالها بمزارع زيت التخيل. (انظر الخريطة).

حتى عهد قريب، كان التطور القليل الذي حصل في بورنيو محصوراً بجيوب ساحلية قليلة لا يتصل بعضها ببعض إلا بالقارب والطائرة. غير انه ابتداء من الستينيات (١٩٦٠ .

١٩٦٩)، فتحت حكومتا ماليزيا وأندونيسيا مساحات شاسعة من الداخل لقطع الأخشاب التجارية. في حالات كثيرة قامتا بمنح أضخم الامتيازات وأكثرها ربحاً إلى أفراد النخبتين السياسية والتجارية فيهما. وعندما اتسع الطلب العالمي على الخشب، بدأ أصحاب الامتيازات بتجريد عقاراتهم من كل الأشجار الصالحة للتسويق. لقد كانت سرعة حصاد الخشب استثنائية: ففي عام ١٩٨٥، كان حوالي ثلث غابات اساراواك قد تم قطعه، وتمت تعرية 700، 000 فدان أخرى (حوالي ٥ بالمئة من إجمالي الغطاء الغابي) من الأشجار كل عام(٤٣). وقد ساد نمط مشابه في كاليمانتان، حيث اختفى ١٢ بالمئة من الغطاء الغابي الإجمالي فيما بين عام ١٩٨٢ و١٩٩٠ (٤٤).

ونتيجة لقطع الأشجار الكثيف في بورنيو، أصبحت ماليزيا وأندونيسيا المصدرتين الرئيسيتين للأخشاب المدارية ومنتجات الخشب في العالم. وتتصدّر ماليزيا العالم الآن في بيع الأخشاب المقطوعة والدف المنشور فيما وراء البحار؛ أما أندونيسيا التي ركزت على بيع منتجات الخشب ((ذات القيمة المضافة))، فهي المصدّر الرئيسي للخشب الرقائقي(٤٥) في العالم. بالرغم من أن بعض هذه المنتجات يأتي من الأجزاء الأكثر تطوراً في ماليزيا وأندونيسيا، فإن أعظم الغلال قد جاءت من غابات بورنيو.

إن إنتاج الأخشاب المقطوعة والمنتجات الخشبية في ساراواك وكاليمانتان قد درّ ثروة هائلة لصالح النخب صاحبة الامتياز التي تتحكم بمناطق الامتياز الأساسية(٤٦). ففي ساراواك، يمنح رئيس الوزراء الامتيازات؛ وفي حالات كثيرة، منحت هذه الموجودات الثمينة إلى الأصدقاء، والرفاق السياسيين، وأفراد عائلة صاحب المنصب الحالي. في عام ١٩٨٧، مثلاً، أفيد أن رئيس الوزراء السابق، تون عبد الرحمن يعقوب، يمتلك (أو أنه قد أعطى للأصدقاء) امتيازات حوالي ثلاثة ملايين فدان من الغابة تقدر قيمتها بـ 9-22 بليون دولار أميركي؛ أما خَلَفَه، داتوك باتنجي حاجي عبد الطيب محمود، فقد قيل أنه يسيطر على أربعة ملايين فدان أخرى(٤٧). (هاتان الملكيتان، معاً، تمثلان حوالي ثلث إجمالي المساحة المكسوة بالغابات في ساراواك). وبالشكل نفسه، في كاليمانتان، منحت امتيازات هائلة لرجال أعمال من عائلة سوهارتو ولكبار الضباط العسكريين(٤٨).

لجني الأرباح من هذه الملكيات الشاسعة، كان على أصحاب الامتيازات أن يجردوا

الغابات من كل الخشب الصالح للتسويق. لقد كان لذلك تبعات بيئية هائلة، من حيث فقدان التنوع الحيوي . فغابات بورنيو هي موطن لأنواع كثيرة من الحيوانات والنباتات التي لا توجد في أماكن أخرى . وانحطاط التربة. ومما يدعو للقلق أكثر أن قطع الأشجار على هذا المستوى يفرض تهديداً مباشراً للسكان المحليين الذين يعيشون في غابات بورنيو ويعتمدون عليها لأجل غذائهم ومأواهم وملابسهم ودوائهم. هذه المجتمعات مكونة من جماعات إثنية مختلفة كثيرة، لكنها جمعياً تشترك بإحساس قوي بالتماهي مع الغابة الحية وأنواعها القاطنة لها. إن شعوب غابات بورنيو، مثل سكان الأمازون، يعتبرون نباتات وحيوانات الغابة مقدسة، بوصفها تجسيداً للأرواح القوية والألوهيات. ومنذ أن جاء الغرباء لقطع أن لإزالة الغابة، حاول السكان الأصليون حماية أراضي أجدادهم بكل الوسائل المتاحة(٤٩).

في ساراواك، استمر الصراع بين الداياك (الاسم الجماعي للشعوب الأصلية لبورنيو) وشركات قطع الأشجار المدعومة من الحكومة منذ ١٩٨٧ . على مدى سنوات كان الداياك قد التمسوا من السلطات المحلية إيقاف تدمير أراضيهم التقليدية، لكنهم لم يلقوا سوى الصد في كل مناسبة(٥٠) . ثم، في ١٣ شباط فبراير ١٩٨٧ أصدر شعب بينان (إحدى الجماعات الفرعية من الداياك) إنذاراً نهائياً إلى السلطات، يقولون فيه:

[نحن، شعب البينان من منطقة أنهار توتوه وليمبانغ وباتاه، نصرح بما يلي: أوقفوا تدمير الغابة وإلا سنكون مجبرين على حمايتها. الغابة هي رزقنا. كنا نعيش هنا قبل أن يأتي أي واحد منكم أنتم الغرباء. كنا نصطاد الأسماك في أنهار نظيفة ونقنص في الغاب. الآن تقوم شركات قطع الأشجار بتحويل الأنهار إلى سواقٍ موحلة والغاب إلى خراب . . . بأفعالكم هذه تسلبون رزقنا وتهددون حيواتنا بالذات. . نريد أرض أجدادنا، الأرض التي نعتاش منها، أن تعود . . . إذا قررتم ألا تبالوا بطلبنا، فسوف نحمي رزقنا . . . نحن شعب محب للسلام، ولكن عندما تكون حيواتنا ذاتها في خطر، فإننا سنقاتل للدفع عن أنفسنا](٥١).

هذه الرسالة، مثل كل البلاغات السابقة من الداياك، قد تم تجاهلها من قبل المسؤولين المحليين. مع ذلك، ففي هذه المرة لجأ البينان إلى العمل المباشر: إذ عمدت

جماعات صغيرة من الرجال والنساء، سلاحهم الوحيد هي بنادق النفخ التقليدية، إلى إقامة حواجز عبر طرق قطع الأشجار وأوقفوا نقل الخشب. وسرعان ما قامت جماعات أهلية أخرى، بما فيها جماعتي الكايان والكيلابيت، بنصب العوائق من تلقاء أنفسهم. وفي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧ كانت الحواز مقامة في ثلاث وعشرين موقعاً، مما أدى إلى توقف عمليات قطع الأشجار في كثير من مناطق ساراواك(٥٢).

في مواجهة الخسارة الجسيمة في الدخل، ضغطت شركات قطع الأشجار على الحكومة لتقوم بعمل حاسم. ونتيجة لذلك، نشرت قوات شرطة شبه عسكرية في كل أنحاء المنطقة وتم اعتقال عدد كبير من الداياك. في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ ، اعتمدت حكومة الولاية التعديل S90B لقانون الغابات، الذي يجعل من قيام أي شخص بإعاقة المرور على أي طريق لقطع الأشجار في ساراواك جريمة كبرى. اعتقال عدد كبير من المحتجين بموجب هذا القانون، ما أجبر البينان وحلفاءهم على التخلي عن كثير من الحواجز. غير أنه، في أوائل ١٩٨٩ ، أُقيمت حواجز جديدة في مواقع كثيرة، وأصبحت الصدامات بين الداياك وقوات الحكومة حدثاً يتكرر بشكل منتظم(٥٣).

إن شدة هذه الصدامات قد مرت بفترات من المد والجزر على مدى سنوات، لكن الداياك كانوا يفقدون الأرض بشكل دائم لصالح قاطعي الأشجار . وجرى إزالة المزيد والمزيد من غابات الساراواك وإجبار الناس من السكان الأصليين على إعادة الاستيطان في مخيمات الحكومة أو على التوغل إلى ما تبقى من الغابات الأصلية. حتى المنتزهات الخاصة و((المجالات الحيوية)) التي أقامتها الحكومة الماليزية لإيواء البينان غزتها شركات قطع الأشجار. في هذه الأثناء كانت الاحتجاجات مستمرة(٥٤). ففي عام ١٩٩٧، مثلاً، اعتقل اثنان وأربعون شخصاً من الداياك في حادثة واحدة وأصيب ثلاثة (إصابة واحد منهم قاتلة) بطلقات في حادثة أخرى(٥٥).

في كاليمانتان المجاورة، واجه الداياك تحدياً مماثلاً: في محاولة لزيادة الإنتاجية الزراعية، تحاول الحكومة الأندونيسية تحويل الكثير من المساحات المكسوة بالغابات إلى مزارع للمطاط التجاري وزيت النخيل. وفي غرب كاليمانتان لوحده، أزالت الحكومة 5.7 مليون فدان من الغابات . كثير منها تقطنه جماعات السكان الأصليين . لأجل مثل هذه

المزارع. ولتوفير اليد العاملة لأجل هذه المساعي، قدمت الحكومة المركزية في جاكرتا أيضاً العون المالي لإعادة التوطين في كليمانتان (أو ((الهجرة)) حسب مصطلح الحكومة) للعمال العاطلين عن العمل من أجزاء أخرى من أندونيسيا، وخصوصاً جزيرتي جاوة مادورا المكتظتين بالسكان. أجبر هؤلاء المستوطنون، كمستخدَمين في شركات المزارع، على المشاركة في إزالة الغابات الأصلية . بوضعهم، كما هو الحال، على الخطوط الأمامية للصراع مع السكان الداياك. كنتيجة لذلك، أصبحت الصدامات بين الجماعات الأصلية والمستوطنين (وخصوصاً المادوريين) متواترة وعنيفة على نحو متزايد(٥٦).

في شباط / فبراير ١٩٩٧ ، تفاقمت هذه الصدامات إلى عصيان من المستوى المتدني. فنشر جنود الجيش في أنحاء كاليمانتان الغربية، ومُنع السفر إلى الداخل. بالرغم من أن الصحافيين لم يكن بإمكانهم زيارة منطقة الصراع، فقد تحدث اللاجئون عن مواجهات متفرقة بين عصابات الداياك ونخبة من كوماندوس الجيش . الأولى مسلحة بالرماح والمناجل والأخرى بالأسلحة الحديثة. قتل مئات الأشخاص في هذه المواجهات وأجبر الآلاف على الإقامة في مخيمات للاجئين تديرها الحكومة(٥٧).

عندما اشتد الصراع، لجأ المتحاربون على الجانبين إلى إحدى أقدم الأسلحة قاطبة وأكثرها إرهاباً: النار. لتجريد أراضي الامتيازات من الغطاء النباتي والحيواني (بما في ذلك البشر)، أضرم عمال المزارع . والكثير منهم مهاجرون من جاوة ومادورا . النيران في أنحاء كاليمانتان، مدمرين ملايين الفدانات من الغابة ومرغمين المزيد من الداياك على النزوح إلى مخيمات اللاجئين. انتقاماً لذلك، عمد الداياك إلى إشعال النار بشكل دوري في أماكن إقامة المستوطنين. وبسبب الشروط الجافة على نحو خاص في أواخر تسعينيات القرن العشرين (الناجمة، جزئياً، عن ظاهرة النينيو)، فإن هذه الحرائق كانت تخرج عن السيطرة في أغلب الأحيان، مالئة الجو بالسخام والدخان ومحدثة دماراً بيئياً واسعاً(٥٨).

نجح تدخل الحكومة في كبح العنف في عام ١٩٩٨، لكن القتال بين الداياك والمادوريين اندلع بشدة متجددة في أوائل ١٩٩٩ . فقد قام الداياك المتمردون، المتحالفون في هذه المناسبة مع الملايين الأهليين، باقتحام أماكن إقامة المادوريين، وحرقوا المنازل وقتلوا كل من وقف في طريقهم. وذكرت مجلة الايكونوميست في شهر آذار / مارس أن

((الطرقات والحقول تعج بالرجال الذين يحملون السيوف والأقواس والنشاب وبنادق الخردق المحلية الصنع)) و((ثمة بضعة ؤوس مقطوعة معروضة بشكل مكشوف على جانب الطريق))(٥٩). خلال أيام، قتل ١٨٥ شخصاً وهُجّر الآلاف من بيوتهم. مرة أخرى، أرسلت الحكومة الأندونيسية الجنود لإخماد القتال، لكن، كما من قبل، لم يجلب ذلك سوى هدوء مؤت . لكنه لم يضع نهاية للصراع(٦٠). مع بداية القرن الحادي والعشرين، كانت العداوة بين شعب بورنيو الأصلي ومختلف جاليات المستوطنين قوية كما كانت من ذي قبل.

إن العنف في ساراواك وكاليمانتان، مثل التمرد في بوغينفيل، يدور حول مساعي الحكومات . عادة بالتحالف مع مصالح رجال الأعمال المحليين . لتأمين حرية الوصول إلى إمدادات الموارد الثمينة رغم المقاومة المصممة من قبل القاطنين المحليين. ولأن غزاة هذه الأراضي هم غالباً من خلفية عرقية أو دينية مختلفة عن السكان، فإن القتال يمارس غالباً من قبل المتحاربين من الجانبين بوصفه صراعاً إثنياً، ويوصف عادة على هذا النحو من قبل وسائل الإعلام العالمية. ولكنه، كما تثبت هذه المواجهات، ليس العداء العرقي بين البينان والملايين أو الداياك والمادوريين هو المسؤول بالدرجة الأولى عن إراقة الدماء، بل هو السعي المحموم وراء ثروة الموار من قبل الزمر الحكومية القوية.

الصراعات الأخرى على المعادن والخشب

إن الصراعات في بوغينفيل وسيراليون هي صفة مميزة لمجموعة من النزاعات على الموارد الثمينة من الأحجار الكريمة والمعادن والخشب التي تقع الآن في مختلف أجزاء العالم. ثمة عداوت أخرى كهذه مستمرة في أنغولا والبرازيل وبورما وكمبوديا وكولومبيا والكونغو وأندونيسيا وليبيريا والفلبين. وفي كل هذه البلدان يسعى أمراء الحرب والنخب المحلية . البعض منها بدعم من الحكومة، والبعض بدونه . إلى الهيمنة على منطقة بعينها من مناطق المناجم أو قطع الأشجار وتكديس العائدات التي يمكن اشتقاقها من استغلالها. في أغلب الأحيان، يعني هذا طرد الناس الذين كانوا يسكنون المنطقة منذ زمن طويل أو حرمانهم من أية منافع من الاستيلاء على أراضيهم المتوارثة.

لقد تم التطرق إلى ذكر الاقتتال على المناطق المنتجة للماس من أنغولا وليبيريا الذي يشمل الجماعات المتمردة وأمراء الحرب. في البرازيل وأندونيسيا، كان الاقتتال من طبيعة مختلفة نوعاً ما. ففي هاتين الحالتين، قامت شركات التعدين وقطع الخشب الخاصة بغزو أراضي الشعوب الأصلية، فأخذت أرضهم (عادةً بدون تعويض) وأتلفت البيئة. ولأن هذه الشعوب تفتقر إلى المهارات والأعداد لكي تفرض تحدياً جدياً حقيقياً لهذه الغزوات، اختارت في بعض الحالات القتال للدفاع عن النفس. ورداً على ذلك، بمقدور الغزاة أن يستدعوا قوات الحكومة . التي تتمتع غالباً بصلات اقتصادية بالشركات الأصليون عىل التراجع في وجه الأعداد المتفوقة والقوة. غير أن المقاومة قد تستمر طويلاً بعد أن يبدأ العمل في المناجم(٦١).

أحد الأمثلة على هذه المقاومة صراع شعب الأمونغمي ضد منجم غراسبرغ للذهب والنحاس في إيريان جايا. هذا المنجم، الذي يعتقد أنه يؤوي أغنى ترسبات الذهب على الأرض، التي تقدر قيمتها بـ ٥٠ بليون دولار أميركي، قامت بتشغيله شركة فريبورت ماك موران Freeport Mc Mo Ran منذ عام 1967 . كما في بوغينفيل، فإن المخلفات الناتجة عن المنجم قد أحدثت ضرراً بيئياً شديداً بالأنهار والغابات المحيطة، مهددةً مصادر معيشة الأمونغمي والجماعات الأصلية الأخرى التي] تسكن المنطقة. كانت الاحتجاجات الدورية من قبل هذه الجماعات تقمع بوحشية من قبل الجنود الأندونيسيين (الذين توجد كتيبة منهم مرابطة في المنجم على نفقة الشركة) وقوات الأمن الخاصة(٦٢) . وسط الإحباط، انضم الكثيرون من الأمونغمي إلى حركة بابوا الحرة الانفصالية ويقاتلون لإقامة دولة مستقلة لغرب بابوا(٦٣).

إن معظم الصراعات التي تنطبق على هذا النموذج هي صراعات أهلية إلى حد كبير بطبيعتها، مع وجود قوات خارجية محصورة بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والجيوش الخاصة لشركات الموارد الكبرى. غير أن الصاع في الكونغو اتخذ صيغة دولية أكبر، في نذير مما ستؤول إليه الأحوال. فالبلد تحطم بفعل العنف بسبب الموارد منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما قام ملك بلجيكا ليوبولد الثاني باستعمار المنطقة وباشر الاستغلال المنظم لثروتها الطبيعية(٦٤). إن موبوتو، الذي استولى على الحكم في

الكونغو في عام ١٩٦٥، استولى على الكثير من ثروة البلد الخشبية والمعدنية الهائلة لمصلحته الخاصة ولمصلحة اصدقائه المقربين، مستخدماً بشكل دوري القوة العسكرية لإسكات المعارضة الداخلية وقمع الحركات الانفصالية في المناطق النائية(٦٥). أخيراً، في عام ١٩٩٧ ، نجحت ثورة بقيادة لوران كابيلا في الإطاحة بموبوتو (الذي كانت ثروته، في وقت فراره إلى فرنسا، تقدر بأكثر من ٤ بليون دولار أميركي).

وعد كابيلا باجتثاث المحسوبية الاقتصادية التي سادت في ظل سلفه، لكن عدم الرضا عن أدائه إلى اندلاع تمرد جديد في عام ١٩٩٨ . ولما كان كابيلاص عاجزاً عن قمع الثورة بمفرده، فقد طلب من الزعماء الأصدقاء له في المنطقة، بمن فيهم زعيمي أنغولا وزمبابوي، مؤازرة قواته. إن هؤلاء الزعماء، بموافقتهم على تقديم مثل هذا الدعم، كانوا يسعون إلى تحقيق مصالحهم القومية (فالأنغوليون، مثلاً، كانوا يأملون في طلب مساعدة كابيلا في عمليات مشتركة ضد يونيتا، التي طالما استخدمت الكونغو كقاعدة لعملياتها) في حين يكسبون حرية الوصول إلى ثروة الكونغو المعدنية والخشبية الضخمة(٦٦). أما الزمبابويون، بشكل خاص، فيُعتقد أنهم يقاتلون لحماية امتيازات المناجم والخشب في الكونغو التي يملكها كبار المسؤولين الحكوميين وأعوانهم(٦٧). حاولت الأمم المتحدة التفاوض على تسوية عامة لهذا الصراع، لكن، حتى وقت كتابة هذه السطور، فشلت جهودها في أن تؤدي إلى انسحاب القوات الأجنبية من الكونغو.

تسليط الضوء على الصلات بين الموارد والحرب

لقد أصبحت الحرب المطوّلة بسبب الموارد الثمين، التي تشكل الاقتتال بين القوات الحكومية وأمراء الحرب، والمتمردين، ومختلف الشركات الخاصة، سمة بارزة لمشهد ما بعد الحرب الباردة. هذه النزاعات فرضت ضريبة هائلة على الحياة البشرية، مترافقة في حالات كثيرة بضرر بيئي شديد . وقد تفجرت حروب كهذه في المناطق الفقيرة والمتخلفة عادة، حيث تكون ملكية المصادر الكبرى للمعادن أو الأخشاب (أو السيطرة عليها) عاملاً محورياً في صراعات السلطة الداخلية. ومن المرجح أن تستمر في السنوات القادمة الشروط التي تخلق هذه الصراعات . الطلب الخارجي المرتفع على الموارد متضافراً مع وجود حكومات لا تمثل مصالح شعوبها وشقاقات سياسية لا ترحم.

لطالما كان الخبراء في الحروب الداخلية مدركين للصلة بين استغلال الموارد وتمويل الصراعات الأهلية. مع ذلك، لم تلفت هذه الصلة انتباه القسم الأكبر من العالم إلا في عام ٢٠٠٠. ثمة حدثان كانا مسؤولين عن هذا التطور. الأول كان إصدار تقرير الأمم المتحدة حول تجارة الماس اللاشرعية وشراء الأسلحة من قبل منظمة يونيتا في أنغولا. هذه الدراسة، التي أعدها سفير كندا روبرت ك. فاولر، اتهمت عدداً من الحكومات والشركات الأفريقية بمساعدة يونيا على مقايضة ماسها بالأسلحة والوقود والسلع العسكرية الأخرى(٦٨). تشكل عائدات الماس المقوم الأساسي لقدرة يونيتا على شن الحرب، حسبما أبلغ فاولر مجلس الأمر التابع للأمم المتحدة(٦٩). وكان الحدث الرئيسي الثاني نشر دراسة لبول كولبير Paul Collier من البنك الدولي حول العلاقة بين ((نهب الموارد الطبيعية)) وحدوث الحرب الأهلية. فاستناداً إلى تحليل إحصائي موسع لكافة الصراعات الداخلية ما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٥ ، تصول كولبير إلى أن أكب عامل خطورة بالنسبة للحرب الأهلية لم ين الخصومة الإثنية بل توفّر الموارد ((القابلة للسلب)) والسهلة البيع(٧٠).

إن إصدار هاتين الوثيقتين، اللتين لقيتا اهتماماً واسع النطاق من قبل وسائل الإعلام، قد حث المسؤولين الحكوميين والمنظمات اللاحكومية على المطالبة بإجراءات لكسر الحلقة الرابطة بين استغلال الموارد والحرب. وفي ١٧ آذا / ماس، ٢٠٠٠ ، أعلن المجلس الأعلى للماس في بلجيكا (مجموعة صناعية في أنتويرب، سوق الماس الأولى في العالم) أنه توصل إلى اتفاق مع الحكومة الأنغولية حول إجراءات للتحقق من منشأ الأحجار غير المقطوعة، لاستبعاد أي حج موردً من قبل يونيتا(٧١) . وبعد ذلك بأسبوعين، أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه سيفرض عقوبات اقتصادية على أي بلد يسمح بأن تستخدمه يونيتا كمحطة عبور لشحن الماس إلى أسواق ما وراء البحار(٧٢). وفي ٥ تموز / يوليو، صوّت مجلس الأمن على حظر مبيعات الماس من قبل الفصائل المتمردة في سيراليون(٧٣). إن هذه الخطوات، إذا ما أخذت مجتمعة. تمثّل جهداً هاماً من قبل المجتمع الدولي لحرمان يونيتا والجبهة الثورية الموحّدة من الأموال، وبالتالي إعاقة قدرتهما على القتال، وكما كان يؤمل، تشجيعهما على التماس السلام.

هذه الإجراءات قد تبادل بشكل كبير ديناميات الصراع الداخلي في أنغولا وسيراليون،

ما يؤدي إلى وضع حد نهائي للاقتتال. (حتى وقت كتابة هذه السطور، لم تتخلَّ يونيتا والجبهة الثورية الموحدة عن صراعهما العسكري) . غير أنه، من المشكوك فيه أن التدخلات التدريجية ستنجح بحد ذاتها في كسر الروابط بين استغلال الموارد والحرب. فالأرباح المجنية من المتاجرة غير المشروعة بالماس هي من الضخامة بحيث أنه لن يكون من السهل اجتثاث هذه التجارة بشكل كامل. علاوة على ذلك، فإلى العائدات من البيع القانوني للموارد يمكن استخدامها لتمويل حروب العصابات والتمردات المضادة. ففي حزيران / يونيو 2000 ، في ذروة الانهماك بتهريب الماس، تلقت الحكومة الأنغولية حوالي ١ بليون دولار أميركي من شركات النفط الأجنبية مقابل الحق في التنقيب في المياه الإقليمية لأنغولا . وهذه الأموال استخدمت على الفور لشراء الأسلحة والمواد الأخرى المتعلقة بالحرب(٧٤).

إن نشر تقرير فاولر ودراسة البنك الحولي حول الصراع الاهلي قد منح العالم أول نظرة مفصلة إلى الصلة بين استخراج الموارد والحرب الأهلية. اثبتت التصرفات اللاحقة من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى أن المجتمع الدولي مستعد للتعامل مع هذه المشكلة بطريقة جدية. مع ذلك، فمن الواضح أن إجراءات أكثر شمولاً بكثير ستكون مطلوبة لقطع الروابط بين الموارد والحرب. إن تطوير مثل هذه الإجراءات سيثبت أنه تحدٍ كبير لصانعي السياسة الدولية في العقود القادمة.

-٩-

الجغرافيا الجديدة للصراع

إن سيناريوهات الصراع التي بحثت في هذا الكتاب . من الخليج إلى بحر قزوين إلى سيراليون وبورنيو . كلها تمتلك صفات مميزة، ولذلك يميل المحللون وصانعوا السياسة إلى اعتبارها ظواهر معزولة. لكن حروب الموارد في حقبة ما بعد الحرب الباردة ليست أحداثاً عشوائية أو منفصلة. بل إنها جزء من نظام جيو . سياسي مترابط أكبر. ففي حين أن الصراع الدولي كان حتى وقت قريب محكوماً باعتبارات سياسية وإيديولوجية، فإن حروب المستقبل سوف تخاض على نطاق كبير من أجل امتلاك البضائع الاقتصادية الحيوية . خصوصاً الموارد اللازمة لأجل أداء وظائف المجتمعات الصناعية الحديثة . والسيطرة عليها . ومهما تكن جذورها الفردية، فإن كل واحد من الصراعات الموصوفة في الفصول السابقة هو مظهر لهذا التنافس العالمي.

إن الأطروحة المركزية لهذا الكتاب هي أن حروب الموارد ستصبح، في السنوات المقبله، السمة الأبرز للبيئة الأمنية العالمية. ومرد ذلك كل الأسباب التي أوجزناها في الفصول السابقة: الأولوية الممنوحة للاعتبارات الاقتصادية من قبل الزعماء السياسيين، والطلب المتزايد دوماً على تشكيلة واسعة، من السلع الأساسية، وحالات النقص المحدقة ببعض الموارد الرئيسية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مناطق تضم مخزونات كبيرة من السلع الحيوية، وتكاثر النزاعات على ملكية المصادر الهامة للإمداد. وكما أشرنا، فإن بعض هذه المشاكل سوف يتم تخفيفه بفعل قوى السوق والتقدم المطرد للتكنولوجيا ؛ أما المشاكل الأخرى فسوف تتفاقهم بفعل الآثار الجانبية المزعجة للعولمة.

من غير الممكن، بالطبع، أن نتنبأ بتاريخ ومكان حروب الموارد في المستقبل. إن بعض المناطق المذكورة أعلاه قد تنجو من تفجرات العنف في حين أن مناطق أخرى، لم تُناقش في هذا الكتاب، سوف تمر بصراعات مطولة. لكن ما نشاهده هو ظهور جغرافية جديدة للصراع . مشهد عالمي يصبح فيه التنافس على الموارد الحيوية هو المبدأ الناظم وراء تنظيم واستخدام القدرة العسكرية.

إن السمات المميزة لهذه الجغرافية الاستراتيجية الجديدة تبدو مختلفة جداً عن سمات حقبة الحرب الباردة، بكتلها العسكرية ومناطق المواجهة. فالمناطق التي كانت فيما مضى تحتل المسرح المركزي، مثل الخط الفاصل بين الشرق والغرب في أوروبا، ستفقد كل أهمية استراتيجية، في حين أن مناطق كانت مهملة طويلاً من قبل المجتمع الدولي، مثل بحر قزوين وبحر الصين الجنوبي، سوف تكتسب أهمية واسعة. وستجذب أعظم الاهتمام تلك الأماكن التي تحتوي على مخزونات وفيرة على نحو خاص من المواد الحيوية - النفط، الماء، الماس، الفلزات، الخشب المعمّر - إلى جانب طرق الإمداد التي تربط هذه المناطق بالأسواق الكبرى حول العالم. هذه المناطق سوف تجذب اهتمام وسائل الإعلام، وتهيمن على مداولات صانعي السياسة الدولية، وتستدعي أشد التركيز على القدرة العسكرية.

ولكي تقدر بشكل أفضل طبيعة هذا المشهد الناشئ، تخيل خريطة للعالم تُمثل عليها المكامن الكبرى للمواد الحيوية بألوان مختلفة: الأسود للنفط والفحم، والأزرق للماء، والأبيض للماس والأحجار الكريمة، والأخضر للخشب، والأحمر للنحاس والحديد والمعادن الرئيسية الأخرى. عندما تُلوّن الخريطة بهذه الطريقة، فإن أعيننا ستقفز بشكل طبيعي إلى تلك المساحات ذات الكثافة العظمى للون: منطقة الأمازون وجنوب شرق آسيا للون الأخضر والخليج للأسود وأفريقيا جنوب الصحراء للأبيض والأحمر وهلم جرّاً. النتيجة هي جغرافية استراتيجية جديدة تكون فيها تركيزات الموارد بدلاً من الحدود السياسية هي السمات المحدّدة الكبرى.

بالرغم من أن كل منطقة من العالم سوف تمتلك نتفاً من اللون، فإن أكب تركيز للألوان على خريطة كهذه سوف يوجد في شريط واسع من الأرض الواقعة على جانبي خط الاستواء. ضمن هذا الشريط يقع النصف الشمالي من أميركا الجنوبية (بما فيها الأمازون)، وأفريقيا الوسطى (بما فيها منابع النيل)، والخليج العربي، وجنوبي وجنوب شرق آسيا، وأندونيسيا، وجزر المحيط الهادئ الغربي. هذه المناطق، معاً، تضم مصادر العالم الأساسية للبترول، ومخزونات هامة كثيرة من المعادن، وكل الخشب المداري، وعدداً من أهل منظوماته النهرية. علاوة على ذلك، في مقابل مكامن الموارد التي توجد في أماكن أخرى، فإن الاحتياطيات الواقعة في هذه المنطقة توجد غالباً في أراضٍ متنازع عليها أو في

بلدان تعاني من صراع اثني أو شقاق سياسي . لذلك، في حين أن الصراع على الموارد قد يقع في مناطق تقع خارج هذا النطاب، فإن الاقتتال الأشد من المحتمل أن يقع ضمن امتداداته العريضة.

بدءاً من نصف الكرة الأرضية الغربي، يضم الشريط الرقعة الخضراء الشايعة للأمازون إلى جانب بقعة كبيرة من اللون الأسود في كولومبيا وفنزويلا. هذان البلدان يبدو من المحتمل أن يمرا بصراع واضطراب سياسي بسبب الموارد في السنوات القادمة. وبالرغم من أن البلدين لهما تراث من الحكم الديموقراطي، فإنهما يملكان أيضاً تواريخ من العنف السياسي. تبدو فنزويلا متجهة نحو حكم بريتوري في ظل الرئيس هوغو شافيز، وهو مظلي سابق قاد انقلاباً عسكرياً فاشلاً في عام ١٩٩٢(١). إن كولومبيا، في هذه الأثناء، تمزقها الفوضى المرتبطة بالمخدرات وحرب عصابات متواصلة. هذان البلدان هما أيضاً مصدران كبيران للبترول بالنسبة للولايات المتحدة. وليس مفاجئاً، إذاً، أن واشنطن قد بدأت تولي اهتماماً شديداً للتطورات السياسية في البلدين، وفي حالة كولومبيا، أصبحت مورِّداً كبيراً للأسلحة والمساعدات العسكرية(٢). إن المساعدة الأميركية تهدف بشكل مفترض إلى مساعدة الحكومة الكولومبية في قتالها ضد تجار المخدرات. لكن المساعدة في كل الاحتمالات سوف تستخدم أيضاً لدعم عمليات الجيش ضد جماعات حرب العصابات التي تهاجم بشكل منتظم أنابيب النفط التابعة للدولة(٣).

سيبقى الأمازون أيضاً موقعاً كبيراً للصراع المتعلق بالموارد. برغم الوعود المتكررة من قبل الحكومة البرازيلية بالحد من قطع الأشجار وحفر المناجم في الأمازون، وبحماية أراضي الشعوب الأصلية ضد الغزو الخارجي، تستمر إزالة الغابات غير الشرعية بكامل قوتها. إن بعض الجماعات الأصلية . المدعومة من قبل منظمات غير حكومية دولية . قد كسبت دعاوى قانونية بمناطق استيطانها التقليدية، إلا أن الحكومة كانت تفتقر إلى الإرادة أو القدرة على منع التعديات على هذه الأراضي من قبل أصحاب المناجم وقاطعي الأشجار ومربي الماشية. كنتيجة لذلك، تستمر الصراعات على الأرض . وغالباً ما تنطوي على عنف دوري . في كل أنحاء المنطقة(٤).

بتتبع شريط الموارد الاستوائي عبر المحيط الأطلسي، نجد تركيزات لكل الألوان الكبرى في أفريقيا جنوب الصحراء: الأحمر والأبيض والأزرق والأخضر في الكونغو،

والأحمر في غينيا وزامبيا، ومختلف التشكيلات في بلدان أخرى. ضمن هذا المشهد متغير الألوان، توجد الغابات المدارية لأفريقية الوسطى ومكامن النفط في خليج غينيا، ومنابع النيل، والمكامن المعدنية المنوعة وطبقات الماس في أنغولا والكونغو. في الواقع، إن الانتشار الشديد للألوان في أفريقيا هو دليل على الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للمنطقة.

بعيداً إلى الشمال والشرق توجد احتياطيات النفط العملاقة للخليج، أكبر اتساع للون الأسود على الخريطة. علاوة على ذلك، تُحيط بهذه المنطقة بضعة تركيزات كبيرة من اللون الأزرق . الأحواض الخصيبة لأنهار النيل والأردن ودجلة والفرات والهندوس. وليس بعيداً عن ذلك، في آسيا الوسطى، يوجد اللون الأسود لقزوين واللون الأزرق لوادي فرغانا (الذي يمتد عبر أوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان). وكل مناطق الموارد هذه قد مرت بحروب في الماضي، ومعظمها من المحتمل أن يشهد مزيداً من التنافس في المستقبل.

بالاستمرار شرقاً إلى جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ، نواجه تركيزات كبيرة من خضرة الغابات، على الأخص في بورما ولاوس وسومطرة وبورنيو وغينيا الجديدة. كما تضم المنطقة أيضاً بضعة بقع كبيرة من اللون الأسود لا سيما في المناطق البعيدة عن الشاطئ من الصين وأندونيسيا وفيتنام وماليزيا، إلى جانب البقع الهامة من اللون الأحمر (في استراليا، وغينيا الجديدة، وجزر المحيط الهادئ الغربي). هذه المنطقة، أيضاً، حافلة بالصراع على الموارد، وقد بحثنا أمثلة عديدة عنه في الفصول السابقة بحر الصين الجنوبي وبورنيو وبوغينفيل.

ثمة ترابط عالٍ بين مناطق الصراع وتركيز المواد الحيوية ضمن هذا الشريط الاستوائي العريض. بل إن الحروب التي يُصب اللوم فيها عموماً على عوامل أخرى . كالقتال في كولومبيا أو تيمور، أو السودان . غالباً ما تمتلك، لدى الفحص الدقيق، عنصراً خفيّاً مرتبطاً بالموارد. إن الأطروحة الرئيسية لهذا الكتاب هي أن المناطق ضمن هذا الشريط سوف تواصل المعاناة من الصراع المتكرر على الموارد في العقود المقبلة. ووفقاً لخريطتنا التخيلية، لا يوجد مكان من المحتمل أن يكون فيه الصراع أكثر أمداً ودموية من أفريقيا.

الموارد والصراع في أفريقيا

إن أفريقيا . وخصوصاً أفريقيا جنوب الصحراء . سوف تكتسب أهمية استراتيجية متزايدة في العقود المقبلة، لأنها تضم مخزونات هائلة من الموارد غير المستخرجة التي يسعى إليها عدد كبير متزايد من الشركات المحلية والدولية. أفريقيا غنية بأربعة موارد أساسية: النفط والمعادن والأحجار الكريمة والخشب. بالرغم من أن كثيراً من هذه الموجودات كانت سبباً للاقتتال في الماضي . بل إن استعمار أفريقيا كان دافعه هو البحث عن السلع الثمينة . فقد أصبحت هدفاً للمنافسة الشديدة عندما ازداد الطلب على الموارد على نطاق عالمي.

تمتلك أفريقيا مخزونات كبيرة من بعض أهم معادن العالم، بما في ذلك البوكسيت والكروم والكوبالت والنحاس والذهب والمنغنيز والفوسفات الصخري والبلاتين واليورانيوم(٥). هذه المخزونات لطالما اجتذبت شركات التعدين الأجنبية، التي ضاعف الكثير منها جهودها مؤخّراً لاستغلال الثروة المعدنية للمنطقة. وبحسب معهد رصد العالم Worldwatch Institute ، فإن الإنفاق من قبل شركات التعدين الأجنبية على استكشاف الفلزات في أفريقيا قد قفز بنسبة ٥٤ بالمئة بين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فقط(٦). إن صادرات المعادن والأحجار الكريمة هي مصدر كبير للدخل لأنغولا وبوتسوانا والكونغو وغينينا وناميبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا، وعدد من البلدان الأفريقية الأخرى.

تضم أفريقيا أيضاً إمدادات كبيرة من الخشب المعمّر. إن ثاني أكبر مساحة للغابات المطيرة في العالم (بعد الأمازون) تمتد عبر المنطقة الوسطى من القارة، مغطية كثيراً من الكونغو والكونغو . برازافيل والغابون والكاميرون وغينيا الاستوائية. وهذه الغابات القديمة، التي يتجاوز عمر بعضها خمسة عشر ألف عام، تضم حوالي خُمس الغابة الاستوائية الباقية في العالم. إن هذه الغابات التي كانت مهملة فيما مضى من قبل شركات الأخشاب التي تفضل الإمدادات الأسهل منالاً في أميركا اللاتينية وآسيا، يتم قطعها الآن بسرعة شديدة(٧). إذ يتم حصد تجمعات الخشب الثمينة في كينيا ومالاوي وسيراليون وسوازيلاند وأوغندا وزامبيا. وبالنسبة لكثير من هذه البلدان تمثل مبيعات الخشب ١٠ بالمئة أو أكثر من دخلها القومي أو تجارتها الخارجية(٨).

غير أن أفريقيا تجتذب أعظم اهتمام من شركات الموارد الدولية في تطوير مخزونات النفط والغاز. بحسب BP أموكو، تمتلك البلدان الأفريقية مخزونات مؤكدة تقدر بـ ٧٥ بليون برميل من النفط، أو حوالي ٧ بالمئة من إجمالي المخزون العالمي؛ كما أنها تمتلك 8 بالمئة من مخزونات العالم من الغاز الطبيعي(٩). بالرغم من أن الإنتاج النفطي للقارة صغير بالمقارنة مع الصادرات الهيدوكربونية لكبار مورّدي الخليج، فإنه من المتوقع أن يرتفع بشكل كبير في السنوات القادمة. وبحسب وزارة الطاقة الأميركية، سيزداد الإنتاج الأفريقي من حوالي 7، 9 مليون برميل باليوم في عام 2000 إلى 12، 1 مليون برميل في عام ٢٠٢٠ ، وهي زيادة بنسبة ٥٣ بالمئة. في ذلك الوقت، ستمثل أفريقيا ١١ بالمئة تقريباً من إجمالي الإنتاج العالمي. بقدر إيران والعراق مجتمعين(١٠).

تجتذب إمكانيات أفريقيا الهيدروكربونية اهتماماً استثنائياً من شركات النفط في العالم. إن شركة إكسون موبيل Exdon Mobil Corp ، على سبيل المثال، قد نالت حقوق التنقيب في عدة مناطق امتياز كبيرة في عرض البحر والمناطق الشاطئية من أنغولا وتشاد ونيجيريا والكونغو. برازافيل. وأشار مسؤولو إكسون، لدى الإعلان عن نيلها لهذه الحقوق، إلى أنهم يتوقعون أن يعثروا على مكامن كبيرة جديدة. بما في ذلك بضعة مكامن من فئة ((الفيل)) (تحتوي على بليون برميل أو أكثر من البترول الخام). وعلق نائب رئيس شركة إكسون هاري لونغويل Harry Longwell في عام ١٩٩٩ بقوله، ((بالنظر إلى الاكتشافات التي قمنا بها حتى الآن [في هذه المناطق] والإمكانيات الموجودة لأجل المزيد، نتوقع أن تمثل العمليات المستقبلية في أفريقيا قسماً هاماً من إنتاج إكسون على النطاق العالمي))(١١).

في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠، أبلغت تكساكو Texaco عن عثورها على مكمن كبير. ربما من فئة ((الفيل)). في منطقة امتياز تقع على بعد حوالي سبعين ميلاً قبالة ساحل نيجيريا. إن لقية تكساكو، المعروفة باسم مجموعة آغا مبي، تقع بالقر من منطقة امتيازات تملكها شركات رويال دتش / شل وإلف توتال فينا وستات أويل وتشيفرون وغيرها من الشركات البارزة . ويعتقد كثير من المحللين أن هذه المنطقة الواقعة قبالة الشاطئ يمكن أن تضم بضعة بلايين من براميل النفط (١٢). ((إنه أشد مسرح استكشاف سخونة في العالم في الوقت الحالي)) علّق جون ج. أوكونر J.O   John، conner ، رئيس تكساكو

للاستكشاف والإنتاج على النطاق العالمي(١٣).

يتم تطوير مناطق منتجة جديدة أيضاً في بضعة مواقع داخلية، بما فيها جنوبي التشاد، ووسط السودان وفي الداخل النيجيري. ففي تشاد، تعاونت إكسون مع رويال دتش / شل وإلف لاستثمار حوض دوبا في الزاوية الجنوبية الغربية من البلاد. لجلب هذا النفط إلى السوق، تعاونت هذه الشكات مع البند الدولي لإنشاء خط أنابيب بطول ٦٥٠ ميلاً وبكلفة قدرها 1.5 بليون دولار أميركي من جنوبي التشاد إلى كريبي في الكاميرون، على خليج غينيا(١٤) . (هذا الخط أصبح موضوع جدل عالمي بارز، من ناحية بسبب القلق من البيئة الهشة التي سيمر من خلالها ومن ناحية أخرى بسبب ارتباط الشركات والبنك ارتباطاً وثيقاً بالحكم القمعي في تشاد)(١٥).

بالرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء نادراً ما اجتذبت اهتمام القوى الكبرى أثناء حقبة الحرب الباردة، فقد بدأت تكتسب أهمية بشكل بارز أكثر في تخطيط سياسة الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. كان اهتمام واشنطن المتجدد بأفريقيا جلياً بشكل خاص أثناء الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بيل كلينتون. فقد أرسلت الإدارة (الأميركية) عدة وفود عالية المستوى إلى المنطقة . بما فيها وفدان برئاسة كلينتون. فقد أرسلت الإدارة [الأميركية] عدة وفود عالية المستوى إلى المنطقة . بما فيها وقدان برئاسة كلينتون نفسه . وبادرت إلى تشكيلة واسعة من الجهود التعاونية(١٦). فقد شرحت سوزان رايس Susan E. Rice مساعدة وزير الخارجية للشؤون تلفريقيو/ في هتك ١٩٩٩ أننا ((قد غيرنا بشكل أساسي طريقة هيكلية الحكومة الأميركية للتعامل مع أفريقيا . فمنذ زمن غير بعيد كانت أفريقيا هي المجال الحصري لمكتب قليل الموظفين في وزارة الخارجية الأميركية)). أما الآن «فمن المفترض أن كان وكالة حكومية تقوم بناء القدرة على تنفيذ برامج جديدة تدعم سياسة الارتباط الشامل بأفريقيا))(١٦).

لقد كان المسؤولون الأميركيون صريحين جداً حول طبيعة اهتمامهم المتزايد بالمنطقة. فقد أبلغت مساعدة معاون وزير الخارجية، رايس، مجلس سياتل للشؤون العالمية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٩ أن ((لنا مصالح استراتيجية هامة في أفريقيا. إن أفريقيا هي المصدر لما يربو على ١٦ بالمئة من نفط امتنا المستورد)). وقالت: ((خلال

العقد القادم، يتوقع أن تتجاوز واردات النفط من أفريقيا تلك الواردات من الخليج)). علاوة على ذلك، فإن ((الولايات المتحدة تعتمد على أفريقيا كمصدر للمعادن الاستراتيجية، بما فيها البلاتين والكوبالت والبوكسيت والمنغنيز)). وأشارت إلى أن «ثمة مصالح سياسية واقتصادية أخرى تدخل في المعادلة))، لكن ((قطاع الموارد الطبيعية)) يبرز بسبب قدرته الكامنة على النمو ((الانفجاري))(١٧).

تجتذب أفريقيا الانتباه ليس فقط من المستثمرين والدبلوماسية الأميركية بل أيضاً من رجال الجيش الأميركي. إذ تقوم وزارة الدفاع الآن بتقديم التدريب و / أو المساعدة العسكرية لثلاثة وثلاثين من ثمانية وأربعين دولة أفريقية واقعة جنوب الصحراء وتتعاون معها في مجموعة واسعة من المناورات التدريبية. كما أن الولايات المتحدة تشارك في الجهود لتطوير القوة الأفريقية للرد على الأزمات، وهي فرقة متعدد، الجنسيات مؤلفة من جنود من عدة بلدان ستكون متاحة للاستخدام في عمليات حفظ السلام الإقليمية(١٨) . بالرغم من أن هذه الجهود متواضعة نسبياً من الناحية المالية . إذ أنها تكلف ١٢٠ مليون دولار أميركي في السنة(١٩) . فهي مع ذلك تمثل اتساعاً كيراً للاهتمام الأميركي بالمنطقة. ((وقد أشار دوغلاس لفليس Douglas Lovlace رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية التابع للجيش الأميركي إلى أن ((الولايات المتحدة لم تكن، تقليدياً، لاعباً كبيراً في البيئة الأمنية لأفريقيا جنوب الصحراء. أما اليوم، من الملائم أن نعيد التفكير في هذا التجاهل. . . إن وجود استراتيجية أميريكية متسقة ومخطط لها جيداً في المنطقة يمكن أن يساعد في ترجيح كفة الميزان لصالح الأمن والاستقرار))(٢٠) . وإمعاناً في إظهار اهتمام الولايات المتحدة قام ويزر الدفاع الأميركي وليام كوهن بزيارة عمل لمدة أسبوع إلى أفريقيا في شباط / فبراير ٢٠٠٠ ، متوقفاً في المغرب ونيجيريا، وجنوب أفريقيا من أجل محادثات مطولة مع كبا المسؤولين العيكريين(٢١).

إن القوى الأوروبية الغربية الكبرى، خصوصاً بريطانيا وفرنسا، قد أحيت أو وسّعت صلاتها بدول أفريقيا جنوب الصحراء أيضاً. فالبريطانيون، على سبيل المثال، أرسلوا فرقاً استشارية وتدريبية إلى غانا وزمبابوي، في حين أنشأ الفرنسيون برنامج تدريب على نطاق إقليمي، خاص بهم، يدعى ريكامب RECAMP (٢٢). وزادت الصين واليابان أيضاً حضورهما في المنطقة، بشكل أساسي من خلال الاستثمارات التجارية والمساعدة الاقتصادية. وما

يلفت الانتباه بشكل خاص هو القرار المتخذ من قبل شركة النفط القومية الصينية بأن تصبح شريكاً كبيراً في جهد مشترك من قبل الحكومة السودانية والشركات الكندية لتطوير مخزونات نفطية واعدة في جنوبي السودان . وهي المنطقة التي تقاتل من أجلها منذ زمن طويل الجيش الشعبي لتحري السودان.(٢٣).

إذا كانت التجارب السابقة تشكل دليلاً، فإن شحنات المساعدة العسكرية الأميركية والأوروبية ومبيعات الأسلحة إلى أفريقيا ستتصاعد نتيجة لارتفاع التبادل التجاري. بل إن مشتريات هامة من السلاح أعلن عنها أو أبرمتها عدة دول في المنطقة، بما في ذلك أنغولا وبوتسوانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي(٢٤).

ومن المحتمل أيضاً أن تشهد أفريقيا صراع موارد أكبر في السنوات المقبلة. فكل الشروط المسبقة للعنف المتكرر يمكن أن توجد هنا: تركيزات كبيرة من المواد الحيوية، ونزاعات إقليمية عديدة في مناطق تؤوي مكامن ثمينة، وعدم استقرار وانشقاق سياسيين على نطاق واسع، ووجود جيوش خاصة ومرتزقة، وتاريخ من التآمر بين شركات الموارد الأجنبية وأمراء الحرب المحليين. ففي جمهورية الكونغو الديموقراطية تشكلت ائتلافات مختلفة من المصالح الداخلية والمحلية والإقليمية للسيطرة على موارد البلاد الهائلة من الخشب والأحجار الكريمة والنفط والمعادن. وكما رأينا، يوجد نمط مشابه، واضح في سيراليون.

في الوقت الحاضر، إن الصراع المتعلق بالموارد في أفريقيا محصور إلى حد كبير بالنزاع الداخلي . كما في الكونغو . مع الحروب التي تضم مختلف تراكيب القوى الفاعلة المحلية والإقليمية. غير أنه سيأتي وقت تزيد فيه القوى الخارجية تدخلها دون ريب. إن القوى الأجنبية، إلى درجة ما، بالطبع، متورطة أصلاً في الصراعات الأفريقية، وإن يكن فقط عن طريق توريد الأسلحة والمساعدة العسكرية للقوات المشاركة في النزاعات الإقليمية. ومن البلدان الستة التي أرسلت جنوداً إلى الكونغو في عام ١٩٩٩ ، تلقت أربعة منها بعض المساعدة العسكرية على الأقل من الولايات المتحدة في الفترة السابقة(٢٥) . ولا يمكن التنبؤ بما إذا انت الولايات المتحدة وحلفاؤها ستلجأ أيضاً إلى التدخل العسكري المباشر (بدلاً من المشاركة في عمليات حفظ السلام التي تقرها الأمم المتحدة)، لكن التقديم المضاعف للمساعدة العسكرية قد سمح غالباً بمثل هذا التورط في الماضي.

ما ثمن وفرة الموارد؟

إن معظم حروب الموارد في المستقبل سيقع في العالم النامي . وخصوصاً في البلدان التي تكون فيها الحكومة الوطنية ضعيفة أو فاسدة وحيث تتنافس القوى الفاعلة المحلية والخارجية على السلطة السياسية. سيكون القتال المسلح محدوداً على الأرجح بمناوشات دورية بين الميليشيات والتشكيلات شبه العسكرية الأخرى. وسيتكبّد المدنيون القاطنون في مناطق القتال أكبر الخسائر، كما كان الحال في أنغولا والكونغو وليبيريا وسيراليون. وفي حين أن حفنة من الأفراد يمكن أن تستفيد من مبيع الماس والخشب المعمر إلى الشركات الأجنبية، فإن معظم الناس القاطنين في هذه المجتمعات سيبقون رهينة الفقر واليأس.

إن صراع الموارد المستقبلي يحمل أيضاً خطراً كبيراً على القوى الكبرى. وبالرغم من أن الحرب بين الدول على المواد الحيوية قد تكون أقل شيوعاً من الحروب الداخلية، فإن هذا الاقتتال سيبرهن غالباً على كونه أكثر شدة وعنفاً. سيكون الجنود المرسلون من قبل القوى الخارجية لحماية مواقع الإمداد في الأراضي النائية معرضين للخطر في ساحة المعركة وبعيداً عنها، كأهداف للإرهاب. بل إن من المحتمل أن يصبح الإرهاب سمة مشتركة لحروب الموارد المستقبلية. إن وجود الجنود الأجانب في المناطق المنتجة للموارد سوف يثير الاستياء بين أولئك الذين يعيشون في المنطقة، وخصوصاً إذا كانوا يعتبرون هذه الموارد بمثابة جزء من حقهم الطبيعي المكتسب منذ الولادة.

إن الاستراتيجية القائمة على استخدام القوة لحماية الموارد الحيوية ستبرهن على كونها مكلفة جداً. إذ أن ما يعادل رُبع ميزانية الدفاع الأميركية . حوالي ٧٥ بليون دولار بالسنة . يتم تخصيصه للقوات الأميركية في الخليد ولتلك الوحدات المتمركزة في أماكن أخرى والتي يتم إبقاؤها جاهزة لأجل الإرسال إلى الخليج. وعلى نحو مماثل، خصصت موسكو حصة كبيرة من ميزانيتها العسكرية للحرب في الشيشان وللوجود الروسي في بحر قزوين. وقد زادت الصين واليابان وبلدان (آسيان) ASEAN ومجموعة من الدول الأخرى أيضاً من إنفاقها على القوات المستخدمة لحماية مناطق الموارد الكبرى أو طرق الترانزيت.

إن مما ينطوي على مفارقة أن الصراع المتكرر على الموارد سوف يبدّد أيضاً كميات

هائلة من المواد الحيوية . وخصوصاً النفط . ويسبب ضرراً كبيراً بالمصادر الأساسية للإمداد(٢٦). فأثناء عملية عصافة الصحراء، على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها تستهلك متوسطاً قدره ١٩ مليون غالون من النفط كل يوم (٢٧). وهو مقدا يساوي استهلاك النفط اليومي لبلد بحجم الأرجنتين. والأهم من ذلك، أن التخريب الذي ارتكبه العراقيون عندما غادروا الكويت قد أدى إلى احتراق لا يمكن السيطرة عليه لما يقدر بـ (٢) بليون برميل من النفط، أي ما يعادل قيمة الإنتاج العادي لذلك البلد لمدة عامين ونصف(٢٨).

بدائل الحرب

يبدو من المنطقي أن نسأل ما إذا كانت استراتيجية للحصول على الموارد قائمة على التعاون الدولي بدلاً من الصراع المتكرر قد لا تكون أكثر فعالية في ضمان حرية الوصول إلى الإمدادات الحيوية على المدى الطويل. فمثل هذه الاستراتيجية تستدعي التوزيع العادل لمخزونات الموارد الموجودة في العالم في أوقات الندرة الحادة، بالإضافة إلى برنامج عالمي، معجّل للبحث في مصادر الطاقة والعمليات الصناعية البديلة. سوف تتوّج الجهود الدولية المنسَّقة بحفظ السلع النادرة واستخدام التكنولوجيات الموفّرة للمواد.

إن المفتاح لجعل هذه الاستراتيجية تعمل بفعالية هو إقامة مؤسسات دولية قوية يمكنها أن تنكب على مشاكل الموارد الكبيرة في حين تحتفظ بثقة الزعماء العالميين والجمهور. هذه المؤسسات ستكون مطلوبة لإنتاج جرد دقيق لمخزونات العالم من السلع الحيوية وتطوير آليات لتحديد الحصص العالمية من هذه المواد في أوقات الندرة القصوى أو في أوقات الطوارئ. إن الخبرة العلمية والتقنية للأمم المشاركة يمكن أن تتوحّد في البحث عن مواد وتقنيات إنتاج جديدة. وفي مقابل دعم الدول الأعضاء لهذه الجهود، سوف تؤمن لها شحنات طارئة من المواد الحيوية وسوف تُضمن لها حرية الوصول إلى أي تكنولوجيات جديدة تتولد عن جهود الأبحاث المشتركة.

في مجال الطاقة، على سبيل المثال، يمكن تشكيل سلطة عالمية لتنسيق البحث العالمي عن الوقود البديلة ولتحديد حصص الإمدادات الموجودة في حال حدوث أزمة. ويوجد الأساس لمؤسسة كهذه أصلاً في وكالة الطاقة الدولية. فوكالة الطاقة الدولية، التي تأسست رداً على حظر النفط العربي في عام ١٩٧٤، كان الهدف منها أن تنظّم تقاسم

حصص النفط من قبل البلدان الغبية في أوقات الطوارئ وتشرف عليه(٢٩). ووجود نسخة موسَّعة من وكالة الطاقة الدولية، تضم كافة المناطق، يمكن أن يجمع الموردّين والمتلقين معاً لإيجاد الطرق لتخفيف حالات العجز المستقبلية.

يحتاج الأمر إلى وجود هيئة مشابهة لحماية الموارد المائية للعالم. بالرغم من أنه قد يتبين أنه من غير العملي القيام بنقل كميات كبيرة من الماء العذب من منطقة إلى أخرى (كما هو الأمر في حالة النفط). ومن الممكن أن نتخيل سلطة مائية عالمية يمكنها أن تساعد البلدان التي تواجه عجزاً حاداً. هذه السلطة يمكن أيضاً أن تساعد في الترتيب لأجل التوزيع العادل للماء بين الدول المعتمدة على منظومة نهرية أو جوفية مشتركة ويمكن أن تقود التفتيش عن أساليب أكثر توفيراً لتحويل الماء المالح إلى ماء عذب، أو عن محاصيل مروية ذات هدر أقل للماء.

إننا نمتلك دون شك البراعة والقدرة على تطوير مثل هذه المؤسسات. والمنظمات القائمة، مثل وكالة الطاقة الذرية الدولية، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، ومظمة الصحة العالمية، قد أثبتت، على مدى فترة طويلة من الزمن، القدرة على التعامل مع المشاكل الدولية المعقدة بطريقة فعّالة ونزيهة. وعندما يصبح العالم أكثر تعقيداً واعتماداً بعضه على بعض، فثمة كل المبررات للاعتقاد بأن وكالات الموارد الجديدة يمكن أن تقدم مساهمة هامة في التقليل من احتمال الصراع المسلح.

ثمة إجراءات جديدة مطلوبة أيضاً للتقليل من حدوث الاقتتال على الأحجار الكريمة والخشب. لقد تم تحقيق بعض التقدم في هذا المجال من خلال تعليم قطع الماس والخشب المقطوع للإشارة إلى أنها نشأت في مناطق ((خالية من الصراع)). إن مناجم الماس الكندية، مثلاً، تحفر دباً قطبياً مجهرياً أو ورقة قيقب مجهرية على أحجارها، لكي تميزها عن الأحجار الكريمة الناشئة في أماكن أخرى(٣٠). وبشكل مشابه، فإن شركة دي بيرز De Beers لتجارة الماس قد اعتمدت إجراءات لاستبعاد الأحجار القادمة من أنغولا وسيراليون في قوائم جردها(٣١) . علاوة على ذلك، فإن كثيراً من شركات الأخشاب قد وافقت على إعطاء شهادة بأن الأخشاب المقطوعة التي تبيعها غير مأخوذة من أراضٍ أهلية بدون إذن من الجماعات السكانية المحلية. وعندما يوضع نظام شامل لمثل هذه الضوابط

موضع التنفيذ، ينبغي أن يصبح بالإمكان تقليص التجارة بالموارد غير المشروعة وبالتالي الحد من ديمومة وشدة حروب الموارد.

لا يمكن لأحد أن يكفل نجاح هذه الاستراتيجية في كافة الأوضاع، أو أنها ستزيل كل أسباب الصراع. فأي نظام للتعاون على نطاق العالم سوف يجتذب بعض المفسدين والغشاشين. والمهم ألا نسأل ما إذا كان بالإمكان جعل مثل هذا النظام مكفولاً تماماً، بل ما إذا كان سيبرهن، حتى بمشاكله، على أنه أكثر فعالية على المدى الطويل من النظام الراهن، الذي يعتمد على استخدام القوة كل نزاعات الموارد.

إن الاستراتيجية القائمة على التعاون لها مزايا واضحة كثيرة إذا ما نظرنا إليها من هذا المنظور. ففي حين أن استخدام القوة من دولة بعينها قد يؤدي إلى التخفيف المؤقت لعجز الموارد، فإنه لن يثير سوى الاستياء على الجانب الخاسر، مؤدياً إلى مزيد من تفجرات العنف في المستقبل. كما، أن المهمة الرهيبة ـ مهمة نقل كميات كبيرة من النفط أو الماء من منطقة إلى أخرى ـ لا يمكن أداؤها بشكل فعّال في جو من العنف المتكرر ـ فخطر التخريب والحوادث والاندلاقات والانهيارات يكون كبيراً. وإن استخدام القوة سوف يستهلك الموارد التي يمكن استعمالها بشكل أكثر فائدة لأجل الصالح العام.

بالمقابل، إن التنكر للعنف لصالح الحلول التعاونية هو أكثر احتمالاً لتجنّب حالات العجز المؤلمة. فمن المرجّح أن تكون الحلول التعاونية أكثر صموداً. علاوة على ذلك، ببناء الثقة بهذه الطريقة، سيكون المشاركون في مشروع تعاوني في موقع أفضل للتكيف مع الحالة الطارئة. إن تجنّب العمليات العسكرية سوف يسمح أيضاً بالاستثمار المتزايد في الموارد والثقانات الجديدة.

عندما نتوغل أكثر في القرن الحادي والعشرين، يواجه المجتمع البشري العالمي خياراً خطيراً: يمكننا إما أن نستمر في طريق المنافسة الشديدة على الموارد، الذي سيؤدي إلى تفجرات متكررة للصراع في كل مكان من العالم، أو يمكننا أن نختار تدبير مخزونات الموارد العالمية بطريقة تعاونية. إن اختيار الطريق الثاني لن يكون سهلاً: إذ إن دولاً وشركات خاصة كثيرة ستقاوم إنشاء نظام يعطي الوكالات الدولية درجة من السيطرة على تحديد الحصص من المواد الثمينة في أوقات الندرة. لكن يجب علينا أن نسأل: ألن يكون

من الأفضل أن نتقاسم الموارد بشكل عادل في أوقات الحاجة؟ أليس من مصلحتنا الطويلة الأمد أن نقوم بكل جهد لتجنب العجز المستقبلي من خلال البحث والعمل المشتركين؟

إن الموارد الكبيعية هي لبنات الحضارة وهي حاجة أساسية للعيش اليومي. لقد أُنعم على سكان كوكب الأرض بمخزون هائل من المواد الأكثر أساسية. لكننا نمارس ضغطاً متزايداً على هذه المخزونات، وفي بعض الحالات نواجه، في حياتنا، أو في حياة أولادنا، إمكانية الاستنزاف الحاد للموارد. إذا اعتمدنا على الحرب لتسوية النزاعات بسبب المواد الخام، فإن الضريبة الإنسانية ستكون كبيرة. لتجنّب هذا المصير، ولضمان الإمداد الكافي من المواد الأساسية، يجب أن نعمل الآن لإقامة نظام عالمي لحفظ الموارد والتعاون.

الهوامش

الفصل 1

الثروة، الموارد، والقوة: المعالم المتغيرة للأمن العالمي

(١) انظر U.S. Department of Defense، "Exercise Central Asian Battalion 97،" news release، Washington، D.C.، August 28، 1997، and U.S. Atlantic Command، "Exercise CENTRAZBAT، 97" electronic communication posted at http: // www. Acom.mil، accessed September 23، 1997، See also R. Jeffrey Smith، "U.S. Leads Peacekeeping Drill in Kazakhstan" ،Washington Post، September 15، 1997، Smith "U.S. Russian Paratroops Join in Central Asian Jump" ،Washington Post، September 16، 1997.

(٢) ورد لدى Smith، "U.S. Russian Paratroops Join".

(٣) ورد لدى Smith، "U.S. Leads Peacekeeping Drill.".

(٤) U.S. Department of Energy Information Administration (EIA)، "Caspian Sea Region، June 2000 ،" electronic document accessed at http : //www. Eia.doe.gov/emeu/cabs/Caspian.html on July 12، 2000.

(٥) U.S. Department of State، Caspian Region Energy Development Report، Report to the House International Relations Committee Puesuant to H.R. 3610، April 15، 1997، P.1.

(٦) Strobe Talbott، "A Farewell to Flashman: American Policy in the Caucasus and Central Asia، " address at the Johns Hopkins School of Advanced

electronic document on ،1997 ،July 21 ،D.C. ،Washington ،International Studies 1997. ،August 14

(٧) ((زيارة الرئيس حيدر علييف رئيس آذربيجان)) بيان سكرتارية الصحافة، البيض الأبيض، 1 لآب 1997 ، وثيقة إلكترونية أتيحت على الموقع: http: //www.library.whitehouse.gov/: بتاريخ 2 آذار / مارس، 1998.

(٨) جيمي كارتر، خطاب حالة الاتحاد، 23 كانون الثاني / يناير، 1980 ، كما نشر The New York Times، January 24، 1980.

(٩) للحصول على خلفية انظر البيانات الصحفية التي أصدرتها قيادة الأطلسي الأميركية، Norfalk، Va.: "Exercise CENTRAZBAT 98 Begins." U.S. Forces Arrive in Central Asia، "Phase Two Begins in Kyrgyzstan ،" ans "U.S. Forces Complete CENTRAZBAT 98" وثائق إلكترونية أتيحت على الموقع: http://www.acom.mil/ centraz.nsf./News بتاريخ ٢١ حزيران / يونيو، 1999 .

(١٠) Steven Lee "A Modern Caspian Model for U.S. Games ،Times."New York ،Januaey 31 ،1999.

(١١) Stephen Kinzer ،"Azerbaijam Asks the U.S. to Establish Military Base ،"New York Times ،January 31 ،1999.

(١٢) John C. Gannon ،"A Global Perspective on Energy Sevurity ،" خطاب موجّه إلى مؤتمر مجلس الطاقة حول الطاقة والبيئة، كيستون؛ كولورادو 6 كانون الأول / ديسمبر 1996، وثيقة إلكترونية متاحة على الموقع: http://www.odci.gov./cia/di/speeches/ 42842192 . html. بتاريخ 4 كانون الثاني / يناير 1999 .

(١٣) لتحليل معتقدات ماهان، انظر Philip A. Crowd، "Alfred Thayer Mahan: The

ed. Makers of Modern Strategy (Princeton: ،" in Peter Paret ،Naval Historian
.pp. 444-77 ،1986) ،Princeton University Press

(١٤) هذه المديونية لأفكار ماهان اتضحت بصراحة لدى المقَّدم Reynolds B. Peele،
" Parameters (U.S. Army War ،"The Importance of Maritime Chokepoints
. PP. 61 – 74 ،Summer 1997 ،College)

(١٥) National Defense University (NDU) ،Institue for National Security Studies
(INSS)، Strategic Assessement 1999 (Washington ،D.C. : NDU/INSS ،1999)،
. P. 30 **لمزيد من البحث انظر** Theodore H. Moran، American Economic Policy and
.1993) ،National Securitry (New York: Council on Foreign Relations Press

(١٦) هذا الخطاب نشر لاحقاً تحت عنوان "A New Covenant for American Security،
.PP. 26-27 ،Summer 1992 ،" Harvard International Review

(١٧) خطاب موجه إلى مجلس الشؤون العالمية بلوس أنجلوس، 13 آب / أغسطس، 1992، كما نشر في The New York Times . 1992، August 14،

(١٨) Warren Christopher، "Statement at Senate Confirmation Hearings، " U.S.
.P.46 ،1993 ،January 25 ،Department of State Dispatch

(١٩) هذا البيان يظهر في نسخة ١٩٩٩ من البيان السنوي للرئيس حول استراتيجية الأمن القومي، وفي طبعات سابقة من هذه الوثيقة. انظر U.S. National Security Council، A
National Security Strategy for a New Century (Washington ،D.C. : White House ،
.P. 21 ،December 1999)

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) محضر غير رسمي لجلسة استماع للجنة الأمن القومي للبيت الأبيض حول ميزانية

الدفاع للعام المالي 1999 ، واشنطن، العاصمة ، 5 آذار / مارس 1998 ، كما سجلت من قبل مصلحة الأخبار الفيدرالية وقدمت بشكل إلكتروني من قبل مصلحة المعلومات التابعة للكونغرس.

(٢٢) "The Russian Federation Military Docteine"، as approved by President Vladimir Putin on April 21، 2000. From the translation in Arms Conrol Today، May 2000 PP.29- 38.

(٢٣) مقتبس من Ben Barber، "Beijing Eyes South China Sea with Sub Purchase،" Washington Times March 7، 1995 .

(٢٤) "National Defense Program Outline in and After Fiscal Year 1996"، electronic Communication، JaPanese Ministry of Foreign Affairs، accessed August 7، . 1997.

(٢٥) انظر Steve Glain، "New Arms Race: Fearing China's Plans and a U.S. Deparutre، New Arms Rebuild Forces،" Wall Street Journal، November 13، 1997; Joris Janssen Lok، "ASEAN Navie، Extend Their Regional Reavh،" Jane's Defense Weekly، November 27، 1996، 28 – PP. 25.

(٢٦) مقتبس من Peter Gleick، "Water and Conflict،" International Secueity، vol. 18، (Summer 1993) no. l، P.86.

(٢٧) Paul Collier and Anke Hoeffler، "Justice – Seeking and Loot – Seeking in War، unpublished paper "، World bank، Washington، D.C. Febeuary 17، 1999، P. 15.

(٢٨) Thomas L. Friedman، The Lexus and the Olive Tree (New York:

.P. xvii. ،1999) ،Giroux ،Steaus ،Farrar

(٢٩) "The Clash of Civilizations?" Foreign ،Samuel P. Huntington .P.22. ،no. 3 (Summer 1993) ،vol. 72 ،Affairs

(٣٠) **هذه الأطروحة قدمت لأول مرة لدى** "The coming ،Robert D. Kaplan .PP. 44-75. ،February 1994 ،" Atlantic Montubly ،Anaechy

(٣١) Caspian Region Energy Development ،U.S. Department of State Mind over Mind over Matter: ،P.3 Gary Gardner and Payal Sampat ،Report Worldwatch Paper no. 144 ،Recasting the Role of Materials in Our Lives .P. 15 ،December 1998) ،D.C.: Worldwatch Institute ،(Washington

(٣٢) Mind over Mind over Matter: ،Gary Gardner and Payal Sampat Worldwatch Paper no. 144 ،Recasting the Role of Materials in Our Lives .P.15 ،December 1998) ،D.C.: Worldwatch Institute ،(Washington

(٣٣) Vital Signs ،and Brain Halweil ،Michael Renner ،Lester R. Brown P. 71. ،2000) ،2000 (New York: W. W. Norton and the Worldwatch Institute .Vital Signs 2000 ،Herein after cited as WWl

(٣٤) **المصدر نفسه، ص٨٧** .

(٣٥) **للبحث انظر** Gardner and Sampat ،Mind over Matter.

(٣٦) .P. 56 ،1999 ،"Not Quite a Billion" Economist January 2

(٣٧) ،Information Administraion ،U.S. Department of Energy P. 169 ،2000) ،D.C.: DoE/EIA ،(Washington ،International Energy Outlook 2000 .IEO 2000. ،Hereinafter cited as DoE/EIA

(٣٨) Allen R. Myerson، "U.S. Splurging on Energy After Falling offer Falling off Its Diet، New York Tines "، October 22، 1998. See also Carlos Tejada and Patrick Barta، "Big Footorints: Hey، Baby Boomers Need Their Slace، OK? Look at All Their Stuff "، Wall Street Journal، January 7، 2000.

(٣٩) **انظر المعطيات المقدمة في:** Albert Adriaanse، et al.، Resource Flows: The: Material Basis of Industrial Economies (Washington، D.C.: World Resources Institue)، 1997).

(٤٠) World Resources Institue (WRI)، World Resources 1998 – 99 (Oxford and New York: Oxford Univeesity Press، 1998)، PP. 141-45، 244-45. Hereinafter cited as WRI World Resources 1998-99.

(٤١) U.S. National Intelligence Council (NIC)، Global Trends 2010 (Washington، D.C. : NIC، November 1997)، P.2.

(٤٢) World Wildlife Fund (WWF)، Living Planet 1998 (Gland، Switzerland: WWF، 1998) .

(٤٣) BP Amoco، Statistical Review of World Rnergy 2000 (London: BP Amoco، 2000)، P.4.

(٤٤) **للمناقشة، انظر** J. Campbell and Jean H. Laherrere، "The End of Cheap Oil، " Scientiftc American، March 1998، PP. 78-83، and James J. Mackenzie، "Heading Off the Permanent Oil Crisis، " Issues in Science and Technology، Summer 1996، PP. 48-54.

(٤٥) J.W.Maueits la Riviere، "Threats to the World's Scientiftc and

. PP. 80-94 ،Summer 1996 ،Technology

(٤٦) . P.6 ،Living Planet Report 1998 ،WWF

(٤٧) انظر Thomas F.Homer-Dixon، "On the Threshold: Environmental Changes as Causes Of Acute Conflict، "International Security، vol. 16، no. 2 (Fall 1991)، PP. 76-116; Homer-Dixon، "Environmental Scarvities and Violent Conflict، "International Security، vol. 19، no. l (Summer 1994)، PP. 5-40 .

(٤٨) انظر Lawrence Freedman and Efraim Karsh، The Gulf Conftict 1990-1991 (Princeton: Princeton University press، 1993)، PP. 48، 57، 59-60 .

(٤٩) للمناقشة، انظر DoE، EIA، "World Oil Transit Chokepoints"، " أيار / مايو، 1998 ، وثيقة إلكترونية أتيحت على الموقع: http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/chok.html بتاريخ ٢٦ أيار / مايو ١٩٩٨.

(٥٠) للمناقشة، انظر: Ian Fisher and Norimitsu Onishi، "Many Armies Ravage Rich Land in the 'First World War' of Africa، "New York Times، Februaey 6، . 2000.

(٥١) . P.29 ،Strategic Assessment 1999 ،NDU/INSS

(٥٢) "Bolivia Calls an Emergency After Pfter Protest over Water، "New YorK Tork Times. April 9، 2000. .

(٥٣) استخدمت هذا المصطلح لأول مرة في "Resource Waes، " Haroer's January 1980 PP. 20-23. كما استخدم المصطلح أيضاً في ذلك الوقت من قبل الجنرال الكساندر م . هيغ، القائد العام السابق للناتو، في شهادة أمام لجنة المناجم والتعدين الفرعية التابعة للجنة مجلس النواب حول الشؤون الداخلية والجزيرية. موحياً بأن

التحركات السوفييتية الهجومية في أفغانستان والشرق الأوسط وأفريقيا كانت مصممة لإعاقة وصول الولايات المتحدة إلى الموارد الخام الحيوية، صرّح هيغ بأن ((حقبة حروب الموارد قد وصلت)) ببيان معد (نسخة مصورة)، ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ .

الفصل ٢

النفط والجغرافيا والحرب: السعي التنافسي وراء وفرة النفط

(١) لأجل الخلفية المتعلقة بقرار التحوّل من الفحم إلى النفط، انظر Geoffrey Jones، The State and the Emergence of the British Oil Industry (London: Mac Macmillan، 1981)، PP. 9-31.

(٢) لأجل خلفية وبحث، انظر المصدر السابق، ص76-129 .

(٣) المصدر السابق ص177. انظر أيضاً : Daniel Yergin، The Prize (New York

Touchstone، Simon and Schuster، 1993)، PP. 167-83.

(٤) قيل هذا في لقاء احتفالي لمجلس البترول لما بين الحلفاء في لندن بتاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر، 1918 ورد Tergin، The Prize، 183، .

(٥) Jones، The State and the Emergence of the British Oil Industry، pp. 108-44; Yergin، The Prize، PP. 184-206، 260-308 Yergin The Prize، PP. 308-88

.

(٦) لأجل الخلفية المتعلقة بهذه المساعي، أنظر David S. Painter، Oil and the American Century (Baltimore: Johns Hopkins University Press، 1986)، and Michael B. Stogg، Oil، War، and American Sevurity (New Haven: Yale

وحول مذهب نيكسون، انظر The Clouded Lens ،James H. Noyes ،University Press .
،and U.S. Congress ،1979) ،: Hoover Institution Press calif ،1980). (Stanford
Subcommittee on the Near East and south ،Committee on Foreign Affairs ،House
.1973). ،D.C.: Government Printing Office ،(Washington ،Asia

(٧) **لأجل الخلفية المتعلقة بهذه الأحداث، أنظر** Yergin، The Prisze ،PP. 588-632.

(٨) **مقابلة في** Business Week، January 13 ،1975، P. 69.

(٩) **من مخطوطة خطاب كارتر في** The New York Times، January 24 ،1980 .

(١٠) **لأجل الخلفية المتعلقة بهذا الفصل، أنظر** Anthony H. Cordesman and Abraham
The Iran-Iraq War ،volume II ،The Lessons of Modern War ،R. Wagner
. 329 ،317 ،295-302 ،295-80 ،PP. 277-80 ،1990)، (Boulder: Westview Press

(١١) **ملمحاً إلى تعليقات كيسنجر السابقة، أبلغ وزير الدفاع ريتشاد تشيني لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ في أيلول / سبتمب ١٩٩٠ أن واشنطن لم يكن بمقدورها أن تسمح لصدام حسين باكتساب ((قبضة على اقتصادنا))** ،U.S. Congress
Crisis in the Persian Gulf Region: U.S. ،Committee. on Armed Services ،senate
،2d Session (1990) ،101 st Congress ،Hearing ،PoLicy Options and Implieations
PP. 10 - 11 **هذه الجلسات تمثل أحد أفضل المصادر لأجل المعلومات حول التفكير الأمنير الأميركي في ذاك الوقت.**

(١٢) U.S. Department of State ،Caspian Region Energy Development Report ،P.
.3

(١٣) U.S. Department of Energy ،Energy Information Administeation ،
Table ،1999) ،D.D.: DoE/EIA ،International Energy Outlook 1999 (Washington

14، DOE/EIA Hereinafter cited as .P. 145، IEO 1999 .

(١٤) Edward L. Morse، ((A New Political Economy of Oil?)) Journal of

International Affairs، vol. 53، no. l (Fall 1999)، p. 2 .

(١٥) DoE/EIA، IEO 1999، Table A2، PP. 142-43 .

(١٦) **المصدر نفسه.**

(١٧) **المصدر نفسه ص ص**219 118، 216، ، **والجدول** E l ، **ص ص ٢١٣ ـ ١٨٠** .

(١٨) DOE/EIA ، IEO 2000**ص ص**133-34 .

(١٩) American Petroleum Institute، "Facts About Oil"، " **بِلاغ إلكتروني تم الوصول إليه بتاريخ** 6 **آب / أغسطس** 1999 **على الموقع:** http://www.api.org/factsoil.html.

(٢٠) **لأجل المعطيات والتحليل، انظر** DOE/EIA 1999، IEO، **ص ص** 19-35.

(٢١) **لأجل المناقشة، انظر** Barnaby J. Feder، ((Digital Economy's Demand for Steady Power Strains Utilities، (New – York Times)، July 3، 2000.

(٢٢) **لأجل المناقشة، انظر** ((The Future of Fuel Cells))، a series of articles in (Scientiftc Amerinam، July 1999، PP. 72 – 86.

(٢٣) **انظر** DOE/EIA، IEO 1999، . PP. 133 – 55.

(٢٤) Bp Amoco، Statistical Review of World Energy 2000، P. 4.

(٢٥) **انظر** Colin J. Campbell **انظر أيضاً البحث لدى** DOE/EIA، IEO 1999، PP. 22 – 23، and Jean H. Laherrere، ((The End of Cheap Oil))، (Scientiftc American)، March 1998، PP. 78 – 83.

(٢٦) **انظر** Sarah A. Emerson، "Resource **انظر أيضاً** DOE/EIA، IEO 1999، PP. 22 – 23 Plenty، " Harvard International Review، Summer 1997، PP. 12 – 15، – 64

.65

(٢٧) **انظر** James J. **انظر أيضاً** Campbell and Laherrere، "The End of Cheap Oil." Mackenzie، "Heading Off the Permanent Oit Crisis"، " Issues in Science and Technology، Summer 1996، PP. 48 – 59 .

(٢٨) **لأجل تقييم مشابه، انظر** Joseph P. Riva Jr.، World Oil Production After Year 2000 Business as Usual or Crises? Congressional Research Service (CRS) ، Report for Congress (Washington)، CRS) : D.C.، August 18، 1995) **نسخة إلكترونية، تم الوصول إليها من الموقع:** http://www.cnie.org/nleng-3.html **بتاريخ** 24**تشرين الثاني / نوفمبر،** 1997.

(٢٩) **((في المراحل المبكرة [من إنتاج النفط]، تكتشف الحقول الكبيرة بسرعة))، كتب خبير النفط جيمس ج. ماكنزي في عام** 1996 **. ((وفي المراحل النهائية، يكون الاحتمال أكبر لأن يجد الجيولوجيون حقولاً صغيرة ولذلك يجب على شركات النفط أن تقوم بمزيد من الحفر لمجرد أن تبقى على نفس المستوى)). لهذا السبب، لاحظ، ((إن الحفاظ على الإنتاج في المراحل النهائية هو أصعب بكثير منه في الطور المتنامي للصناعة))** "Heading Off the Permanent Oil Crisis"، P. 49 " .

(٣٠) **لأجل المزيد من الإيضاح لهذا التقييم ((التشاؤمي)) انظر** Campbell and Laherrere، "The End of Cheap Oil"; Mack enzie، Permanent Oil "Heading Off the Crisis".

(٣١) **لأجل مناقشة الحجج المؤيدة والمعارضة للاعتماد على هذه المواد، انظر ،** Stever Fetter، Climate Change and the Transformation of World Energy Supply (Stanford، Calif: Stanford University، Center for International Security and

"Mining for ،PP. 58-63. See also Richard L. George ،May 1999) ،Cooperation
.PP. 84-85 ،March 1998 ،" Scientiftc American ،Oil

(٣٢) **لأجل المزيد من الإيضاح لهذا التقييم ﷺالتفاؤليﷺ ، انظر** ،Emerson "Resource
.Plenty"

(٣٣) **لأجل إيضاح شامل لوجهة النظر هذه، انر** ،C.J. Campbell The Coming Oil
n) ،S.A..U.K.: Multi-Science Publishing Co. and Petroconsultants ،(Brentwood

(٣٤) **لأجل المزيد من الإيضاح لهذا التقييم، انظر،** ،Riva World Oil Production
.After Year 2000

(٣٥) **لأجل المزيد من المناقشة لهذه النقطة، انظر** Edward R. Fried and Philip H.
D.C. : Brookings ،Oil Security: Retrospect Propect (Washington ،Trezise
1993). ،Institution

(٣٦) **لأجل المناقشة، انظر المقالات لدى:** Gary G. Sick and Lawrece G. Potter،
1997). ،the: Persian Gulf at the Millennium (New York: St. Martin 's Press ،eds.

(٣٧) U.S. National Security A National Security Straregy For a New Century
.P. 32 ،October 1998) ،D.C.: White House ،(Washington

(٣٨) U.S. Department of Energy، Information Administeation، http:// (World Oil)
وثيقة إلكترونية تم الوصول إليها على الموقع Transit Chokepoints ،( )
.www.eia.doe.gov/emeu/cabs/cabs/choke.html **بتاريخ** 10 **آب / أغسطس** 1999.

(٣٩) **لأجل المناقشة، انظر** Richard N.Schofield، (Border Disputes in the Gulf:
The Persian Gulf at the ،) in Sick and Potter(،and Future ،Present ،Past
. PP. 127-66 ،Millennium

(٤٠) BP Amoco، Statistical Review of World Energy 1999، PP. 4، 7 .

الفصل ٣

الصراع النفطي في الخليج

(١) أنظر ، على William W. Keller، Arm in Arm: The Political Economy of the Global Arms Trade (New York: Basic Books، 1995)، PP. 1-19 .

(٢) ((نعرف من الخبرة أن القادة [المعادين] يحترمون القوة العسكرية ويخشونها))، أبلغ الجنرال ج . هـ . بينفورد بياي III ، الذي كان آنئذ القائد لكل القوات الأميركية في منطقة الخليج الكونغرس في عام 1997 . ((بالنتيجة، إننا نردع هؤلاء الأفراد عن طريق الاستمرار في تنظيم، وتجهيز، وتمرين القوات المشتركة والموحدة الرئيسية؛ ووضع مزيج موثوق من تلك القوات في المنطقة؛ مع الاحتفاظ بالإرادة القومية لاستعمالها؛ وإيصال قرارنا إلى مناوئينا)) J.H. Binford Peay III، "Promoting Peasce and Stability in the Central Region، " Report to the House Appropriations Committee Subcommittee on National Security، Maech 17، 1997 ، وثيقة إلكترونية تم نيلها من الموقع http:// www.centcom.mil/execsum.html بتاريخ ٦ آب / أغسطس 1997 .

(٣) Bp Amoco، World Energy Review 2000، PP. 4، 7 .

(٤) المصدر نفسه، لأجل تقدير المخزون الكامن من الهيدروكربونات في المملكة العربية السعودية، انظر Department of Energy، Energy Information Administraion (DoE/ EIA)، Saudi Arabia، Country Analysis Brief، January 2000 ، انظر وثيقة إلكترونية تم نيلها من الموقع http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/saudfull.html

بتاريخ 14 كانوا الثاني / يناير، 2000 .

(٥) DOE/EIA، IEO 2000 ، جدول Dl ، ص229 .

(٦) المصدر نفسه، جدول ١٣ ، ص٣٨ .

(٧) لمناقشة هذه السيناريوهات وغيرها الخاصة بالصراع على النفط، انظر، NDU/INSS، Strategic A sseement 1999، PP. 41-40 .

(٨) حول روابط فرنسا بالعراق، انظر Andrew J. Pierre، The Global Politics of Arms Sales (Princeton: Princeton University Press، 1982)، PP. 84، 194-96. وحول روابط الصين بإيران انظر Mamdouh G. Salameh، ((China، Oil، armd the Regional Conflict، (Survival ،) vol. 37، no. 4 (Winter 1995-96)، P. 141 .

(٩) رأي محلل أميركي، هو البروفسور كنت إ. كالدر من جامعة برنستون، أن الاعتماد الصيني المتزايد على نفط الخليج يمكن أن يؤدي إلى تحالف صيني . إيراني . عراقي مضاد للحلف الأميركي . السعودي، مع ما ينطوي عليه ذلك من ((زعزعة الاستقرار)). أنظر)) Calder، Asia's Empty tank، (Foreign Affairs ،) vol. 75، no. 2 (March-April 1996)، PP. 55-68. وثمة مخاوف مماثلة عُبّر عنها في NDU/NSS، Strategic Asseeement 1999، P. 41.

(١٠) في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥، على أثر رفع أسعار نفط الأوبك بأربعة أضعاف سعره في عام ١٩٧٤ والانفجار الناتج للركود العالمي، اقترح البروفسور روبرت و. تكر من جامعة جونز هوبكنز أن تحتل القوات الأميركية المنطقة الممتدة ((من الكويت على امتداد المنطقة الساحلية للعربية السعودية إلى قطر، لكي تحكم هيكلية الأسعار الحالية [للنفط] بتحطيم لب الكارتل سياسياً واقتصادياً)). انظر ((Oil The Issue of American Intervention، (Commentary ،) January 1975، PP. 21-31 بعد ذلك بشهرين، تقدم

محلل عسكري بارز من واشنطن يستخدم الاسم المستعار ((مايلز إيغنوتس)) باقتراح مشابه في مجلة هاربرز. إذ قال إن القوة الأميركية ((يجب أن تستخدم بشكل انتقائي لاحتلال مخزونات النفط الكبيرة والمركزة [في المملكة العربية السعودية] لوضع حد لندرة المصطنعة للنفط وبالتالي تخفيض السعر)). (Seizing Arab Oil ،Ignotus))، (Harper's March 1975، PP. 45 – 62.

(١١) الجنرال أنتوني س. زيني، البيان المعدّ أمام لجنة مجلس الشيوخ حول الخدمات المسلحة، واشنطن، العاصمة، 13 نيسان / أبريل 1999 ، كما نشرته هيئة أنظمة المعلومات الفيديرالية ووزع إلكترونياً من قبل Congressional Information Service via Lexis-Nexis .

(١٢) لأجل الخلفية المتعلقة بهذا المسعى، انظر Stoff، Oil، War، and Amerivon Security PP. 34-86.

(١٣) لم يُعلن نص NSDM – 92 أبداً. مع ذلك، فإن تلخيصاً غير مصنف للوثيقة يمكن إيجاده في شهادة نائب مساعد وزير الدفاع جيمس هـ . نويس House Committee on Foregin Affairs، New Perspectives on the Persian Gulf، . ولأجل الخلفية المتعلقة بهذه الأحداث، انظر Michael Klare 39 .، American Arms Supermarket (Austin; University of Texas Press، 1985)، PP. 112-15; James H. Noyes، The Clouded Lens (Stanford، Calif.: Hoover Institution Press، 1979)، PP. 53-54.

(١٤) House comitte on Foreign Affairs، New Perspectives On the Persian Globe، December 23.، Klare 1978، American Arms Supermarket، لمزيد من المعلومات والخلفية حول شحنات الأسلحة هذه، انظر PP. 109-62 .

(١٥) لأجل الخلفية المتعلقة بهذه المبادرات، أنظر: Michael Klare، ((The Brown

،PP. 63-66; Dlare ،1980 ،March 8 ،) Nation(،Docteine: Have R.D.F. Will Travel) (،((Is Exxon Worth Dying For? The Pentagon's plans for Energy Wars .21-26 ،July 1980 ،Progressive

(١٦) **لأجل الخلفية المتعلقة بهذه التطورات، انظر** H.Noeman Schwarzkopf، It Doesn't Take a Hero (New York; Bantan Books، 1992)، PP. 331-36.

(١٧) **لأجل الخلفية المتعلقة بهذه التطورات، انظر،** Freedman and Karsh، The Gulf Conftict، 1990-1991، PP. 85-94; Michael Klare، Rogue States and Nuclear Outlaws (New York; Hill and Wang، 1985)، PP. 35-41; Schwarzkopf، It Doesn't Take a Hero، PP. 337 – 57; Bob Woodward، The Commanders (New York: Simon and Schuster، 1991)، PP. 247-89 .

(١٨) **موجز أخبار وزارة الدفاع، البنتاغون، واشنطن، العاصمة، ١٧ أيار / مايو ١٩٩٥، بلاغ إلكتروني، على الموقع:** http://www.defenselink.mil:80/cgi-bin **بتاريخ** 3 **أيلول / سبتمبر** 1997 .

(١٩) **بيان معدّ للجنرال زيني أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ،** 13 **نيسان / أبريل،** 1999 .

(٢٠) **لمناقشة ممانعة العربية السعودية في دعم هذه العمليات، أنظر** Steven Lee Myers، ((U.S. Will Not Ask to Use Saudi Bases for a Raid on Iraq، (New York Times ،) February 9، 1998 .

(٢١) **((لقد أوضحنا بشدة عن طريق تحركات قواتنا في الماضي وعن طريق أفعالنا في الماضي أننا راغبون في استخدام القوة العسكرية إذا دعت الضرورة لاحتواء العراق ومنعه من مهاجمة قواتنا، أو مهاجمة البلدان المجاورة أو من إعادة بناء أسلحة التدمير**

الشامل))، أعلن مساعد وزير الدفاع كيفين هـ . بيكون في موجز لأخبار البنتاغون بتاريخ 26 أيار / مايو، 1998 . من النص الإلكتروني لتعليقاته، كما أرسل على الموقع: http://www.defenslink.mil بتاريخ 26 أيار / مايو، 1998 .

(٢٢) شرح الجنرال زيني في شباط / فبراير 2000 بقوله: ((بوجود عدد قليل من القوات المتمركزة في المنطقة، فإن استراتيجية إبراز قوتنا الهامة بشكل حيوي إنما تعتمد على القوات القابلة لانتشار بسرعة من القارة الأميركية ومسارح القتال الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية والميدانية المرتبطة بها، وموجودات التمركز المسبق القوي براً وبحراً)). بيان معدّ للجنرال أنتوني زيني أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، واشنطن، العاصمة، 29 شباط / فبراير 2000 ، كما وزعت إلكتونياً من قبل Congressional Inforation Service via Lexis-Nexis .

(٢٣) لأجل تفاصيل هذه الجهود، انظر Anthony H. Cordesman، U.S. Forces in the Middle East: Resources and Capabilities C.O. "Westview Press، 1997)، PP. 39-81. See Also U.S. Central Command (CENTCOM)، 1997 Posture Statement (Mac Dill Air Force Base، Fla.: CENTCOM، 1997)، PP. 36-37.

(٢٤) U.S. National Defense University (NDU)، Institue for National Security Studies (INSS)، Strategic Assessment 1998 (Washington، D.C.: NDU/INSS، 1998)، electronic document accessed at http://www.ndu.edu/inss/sa 98 ch4html on August 9، 1999 .

(٢٥) Richard F. Grimmett، Conventional Arms Transfers to Developing Nations، 1990-1997، CRS Report (Washington، D.C.: Library of Congress، Cordesman، U.S. Forces in لأجل الخلفية المتعلقة بمبيعات الأسلحة الأميركية إلى جول الخليع،

أنظر the Middle East، William D. Gartung; PP. 68-81، And Weapons for All (New York Harper Collins، 1994)، PP. 198-221 .

(٢٦) أنظر Wade Boese، ((U.A.E. to Receive 80 F – 16s with Features More Advanced Than Similar U.S. Jets، Arms Control Today) ، April 2000، P. 28.

(٢٧) أنظر Wade Boese، ((U.A.E. to Receive 80 F-16s with Features More Advanced Than Similar U.S. Strategy: U.S. to Use New UAE Base tor Pre-Positioning، Arms Trade News) ، Council for a Livable World، وثيقة إلكترونية على الموقع: http://www.clw.org/cat/atn11999html بتاريخ آب / أغسطس 2000 .

(٢٨) ورد لدى Luke Warren، ((More Than Meets the Eye: F-16 Sale Precursor to Establishing U.S. Basesin UAE، Arms Trade Insider) ، no. 29، March 29، 2000 وثيقة إلكترونية على الموقع: http://www.clw..org/cat/insider29. بتاريخ 7 آب / أغسطس ، 2000 .

(٢٩) لأجل بيان موثوق حول سياسة ((الاحتواء المزدوج))، أنظر Anthony Lake ((Comtaining Backash States، Foreign Affairs) ، vol. 73، np. 2 (Marcfh April، 1994، pp 45-55 . (كان لايك في ذاك الوقت مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي). من أجل تعبير أحدث عهداً عن هذه السياسة، أنظر Martin s« Indjk، ((U.S. Policy Toward the Middle East، testimony before the House International Relations Committee، June 8، 1999، as Published in U.S. Department of State Dispatch، July 1999، PP. 9-16 .

(٣٠) خطاب تلفزيوني ألقاه الرئيس كلينتون في 16 كانون أول / ديسمبر 1998 ، كما نشر في New York Times 1998، December 17، .

(٣١) تعليقات صموئيل بيرغر في نادي الصحافة القومية، واشنطن، العاصمة، 23 كانون أول / العاصمة ، 1998 ، وثيقة إلكترونية على الموقع: http://www.pub.whitehouse.gov بتاريخ 3 آذار / ديسمبر 1999 ، لتحليل سياسة الولايات المتحدة إزاء العراق، انظر Khalilzad ،Zalmay

) ،((The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony Survival، vol. 37، no. 2 (Summer 1995)، PP. 95-120.

(٣٢) Peay، ((Promoting Peace and Stability the Central Region))، March 171997 (.)

(٣٣) انظر ((Iraq Weapons of Mass Destruction Programs))، U.S. Government (Paper، February 13، 1998، وثيقة إلكترونية على الموقع http://www. White State.gov/www/: regions/ned/iraq-white-paper.html بتاريخ 3 آب / أغسطس 2000 . أنظر أيضاً شهادة جورج ج. تينيت، مدير الاستخبارات المركزية، أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، 2 شباط / فبراير، 1999 ، وثيقة إلكترونية على الموقع http://www.odci.gov/cia بتاريخ 11 شباط / فبراير، 1999 .

(٣٤) لأجل الخلفية المتعلقة بهذه النشاطات، أنظر شهادة الجنرالين بياي وزيني، كما ورد ذكرهما أعلاه. أنظر أيضاً Cordesman، U.S. Forces in the Middle East .

(٣٥) زيني، إفادة أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، 29 شباط / فبراير، 2000 .

(٣٦) انظر Steven Lee Myers، ((U.S. Presses Air Attacks on Iraq in Low-Level War of Attrition، ((New York Times، February 3، 1999; Myers، ((In Intense but Little-Notices Fight، Allies Have Bombed Iraq All Year، New York Times(، August 13، 1999 .

(٣٧) بيرغر ملاحظات في نادي الصحافة الوطني 23 كانون أول / ديسمبر 1998 .

(٣٨) زيني، إفادة أمام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ ، 13 نيسان / أبريل 1999 .

(٣٩) Myers، ((Intense But Little-Noticed Fight)) .

(٤٠) ((المكون الأخير للقدرة العسكرية [للولايات المتحدة في الخليج] هو امتلاك خطة عملياتية لاستخدام كافة هذه القوات))، هذا ما أبلغه وزير الدفاع آنذاك وليام بيري لمجلس العلاقات الخارجية في عام ١٩٩٥. ((إننا نملك مثل هذه الخطة، وهي لا تقبع على الرف ليتراكم عليها الغبار. إننا نلعب بها لعبة الحرب، إننا نمارسها، وإننا نعدلها لكي تستجيب لظروف التحدي)) William J. Perry، ((Working With Gulf Allies to Contain Iraq and Iran)، ملاحظات أمام مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، 18 أيار / مايو 1995 ، وثيقة إلكترونية من الموقع: http://www.defenselink.milk/speeches/1995/s1999051-perry.html. في 3 آب / أغسطس، 2000 . وللحصول على خلفية للتدريبات الأميركية في الخليج، أنظر: CENTCOM، 1997 Posture Statement، PP. 6، 8، 34-36 انظر أيضاً زيني، إفادة أمام لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 29 شباط / فبراير، 2000.

(٤١) زيني، إفادة أمام لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 13 نيسان / أبريل 1999 .

(٤٢) المصدر السابق. لتقييم شامل للقدرات العسكرية الإيرانية، انظر، Anthony H. Cordesman، ((Iranian Military Capabilities and 'Dual Containment ' in Siek and Potter، eds، Khalilzad، ((The انظر أيضاً. The Persian Gulf at the Millennium، ((United States and the Persian Gulf PP. 189-230، PP« 99-104 .

(٤٣) DoE/EIA، World Oil Transit Chokepoints))، August (1999 .

(٤٤) ((وصف القادة العسكريون الإيرانيون استراتيجية إيران في حال حدوث هجوم أميركي بأنها تتمثل في منع مرور السفن في مضيق هرمز. في حين يبدو من غير المعقول أن تعيق إيران مرور السفن عبر مضيق حيوي بالنسبة لها ذاتها، فإن هذا في الحقيقة هو بالضبط ما حاولت القيام به في ((حرب ناقلات النفط)) في الأعوام 1988- 1987 ، أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية)). NDU/INSS، Strategic Assessment 1998 .

(٤٥) U.S. Department of Energy، EIA، Iran"، " Country Analysis Brief، April 22، 1997، electronic communication accessed at http://www.eia.doe.gov/emeu.cabs/Richard N. وللحصول على خلفية لهذا الصراع، انظر Iran. Html on April 22 ،. Schofield 1997، Border Disputes)) in the Gulf: Past، Present، and Future)، in Sick and Potter (، eds، The Persian Gulf at the Millennium، PP. 142-56 .

(٤٦) للحصول على خلفية وبحث للموضوع، انظر James Bruce، Choking the Strait))، Jane's Intelligence Review (، September 1996، PP. 411-14 .

(٤٧) كما لاحظ و. سيث كاروس من الـ NDU ، ((تملك الولايات المتحدة في الوقت الراهن قوات عسكرية كافية في المنطقة للمواجهة الافتراضية لأي تحرّك يقوم به الإيرانيون)). علاوة على ذلك، مع المشاكل الاقتصادية المستمرة وعدد سكان آخذ في الازدياد يتوجب إيواؤه وإطعامه، ((إن إيران تفتقر إلى الموارد لاكتساب قوات عسكرية

حديثة قادرة على التنافس مع الولايات المتحدة، في المستقبل المنظور. انظر Carus، Institute of ،) National defense University(،((Iran as a Military Threal . May 1997 ،Strategic Forum No. 113 ،National Security Studies

(٤٨) انظر Cordesman، "Iranian Military Capabilities and Dual "The United States and the ،" PP. 206-11; Khalilzad ،Containment . " PP. 104-06 ،Persian Gulf

(٤٩) حول قدرات إيران النووية، انظر Cordesman، "Iranian Military ')) ، . 'Dual Containmantانظر أيضاً Tracking ،et al. ،Rodney W. Jones D.C.: Carnegie ،PP. 211-15 Nuclear Proliferation (Washington PP. 169-86 Capabilities ،1998) ،Endowment for International Peace .and

(٥٠) انظر، مثلاً، Iran's ،Douglas Jeh. ((On Trip to Mend Ties 1999; ،May 17 ،) New York Times(،President Meets Saudi Prince ((Iran's Leaker Welcomed in Italy; Main Topic Is ،Alessandra Stanley see ،1999. For Discussion ،March 10 ،) New york Times(،Business no. 625 ،vol. 98 ،) Current History(،((Khatami's Iran ،Eric Hooglumd ((Rethinking Dual ،PP. 59-64; Gary Sick ،(February 1999) . PP.5-32 ،no. 1 (Spring 1998) ،vol. 40 ،) Survival(،Containment

(٥١) خطاب في جمعية آسية، نيويورك، 17 حزيران / يونيو، 1998 ، كما نشر في . P. 8 ،July 1998 ،U.S. Department of State Dispatch

(٥٢) Peay، ((Promoting Peace and Stability in the Central

. 1997 ،) March 17(،Region

(٥٣) هذه العلاقة التاريخية تحدث عنها وزير الدفاع ريتشارد تشيني في عام ١٩٩٠ بوصفها عاملاً أساسياً في قرار الولايات المتحدة التدخل في الخليج: ((إننا بالطبع، لنا صلات تاريخية بالحكومات في المنطقة، تعود بالنسبة للعربية السعودية إلى عام ١٩٤٥، عندما التقى الرئيس روزفلت بالملك عبد العزيز على متن الباخرة يو.إس.إس. كوينسي، في نهاية الحرب العالمية الثانية، وأكد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة لها مصلحة دائمة ومستمرة في آمن المملكة)). علاوة على ذلك، لم يكن ثمة أي شك حول أسباب هذا الالتزام: ((إن لنا مصلحة كبيرة بشكل جلي، بسبب الطاقة التي هي موضع رهان في الخليج))، أكد تشيني، ((ضمن مئتي ميل من حدود الكويت، في المقاطعة الشمالية من العربية السعودية، يكمن 24 أو 25 بالمئة من مخزونات العالم المكتشفة)). Senate، Armed Services Committee، Crisis in the Persian Gulf Region، P. 10.

(٥٤) للحصول على خلفية بشأن هذا البحث، انظر: Congress، House، Committee on International Relations، U.S. Policy in the Persian Gulf، Hearing، 104th انظر بشكل خاص الإفادتين اللتين أعدهما ف. جورج غوز III وجوديث س.يافي. أنظر أيضاً Khalilzad، ((The United States and the Persian Gulf،) PP. 109-11) .

(٥٥) انظر Youssef M. Ibrahim، ((Saudi Rebels Are Main Suspects in June Bombing of a U.S. Base،) New York Times،) August 15، 1996. For Background and discussion see Antony H. Cordesman، Transnational Threats from the Middle East: Crying Wolf or Crying Havoc? (Carlisle، Pa.: U.S. Army War College،

(Strategic Studies Institute 1999)، chapter 5 .

(٥٦) لبحث هذه النقاط، انظر إفادة جوديث س. ياف في U.S. Policy in the Persian Gulf. انظر أيضاً F. Gregory Gause III، ((The Political Economy of National Security in the GCC States))، in Sick and Potter (eds، The Persian Gulf at the Millenium)، PP. 61-84; Andrew Rathmell، ((Saudi Arabia Faces More Turbulent Times))، (Jame's Intelligence Review، April 1996)، PP. 163-66 .

(٥٧) CENTCOM، 1997 Posture Statement، PP. 15-16 .

(٥٨) للحصول على خلفية وبحث للموضوع انظر Hartung، And Weapons for All، pp. 213 – 15 .

(٥٩) ACA، ((ACA Register of U.S. Arms Transfers))، (May 1997) .

(٦٠) المهمة الأساسية لأفراد سنتكوم هي إقامة ترتيبات مشاركة استخباراتية تعاونية مع السعودية وبلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ((لقد نفذت القيادة اتفاقيات المشاركة الاستخباراتية مع الشركاء الأساسيين في المنطقة. هذه الاتفاقيات تعزز الأمن المتبادل من خلال استغلال القدرات الفريدة على جمع وتحيل وفرز المعلومات في حينها. إن حرية القيادة في الوصول إلى موارد [المعلومات] القومية، بما في ذلك المنصات الفضائية، يمكن أن تعزز مصادر المعلومات البشرية المتاحة لشركائنا لتقديم المؤشرات الملائمة والتحذيرات من الهجمات)). CENTCOM، 1997 Postuer Statement، P. 23 .

(٦١) انظر Seymour Hersh، ((The Missiles of August))، (The New

((Decision to ،Tim Weiner and James Risen ،October 12 ،Yorker PP. 34-41. Factory in Sudan Based on ،1998 أنظر أيضاًStrike . 1998 ،September 21 ،) New York Times(،Surmise

(٦٢) للحصول على خلفية، أنظر Munira A. Fakhro، ((The Uprising in Bahrain: An Assessment،) in Sick and Potter(، The Persian Gulf at the Millennium، Andrew Rathmell، ((Threats to the Gulf، Part II،) Jane's) Intelligence Review. PP. 167-88، انظر أيضاً April 1995. P. 182 .

(٦٣) انظر ((On Dubious Trial،) Economist(، March 8، 1997، PP. 48-49.

(٦٤) انظرRathmell، ((Threats to the Gulf، Part II،) PP. 182-83(؛

(٦٥) للحصول على موجز لهذه Schofiled، ((Border Disputes in the Gulf،) PP. 127-66(.

(٦٦) للحصول على بحث، انظر Andrew Rathmell، ((Threats to the Gulf، Part I،) Jane's Intelligence Reciew(، March 1995، PP. 129-31 .

(٦٧) انظر Schofield. ((Border Disputes In the Gulf،) PP. 141-42(.

(٦٨) Peay، ((Promoting Peace and Stability in the Central Region،) March 17(، 1997 .

الفصل 4

(١) انظر ((Chaos in the Caucasus))، Ecanomist (9 October، 1999، PP. 23-26; Stephen Kinzer، ((Islamic Militants With Japanese Hostages Hold Kyrgyz at Bay))، New York Times (18 October، 1999; Hugh Pope، ((Central Asian Crisis Forges Tenuous Cooperation))، (Wall Streel Journal، 8 September، 1999 .

(٢) انظر ((Central Asia: Border Trouble))، Economist (19 February، 2000، p. 43.

(٣) انظر Pope، ((Central Asian Crisis Forges Tenuous Cooperation)) ; Stephen Kinzer، ((A New Big-Power Race Starts on a Sea of Crude))، New York Times (24 January، 1999; ((Racing for Arms))، Economist (5 June، 1999، P. 50; ((Wooed but Not Wowed))، (Economist، 22 April، 2000، P. 38.

(٤) Daniel Yergin and Thane Gustafson، ((Evolution of an Oil Rush))، New York Times (6 August، 1997 .

(٥) زار دوشاريت باكو في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦ للتوقيع على اتفاقية بملايين عديدة من الدولارات لأجل التنقيب عن النفط وإنتاجه من قبل الشركات الفرنسية في المياه قبالة شواطئ آذربيجان. انظر ((Eif Signs OiL Exploration Deal With Azerbaijan))، Reuters (14 January، 1997، electronic communication accessed at htto:// Beta. Indicidual.com/Istbin on March 12، 1997 .

(٦) للحصول على خلفية وبحث للموضوع انظر Rosemarie Forsythe،

Adelphi Paper ،The Politics of Oil in the Caucaus and Central Asia no. 300 (Oxford: Oxford University Press and the International . 1996) ،Institue tor Strategic Studies

(٧) Ibid. ،. ص13-21 انظر أيضاً، Kinzer، ((A New Big-Power Race.)) PP.13-21 U.S. Senate، وللحصول على منظور للمسؤولين الأميركيين بشأن هذا التنافس، انظرU.S. Senate، Committee on Foreign Relations، Subcommittee on International Economic Policy، Export and Trade Promotion، U.S. Econommic Interests in the Caspian Sea Region: Policies and Implications، Hearing 105th Congress، ist session، October 23، 1997 (Washington D.D.: U.S. Government Printing Office، 1998). (Hereinafter cited as SFRC U.S. Economic and Strategic Interests In the Caspian sea Region) وللحصول على خلفية روسية، انظر Andrei Y. Urnov ((Russian and Caspian Energy Prospects،)) ( ) Address at انظرCentral Asia-Caucasus Institute، Johns Hopkins University، May 17، Washington. D.C.، 2000، electronic document accessed at http;//www.cacianalyst.org/ Foeum Summaries/ May 17 Urnov.htm on August 7، 2000 .

(٨) للحصول على خلفية وبحث، انظر، Svante E. Cornell، ((The Unruly Caucasus،)) Current History (، October 1997، PP. 341-47; Gail W. Lapidus، ((Conflict Resolution in the Caucasus،)) in Aspen ( ) Institute، U.S. Relations with the Former Soviet States، 23rd

،D.C.: Aspen institute ،April 17-21 1998 (Washington ،Conference ((Central Asian Crisis Forges Tenuous ،PP. 23-30; Pope ،1998)) (،((In the Shadow of the Bear ،Cooperation)); Rajan Menon PP. 149-81; ،no. 1 (Summer 1995) ،vol. 20 ،International Security Pa: U.S. ،Breaking Away from the Bear (Carlisle ،Diane L. Smith . Army War College. 1998)

(٩) للحصول على خلفية وبحث، انظر Martha Brill Olcott، ((The PP. 95-113; ،Summer 1998 ،) Foreign Policy(،Caspian's False Promise ((Confflict ،32-36; Lapidus ،PP. 21-28 ،The Politics of Oil ،Forsythe . ((In the Shadow of the Bear.)) ،Resolution In the Caucasus)); Menon

(١٠) من شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، في SERC، P. ،U.S. Economic and Strategic Interests in the Caspian Sea Region . 13

(١١) Olcott، ((The Caspian's False Promise ،) P. 96(، .

(١٢) U.S. Department of State، Caspian Region Energy . P. 1 ،Development Report

(١٣) U.S. Department of State، Caspian Region Energy . P. 1 ،Development Report

(١٤) U.S. Department of Energy Information Administeation Electronic ،) June 2000(،((Caspian Sea Region ،(DOE/EIA) Document accessed at

2000. ،http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/caspfull.htm on August 7
. 2000)).) ،((Caspian Sea Region ،(Hereinafter cited as DOE/EIA

(١٥) للحصول على تقدير أقل تفاؤلاً لاحتياطات قزوين انظر Hugh Pope،
) Wall ،(.. in Centeal Asia Hits Roadblocks انظر((Scramble foe Oil
،1998 Christopher Cooper and Hugh Pope ،March 13 ،Street Jaurnal
. Caspian Reserves.)) أيضاً((Dry Wells Belie Hope for Big

(١٦) U.S. Economic and Strategic Interests in the ،SERC
. P. 13 ،Caspian Sea Region

(١٧) ،) December 1998(،((Caspian Sea Region ،DOE/EIA
electronic document accessed at
. 1999 ،http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/caspian. html on January 4

(١٨) . P. 201. ،Table D1 ،IEO 1999 ،DOE/EIA

(١٩) . 2000)) ،((Caspian Sea Region ،DOE/EIA

(٢٠) للحصول على بحث وتفاصيل، انظر Frank C. Alexander Jr.،
،July 21 ،((Caspian Reserves Luring Operators.)) Oil and Gas Journal
. accessed at أيضاً انظر electronic document DOE/ ،1997
((Caspian ،1997. EIA ، on November 20http://www.ogionline.com
.pp. 37-43 ،The Politics of Oil ،Sea 2000)); Forsythe

(٢١) للحصول على خليفة مشروع تنغير وكونسرويتوم خط أنابيب قزوين، أنظر
Energy Information Agency ،U.S. Department of Energy
،April 2000 ،) Country Analysis Brief(،((Kazakhstan ،(DOE?EIA)

electronic document accessed at http://
2000. ،www.eia.doe.gov/emen/cabs/kazakfull.htm1 on April 19
as أنظر أيضاًPP. ،The Politics of Oil ،(Hereinafter cited Forsythe
،49-52; Michael R. Gordon ،((Kazakhstan 2000.)).) 37-39 ،DOE/EIA
،) New York Times(،((Oil Pipeline Agreed on for Caspian Area
((Vast ،1998; Dan Morgan and David B. Ottaway ،November 25
October ،) Washington Post(،Kazakh Field Stirs U.S. Russian Rivalry
. 1998 ،6

(٢٢) انظر U.S. Department of Energy، Energy Information
،) Country Analysis Brief(،((Azerbaijan ،Administration (DOE/EIA)
electronic document accessed at ،May 2000
2000 . ،http;//www.eia.doe.gov/emeu/cabs/azerbjan.html on May 8
((Azerbaijan ، (Hereinafter cited as DOE/EIAأنظر أيضاً ،DOE/EIA
The Politics of Oil. PP. ،2000)).) ((Caspian Region 2000)); Forsythe
. ((Americans Moved Early.)) ،39-41' Morgan and Ottaway

(٢٣) ((Azerbaijan 2000.)) On the Kashagan field ،DOE/EIA
،((Kazakhstan 2000)); David B. Ottaway ،see DOE/EIA ،and OKIOC
. 2000 ،May 16 ،) Washington Post(،((Vast Casphan Oil Field Found

(٢٤) للبحث، انظر Forsythe، The Politics of Oil، PP. 34-36; Nancy
Winter-Spring ،) Harvard International Review(،((Pipe Dreams ،Lubin
((The New Oil Rush: Tapping Into ،PP. 66-69/ Tyler Marshall ،2000

Los (.Fainthearted، أنظر أيضاً This Fortune Isn't for the DOE/EIA)
Angeles Times، February 25، ((Caspian Sea Region 2000.)) 1998 .

(٢٥) **للحصول على منظور أميركي لهذا بشأن هذا التنافس، انظر الشهادة والبحث في** SERC، U.S. Economic and Strategic Interests in. **وللحصول على المنظور الروسي، انظر** Sergo A. Mikoyan the Caspian Sea Region، ((Russia، the U.S. and Regional Conflict in Eurasia،) Survival، (vol. 40، no. 3 (Autumn 1998)، PP. 112-26; Urnov، ((Russian and Caspian Energy Export Prospects)).

(٢٦) **انظر** Forsythe، The Politics of Oil، P. 6; Pope، **انظر أيضاً** P. Pavilionis and R. Giragosian ((Great Game II.))، ((The Great Game: Pileline Politics in Central Asia،) Harvard International Review، (Winter 1996-97، PP. 24-27، Pop 62-65، ((Great Game II)) .

(٢٧) **مقتبس في** ((Yeltsin Asserts Rights in Caucasus))، (Washington Times، August 21، 1997) .

(٢٨) Urnov، ((Russian and Caspian Energy Prospects.)) .

(٢٩) **كما اقتُبست في** Dan Morgan and David Ottaway، ((Drilling for Influence in .Russia's Back Yard،) Washington Post، (September 22، 1997، **كان هسلين يشهد أمام تحقيق مجلس الشيوخ في التبرعات السياسية للحملة الرئاسية الديمقراطية لعام 1996 ، في هذه الحالة ركّز على مساهمات الممول النفطي روجيه تمرز في شهادة منفصلة، اعترف تمرز بأنه منح 300، 000 دولار لقضايا الحزب الديموقراطي لكي يكسب حرية الوصول إلى البيت الأبيض ليحقق خطته لأجل خط**

أنابيب ينقل النفط القزويني عبر آذربيجان وتركيا.

(٣٠) لبحث الأهداف الروسية في منطقة قزوين، أنظر Paval Baev، Russia's Policies In the Coucasus (London: Royal Institute of International Affairs، 1997)، PP. 30-36; Forsythe، The Politics of Oil، PP. 13-17; Menon، ((In the Shadow of the Bear، ((Russian،) PP. 156-61; Urnov، ((The Caspian Energy Export Prospevts)); Irina Zviagelskaia، Russion Policy Debate on Central Asia (London: Royal Institute of International Affairs، 1995)، PP. 22-28 .

(٣١) لبحث الأهداف الأميركية في منطقة قزوين، أنظر، Forsy the، The Politics of Oil، PP. Stephen J. Blank، U.S. Military Engagement with Transcaucasia and Central Asia (Carlisle انظر أيضاً، Pa: U.S. Army War College، 2000) .، 17-21. وللحصول على بيان حديث بالسياسة الأميركية، انظر إفادة جون س وولف، المستشار الخاص للرئيس ولوزير الخارجية بشأن دبلوماسية طاقة حوض بحر قزوين، أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ في ١٢ نيسان / أبريل، 2000 ، نص إلكتروني في الموقع http://usinfo.state. Gov/regional/nea/mena/casp0412.htm on August 4، 2000 .

(٣٢) مقتبس في Stephen Kinzer، ((On Piping Out Caspian Oil، U.S. Insists the Cheaper، Shorter Way Isn't Better))، New York Times، November 8، 1998 .

(٣٣) للبحث، انظر Jonathan Cohen، ((Peace Postponed))، (Transitions، July 1998، PP. 66- 73; Robert D. Kaplan، ((Why Russia

1999; Stephen ،August 17 ،) New York Times(،Risks All in Dagestan Georgia Finds Paternalistic Russia's ،) ((A Defiant Satellite(،Kinzer .1998. ،May 3 ،) New York Times(،Orbit Inescapable

(٣٤) انظر Peter Baker، ((Clinton Courts Head of Oil-Rich 1997; David B. Ottaway ،August 2 ،) Washington Post(،Azerbaijan) (،((Drilling for Influence in Russia's Back Yard ،and Dan Morgan ((U.S. Shows ،1997; Hugh Pope ،September 22 ،Washington Post ،May 28 ،) Wall Street Journal(،Support for Caspian Sea Oil Projects White House Woos ،((Oilfields in Mind ،1998; David E. Sanger . 1998 ،April 24 ،) New York Times(،Turkmenistan's Chief

(٣٥) Urnov، ((Russian and Caspian Energy Export Prospects.))

.

(٣٦) The ،International Institute for Strategic Studies (IISS) . Military Balance 112-88

(٣٧) **على سبيل المثال إن منطقة شمال القوقاز العسكرية قد أعطيت الأولوية في إنشاء ((وحدات الاستعداد الدائم، أي تشكيلات بـ 80 بالمئة على الأقل من قوتها الكاملة من الجنود و 100 بالمئة من أسلحتهم وعتادهم.** Ibid ، ص 105 .

(٣٨) انظر Celestine Bohlen، ((New Russian Premier Has Plan to ((In a ،1999; Bohlen ،August 11 ،) New York Times(،Quell Rebellion) New York (،New Russian Leader Goes to Chechnya ،Busy Start . 2000 ،January 2 ،Times

(٣٩) بموجب شروط مراجعة معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في تشرين الثاني / نوفمبر 1999 ، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) ، ستغلق روسيا اثنتين من قواعدها في جورجيا في عام 2001 وتخفض مجموع جنودها هناك. انظر: Michael R. Gordon، ((Russia to Cut Military Forces In Georgia))، (New York Times، November 24، 1999) .

(٤٠) للبحث، انظر Pavel K. Baev، Challenges and Options In the Caucasus and Central Asia (Carlisle، Pa: U.S. Army War College، Strategic Studies Institute، April 22، 1997)، PP. 6-8; Baev، Russia's Policies In the Caucasus، pp. 23-29; Smith، Breaking Away from the Bear; Jed D. Snyder، ((Russian Security Interests on the Southern Periphery،) Jane's Intelligence Reciew، December 1994)، pp. 548-51; Zviagelskaia، The Russian Policy Debate on Central Asia، pp. 29-34 .

(٤١) انظر Menon، ((In the Shadow Of the Bear))،) Smith، P. 174')، Breaking Away from the Bear، pp. 28-33 .

(٤٢) انظر Steve Liesman، ((Kazakhstan Agrees to Combine Its Army in Part With Russia's Wall Street Journal، 25، 1995; Smith، Breaking away from the Bear، pp. 19-28; Richard Woff ((Kazakh-Russian Relations- an Update،) Jane's Intelligence Review)، December 1995، pp. 567-68.

(٤٣) Richard Woff ((Russia Strengthens Ties with Georgia and Armenia،) Jane's Intelligence Review)، July 1995، p. 294.

(٤٤) IISS، The Military Balance 1999، p. 108 .

(٤٥) Ibid.، p. 106 .

(٤٦) Ibid، p. 115 .

(٤٧) Ibid.، p. 158، 168معلومات إضافية من إصدار1998-1999.

(٤٨) ((لقد كنا ناجحين جداً في تشجيع الزيارات العالية المستوى من وإلى المنطقة)) هذا ما أبلغ به وكيل وزارة الخارجية إيزنستات الكونغرس في تشرين أول / أكتوبر 1997 . ((زار الرئيس الجيورجي شيفارنادزة، والآذربيجاني علييف، والقرغيزي أكاييف واشنطن هذا الصيف [و] الرئيس الكازاخستاني نازاياييف سيزور واشنطن في تشرين الثاني / نوفمبر. ستزور السيدة الأولى كازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان في تشرين الثاني / نوفمبر؛ سفيرنا الجديد لعموم الدول المستقلة حديثاً ستيف سستانوفيتش سيسافر إلى آسيا الوسطى والقوقاز في الأسبوع القادم؛ يأمل وزير الطاقة فريد ريكو بينا بالسفر إلى باكو وعشق آباد في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر)). بيان ايزنستات في SFRC، U.S. Economic and Strategic Interests in the Caspian Sea Region، p. 16 وحول روابط نائب الرئيس غور مع القادة القزوينيين، انظر Laurie Lande، ((Gets a Mouthful of Foreign-Policy Expertise With Turkmenistan، Kazakhstan and Azerbaijan))، Wall Street Journal، April 22، 1998 .

(٤٩) The White House، Office of the Press Secretary، ((Joint Statement on U.S. Kazakhstan Relations))، November 18، 1997، electronic document accessed at on November 28، 1997http://www.whitehouse.gov.

(٥٠) أثناء لقاء 1999 مع كبار المسؤولين العسكريين لجورجيا، على سبيل المثال، بحث وزير الدفاع الأميركي وليام كوهن جهود الولايات المتحدة لمساعدة الجورجيين على ((إعادة توجيه قواتهم المسلحة نحو تقنيات عسكرية U.S. Depatment of Defense (DoD)، ((Secdef's Trip to Asia، Ukraine، and Georgia)، (background briefing، July 21، 1999، electronic document accessed at http://www. Defenselink.mil/news on July 26، 1999 .

(٥١) U.S. Department of State، Congressional Presentation for Foreign Operations، Fiscal Year 2000 (Washington، D.C.: Department of State، 1999). (Hereinafter cited as DoS، CPD-FY2000)
.

(٥٢) Ibid.، pp. 656-59 .

(٥٣) انظر U.S. Department of Defense، ((DoD News Briefing))، (Joint Press Conference with Secretary of Defense William S. Cohen and Georgian President Eduard Shevardnadze، Tbilisi، Georgia، August 1، 1999، electronic document accessed at news on November 18، 1999 http://www، defenselink.mil.

(٥٤) كما ورد في المصدر السابق.

(٥٥) انظر الفقرات المتعلقة بهذه البلدان في DoS ،. CPD-Fy2000، pp. 649-51، Blank 660-64، U.S. Military Engagement With Transcaucasia and Central Asiaأيضاً ، pp. 23-26 .

(٥٦) إن الحصار الآذري قد فُرض رداً على الدعم الأرميني للانفصاليين الأرمن في

ناغورنو كاراباخ. وهو جيب أرميني في جزء كبير منه في آذربيجان أعلن استقلاله في عام 1991 . يدخل الحظر الأميركي على المساعدة إلى آذربيجان في الفقرة 907 من مرسوم دعم الحرية. لقد بذلت إدارة كلينتون جهداً قوياً لإقناع الكونغرس بإلغاء هذه الفقرة. انظر شهادة وكيل وزارة الخارجية ستيوارت إيزنستات في SFRC، U.S. Economic and Strategic Interests in the Caspian Sea Region، pp. 12، 16، 19 .

(٥٧) انظر U.S. Department of Defense، ((U.S. and the Republic of Azerbaijan Sign WMD Counterproliferation Agreement، (news release، 6 October، 1999، elrctronic document accessed at http://www.defenselink U.S. Department of. Mil/news on November 1999 Soldiers ، 18انظر أيضاً((Exercise CENTRAZBAT' 98: Defense from the 10 th Mountain Division Intermingle with Their Foreign Counter Parts، (Photo news (، Electronic document accessed at http;// www. Defenselink. Mil: 80/news on November 18، 1999 .

(٥٨) انظر Cornell، ((the Unruly Caucasus))، (p. 343 (.

(٥٩) U.S. Department of Defense، ((U.S. Kazakhstan Incerase Military Ties، (Article news (، November 1996، electronic document accessed at http://www.seeIISS ، Theانظر ، Dauntless .defenselink.mil/news on November 18، 1999 Military Balance 1999 2000 –، p. 158 .

(٦٠) انظر Clive Schofield and Martin Pratt، ((Claims to the Caspian Sea، (Jane's Intelligence Review (، February 1996، pp. 75-79;

. DOE/EIA ((Caspian Sea Region 2000))

(٦١) للحصول على خلفية وبحث، انظر Forsythe، The Politics of Oil، pp. 29-31; Elaine Holoboff، ((Russia and Oil Politics in the Caspian))، (Jane's Intelligence Review، February 1996، pp. 80-84 .

(٦٢) انظر Elaine Scionlino، ((It's a Sea! It's a Lake! No. It's a Pool of Oil،) New York Times (، June 21، 1998 .

(٦٣) كان هناك بعض الإشارات على المرونة الروسية في هذه المسألة في الآونة الأخيرة، انظر DOE/EIA، ((Caspian Sea Region 2000)) .

(٦٤) انظر U.S. Department of Energy، Enegry Information Administration، ((Turkmenistan،) Country Analysis Brief (، September 1999، electronic document accessed at http://www . Eia.doe.gov/emeu/cabs/tuekmen.htm1 on November 8، 1000.

(٦٥) Ibid .

(٦٦) للحصول على مسح شامل لهذه العوائق، انظر John Roberts، Caspian Pian Pipelines Forsythe، The انظر أيضاً (London:Royal Instiute of International Affairs، 1996) Politics of Oil، pp. 44-54; Pavilionis and Giragosian، ((The Great Game))، ( ) .

(٦٧) DOE/EIA، ((Caspian Sea Region 2000)); Ottaway and Morgan، ((U.S. Backs Non-Iranian 'Eurasian' Corridor.)) كرر جون وولف معارضة الولايات المتحدة لخط الأنابيب عبر إيران في إفادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٢ نيسان / أبريل، 2000 (انظر الملاحظة 31).

(٦٨) للبحث، انظر Kaplan، ((Why Russia Risks All in Dagestan)); Jean Radvanyi، ((Moscow's Designs on Chechnya))، Le Monde (Diplomatique، November 1999، English-language edition، accessed at http://www.monde-diplomatique.fr/en on November 15، 1999; Roberts، Caspian Pipelines، pp. 8-9، 20-32; Michael Wines، ((In Remote Dagestan، Moscow Wages a Higes a High-Stakes War))، (New York Times، September 19، 1999 .

(٦٩) للبحث، انظر Cohen، Lapidus; ((peace Posponed))، ((Conflict Resolution in the Caucasus)) .

(٧٠) Energy Secretary Bill Richardson، Press briefing on Caspian basin policy، Istanbul، Turkey، November 18، 1999، electronic document accessed at ht http://usinfo.State.gov/regional/nea/mena/caspia19..2000، mom August 4 .

(٧١) Richardson.، Press briefing on Caspian basin Policy، انظر أيضاً November 18، 1999 Stephen Kinzer، ((Caspian Lands Back a Pipeline Pushed by West))، (New York Times)، November 19، 1999 .

(٧٢) انظر Stephen Kinzer، ((Oil Pipelines from Caspian Lack Money from Backers))، (New York Times)، November 28، 1998; Kinzer، ((U.S. Bid to Build Caspian Pipelines Appears to Fail))، (New York Times)، October 11، 1998; ((Oil out of Troubled Waters))، (Economist، November 28، 1998، p. 50 .

(٧٣) انظر Stephen Kinzer، ((Crackdown on Rebels Renews Fears of War and Teror in Turkey's Kurdish Region))، New York Times، February 25، 2000 Hugh Pope، ((Unocal Group Plans Central Asian Pipeline))، Wall Street Journal، October 27، 1997 .

(٧٤) DOE/EIA، ((Turkmenistan))، September 1999 .

(٧٥) انظر، ((China Fears for Its Wild West))، Economist، November 15، 1997، p. 40; Liz Sly، ((China's 'Chechnya': A Powder Keg of Mistrust، Hatred))، Boston Globe، October 19، 1999 .

(٧٦) انظر DOE/EIA ، ((Caspian Sea Region))، December 1998; DOE/EIA، ((Kazakhstan))، January 1999; ((Pipeline Poker))، Economist، Central Asian Survey، February 7، 1998، pp. 7-11.

(٧٧) للحصول على خلفية وبحث، انظر Cornell، ((The Unruly Caucasus)); Lapidus، The Politics of Oil، pp. 32-33; Forsythe، ((Conflict Resolution in the Caucasus)); Rajan Menon، ((American Interests in Central Asia))، in Aspen Institute، U.S. Relations With the Former Soviet States، 1998، pp. 31-36 .

(٧٨) استخدام هذا المصطلح من قبل الخبير بشؤون آسيا الوسطى شيرين أكينر في إشارة إلى حكومة كازاخستان. مقتبس في Hugh Pope، ((Kazakhstan Weathers Worst of Turmoil))، Wall Street Journal، January 8، 1999 .

(٧٩) معظم هذه الأنظمة ((تمارس أسلوباً قمعياً استبدادياً من الحكم السياسي مع انتخابات رمزية، وعدد قليل من الأحزاب السياسية الحقيقية، وعدم وجود آليات

للخلافة. هذه الأنظمة التي يحكمها قائد مع العدد القليل من الفرص لسماع أصوات المواطنين والقليل من التسامح إزاء المعارضة أو الانتقادات السياسية، وذلك مع بعض التنويعات)). Sylvia Babus and Judith Yaphe، ((U.S. Central Asian Sevurity، Strategic Forum) ، University . National Defense، Institute for National Security Studies، no. 153، January 1999، p. 1((After the Landslide، **في آذربيجان وكازاخستان، انظر**1998-1999 **ولخلفية عن انتخابات**) Economist، January 16، 1999; ((Aliev and Son، Economist) ، March 6، 1999; Nair Aliev and Shahin Abbasov، ((Little Choice، Little Change، Transitions) ، August 1998، pp. 57-61; Pope، ((Kazakhstan Weathers Worst of Turmoil.)) .

(٨٠) **للبحث انظر،** Anthony Hyman، ((The Feeble Breath of Democracy، Transitions) ، September 1998، pp. 78-81; Stephen Kinzer، ((In Post-Soviet Era، the Old Style Works، New York) Times، September 21، 1997; Steve Le Vine، ((Democracy? Sure. Sure، But Now Buy Our Oil.)) New York Times، January 3، 1999; Menon، ((American Interests in Central Asia)); Hugh Pope، ((Autocracy Is Spreading in Former Soviet States، Wall Street Journal) ، October 14، 1998.

(٨١) **للبحث، انظر .** ((The Crusade Against the Wahhabis))، (Economist، July 4، 1998، Olcot، pp. 36-37; ((The Caspian's False Promise، Menon) ، pp. 102-10; ((American Interests in Central Asia))، (

.) pp. 162-68(،((In the Shadow of the Bear ،pp. 34-35; Menon

(٨٢) انظر Bombs Kill 13 at Uzbekistan Government Offices))، (1999; ((Chaos in the Caucasus)); ،February ،New York Times August ،) BBC World News(،((Emergency Declared in Kyrgyzstan Electronic document accessed at http;// news. Bb. ،1999 ،26 ،1999; Michael R. Gordon ،Co.uk/hi/English/world on August 26) New (،Seizing Six Villages ،((Caucasus Rebels Press Off'ensive ،) Economist(،1999; ((Worries About Islam ،September 7 ،York Times .p. 40 ،1998 ،Februaey 21

(٨٣) للبحث، انظر Cornell، Lapidus ((The Unruly Caucasus));، ((In the Shadow Of ،((Conflict Resolution in the Caucasus)); Menon .) pp. 150-56(،the Bear

(٨٤) **((في الصراعات [الانفصالية الرئيسية] الأربعة [في القوقاز] جاءت اتفاقات وقف إطلاق النار الحالية نتيجة إرهاق المتقالين لا جهود التوسّط الناجحة؛ وتبقى هذه الصراعات مجمّدة أساساً دون أي حل سياسي، ويمكن أن تستعر ثانية في المستقبل)).** .) p. 26(،((Conflict Resolution In the Caucasus ،Lapidus

(٨٥) للبحث، انظر Stephen Kinzer، ((Riches May Roil Caspian ،1998; Steve Le Vine ،February 17 ،) New York Times(،nations 1998; ،February 17 ،((Instability by the Barrelful?)) New York Times ،February 7 ،Central Asian Survey ،((Ruinous Riches? ((Economist . p. 3 ،1998

(٨٦) Olcott، ((the Caspian's False Promise))، p. 107) .

الفصل 5

حروب النفط في بحر الصين الجنوبي

(١) للحصول على بيانات وتحليل عن الخلفية، انظر Department of Energy، Energy Information Administration (DOE/EIA)، ((East Asia: The Energy Situation))، (July 1998) ، electronic document accessed at http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/eastasia. Html on August 4، 1998. (Hereinafter cited as DOE/EIA، ((East Asia DOE))، EIA، ((East Asia: The Energy Energy 1998.))) انظر أيضاً النسخة المحدّثة من هذه الوثيقة، Situation))، (August 1999)، electronic document Accessed at http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/eastasia. html on August 27، 1999. (Hereinafter cited . as DOE/EIA، ((East Asia Energy 199.))) وللحصول على مزيد من التحليل الاقتصادي، انظر Eduardo Lachica، ((Pacific Rim Appears on Way to Recovery))، Wall Street Journal، (July 9، 1999; ((Asia's Economies: On Their Feet Again?)) Economist، August 21، 1999، pp. 16-18.

(٢) DOE/EIA، ((East Asia Energy 1998)) .

(٣) DoE/EIA، IEO 2000، Table A1، p. 169 .

(٤) Ibid، Tables A4، A5، pp. 173-174 .

(٥) Ibid، Tables A4، D1، pp. 169، 229 .

(٦) عولجت الصلة بين حاجات آسيا المتنامية من الطاقة والصراع للسيطرة على بحر الصين الجنوبي في عدد من الكتب والمقالات الهامة، منها: Dent E. Calder، Pacific Defense (New York: William Morrow، 1996); Calder، ((Asia's Empty Tank))، ((Fueling the Rising Sun)، Harvard) international Review، Summer 1997، pp. 24-27، 68; Michael Leifer ((Chinese Economic Reform and Security Policy: The South China Sea Connection)، Survival (vol. 37، no. 2 (Summer 1995)، pp. 44-59; Mark J. Valencia، China and the South China Sea Disputes، Adelphi Paper no. 298 (Oxfork: Oxford University Press and International Institue for Strategic Studies، 1995); and Valencia، ((Energy and Insevurity in Asia)، Survival (vol، 39، no. 3 (Autumn 1997)، pp. 85-106 .

(٧) انظر U.S. Department of Energy، Energy Information Administration، ((South China Sea Region)، January 2000 (electronic doctronic document accessed at http://www.eia. Doe.gov/emeu/cabs/schinafull.htm1، on January 31 2000. (Hereinafter Cited as DOE/EIA، ((South China Sea 2000.))) .

(٨) DOE/EIA، ((South China Sea 2000))) .

(٩) BP Amoco، Statistical Review of Wirld Energy 2000، p.

. 30

(١٠) Energy Information ،Energy ،U.S. Department of Energy) October (،_((China: An Energy Sector Overview ،Administration . http://wwwelectronic document accessed at ،1997 .1998 ،Eia.doe.gov/emeu/cabs/china/china97. html on April 3

(١١) . p. 179 ،Table A 10 ،IEO 2000 ،DOE/EIA

(١٢) انظر Poor ((Dirt،)Economist)) (، March21، 1998، . p. 5 ،Development and the Environment Survey

(١٣) **وفقاً لمعهد الصين للأنظمة الملاحية الجوية، فإن تزايد السفر الجوي في الصين سوف يولد طلباً على ١١٣٤ طائرة ركاب نفاثة و٣٧١ طائرة توربينية مروحية على مدى العشرين سنة القادمة لوحدها. انظر** China Demand Looks Strong))،( ) . p. 13 ،1998 ،March 16 ،Aviation Week And Space Technology

(١٤) **للبحث، انظر** Calader، Asia's Empty Tank))،( ) pp. 56-58 .

(١٥) . pp. 173-74 ،IEO 2000 ،DOE/EIA

(١٦) pp. ،Statistical Review of World Energy 2000 ،BP Amoco . 10 ،7

(١٧) . 229 ،pp. 173 ،IEo 2000 ،DoE/EIA

(١٨) Energy Information ،U.S. Department of Energy ،June 1999 ،) Country Analysis Brief(،((China ،Administration http://www.eia.doe.gov/emeu electronic document accessed at . 1999 ، on Jun2/cabs/china.html

(١٩) . Ibid

(٢٠) للحصول على صورة لوضع الطاقة في اليابان، انظر U.S. Department of Energy، Energy Information Administration، ((Persian Gulf Oil Export Fact Sheet))، (June 2000)، electronic communication accessed at http://www.eia.doe.goc/emeu/cabs/ japan.html on July 22، 2000.

(٢١) . Ibid

(٢٢) U.S. Department of Energy، Energy Information Administration، ((Persian Gulf Oil Export Fact Sheet))، (June 2000)، electronic communication accessed at http://www.eia.doe/gov/emeu/cabs/pgulf.html on June 5، 2000 .

(٢٣) للحصول على خلفية وبحث، انظر John H. Noer، Chokepoints (Washington، D.C.: National Defense University Press، 1996)، pp. 7-30 .

(٢٤) BP Amoco، Statistical Review of World Energy 2000، p. 10 .

(٢٥) من إصدار أيار / مايو 1989 لجريدة China Geology Newspaper، كما وردت في Leifier، ((China's Economic Reform and Security Policy))، ( ) p. 44 .

(٢٦) لبحث الإمكانيات الهيدروكربونية في بحث الصين الجنوبي، انظر DOE/EIA، ((South China Sea 2000)); Valencia، China and the South China Sea Disputes، pp. 8-11 انظر أيضاً Bruce and Jean Blanche، ((Oi

) Jane's Intelligence (،and Regional Stability in the South China Sea ((Chinese Economic ،pp. 511-14; Leifer ،November 1995 ،Review . Reform and Security Policy))

(٢٧) للبحث، انظر: U.S. Institute of Peace (USIP)، The South China Sea Dispute: Prospects for Preventive Diplomacy، Special Report (Washington، D.C.: USIP، August 1996)، pp. 5-9 .

(٢٨) لبحث هذه الادعاءات المتضاربة، انظر DOE/EIA، ((South China Sea 2000)); Valencia، Henry J. Kenny، ((The انظر أيضاً ((Energy and Insecurity in Asia)، pp. 92-98. South China Sea: A Dangerous Ground، (Naval War College Review، vol. 49، no 3 (Summer 1996)، pp. 96-108 .

(٢٩) انظرDOE/EIA، ((South China Sea 2000)); Valencia، ((Energy and Insecurity in Asia))، (pp. 92-98) .

(٣٠) انظر Michael G. Gallagher، ((China's Illusory Threat to the South China Sea، (International Security، vol. 19، no. 1 (Summer 1994)، pp. 171-73 .

(٣١) هذا القانون مكّن الصين من ((تبني كافة الإجراءات الضرورية لمنع وإيقاف المرور الضار للقطع البحرية من خلال مياهها الإقليمية))، بما في ذلك بحر الصين الجنوبي، أن ((تأمر بطرد القطع العسكرية الأجنبية أو قطع الحكومات الأجنبية التي تنتهك قوانين الصين في المنطقة. عن South China Morning Post of March 8، 1992، as cited in Leszek Buszynski، ((ASEAN Security Dilemmas))، ( )

Survival، vol. 34، no. 4 (Winter 1992-93)، p. 92 .

(٣٢) انظر Mark J. Valencia، ((Troubled Waters))، (Bulletin og the Atomic Scientists، January-February 1997، pp. 49-54 .

(٣٣) Leifer، ((Chinese Economic Reform and Security Policy))، (انظر أيضاً USIP pp. 51-55، The South China Sea Disputes، pp. 7-8 .

(٣٤) للحصول على خلفية، انظر ((The South China Sea))، (pp. 100-01; Valencia، China And the South China Sea Disputes، pp.30-39.

(٣٥) انظر Valencia، China and the South China Sea Disputes، pp. 39-42 .

(٣٦) Ibid.، pp. 10-11، 44-48 .

(٣٧) Ibid.، pp. 4-5، 42-44 .

(٣٨) للحصول على خلفية، انظر DOE/EIA، ((South China Sea 2000))، ((Treacherous Shoals))، (Far Eastern Economic Review، August August 13، 1992، p. 15; Valencia، China and the South China Sea Disputes، pp. 8-24 .

(٣٩) في صدام سابق وقع في كانون الثاني / يناير 1974، تقاتلت الصين وفيتنام لأجل السيطرة على جزر بارسل، وهي أرخبيل صغير في الربع الشمالي الغربي من بحر الصين الجنوبي. في هذا الحادث، أسر ثمانية واربعون جندياً فيتنامياً جنوبياً ومستشار عسكري أميركي واحد من قبل الصينيين. منذئذ، أقامت الصين منشأة عسكرية كبيرة على جزيرة وودي، إحدى المعالم الكبرى في المجموعة. انظر ((Treacherous Shoals)); ((China، Oil، and thr Risk of Regional Contlict، (pp. 143-44) .

(٤٠) ((Treacherous Shoals))، p. 15) .

(٤١) انظر، Nicolas D. Kristof، ((China Signs U.S. Oil Deal for Disputed Waters))، New York Times)، June 18، 1992 .

(٤٢) مقتبس في المصدر السابق.

(٤٣) Philip Shenon، ((China Sends Warships to Vietnam Oil Site))، New York Times)، July 21. (انظر أيضاً Leifer، ((Chinese Economic Reform and Security Policy))، 1994، pp. 51-52; Valencia، ((Energy and Insecurity in Asia))، pp. 96-97) .

(٤٤) للبحث، انظر Valencia، China and the South China Sea Disputes، pp. 30-33 .

(٤٥) للحصول على خلفية عن حادثة رصيف الآذى، انظر Ian Storey، ((Manila Looks to USA for Help over Spratlys))، Jane's Intelligence Review، August 1999، pp. 46-50; انظر أيضاً Valencia، China And the South China Sea Disputes، pp. 44-48 William Branigin، ((China Takes Over Philippine-Claimed Area of Disputed Island Group))، Washington Post، February 11، 1995 .

(٤٦) انظر Valencia، China and the South China Sea Disputes، pp. 29، 44-45 .

(٤٧) انظر Philip Shenon، ((Rivals Edgy over Islands on Asia's Rim))، New York Times)، April 5، 1995; Abby Tan، ((Spratlys Tussle Eases as China Starts to Talk))، (انظر أيضاً ibid.، pp. 29-30، 45-48

Christian Science Monitor، August 16، 1995 أعادت الصين التأكيد على حقوقها في جزر سبراتلي في 1998 قائلة إن السيادة الصينية، ((غير قابلة للنزاع)). من بيان وزارة الخارجية الوارد في ((China Says Spratlys Soverignty 'Indisputable، ' Reuters، August 5، 1998 .

(٤٨) انظر ((Scraply Islands))، (Eay 24، 1997، -Reef)) ;pp. 39-40 Stricken، (Economist، May 29، 1999، Ian Storey ;p. 36، Manila)) Looks to USA for Help.)).

(٤٩) انظر ((Scraply Islands.)).

(٥٠) لبحث آراء الصين المتعلقة باستخدام القوة، انظر Robert A. Manning and James J. Przysrup، ((China's Syndrome: Ambiguity))، (Washington Post، March 19، 1995 USIP، The South China Sea انظر ايضاً Dispute، pp. 7-9 .

(٥١) IISS، The Military Balance 1999-2000، p. 302 .

(٥٢) للبحث، انظر John Dowing، ((Maritime Ambition: China's Naval Modernisation، (Jane's Navy Interantional،) Asia-Pacific Security، (Aspen Instiyute in (، Congressional Program on U.S. China Relations، Conference 2nd، 4 March 30-April، (Washington 1999، D.C.: Aspen Institute، China and the South China Sea Disputes، pp. 50-67 .

(٥٣) لبحث مثل هذا السيناريو، أنظر Valencia، ((Troubled Waters))، (p. 52.

(٥٤) بحث المؤلف هذه الظاهرة في The Next Great Arms Race))، (Foreign Affairs، ((Asia's Arms Race))، Vol. 72، انظر أيضاً Economist، ، no . 1 (Summer 1993)، February 20، 1993، pp. 136-52، pp. 19-22; Steve Glain، ((New Arms Race: Fearing China's plans and a U.S. Departure، Asians Rebuild Forces، (Wall Street Journal (، November 13، 1997 .

(٥٥) انظر Alexander chieh-cheng Huang، ((The Chinese Navy's Offshore Active Defense Strategy، (Naval War College Review (، Summer 1994، pp. 7-32 .

(٥٦) مقتبس في ibid.، p. 18 .

(٥٧) للحصول على خلفية، انظر John Dowling، ((China's Evolving Maritime Strategy، Part 1، (Jane's Intelligence Review (، March 1996، pp. 129-33 .

(٥٨) للحصول على التفاصيل، انظر Richard Sharpe، ed. Jane's Fighting Ships 1997-98، Fighting Ships (Coulsdon، Survey: Jane's Information Group، 1997)، pp. 118، 120 .

(٥٩) Ibid.، p. 117 .

(٦٠) انظر John Downing، ((China's Evolving Maritime Strategy))، Part2، (Jane's Intelligence Review (، April 1996، pp. 186-91; Nicholas D. Kristof، ((China Builds Its Military Muscle، Making Some Neighbours Nercous، (New York Times (، January 11، 1993 .

(٦١) انظر Simon Saradzhyan، ((China Explores Russian Aircraft Technology Option،)) Defense News، October 4، 1999، p. 34 .

(٦٢) للبحث، انظر BuSzynski، ((ASEAN Secueity Dilemmas))، (pp. 90-101.

(٦٣) للبحث، انظر Joris Janssen Lok))، ((ASEAN Navies Extend Their Regional Reach،)) Jane's Defense Weekly، November 27، 1996، pp. 25-28; Peter Lewis Young ((Full Speed Ahead.)) Aemed Forces Journal، December 1997، pp. 22-27 .

(٦٤) Young، ((Full Speed Ahead،)) pp. 22-23. For details of these Vessels، see Sharpe، Jane's Fighting Ships، 1997-98، pp. 423-27 .

(٦٥) Richard Scott، ((Thailand Enters the Carrier Class،)) Jane's International Defense Review، April 1996، pp. 53-55 .

(٦٦) للحصول على تفاصيل، انظر Sharpe، Jane's Fighting Ships، 1997-98، pp. 702-03 Young، ((Full Speed Ahead،)) p. 26. For Details، See Sharpe، Jane's Fighting Ships، 1997-98، pp. 302-09 .

(٦٧) Lok، ((ASEAN Navies Extend Their Regional Reach)); Young، ((Full Speed Yaacob Hussein ((Corvettes and Offshore Patrol Vessels in انظر أيضاً Asia-Pacific Defence Asia)) Ahead)). Review، March 1994، pp. 6-13 .

(٦٨) انظر Buszynski، Glain ((ASEAN Securiy Dilemmas))،

((Corvettes and Offshore Oatrol ،((New Arms Race)); Hussein ASEAN Navies Extend Their Regional Reach)) ،Vessels)); Lok . ((Full Speed Ahead.)) ،Young

(٦٩) للبحث، انظر ((Japan's Constitution: The Call to Arms ،) (Economist، February 27، 1999، Edward L. Martin 'pp. 23-25، ((The Evolving Missions And Forces of the JMSDF، (Naval War College Review، vol. 48، no. 2 (Spring 1995)، pp. 39-67; Stephanie Storm، ((Japan Beginning to Flex Its Military Muscles، (New York Times)، April 8، 1999; Valencia، China and the South China Sea Disputes، pp. 27-28 .

(٧٠) ((National Defense Program Outline in and After Fiscal Year 1996، (electronic document obtained from the Japanese Ministry of Foreign Affairs at http://.www2.nttca.com: 8010/infomafa/ju on August 7، 1997 .

(٧١) انظرSharpe، Jane's Fighting Ships، 1996-97، p. xii .

(٧٢) انظر Strom، ((Japan Beginning To Flex Its Military Muscles.))

(٧٣) للحصول على خلفية عن المصالح الأميركية في بحر الصين الجنوبي، انظر Kenny، ((The South China Sea، (Valencia) pp. 102-06; China and the South China Sea Disputes، pp. 25-30 .

(٧٤) فيما يتعلق برد الفعل الأميركي الابتدائي على حادثة رصيف الأذى، انظر،

Nigel Holloway، ((Jolt From The Blue))، (Far Eastern Eastern Economic Review، August 3، 1995، pp. 22-23 .

(٧٥) U.S. Department of State، ((Spratlys and the South China Sea، (statement by Christine Shelly، Acting Spokesman، May 10، 1995 (Xerox copy) .

(٧٦) مقتبس في Michael Richardson، ((U.S. Bolsters Japan Security Ties، (International Herald Tribune، June 23، 1995 . وقد ذكرت ملاحظات ناي في 16 تموز / يوليو 1995 في مقابلة مصورة مع مجموعة من الصحفيين اليابانيين في طوكيو. لمزيد من البحث، انظر ((Jolt from the Blue.)) .

(٧٧) انظر Patrick E. Tyler، ((China Pledges Safe Passage Around Isles، (New York Times، May 19، 1995 .

(٧٨) انظر مثلاً بيان مساعد وزير الخارجية ونستون لورد أمام اللجنة الفرعية لآسيا والمحيط الهادئ المنبثقة من لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، 30 أيار / مايو و 1996 ، منشورة في U.S. Department of State Dispatch، May 27، 1996، pp. 267-71 .

(٧٩) من مقابلة في Armed Forces Journal، October 1999، p. 68 .

(٨٠) U.S. Department of Defense، ((DoD News Briefing، January 14، 1998، (electronic document accessed at http://www. Defenselink.mil/news on may 15، 1998 .

(٨١) انظر ((Reef-Stricken.)) .

(٨٢) الحصيلة الأولى لهذا الجهد كانت التوقيع على ((إعلان مشترك حول

الأمن))، من قبل الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو في نيسان / أبريل ١٩٩٦، مع ملاحظة أن نهاية الحرب الباردة قد قللت من خطورة الحرب العالمية، فقد صرح الإعلان أن ((عدم الاستقرار وعدم الثقة باقيان في المنطقة))، وبين أسباب عدم الاستقرار، لاحظ، النزاعات الإقليمية اللامحلولة)) . وهي إشارة واضحة إلى بحر الصين الجنوبي. للانكباب على هذه التهديدات وغيرها من التهديدات الإقليمية، دعا كلينتون وهاشيموتو إلى اعتماد أشكال جديدة من التعاون العسكري. انظر Government of Japan، Ministry of Foreign Affairs، ((Japan-U.S. Joint Declaration on Security، (April 17 ،) 1996 electronic communication accessed at http://www2.nttca. Com: 8010/infomofa/ju/security on Teresa Watanabe، ((Security Pact Expected To Alter **انظر ايضاً** 7 August. ، 1997، Way Japan Sees Its Military Role (Los Angeles Times ،) April 18، 1996 .

(٨٣) **انظر** Strven Lee Myers، ((Risking China's Wrath، U.S. and Japan Bolster Military Ties، (New York Times ،) 24 September، 1997 .

(٨٤) ((Joint Statement of U.S. Japan Security Consultative Committee on Completion of the Review of the Guidelines for U.S. Japan Defense Cooperation، (U.S. Depatment of Defense News Release، 23 September، 1997، electeonic communication accessed at http://www.defenselink.mil/news/sep 1997 on September 23، 1997.

(٨٥) **انظر** Myers، ((Risking China's Wrath.)) .

(٨٦) انظر ((Japan's Constitution: The Call To Arms.)) .

(٨٧) للحصول على خلفية، انظر Nicholas D. Kristof، ((Asian Tensions Rise over Sea's Wealth،) New York Times، May 19، 1996; Kristof، ((Would You Fight for These Islands?)) New York Times، October 8، 1996; Clive Schofield، ((Island Disputes in East Asia Escalate،) Jane's Intelligence Review، November 1996، pp. 517-21; Valencia، ((Energy and insecurity in Asia،) pp. 97-98) .

(٨٨) للحصول على خلفية، انظر U.S. Department of Energy، Energy Information Administration، ((Indonesia،) Country Analysis Brief، February 10، 1997، electronic document Accessed at http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/indoneaia. html on March 17، 1997 .

الفصل 6

الصراع على الماء في حوض النيل

(١) للحصول على بحث عام عن الماء كمصدر للنزاع، انظر Natasha Beschorner، Water and Instability in the Middle East، Adelphi Paper no. 273 (London: Brassey's and the International Institute for Strategic Studies، 1992); Kent Hughes Butts، ((The Strategic

pp. 65-83; Peter H. ،Spring 1997 ،) Parameters(،Importance of Water np.1 ،vol. 18 ،) International Security(،((Water and Conflict ،Gleick 1998-1999 ،The World's Water ،pp. 79-112; Gleick ،(Summer 1993) PP. 107- ،1998) ،Calif: Island Press ،and Covelo ،D.C. ،(Washington pp. 37-52; ،July 2000 ،) Harper's(،((Running Dry ،35; Jacques Leslie July-August ،) Worlds Watch(،((The Politics of Water ،Sandra Postel no. ،) Foreign Policy(،((Water Wars ،pp. 10-18; Joyce R. Starr ،1993 Water (Boston: ،pp. 17-36; Marq de Villiers ،82 (Spring 1991) . pp. 185-230 ،2000) ،Houghton Mifflin

(٢) مقتبس في Michael Brecher، Decisions in Israel's Foreign Policy (new Haven: Yale University Press، 1975)، p. 184، from Divrei Ha-knesset، vol، 15 (November 30، 1953)، pp. 270-71 .

(٣) للبحث، انظر Butts، ((The Strategic Importance of Water.)).

(٤) للبحث انظر Dower، ((Water Supply، Irrigation، and Agriculture))، pp. 535-55; Daniel Hillel، Rivers of Eden: The Struggle for Water and the Quest for peace in the Middle East (New York and Oxford: Oxford Univesrsity Press، 1994)، pp. 41-73; de Villiers، Watwer، pp. 46-64 .

(٥) انظر Greg Shapland، Rivers of Discord (new York: St. Martin's Press، 1997)، pp. 62-63.

(٦) من مقابلة في طبعة 1 كانون الثاني / يناير من Environmental

كما وردت)((Water Wars Forecast If Solutions Not Found، Science And
في ، Environmental News Service، technology، 1 January، 1999،
accessed at dovument electronic http://ens Lycos. .
Com/ens/archives/Jan99/1999L-01-01-02. html on August 9، 2000.

(٧) مقتبس في Scott Peterson، ((What Could Float-or Sink-
Peascmaking، (Christion Science Monitor)، 14 July، 1999.

(٨) The World Bank، A Strategy for Managing Water in the
Middle East and North Africa (Washington، D.C.: World Bank،
1994)، p. 11 .

(٩) Peter H. Gleick، ((Water and Conflict،) International (
Security، vol. 18، no. 1 Malin Falkenmark، lk ((Fresh واستقى كليك أرقامه
(Summer 1993)، pp. 90، Modified a for Water-Time 100-01
Approach،(Ambio)، vol. 15، (1986)، no. 4، pp. 194-200 .

(١٠) Sandra Postel، Last Oasis (new York: W.W. Norton،
1997)، pp. 19-20، 48-59 .

(١١) للبحث انظر Lester R. Brown، Tough Choices Facing انظر
أيضاً ibid . ، (New York: the Challenge of Food Scarciy pp. 48-59
W.W. Norton، 1996); Peter H. Gleick، The World's Water 2000-2001
(Washington، D.C.: Island Press، 2000)، pp. 63-92.

(١٢) United Nations، Commission on Sustainable Development
(UNCSD)، Comprehensive Assessment of the Freshwater Resources

U.N. doc. ،Report of the Sevretary General ،of the World 2000- ،The World's Water ،Gleick ،1997 ،February 4 ،E/CN.17/1997/9 ((Threats to ، . pp.8-9 Maurits la Rivi'ereانظر أيضاًpp. 19-38; W. ،2001 pp. 80-94; ،September 1989 ،) Scientific American(،the World's Water) in Peter H. (،((World Fresh Water Resources ،Igor A. Shiklomanov ed. Water in Crisis (New York and Oxford: Oxford ،Gleick . pp. 13-24 ،1993) ،University Press

(13) انظرla Rivi'ere، ((Threats to the Worlds's Water)); Sandra Postel، ((Dividing the Waters،)) Techmology Review. April 1997، pp. 54-62.

(١٤) ،) pp. 56-57; la Riviere(،((Dividing the Walers ،Postel Comprehensive ،((Threats to the World's Water)); UNCSD ((World ،Assessment of the Freshwater Resources Shiklomanov . pp. 8-9 Resources.)) ،. of the World انظر أيضاً Fresh Water

(١٥) للحصول على خلفية انظر Sandra Postel، ((When the World's pp. 30-38; ،September-October 1999 ،) World Watch(،Wells Run Dry . pp. 146-65 ،Water ،de Villiers

(١٦) Comprehensive ،pp. 27-37; UNCSD ،Last oasis ،Postel Freshwater وحول تحلية المياه الصالحة، انظر The ،Assessment of Gleich . pp. 93-111 ،2000-2001 ،p. 9. World's Water ،Resources

(١٧) Comprehensive Assessment of Freshwater ،UNCSD

. p.8 ،Resources

(١٨) From Scarcity: Averting a water Crisis in the ،World Bank ،995) ،D.C.: World Bank ،Middle East and North Africa (Washington . pp. 6-7

(١٩) J. ،B.S. Ward ،J.J. Danielson ،J.A. Natharius ،A.T. Wolf) International ،((International River Basins of the World ،Pender ، كما لخص في ،The World's Water ،Journal of Water Resources Gleick . pp. 27-35 ،no. 4 (1999) 2000-2001 ،vol. 15 ،Development

(٢٠) انظر ،Water ،) pp. 49-50; de Villiers(،((Running Dry ،Leslie . pp. 190-01

(٢١) للحصول على خلفية وبحث، أنظر Water and ،Beschorner ،1998-1999 ،The World's Water ،Instability in the Middle East; Gleick Rivers ،((Rivers of Conflict ،Rivers of Eden; Lowi ،pp. 107-13; Hillel . Rivers of Discord ،) Shapland(،of Peace

(٢٢) للحصول على خلفية عن هذه الحادثة، انظر Cadillac ،Marc Reisner Desert: The-American West and Its Disappearing Water (New York: . 1986) ،Penguin

(٢٣) انظر .) p. 93(،((Water and Confict ،Gleick

(٢٤)) (،((Bolivia Calls an Emergency After Protest over Water . 2000 ،April 9 ،New York Times

(٢٥) لبحث حسنات تخصيص المياه وإنشاء أسواق لتوزيعها، انظر ((Nor Any

Last ،pp. 69-70; Postel ،2000 ،March 25 ،) Economist(،Drop to Drink .pp. 293-306 ،Water ،pp. 165-82; de villiers ،Oasis

(٢٦) **للحصول على جدول زمني بهذه الصراعات، انظر** Gleick، The World's Water، 1998-1999، pp. 125-27 .

(٢٧) **انظر** Collins، The Waters of the Nile، ((Sudan ،pp. 26-65; (،) The New Encyclopaedia Britannica، 15th ed.، vol. 28، 1997، pp. 256-70 .

(٢٨) **للحصول على خلفية عن جغرافية النيل وهيدرولوجيته، انظر** Collins، The Waters of the Nile، pp. 26-65; Hillel، Rivers of Eden، pp. 111-20; John Waterbury، Hydropolitics of the Nile Valley (Syracuse: Syeacuse: Syracuse University press، 1979)، pp. 12-42 .

(٢٩) **حول المساهمة النسبية للنيل الأزرق والنيل الأبيض، انظر.** Hillel، Rivers of Eden، pp. 118-19 .

(٣٠) **للحصول على خلفية عن هذه المشاريع، انظر.** Collins، The Waters of the Nile، pp. 103-44 .

(٣١) **للحصول على خلفية، انظر** ibid، pp. 145-97 .

(٣٢) **للحصول على خلفية، انظر** Shapland، Rivers of Discord pp. 247-300، pp. 68-72، 77-78 . **انظر أيضاً** ibid.،.

(٣٣) **للبحث، انظر** Waterbury، Hydropolitics of the Nile Valley، pp. 77-86 .

(٣٤) Gleick، The World's Water، 1998 – 1999، 129 .p **وكان ذلك**

مثلث حلايب على ساحل البحر الأحمر، وهو مصدر محتمل للمعادن والنفط.

(٣٥) للحصول على خلفية وبحث، انظر Collins، The Waters of the Nile، pp. 72-74; Watrebury، Rivers of Discord، pp. 247-77/ Shapland، Hydropolitics of the Nile Valley، pp. 67-74، 98-109 .

(٣٦) مقتبس في Starr، ((Water Wars))، (p. 19) .

(٣٧) انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، p. 60; Shapland، Rivers of Discord، pp. 78-80 .

(٣٨) مقتبس في Gleick، ((Water and Conflict))، (p. 86) .

(٣٩) انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، pp. 58-60 .

(٤٠) انظر Amy Docdser Marcus، ((Egypt Faces a Problem It Has LongDreaded: Less Control of the Nile، (Wall Street Jaurnal)، August 22، 1997 .

(٤١) المصدر نفسه. انظر أيضاً ((Africa Worried About Egypt's Nile Mega-Project، (New African)، April 1997، p. 34 .

(٤٢) انظر Human Rights Watch، Sudan: Global Trade، Local Impact (New York and Washington، D.C.: Human Rights Watch، August 1998)، pp. 12-14 .

(٤٣) Arif Gamal، ((Deconstructing انظر أيضاً Shapland . ، Rivers of Dicord، pp. 89-90 Nubia: Kajabar Damns Entire Ancient Culture، ((World Rivers Review، October 1998، pp. 6-7، 11 .

(٤٤) توقعات عدد السكان مستقاة من World Resources Institute، World Resources 1998-99، p. 244 .

(٤٥) انظر ((Egypt: Back from the Desert))، (Economist)، April 12، 1997، pp. 36-38; Maek Huhand ((Egypt a Step Nearer to Taming the Nile))، (Financial Times)، February 20، 1998; Marcus ((Egypt Faces a Problem It Has Long Dreaded.)) .

(٤٦) انظر Marcus، ((Egypt Faves a Problem It Has Long Dreaded)); Shapland، Rivers of Discord، pp. 63-65، 94-96 .

(٤٧) World Resources Institute، World Resources 1998-99، p. 244 .

(٤٨) انظر Meclan Conway et al.، ((Future Availability of Water in Egypt))، (Ambio)، vol. 25، no.5 (August 1996)، pp. 336-42 .

(٤٩) مقتبس في ((Warof Words and Water))، (Al-ahram Weekly)، July 1995، as cited in Shapland، Rivers of Discord، p. 101 .

(٥٠) انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، p. 60 .

(٥١) للحصول على قدرات سلاح الجو في مصر وتلك الدول الأخرى، انظر IISS، The Military Balance 1999-2000 .

(٥٢) في حدث كهذا وقع في كانون الثاني / يناير، 1994 ، فتح الجنود المصريون النار على قوات الأمن السودانية التي تحرس المنطقة. كانت القوات المصرية قد أُرسلت إلى المنطقة بعد ان منحت للسودان عقداً لشركة كندية للتنقيب عن النفط في المياه

المتاخمة للمقاطعة. انظر Oil Potential Sparks Sudan-Egypt Conflict))، (
New African، January 1994، p. 25 .

(٥٣) للحصول على تفاصيل عن القدرات العسكرية المصرية والسودانية، انظر IISS، The Military Balance 1999-2000، pp. 130، 275 .

(٥٤) لبحث مثل هذه المخططات، انظر Hillel، Rivers of Eden، pp. 130-42 انظر أيضاً Collins، The Waters of the Nile، pp. 247-386; Yahia Abdel Mageed، ((The Nile Basin: Lessons from the Past))، in Asit K. Biswas، ed.، International Waters of the Middle East (Bombay: Oxford University Press، 1994)، pp. 156-84 .

الفصل 7

الصراع على الماء في أحواض أنهار الأردن ودجلة . الفرات والهندوس

(١) هذه التقديرات تغطى إيران والعراق وإسرائيل والأردن ولبنان وباكستان وسوريا وتركيا وخُمس تعداد سكان الهند، التوقعات مستقاة من World Resources Institute، World Resources 1998-1999، p. 244 .

(٢) لبحث هذه النقطة، انظر Hillel، Rivers of Eden، pp. 148-50; Lowi، Water and Power، pp. 40-41، 51-52 .

(٣) للحصول على خلفية عن هذه المساعي، انظر Hillel، Rivers of Eden، pp. 148-50; Lowi، Water and Power، pp. 54-105 .

(٤) World Band، A Strategy for Managing Water، p. 68 .

(٥) Postel، Last Oasis، p. 28 .

(٦) للحصول على خلفية عن النزاع حول نهر الأردن، انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، pp. 8-26; Hillel، Rivers of Eden، pp. 143-76; Miriam Lowi، Water and power (Cambridge and New york: Cambridge University Press، 1995)، pp. 19-182; and Naff and Matson، Water in the Middle East، pp. 17-21 .

(٧) للحصول على خلفية بشأن خطتي يونيدس ولودرميلك، انظر، Lowi، Water and Power، pp. 43-45; Naff and Matson، Water in the Middle East، pp. 30-32 .

(٨) للحصول على خلفية، انظر Lowi، Water and Power، pp. 79-81; Naff and Matson، Water in the Middle East، pp. 35-39 .

(٩) للحصول على خلفية عن جهود جونستون، انظر Lowi، Water and Power، pp. 79-114; Naff and Matson، Water in the Middle East، p. 34-35 .

(١٠) للحصول على خلفية عن هذه الجهودو انظر Hillel، Rivers of Eden، pp. 162-68; Naff and Matson، Water in the Middle Eost، pp. 43-44 .

(١١) للحصول على خلفية، انظر Lowi، Water and Power، pp. 118-27; Naff and Matson، Water in the Middle East، pp. 43-44 .

(١٢) مقتبس في Lowi، Water and Power، p. 119 .

(١٣) مقتبس في ١٢٥ .ibid، p. 125 .

(١٤) للحصول على خلفية. انظر Lowi، Water، pp. 124-25، 131 .

(١٥) للحصول على لائحة بالاشتباكات المتعلقة بالماء على الحدود السورية الإسرائيلية في عامي 1966 و 1967 ، انظر Naff and Matson، Water in the Middle East، P. 37 .

(١٦) حول المأزق المائي للأردن، انظر Hillel، Rivers of Eden، pp. 169-75; Naff and Matson، Water in the Middle East، 50-53 «pp وحول الوضع في الضفة الغربية، انظر Sharif S. Elmusa، Water Canflict (Washington، D.C.: Institute for Palestine Studies، 1997)، pp. 77-133 .

(١٧) انظر Naff and Matson، Water in the Middle East، p. 45 .

(١٨) انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، p. 21; Lowi، Water and Power، pp. 171-81 .

(١٩) نسبة 5:1 مستقاة من Shapland، Rivers of Discord، p. 24; ونسبة 811 مستقاة من BBC، ((West Bank Watre Row))، (August 26)، 1998، electronic document accessed at http://news.bbc.co.uk/hi/English/world/middleeast on July 2، 1999 للحصول على خلفية وبحث، انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، pp. 22-24; Allan Cowell، ((Hudle to Peace: Parting the Divide))، (New York Times، October 10، 1993; Lowi، ((Bridging the Divide))، (pp. 120-33; Peterson، ((What Could Float- Or Sink-Peacemaking)) .

(٢٠) للحصول على نص الفقرة 6 ، انظر Gleick The World's Water،. 1998-1999، p. 116 للحصول على بحث، انظر Shapland، Rivers of Discord،

((Water ،Christine Chesnot انظر وحول الافتقار إلى التعاون، pp. 29-31 ،) Le Monde Diplomatique(،Disputes Undermine Peace Talks electronic document ،English-language edition ،February 2000 . Monde- diplomatique. Fron http://ensubscribers@londonaccessed at . 2000 ،February 21

(٢١) انظر William A ،Orme Jr. ،((In West Bank ،Water Is As Touchy as Land ،) New York Times(، July 15 ،2000 .

(٢٢) انظر Shapland ،Rivers of Discord ،pp. 31-38 .

(٢٣) للحصول على خلفية وبحث، انظر Alain Gresh ،((Middle East Holds Its Breath: Israel and Syria on the Brink of Peave ،) Le Monde Diplonatique ،January 2000 ،English-languaye edition ،from ensubscribers@london.monde-electronic document accessed at http// diplomatique.fr on January 12 ، 2000 انظر أيضاً Chesnot ،((Water Disputes Undermine Peace Talks)) .

(٢٤) للحصول على خلفية عن جغرافية النهرين وهيدرولوجيتهما، انظر: Hillel ،Rivers of Eden ،pp. 92-99; John Kolars ،((Problems of International River Management: The Case of the Euphrates ،) in Biswas(، International Waters of the Middle East ،pp. 51-54; Naff and Matson ،Water in the Middle East ،pp. 83-87; and Shapland ،Rivers of Discord ،pp. 103-06 .

(٢٥) للحصول على خلفية وبحث، انظر Hillel ،Rivers of Eden ،pp. 93-

.102

(٢٦) انظر Shapland، Rivers of Discord، pp. 107-08 .

(٢٧) للحصول على خلفية وبحث، انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، pp. 29-36; Hillel، Rivers of Eden، pp. 107-09 .

(٢٨) للحصول على خلفية وبحث، انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، pp. 29-44; Hillel، Rivers of Eden، pp. 102-10; Shapland، Rivers of Discord، pp. 115-24 .

(٢٩) للحصول على خلفية بشأن سد الطبقة وأزمة Eberhard Kienle، Ba'th v. Ba'th: The Conftict Between Syria and Iraq 1968-1989 (London And New York: I.B. Tauris، 1990)،. انظر أيضاً Beschorner، Water and Instability in the Middle East، pp. 97-109; Naff and Matson، Water in the Middle East، pp. 90-91، 93-95 .

(٣٠) The New York Times، May 2، 4، and 19، and June 4 and 29، 1975 انظر أيضاً تغطية هذه الأحداث في Kienle،. Ba'th v. Ba'th، pp. 100، 107-9 .

(٣١) The New York Times، July and August 3، 1975 انظر أيضاً التغطية في Kienle،. Ba'th v. Ba'th، p. 107-9 .

(٣٢) انظر تغطية هذه الأحداث في New York Times، August 15، 1975.

(٣٣) انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East،

. pp. 121-22 ،Rivers of Discord ،pp. 41-42; Shapland

(٣٤) انظر Alan Cowell، ((Now a Little Stream. Later، Maybe، A Water War، (New York Times، February 7 ، 1990; Thomas Goltz، ((Turkey Dams the Euphrates، but Distrust Trickles Through)) (Washington Post National Weedly Edition، January 22-28، 1990' George D. Moffett III، ((Downstream Feekly Fears Feed Tensions)) (Christian Science Monitor، March 13، 1990 .

(٣٥) للحصول على خلفية عن مشروع جنوب شرق الأناضول، انظر Beschorner، Water and Instability In the Middle East، pp. 30-32; Hillel، Rivers of Eden، Kolars، pp. 104-07; ((Problems of International Water Management، (Shapland pp. 66-77;) ، Rivers of Discord، pp. 119-25 وللوقوف على وجهة نظر الحكومة التركية بشأن دور مشروع جنوب شرق الأناضول، انظر Government of Turkey، Ministry of Foreign Affairs، ((Water: A Source of Conflict or Cooperation In The Middle East، (electronic document accessed at http://www.mfa/gov/tr/srupf/) water/facts. Htm on July 2، 1998 .

(٣٦) انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، Cowell، p. 37; ((Now a Little Stream.)) .

(٣٧) انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، pp. 41-42 .

(٣٨) مقتبس في (IISS) Internaional Institute of Strategic Studies،

. p. 229 ،1992) ،Strategic Survey 1991-92 (London: IISS

(٣٩) للحصول على خلفية، انظر ((A New and Bitter Brew in the Middle East،) Economist، October 10، 1998، pp. 43-44; Stephen Kinzer، ((Where Kurds Seek a Land، Turks Want the Water،) New York Times، February 28، 1999 .

(٤٠) للحصول على خلفية، انظر Celestine Bohlen، ((War on Rebel Kurds Puts Turkey's Ideals to Test،) New York Times، July 16، 1995; Alan Cowell، ((Turks' War with Kurds Reaches a New Ferocity،) New York Times، October 18، 1993; Cowell، ((War on Kurds Hurts Turks in U.S. Eyes،) New york Times، November 17، 1994 .

(٤١) انظر Stephen Kinzer، ((A Corner Of the World That Peace Forgot،) New York Times، July 4، 1999; Kinzer، ((Where Kurds Seek a Land.)) .

(٤٢) Douglas Jehl، ((Mubarak Visits Syria in Effort to Defuse Crisis With Turkey،) New York Times، October 5، 1998 .

(٤٣) انظر Daniel Pipes ((A New and Bitter Brew))، ((Turkey and Syria Gird for War،) Wall Street Jaurnal، October 9، 1998 .

(٤٤) Pipes، ((Turkey and Syeia Gird for War.)) .

(٤٥) انظر Jehl، ((more Nations Try to End Turkey-Syria Dispute،) International Herald Tribune، October 10-11، 1998 .

(٤٦) انظر Stephen Kinzer، ((Accord Set for Syria and Turkey))، (New York Times، October 22، 1998 .

(٤٧) انظر ((Sharing Mesopotamia's Water))، (Economist، November 13، 1999، pp. 43-44 .

(٤٨) انظر ((Sharing Mesopotamia's))انظر أيضاً SHAPLAND، .Rivers of Discord، p. 124 Water)) Kolars ((Problems of International Water Management)، p. 77; Moffett، ((Downstream Fears Feed Tensions.)) .

(٤٩) انظر Beschorner، Water and Instability in the Middle East، p. 31; Hille، Rivers of Eden، p. 106 .

(٥٠) انظر Peter Bosshard، ((Turkish Dam Will Fuel Regional Tensions))، (World Rivers Review، February 1999، pp. 6-7 .

(٥١) World Resources Institute، World Resources 1998-99، p. 244 .

(٥٢) لبحث مثل هذه الخيارات، انظر Ozden Bilen، ((Prospects for Technical Cooperation in the Euphrates Tigris Basin))، in Biswas، (International Waters of the Middle East، pp. 95-116 .

(٥٣) إن تركيا، التي عليها أن تكبح خططها في مشروع جنوب شرق الأناضول لسد احتياجات جيرانها في أسفل النهر، لم تظهر أي ميل إلى الموافقة على خطة لاقتسام الماء في المنطقة. ((إننا نعارض مفهوم تقاسم نهري دجلة والفرات اللذين هما من موارد الشعب التركي))، هكذا أعلن وزير الأشغال العامة التركي شنغيز ألتنكايا سنة 1990 .

وأضاف أن هذا المطلب مرفوض كما لو أن ((تركيا تطالب الدول العربية بحصة في نفطها)). مقتبس من Sam Cohen، Syria Challenge Turkey on ((Iraq، Water Use، Christion Science Monitor (، July 2، 1990 .

(٥٤) للحصول على وصف كامل لمجرى نهر الهندوسو انظر John Fairly، The Lion Ricer Niranjan D. Gulhati، Indus Watre انظر أيضاً (New York: John Day، 1975) Treaty: An Exercise in International Mediation (Bombay: Allied Publisher، 1973)& pp. 18-30' Aloys Arthur Michael. The Indus Rivers (New Haven: Yale University Press، 1967) .

(٥٥) انظر Fairley، The Lion River، Gulhati، PP. 204-15; Indus Waters Treaty، Michael، pp. 6-47; The Indus Rivers، pp. 51-98.

(٥٦) Guihati، Indus Waters Treaty، pp. 56-59 .

(٥٧) Fairley، The Lion River، Lowi، p. 212; Water and انظر أيضاً Ibid.، pp. 195-204 .

(٥٨) للحصول على رواية شاملة لهذه المفاوضات، انظر Gulhati، Indus Waters Treaty، Michel، pp. The Indus Rivers، pp. 219-53 انظر أيضاً -91. 309

(٥٩) للحصول على نص المعاهدة وتقييم لأحكامها، انظر Gulhati، Indus Waters Treaty، pp. 339-411 .

(٦٠) للبحث، انظر Lowi، Water and Power، pp. 65-67 .

(٦١) للبحث، انظر Gulhati، Indus Waters Treaty، pp. 348-70;

pp. ،The Indus Rivers ،pp. 65-66: Michel ،Water and Power ،Lowi
. 254-340

(٦٢) للحصول على خلفية Seymour M. Hersh، ((On the Nuclear
. pp. 56-73 ،1993 ،March 29 ،) New Yorker(،Edge

(٦٣) انظر Barry Bearak، ((Frozen in Fury on the Roof of the
1999; Celia W. Dugger and Barry ،May 23 ،)New York Times(،World
) New (،((Kashmir Thwarts Indiapakistan Attempt at Trust ،Bearak
،) Economist(،1999; ((kashmir's Violent Spring ،July 4 ،York Times
. pp. 35-36 ،1999 ،May 29

(٦٤) انظر ((Who Really Runs Pakistan ،) Economist(، June 26 ،
October ،) Economist(،pp. 41-42; ((Pakistsn's New Old Rulers ،1999
. pp. 39-40 ،1999 ،16

(٦٥) للبحث، انظر John Kifner، ((On Pakistan's Side ،Hopesof
June ،')) New York Times ،Ending'a Perpetual State of Confrontation
) New (،((Pakistan Wants India Pressed on Kashmir ،1998; Kifner ،14
) (،((Kashmir Is Bleeding ،1998; Amin War ،June 3 ،York Times
. pp. 24-32 ،March-April 1997 ،Bulletin of the Atomic Scientists

(٦٦) World Resources Institute، World Resources 1998-99، p.
.244

(٦٧) انظر Postel، Last Oasis، pp. 36-37، 53-56 .

(٦٨) انظر Lester R. Brown، Tough Choices: Facing The

pp. 85- ،1996) ،Challenge of Food Scaecity (New York: W.W. Norton .96

(٦٩) لبحث تأثير الاهتزاز العالمي على موارد الماء العالمية وإنتاج الغذاء، انظر Postel، Last Oasis، pp. 87-95; Gleick، The World's Water، pp. 138-43 .

الفصل 8

الاقتتال على ثروات الأرض: الحروب الداخلية على المعادن والخشب

(١) لبحث هذه النقطة، انظر Collier and Hoeffler، ((Justice-Seeking and Loot-Seeking in Civil War.)) .

(٢) للحصول على خلفية عن عائدات تحويل النفط إلى قادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، أنظر Global Witness، A Crude Awakening: The Role of the Oil And Banking Industries in Angola's Civil War and the Plunder of State Assets (London: Jon Lee Anderson، ((Oil and Blood، New() انظر أيضاً Global Winess. ، Yorker (1999، August 14، 2000، pp. 46-59 . وللحصول على دليل بشأن تحويل الماس إلى حساب جوناس سافيمبي الشخصي، زعيم حركة يونيتا، انظر U.N. Security Coumcil، Report of the Panel of Experts on Violations of Sevurity Council Sanctions Aagainst UNITA، U.N. doc. S/200/203، March 10، 2000 .

(٣) انظر Sierra Leone: Diamond King))، (Economist (، January 29، 2000، pp. 51-52. David J. Francis، Mercenary)) وللحصول على خلفية

عن الصراع في سيراليون، أنظر Intervention In Sierra Leone: Providin National Sevurity or International Exploitation?)) Third Worlds Warlord ،pp. 319-38; William Reno ،no. 2 (1999) ،vol. 20 ،Quarterly pp. 113- ،1998) ،Potitics And African States (Boulder: Lynne Rienner ((Sierra Leone: The Political Economy ،45; Alfred B. Zack-Williams no. 1 ،vol. 20 ،) Third Worled Quarterly(،1991-98 ،of Civil War . pp. 143-62 ،(1999)

(٤) انظر Global Witness، A Rough Trade (London: Global ((U.N. Sees Violation of a Diamond ،1998); Blaine harden ،Witness . 2000 ،March 11 ،) New York Times(،Ban by Angola Rebels

(٥) Douglas Farah، ((Diamonds Are a Rebel's Best Friend:) ،Mining of Gems Helps Sierra Leone Militia Stall Peace Process . 2000 ،April 17 ،Washington Post

(٦) انظر William Reno، ((Reinvention of an African pp. ،no. 1 (1995) ،vol. 16 ،) Third World Quarterly(،Patrimonial State . 109-20

(٧) لبحث هذه النقطة، انظر David Keen، The Economic Functions International Institute of Strategic Studies ،of Violence in Civil Wars Adelphi Paper no. 320 (Oxford: Oxford University Press and ،(IISS) . 1998) ،IISS

(٨) حول أنغولا، انظر Farah، وحول سيراليون، انظرGlobal Witness ، A

. Rough Trade; ((Diamonds Are a Rebel's Best Friend.))

(٩) انظر Reno، Walord Polities And Africon States، pp. 147-81 .

(١٠) انظر Stephen Erlanger، ((Burmese Teak Forest Falls to Finance a War،) York Times، December 9، 1990 .

(١١) للحصول على دراسة ممتازة لهذه الظاهرة تغطي ليبيريا تشارلز تابلور، انظر Reno، ((Reinvention of an African Patrimonial State)) ولمزيد من البحث عن أمراء الحرب، انظرReno، Warlord Politics and African States .

(١٢) للحصول على تحليل ممتاز لهذه الظاهرة في إندونيسيا، انظر Charles Victor Barber، The Case Of Indonesia، Project on Environmental Scarcities، State Capacity، and Civil Violence (Cambridge: American Acedemy of Arts and Sciences، 1997).

(١٣) للحصول على خلفية لهذه الأحداث، انظر Joel Krieger، ed، The Oxford Companion to the Politics of the World (new York and Oxford: Oxford University Press، 1993)، 279 .pp، 825-26.

(١٤) World Resources Institute، World Resources 1994-95 (Oxford And New York: Oxford University Press، 1994)، pp. 340-41.

(١٥) من أجل صورة استثنائية لكيفية عمل جوناس سافيمبي مع الشركات الخاصة لنقل الماس إلى العالم الخارجي والحصول على الوقود والسلع الحيوية الأخرى لأجل جنوده، انظر U.N. Security Counvil، Report of the Panel of Expers on Violotions of Security Coumcil Sanction Against UNITA.

(١٦) للحصول على خلفية عن هذه الشركات Thomas K. Adams، ((The New Mrevenaries and the Privatization of Conflict، (Parameters (، vol. 24، no . 2 (Summer 1999)، pp. 103-16; Elizabeth Rubin، ((An Army of One's Own، (Harper's February 1997 (، pp. 44-55; David Shearer، Private Armies and Military Intervention، Adelphi Paper no. 316 (Oxford: Oxford University Press and IISS، 1998-; Shearer، ((Out Sourcing War، (Foreign Policy (، Fall 1998، pp. 68-80 .

(١٧) انظر Reno، Warlord Politics and African States، pp. 60-65; Shearer، Private Armies And Military Intervention، pp. 46-48.

(١٨) للحصول على خلفية، انظر Bob Drogin، ((Mine of Tear's' Conflict Imperils Papua new Guinea، (Los Angeles Times (، December 17، 1989; David Hyndman، ((Digging the Mines in Melanesia، (Cultural Survival Quarterly (، Vol. 15، no. 2 (1991)، pp. 32-39; David Minkow and Colleen Murphy-Dunning، ((Pillage in the Pacific، (Multinational Monitor (، June 1992، pp. 7-11; James P. Sterba، ((Mine Games: Papua New Guinea Bumbles Ever Closer to Ending Civil War، (Wall Street Journal (، Marvh 18، 1998.

(١٩) وفقاً لجيمس ستيريا من The Wall Street Journal، لم يحصل البوغيفيليون سوى على ((الفتات)) من حقل بانغونا. Sterba، ((Mine Games)) .

(٢٠) انظر Drogin، ((Mine of Tears))، (Hyndman (، ((Digging the Mines)) .

(21) للحصول على خلفية، انظر Hyndman، ((Digging the Mines)); Sterba، ((Mine Games)); Peter Lewis Young، ((Bougainville- the Seven Year War،)) Jane's Intelligence Review، August 1995، pp. 375-79.

(٢٢) Young، ((Bougainville-the Seven Year War)) .

(٢٣) انظر Lawrence Whelan، ((Foreigners Causing Controversy in PNG،) Jane's Intelligence Review(، May 1997، p. 8 .

(٢٤) انظر ((Executive incomers،) Economist(، March 1، 1997، pp. 39-40; Peter Lewis Young، ((Bougainville Conflict Enters its Ninth Year)) Jane's Intelligence Shearer، وللحصول على خلفية عن شركة E، O، انظر Shearer، Private Armies and Military Intervention، pp. 39-45 .

(٢٥) انظر ((Sustralian Jets Intercept Plane Carrying Mercenaries' Weapons،) Associated Press dispatch accessed at http://www. Boston.com/dailynews/wire onMarch 28، 1997; Young، ((Bougainville Conflict Enters its Ninth Year.)) .

(٢٦) انظر Sterba، ((Mine Games)); Whelan، ((Foreigners Causing Controversy)); Whelan، ((PNG Government's Fight to Survive،) Jane's Intelligenve Review(، July 1997، p. 10; Young، ((Bougainville Conflict Enters Its Ninth Year.)) .

(٢٧) انظر Kevin Pamba، ((Papua New Guinea: With Truve Rebellion Inches Toward Peace،) Interpress Service dispatvh(،

. ((Mine Games.)) ،1998; Sterba ،February 4

(٢٨) انظر Peter Waidman، ((Hand in Glove: How Suharto's Circle and a Mining Firm Did So Well Together))، Wall Street Journal، September 29، 1998 .

(٢٩) للحصول على خلفية وبحث، انظر Reno، Warlord Politics، pp. 115-28 .

(٣٠) للحصول على خلفية، انظر ((Sierra Leone))، ibid.; (Europa World Year Book 1995)، pp. 2676-78 .

(٣١) للحصول على خلفية، انظر William O'Neill، ((Liberia: An Avoidable Tragedy))، (Current History)، May 1993، pp. 213-17.

(٣٢) للبحث، انظر Reno، Warlord Politics، pp. 91-102; Reno، ((The Business of Warin Liberia))، (Current History)، May 1996، pp. 211-15 .

(٣٣) انظر Norimitsu Onishi، ((U.N.'s Unlikely Ally for Sierra Leone))، (New York Times)، May 16، 2000 .

(٣٤) للحصول على خلفية، انظر Reno، Warlard Politics، pp. 123-27; Amadu Ssay and Abiodun Alao، ((Sierra Leone's Leone's Forgotten War))، (Jane's Intelligence Review)، May 1995، pp. 234-35 .

(٣٥) انظر Francis، ((Mercenary Intervention in Sierra Leone)); Jim Hooper، ((Sierra Leone-the War Contiues))، (Jane's Intelligence Review)، January 1996، pp. 41- 43; Shearer، ((Private Armies and

((Sierra Leone's ،pp. 49-51; A. L. Venter ،Military Intervention pp. ،November 1995 ،) International Defense Review(،Mercenary War . 65-67

(٣٦) انظر Khareen Pech، Too Late)) انظر أيضاً .Reno ، Warlord ،) Electronic Mail and Guardian(،pp. 130-39 for Mercenaries ،Politics ، ،electronic document accessed at ،1997 ،May 30 . http://www.web.co.za/mg/news/97 on August 271997

(٣٧) انظر Fran Abrams and Andrew Buncombe، Secret Plans)) ،1998 ،May 7 ،) Independent (London)(،Reveal Plot Behind Coup . Independent. Co.uk on http://wwwelectronic document Accessed at ((U.S. Reportediy Backed British ،1998' Raymond Bonner ،May 7 . 1998 ،May 13 ،) New York Times(،Mercenary Group in Africa

(٣٨) انظر Caroline Hawley ،A Country Torn by Conflict))،)) electronic document accessed at ،1999 ،January 12 ،BBc News 2000; Norimitsu ،http://news. Bbc.co.uk/hi/englidh on February 11) New ،((Sierra Leone Measures Terror in Severed Limbs ،Onishi . 1999 ،August 22 ،York times

(٣٩) انظر Elizabeth Blunt ،Eight Years of Cicil War: Fragile)) ،December 1999 ،) Le Monde Diplomatique(،Peace for Sierra Leone electronic document accessed at ،English-language edition . 1999 ،http;//dispatch@monde-diplomatique. Fr on December 16

(٤٠) انظر Norimitsu Onishi، ((Sierra Leone Awaits Return of Rebel Leader،)) New York Times، August، 18، 1999 .

(٤١) انظر Farah، ((Diamonds Are a Rebel's Best Friend)); Sierra Leone's Agony،)) Economist، May 13، 2000، pp. 45-56 .

(٤٢) Barbara Crossette، ((Sierra Leone Rebel Leader Reportedly Smuggled Gems.)) New York Times، May 14، 2000 .

(٤٣) Philip Huest، Rainforest Politics: Ecological Destheast Asia، (London: Zed Books، 1990)، p. 84 .

(٤٤) Barber، The Case Study of Indonesia، p. 55 .

(٤٥) U.N. Food and Agricultural Organization (FAO)، State of World's Forests 1997 (Rome: FAO، 1997)، p. 128 .

(٤٦) للحصول على خلفية، انظر Peter Dauvergne، Shadows in the Forest: Japan and the Politics of Timber in Southeast Asia (Cambridge: MIT Press، 1997); Michael Leigh، ((Political Economy of Logging in Sarawak، Malaysia،)) in Philip Hirsch and Carol Warren، eds.، The Polities of Environment in Southeasl Asia (London and New York: Routledge، 1998)، pp. 93-106 .

(٤٧) Wade Davis، ((Death of Apeople: Logging in the Penan Homeland،)) in Marc S. Miller and the Staff of Cultural Surninal، State of the Peoples: A Global Human Rights Report on Societies in Danger (Boston: Beacon Press، 1993)، Barber p. 23، The Case Study

. 63 ،6- ،42-45 ،pp. 36 ،of Indonesia

(٤٨) للحصول على خلفية وبحث، انظر Marcus Colchester، ((The Struggle for Land،(The Ecologist ،) Vol. 16، no. 2-3 (1986)، pp. 99-110; Davis، ((Death Of a People،(Wade Davis; pp. 23-32 ،) Ian Mackenzie، and Shane Kennedy، Nomads of the Dawn: The Penan of the Borneo Rainforest (San Francisco: Pomegranate Artbooks، 1995)
.

(٤٩) للحصول على خلفية، انظر Hurst، Rainforest Politics، pp. 88-95
.

(٥٠) مقتبس من Davis، ((Death of a People،(p. 28) .

(٥١) Huest، Rainforest Politics، pp. 119-20 .

(٥٢) انظر Davis، ((Death of a People،(Davis; pp. 28-30 ،) Mackenzie، and kennedy، Nomads of The Dawn .

(٥٣) انظر ((Global Rights Summary)) in Cultural Survival، State of the Peoples، Mizan Khan and Deepla Khosla; pp. 142-43، ((Dayaks in Malaysia: Major Developments Since 1990،(Minorities at Risk) Project، University of Maryland، March 22، 1996، electronic document accessed at http: . . . www.bsos.umd.edu/cidcm/mar/maldayak.htm on November 30، 1998 .

(٥٤) Amnesty International، Annual Report 1998، electronic version، accessed at http://www.amnesty.org/ailib/aireport/

. 1998 ،ar98/asa28.htm on November 30

(٥٥) انظر Colchester، Dini S. Djalal :((The Struggle for Land))، ((Marhinalized Dayaks Violently Assert Their Rights.)) Jakarta Post، March 2، 1997 .

(٥٦) ((Indonesia's Latest Uprising))، (Economist (15 February، 1997، pp. 34-35 .

(٥٧) انظر Janet N. Abramovitz، Taking a Stand: Cultivating a New Relationship with the World's Forests، Worldwatch Paper 140 (Washington، D.C: Worldwatch Institute، 1998)، pp. 42-43; sethmydans، ((Southeast Asia Chokes as Indonesian Fires burn))، (New York Times، September 25، 1997; Peter Walman، ((Southeast Asian Smog Is Tied to Politics)، (Wall Street Jounal (September 30، 1997; ((Haze-Who Starts the Fires?)) BBC World Service February 25، 1998، electronic dovument ccessed at http://news2.thIs.bbc.co. uk on February 16، 2000 .

(٥٨) ((Descent into Darkest Borneo))، (Economist (March 27، 1999، p. 42; ((Borneo Engulfed by Terror))، (BBC World Service (21 March، 1999، Electronic Document accessed at http://news2.thIs.bb.co.uk On February 16 ،. 2000

(٥٩) ((More Troops Arrive to Stem Borneo. Violence))، (CNN (News، March 23، 1999، electronic document accessed at http://

. 1999 ،cnn.com on March 23

(٦٠) **حول أندونيسيا، انظر**Barber ، .The Case of Indonesia ، **وحول البرازيل، انظر** Alexander Lopez، ((Environmental Change، Security، and Social Conflicts in the Brazilian Amazon،) Environmental Change and Security Project Report، Woodrow Wilson Center، no. 5 Summer 199، pp. 26-33 .

(٦١) **انظر** Robert Bryce، ((Spinning Cold،) Mother Jones(، September-October 1996، pp. 66-69; Curtis Runyan ((Indonesia's Discontent،) World Watch(، May june 1998، pp. 15-20; Waldman ((Hand in Glove.)) .

(٦٢) **حول الحركة المؤيدة لاستقلال بابوا الغربية، انظر** ((Another Separatist Group in Indonesia Asserts Independence،) New York Times(، June 5، 2000; Jeremy Wagstaff، ((Indonesia Faces Another Secession Threat،) Wall Street Journal(، june 6، 2000 .

(٦٣) **للحصول على رواية ممتازة للاستعمار البلجيكي في الكونغو، انظر** Adam Hochschild، King Leopold's Ghost (Boston: Houghton Mifflin، 1998) .

(٦٤) **للحصول على خلفية، انظر** Reno، Warlord Politics and African States، pp. 147- 72 .

(٦٥) **انظر** Robert Block، ((Congo Revolt Erupts Into Regional War،) Wall Street Journal(، August 24، 1998; Ian Fisher and

((Many Armies Ravage Rich Land in the 'First ،Norimitsu Onishi 2000: David ،February 13 ،) New York Times(،World War's in Africa no. 2 (Summer ،Vol. 41 ،) Survival(،((Africa's Great War ،Shearer ،) Economist(،pp. 89-106; ((Congo: War Turns Commercial ،1999) . pp. 42-43 ،1999 ،October 24

(٦٦) انظر Robert Block، ((General Partners: Zimbabwe's Elite Turn Strife in Nearby Congo into a Quest for Riches، "Wall Street Journal، . 1998 ،October 9

(٦٧) Report of the panel of Experts Experts on Violations of Security Council Sanctions Against UNITA (see note2) .

(٦٨) مقتبس عن Raymond Bonner، ((U.S. May Try to Curb Diamond Trade That Fuels African Wars،) New York Times(، August 8، 1999 .

(٦٩) Paul Collier، ((Economic Causes Of Cicil Conflict and Their Implications for انظر Policy. ،) Unpublished paper(، World Bank، Washington، D.C. June 15، 2000 Pascal Zachary، ((Market Forces Add Ammunition To Cicil Wars،) Wall أيضاً (Street Journal، June 12، . 2000

(٧٠) Angola)) ،Belginm Cooperate on Diamond Trade Curbs) ، Reuters dispatch، March 31، 2000، electronic document Accessed at http://www. Cnn.com on March 31، 2000 .

(٧١) Barbara Crossette، ((U.N. Warns It Will Enforce Angola

Trade Ban، (New York Times ، April 19، 2000 .

(٧٢) Security Council Bars Gem Purchases from Sierra Leone))، (Washimgton Post، July 6، 2000 .

(٧٣) Bp Defends Big Angola Payment))، Denies Fuelling War، (Reuters Dispatch، Gune 1، 2000، electronic document accessed at http://www، cnn.com on June 5، 2000 .

الفصل 9

جغرافية الصراع الجديدة

(٧٤) للبحث، انظر Chavez's Muddled New Worls))، (Economist) ، November 20، 1999; Jennifer L. Mc Coy، ((Demystifying Vemezuela's Hugo Chavez، Current History، February 2000 pp. 66-71; Larry Rohter، ((Venezuela Leader Pushes for New Charter، But Is It Reformist Tool or a Power Grab، (New York Times ، July 25، U.S. Department of انظر Venezuela's oil Potential للحصول على خلفية عن 99. Energy، Energy Information Administration، ((Venezuela))، (Country Analysis Brief، January 2000، electronic document accessed at http://www. Eia. Doe. Gov/ emen/cabs/venez/html on February 9، 2000 .

(٧٥) انظر Tim Golden and Steven Lee Myers، ((U.S. Plans Big Aid

،September 15 ،) New York Times(،Package for a Reeling Colombia) Senate Approves $1 Billion to Aid Colombia (،1999; Erncschmitt وللحصول على June U.S. Department of ،) New York Times(،Military خلفية عن إمكانيات كولومبيا النفطية، انظر 22 ،. Energy ،2000 Energy ،) Country Analysis Brief(،((Colombia ،Information Administration electronic Document Accessed at http://www.eia.doe . ،June 1999 . 1999 ،gov/ emen/cabs/Colombia.html on June 21

(٧٦) للبحث، انظر Michael T. Klare، ((Quest For Oil Drices Aid to Colombia،) Alternet Dispatch(، May 4، 2000، electronic Document Accessed at http://www. Alternet.org on May 8، 2000; Diana jean Schemo and Tim Golden، ((Bogota Aik: To Fight Drugs or Rebels? New York Times، June 2، 1998 .

(٧٧) انظر Diana Jean Schemo، ((Haunted Treasure: In Brazil، Indians Call on Spirits to Save Land،) New York Times(، July 21، 1996; Schemo، ((Data Show Recent Burning of Amazon Is Worst Ever،) New York Times(، January 27، 1998 .

(٧٨) للحصول على تفاصيل وبحث، انظر U.S. Geological Survey (USGS)، Minerals Yearbook 1996، vol. 3 (Washington، D.C.: USGS، 1997) .

(٧٩) Worldwatch institute، Vital Signs 1998، p.148 .

(٨٠) انظر Cirginia Luling and Damien Lewis، ((The Scramble

. September 1992 ،) Multinational Monitor(،for African Timber

(٨١) . pp. 36-37 ،State of the World's Forests 1997 ،FAO

(٨٢) ،Stistical Review of the World Energy 1999 ،BP Amoco
. 207 ،pp. 4

(٨٣) . p. 201 ،Table D1 ،IEO 1999 ،DoE/EIA

(٨٤) **مقتبس عن** ((Africa's Elephants of the ،Margaret Ross
هي النشرة الرسمية الصادرة p.4 ،.99 **و**) Lamp Winter 1998 – Lamp(،Deep
عن شركة إكسون.

(٨٥) **انظر** ((Texaco Says Oil Find May ،Alexei Barrionuevo
2000; U.S. ،Tanuary 7 ،) Wall Street Journal(،Hold a Billion Barrels
،Energy Information Administration ،Department of Energy
electronic ،August 1999 ،) Country Aualysis Brief(،((Nigeria
document accessed at http://www.eia. Doe.gov/emen/ cabs/ Nigeria.
. 1999 ،Html on August 23

(٨٦) **مقتبس عن** ((Texaco Says Oil Find May Hold ،Barrionuevo
Energy Information ،a Bilion Barrels.)) U.S. Department of Energy
،February 2000 ،) Country Analysis Brief(،((Chad ،Administration
electronic document accfessed at http://www.
Eia.doe.gov/emenu/cabs/chad.html on February ((Punting on a a
. 2000 ،.2 **انظر أيضاً** p. 82 ،2000 ،June 10 ،) Economist(،Pipeline

(٨٧) **انظر**) ،((Pipeline Politics In Chad ،Peter Rosenblum

Current History، May 2000، pp. 195-99 .

(٨٨) Sevure a. In Stake U.S. The))، Africa Prosperous، (Universsity Howard at Rice E. Susan by address، Washington، D.C. 3 November، 1999، at accessed document Electronic http://www. State.gov/www/policy-remarkd/1999 on February 28، 2000 .

(٨٩) Century 21st The in Africa and U.S.))، (address by Susan E. Rice to the World Affairs Council of Seattle، of Seattle، Wash.، 9 November، 1999، at accessed document electronic 1999 /http://www.state.gov/www/policy-remarks، 28 February on، 2000 .

(٩٠) للحصول على خلفية وبحث، انظر Steven Metz، Refining American's Strategy in Africa (Carlisle Pa.: Strategic Studies Institute، U.S. Army War College، February 2000) .

(٩١) يشمل مبيعات الأسلحة من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية للبنتاغون، والمبيعات العسكرية التجارية والتدريب العسكري بموجب برنامج التربية العسكرية الداخلية والتدريب للبنتاغون، وشحنات الأسلحة الفائضة بموجب برنامج مواد الدفاع الفائضة. المعطيات من الفقرة ٦٥٥ للسنة المالية ١٩٩٨، كما يلخصها. Council for a Livable World (CLW) in ((Arms Trade Insider،) no. 28، 22 February، 2000، at accessed document electrtonic http://www.clw.org/cat/inside28.html on March 8، 2000 .

(٩٢) Metz to foreword The in Jr. Lovelace C. Douglas،

. p. iii ،Refining American Strategy in Africa

(٩٣) انظر U.S. Department of Defense، ((Background Briefing: Sec Def Trip to Africa، the Pentagon) ، February 8، 200، electronic document accessed at http;//www.defeselink. mil/news/Feb 2000 on February 29، 2000 .

(٩٤) انظر Metz، Refining American Strategy in Africa، pp. 33-34.

(٩٥) هذا المسعى يثير قدراً عالياً من الخلاف، لأن السودان ينظر إليه على أنه دولة ((مارقة)) من قبل الولايات المتحدة بسبب دعمه للحركات الإسلامية المتطرقة، وكذلك لأن حقول النفط نفسها تقع في مناطق هي مواقع للقتال المتكرر بين قوات الحكومة وجيش التحرير الشعبي السوداني أو قربها لأجل التفاصيل، انظر U.S. Department of Energy، Energy Information Administration، ((Sudan))، Country Analysis Brief) ، November 1999، electronic document accessed at http:// www eia.doe.gov/emeu/cabs/sudan.html on November 17، 1999 .

(٩٦) انظر Raymond Bonner، ((New Weapons Sales to Africa Trouble Arms Control Experts، New York Times) ، December 6، 1998 SIPRI Yearbook، Published Annually by the Stockholm International Peace Research Institute and Oxford University Press وللحصول على البيانات حول الشحنات الفعلية، انظر .

(٩٧) انظر معطيات الفقرة 655 كما هي واردة في CLW. ((Arms Trade Instder)، no. 28 ((انظر الملاحظة 18).

(٩٨) للبحث انظر Michael Renner، ((Assessing the Military's War on the Environment،)in Brown، et al. ،State of the World 1991، pp. 133-52 .

(٩٩) U.S. Department of Defense (DoD)، Conduct of the Persian Gulf War (Washington، D.C.: DoD، April 1992)، p. 394 .

(١٠٠) Cambell and Laherrer، ((The End of Cheap Oil))،(p. 79) .

(١٠١) للحصول على خلفية عن أصول وكالة الطاقة الدولية، انظر Yergin، The Prize، pp. 630، 643، 653-54، 689، 691، 711-13 .

(١٠٢) James Brooke، ((Canada Tries To Made Clear Its Diamonds Are Different،)New York Times،) August 12، 2000 .

(١٠٣) انظر Blaine Harden، ((De Beers Halts Its Hoarding of Diamonds،)New York Times،) July 13، 2000; ((Washed Out of Africa،)Economist،) June 3، 2000، pp. 69-70 .

(١٠٤) انظر Abramovitz، Taking a Stand، pp. 50-56 .

من ضمن طموحاتهم الامبراطورية الكثيرة في الهند، شرع البريطانيون في تسخير الهندوس وروافده لأجل المشاريع المائية الضخمة، وبعملهم هذا، تمكنوا من استغلال موقعهم المهيمن في المنطقة لدمج روافد النهر العديدة في نظام إدارة متكامل على نطاق حوضي ـ الأول من نوعه في العالم، فشقت الأقنية الضخمة من أحد فروع النهر إلى الفرع آخر، وهو ما يتيح المجال للتصريف الآمن لمياه الفيضانات وري المساحات المتداخلة، لقد بنيت أولى هذه القنوات في عام ١٨٥٩ ، وفي عام ١٩٥ كانت منطقة البنجاب بكاملها مخترقة بشبكة واسعة من الأقنية، وعند التقسيم، كان وادي الهندوس يمتلك حوالي ٢٦ مليون فدان من الأرض الزراعية المروية ـ أكثر بثلاثة ملايين فدان من الأرض الزراعية التي كانت موجودة في الولايات المتحدة في ذاك الوقت(٥٦).